أحمد صادق سعد

صفحات من

# اليسار المصري

في أعقاب الحرب العالمية الثانية

١٩٤٥ — ١٩٤٦

مع مقدمة تحليلية

بقلم

الدكتور عبد العظيم رمضان

**اهداءات ٢٠٠٣**

أسرة أ.د/رمزي ذكي

القاهرة

أحمد صادق سعد

صفحات من

# اليسار المصري

في أعقاب الحرب العالمية الثانية

١٩٤٥ — ١٩٤٦

مع مقدمة تحليلية

بقلم

الدكتور عبد العظيم رمضان

مكتبة مدبولي

رقم الإيداع ٣٠٢٧/ ٧٦

# مقدمة تحليلية

بقلم

## الدكتور عبد العظيم رمضان

تاريخ التيار اليسارى الوطنى فى مصر تاريخ جديد لم يكشف عنه النقاب حديثاً ، رغم أنه تيار أصيل فى الشعب المصرى . وقد كانت هناك شبه مؤامرة بين المؤرخين البورجوازيين على تجاهل هذا التيار عند تسجيل تاريخ الحركة الوطنية ، حتى بدأ وكأن هذا التيار لم يكن له وجود . ولكن منذ أن ظهرت مدرسة تاريخية جديدة فى مصر تستعين بالمنهج المادى الجدلى فى تفسير التاريخ ، أخذت حجب الظلام التى تكتنف هذا التيار تتكشف شيئاً فشيئاً . فيبرز كما لو كان قارة جديدة مجهولة فى محيط الحركة الوطنية العظيم .

على أن الجهود العلمية التى بذلت لكشف الحجب عن هذا التيار لم تكن بالجهود السهلة . وذلك لأن طبيعة النظام الإقتصادى والإجتماعى والسياسى فى مصر ، يفرض السرية على قادة هذا التيار ، لأن نشاطهم طبقاً للدستور والقانون يعد نشاطا غير مشروع . وبالتالى فان مصادر البحث والتنقيب لم تكن مذللة بالنسبة للباحث فى تاريخ مصر ، فضلا عن أنها تعتمد على الجزء الظاهر أو العلنى من النشاط . أما الجزء السرى ، فانه مجهول مدفون فى صدور أصحابه ، حتى تتاح لهم الفرصة لابرازه فى صورة مذكرات أو محاضر نقاش أو غيرها . وحتى هذا أيضاً لايمكن أن يتيسر إلا فى لظام حكم إشتراكى أو يتجه نحو الإشتراكية ويسوده مناخ ديمقراطى يوفر الضمانات لصاحبة فلا يزج به فى الإعتقال .

من هنا كان تحمسى حيث طرح على المناضل الماركسى القديم أحمد صادق سعد فكرة جمع مايخصه عن تراث الحركة الشيوعية المصرية فى الأربعينيات فى

كتاب يشتمل على جزءين . الجزء الأول ، ويضم ماهو مكنون فى صدره من ذكريات النشاط اليسارى السرى فى تلك الفترة . والجزء الثانى . ويتناول النشاط العلنى الذى قام به شخصياً ، ويتمثل فى المقالات التى يشارك فيها بالرأى فى معالجة قضايا بلده والتى نشرت على صفحات مجلة « الفجر الجديد » فى عام ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، وبعضها نشر حينذاك بدون توقيع أو بتوقيع مستعار لأسباب صحفية

وقد كان مبعث تحمسى أن الذكريات التى سوف يرويها سوف تكون هامة دون ريب ، لأنها ستسجل قطعة من تاريخ مصر لايعرفها إلا القليل ، أما المقالات ، فانها ستكون مزدوجة الأهمية ، لأنها سوف تبرز مشاكل مصر الإقتصادية والإجتماعية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية ، كما تظهر رأى فريق من اليسار فى معالجتها . فهى على هذا النحو « صفحة ساخنة » من تاريخ مصر المعاصر سوف تشوق القارىء المثقف أو الباحث المتخصص .

ولست أنوى أن أتحدث عن أحمد صادق سعد ككاتب وباحث . فإن تاريخه الطويل فى هذا المجال يجعله فى غنى عن التعريف . كما أنوى أن أتحدث عن وطنيته الدافقة ، فسوف يجد القارىء شاهداً عليها فى مقالاته المنشورة فى هذا الكتاب . وإنما أنوى أن أتناوله فى إطار الكتاب .

ففى تلك الفترة كان أحمد صادق سعد هو المسئول السياسى لتلك الحلقة الماركسية التى لم يكن لها اسم بعد ، ولكنها هيمنت على إصدار مجلتى « الفجر الجديد » و « الضمير » ، وفى سبتمبر ١٩٤٦ تحولت هذه الحلقة إلى تنظيم شيوعى باسم « الطليعة الشعبية للتحرر » . ثم تغير إسمها إلى طليعة العمال » ، ثم إلى «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى » عام ١٩٥٧ ، أى بعد قيام الثورة بخمس سنوات .

وقد أتت الفجر الجديد بعد فترة استزاد فيها المثقفون الماركسيون بالمطالعات

النظرية الكثيرة عن طريق حلقات الدرس العديدة والنوادى العلمية والخلايا ، التى انتشرت أثناء الحرب العالمية الثانية انتشاراً كبيراً ، وساعد على انتشارها تحالف إنجلترا ، دولة الاحتلال ، مع الإتحاد السوفيتى ، ودخول كثير من الكتب والمجلات الماركسية إلى مصر .

وقد سبق إصدار الفجر الجديد نشاط لها فى « لجنة نشر الثقافة الحديثة » وإصدار بعض الكتب « مثل : « مشكلة الفلاح » لصادق سعد ، وترجمة كتاب البانوربيرنز من الإستعمار البريطانى فى مصر « لأحمد رشدى صالح . ولذلك فالفجر الجديد تمثل خطوة ثانية خروجا من التفكير النظرى البحت إلى الدخول فى الحركة الوطنية السياسية العامة .

وتعتبر « الفجر الجديد » ثالث تنظيم ماركسى رئيسى يظهر فى مصر منذقيام الحرب العالمية الثانية . فقد سبقها ظهور تنظيمين فى عام ١٩٥٢ هما : « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » و «إيسكرا » وكانت الصبغة الغالبة على تنظيم «الحركة المصرية للتحرر الوطنى » هى الصبغة البرجوازية الصغيرة ، كما اتصلت بالكثير من العمال وميكانيكية الطيران والسودانيين والنوبيين . أما الصيغة الغالبية فى تنظيم « إيسكرا » (أى الشرارة) » فكانت هى الصيغة الأرستقراطية والأجنبية فقد كان فيها من أمثال محمد سيد أحمد ، وإلهام حمدى سيف النصر ، ونبيل الهلالى والدكتور شريف حتاته وشهدى عطية الشافعى . وكان التنظيم الأول تحت قيادة هنرى كوربيل . كما كان التنظيم الثانى تحت قيادة هليل شوارتز . ولا يغض هذا من شأن تلك التنظيمات وغيرها فى تلك الفترة وذلك بسبب الصفة العالمية أو الأممية للحركة الشيوعية ، فضلا عن أن الكتب الماركسية كانت نادرة وكانت الحالة الثقافية للأجانب تسمح لهم بقيادة حلقات الدرس والتحول بها إلى تنظيمات ، وقد كان الأجانب فى ذلك الحين يعايشون المصريين ويتحدثون العربية كأهلها ولم يكن التطور القومى حاداً .

وقد استطاعت جماعة الفجر الجديد الاستقلال عن القيادة الأجنبية والتوجيه الأجنبي منذ وقت مبكر . وقد ساعدها ذلك على مزيد من التفهم للأوضاع وعلى إدراك أن « الدرب المصرى نحو الاشتراكية له خصائصه وميزاته التى تجعله يختلف عن ظروف النضال فى البلاد الأخرى » وهو ماتمثل فى الدراسات الماركسية التطبيقيه على مصر فى مجلات « الفجر الجديد » « والضمير » وبعض الكتب التى أصدرتها مثل « مأساة التموين » لصادق سعد .

وربما كان ذلك هو السبب فى موقف الفجر الجديد بموقفها التحالفى النقدى من الوفد ونشاطها بين الطلبة الوفديين ومع الطليعة الوفدية ، والمساهمة فى تحرير جريدة الوفد « صوت الأمة » . بينما وقفت موقفا هجوميا من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة · وهذا الموقف يختلف عن موقف التنظيمات الشيوعيه الأخرى ، مثل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ، والحزب الشيوعى المصرى ، التى كانت سياستها تقوم على الهجوم على الوفد . واستدراج الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة الإشتراكى إلى التحالف معها . وفى ذلك كانت الفجر الجديد أنضج سياسيا دون ريب من التنظيمات الماركسية الأخرى ، لادراكها الدخل الصحيح للنفاذ إلى الجماهير الشعبية العريضة التى تدين بالوفاء للوفد ، حزب الأغلبية ، والذى كان تجاهله سببا دائما فى انعزال التعليمات الماركسية من هذه الجماهير لحد كبير .

إن نظرة فاحصة على صفحات « الفجر الجديد » فى تلك الفترة ، تستطيع أن تكتشف على الفور أنها كانت صفحه ناصعة مجيدة لنضال المثقفين المصريين الثوريين ، وتكذيبا مدويا للفرية المسموعة التى رددتها دوائر رجعية كثيرة فى مصر من أن الماركسيين هم عملاء موسكو ! فتشيد سطور المجلة بالوطنية الرفيعة والإخلاص النقى للشعب المصرى الكادح . لقد كانت الأفكار التى تضمنتها المجلة فى مجموعها بلورة حقيقية لأهداف الحركة الديمقراطية الوطنية التقدمية فى ذلك الوقت ، وأصبحت شعارات لها . وقد رأى بعضها تجسيدا لها

فى الجانب الأكبر من انجاز الثورة البورجوازية فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٦ .

لقد كان منها ـ على سبيل المثال ـ أن هزيمة الاستعمار يأتى بالكفاح ضده ، لا بمهادنته . وعلى الشعب المصرى أن يعتمد فى ذلك على المساندة الأساسية للحركات المكافحة فى البلاد الأخرى ، لا على أجنحة استعمارية مختلفة . وأن الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية ليسا فقط حليفا ثابتا للنضال التحررى المصرى ، بل مثلا للمنجزات الاشتراكية . وأبرزت تلك المقالات دور الجماهير الشعبية ، وعلى رأسها الطبقة العاملة ، فى انجاح الحركة الوطنية الديمقراطية كنقيض لفكرة الاعتماد على حركة الزعماء والتقليديين . كما أظهرت الربط الوثيق بين الاستعمار والرجعية الممثلة لكبار الملاك والرأسماليين ، وبالتالى حلة التلازم بين المطالب الوطنية والمطالب الديموقراطية .

وتعتبر مقالات أحمد صادق سعد المنشور فى هذا الكتاب صورة ونموذجا هاما للآراء التقدمية التى أشرنا إليها ، والتى نرى أن تقديم تحليل لها سوف يكون أمراً مشوقا للقارىء الآن ومدعاة له على التأمل فى ضوء الكثير من مشاكلنا الحالية . حتى أن بعضها يبدو كما لو كتب هذه الأيام !

فى مقال له بعنوان : « تعديل المعاهدة المصرية الإنجليزية » يقول : « أن الضمان الوحيد لتحقيق غاياتنا الوطنية هو أن تتوفر الديموقراطية بشقيها ـ السياسى والاجتماعى ـ فى بلادنا . فيرفع مستوى المعيشة للطبقات الكادحة ـ الفلاحون والعمال وسائر المنتجين وصغار الموظفين ـ ويحارب الغلاء محاربة جدية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يجب أن تكون الأداة التى توجه الكفاح الوطنى ـ الأحزاب السياسيه والبرلمان والحكومة ـ وثيقة الإتصال بالطبقات الشعبية ، اى تستجيب لمطالب هذه الطبقات بدلا من أن تحقق أغراض ذوى المال والنفوذ من الفئات الحاكمة . ثم يطالب بوجوب استيلاء الدولة على احتكارات المرافق

العامة التى يسيطر عليها الاستعمار وتأسيس بنك مركزى مصرى لتحرير الجنيه المصرى من الاسترلينى ، ثم انهاض صناعاتنا على أسس سليمة وعدم اخضاعها لمصلحة الرأسمالية الأجنبية »

وفى مقال بعنوان : « التحرر من الاستعمار البريطانى والمفاوضات الحالية نراه يربط ربطاً ذكياً بين الاستعمار والاحتكارات ، فيقول : « أن الاستعمار هو الذى أفقر الطبقات الشعبية المصرية . فالاحتكارات الكبرى فى بلادنا جميعها فى أيدى الرأسمال الأجنبى ، وهى تمتص مجهودنا وتسلمه للمصارف الانجليزية الضخمة مثل بركليز والبنك الأهلى. وتلك الاحتكارات الكبرى وهذا الرأسمال الاجنبى إنما جاءت إلى بلادنا باحثة عن الربح ، الربح الطائل فتعتصر شعبنا وعرق جبينه ، وتحرمه من الخيرات التى أوجدها بيديه . . . والاستعمار البريطانى هو المسئول الرئيسى عن تأخر حياتنا الإقتصادية كلها بتحكمه فى مرافقها الأساسية ( الأرض ، التجارة الخارجية ، البنوك . . الخ ) وفشله الدائم لنهضتنا الصناعية .

وفى هذا المقال يربط بصدق بين الاستعمار واستبداد القصر وتأخر حياة مصر السياسية ، فيقول : « وحتى لاتفلت الطبقات الكادحة المصرية من قبضته ، جعل الاستعمار البريطانى يحطم نمو ديموقراطيتنا تحطيما دائماً . ولذلك فهو المسئول الرئيسى أيضا عن تأخر حياتنا السياسية . فقد صدر الدستور فى ظل الاحتلال الانجليزى الرسمى معطيا حقوقا واسعة للسلطة التنفيذية ( كحل البرلمان وتعيين نصف أعضاء مجلس الشيوخ ) .

وفى مقال بعنوان : « لامركز ممتاز للاستعمار » يربط صادق سعد الكفاح ضد الاستعمار بالكفاح ضد الرجعية المصرية فيقول : أن كبار الرأسماليين المصريين هم أصحاب المصالح فى انجلترا ، بحكم الترابط المالى الذى بين الرأسمال المصرى والانجليزى الكبير . وهذا ما يجب الا ننساه ! أما مكان مصالح الشعب

المصرى الكادح من كل هذا ، فهو شىء آخر . بل أن هذه المصالح تعارض مصالح كبار الرأسماليين المصريين وتناقضها على خط مستقيم . . . فهذا يفهمنا أن الكفاح ضد الاستعمار البريطانى ليس بكاف ، وأنه يجب أن يرتبط أشد الارتباط بالكفاح ضد شريكته الرجعية المصرية ، أى فى سبيل ديموقراطية حقيقية تسود بلادنا .

على هذا النحو تمثل مقالات صادق سعد فكراً مترابطا من قضايا التحرر الوطنى وقضايا التحرر الاجتماعى . وهو يقف هذا الموقف من القضايا الأخرى الوثيقة الصلة بها . فى مقال له بعنوان : «يجب أن نقبل الرأسمال الأجنبى بشروط» يقول . « أن مصر فى أشد الحاجة إلى تشييد اقتصادها القومى ، إلى تحسين زراعتها وبناء صناعتها وتوسيع شبكة مواصلاتها . وهذا كله يتطلب رأسمالا ضخما تستطيع ايجاد بعضه فى مصر ذاتها ، ولكننا سنضطر إلى استيراد البعض الآخر من الخارج . هذا أمر لا جدال فيه . بيد أن نقاشا كبيراً حول وسائل استيراد المال . وشروط الاستيراد يثار عادة بين الوطنيين المصريين — والتقدميين منهم خاصة — فالبعض يفضل الا نستورد رأسمالا على الإطلاق لأنه يربطنا بالبلاد الاستعمارية من جهة ، ولأننا نستطيع أن نوجد الرأسمال اللازم لنا عن طريق الضرائب التصاعدية الثقيلة من جهة أخرى . ولكن هؤلاء ينسون أن مسألة توفير رءوس الأموال مسألة مباشرة ، تواجهنا الآن ، ولا يمكن أن نتهرب منها بإجابة نظرية ، بل علينا أن نحدد موقفنا منها فى الوقت الحاضر » . ثم يقول : « وطبيعى لنا لن نقبل الرأسمال الأجنبى بدون أن نفرض شروطا دقيقة على هذا الاستيراد ، إذ أن التجارب القاسية قد علمتنا أن استيراد الرأسمال الأجنبى معناه زيادة استغلال الرأسماليين للطبقات الشعبية وتأخر وضعها السياسى واستناد الرجعية المصرية على حراب الاستعمار ، وتكاتف الاستعمار والرجعية المصرية على كبت الحركة الشعبية فى بلادنا . وعليه فما هى الشروط التى يجب

أن تفرضها على الرأسمال الأجنبي؟ » . وبعد أن يقدم دراسة لحالة الرأسمال الأجنبي فى مصر، ينتهى إلى ضرورة أن يتجه اتجاها غير طفيلي ، أى أن يستغل بنسبة عالية فى إقامة اقتصاد قوى فى الصناعة المصرية ، وأن يقترن بتحديد أثمان البضائع المصنوعة التى ستأتى من البلاد التى يستورد منها الرأسمال حتى لاتكون عبئا على المستهلك المصرى ، وأن توضع الاشتراطات المختلفة على الرأسمال الاجنبي ، مثل المراقبة الحكومية على الانتاج والأرباح ، حتى لايفنى المنتجون الصغار والمتوسطون ، كما أن العلاقات بين أصحاب تلك المصانع والعمال الذين يشتغلون فيها يجب أن تحدد على أساس حساسيه العمال من الجشع الرأسمالى وضرورة ضمان الايؤثر هذا الرأسمال الأجنبي على حياة مصر السياسية ، فيتحول من رأسمال اقتصادى إلى رأسمال سياسى . ثم يقول أن كل هذا لن يمكن تحقيقه « إلا إذا كانت الحكومة القائمة ترمى حقاً إلى دفع الخطر الاستعمارى عن مصر وإلى حماية الطبقات الشعبية من الاستغلال وإلى تطوير الاقتصاد القومى فى وجهته السليمة ـ أى إذا كانت حكومة ديموقراطية صحيحة ! » .

وفى خلال ذلك تمضى مقالات صادق سعد لكشف مؤامرات الرجعية ففى مقال بعنوان : « وأين قضية استقلالنا ؟ » يكشف فى ذكاء الأسباب الحقيقية وراء اثارة القصر حادث ٤ فبراير ، فيرى أن الغرض منها أن تشغل الرأى العام عن قضيتنا الوطنية أن وقوعها بعد حوادث ٢ نوفمبر ، ومنع المظاهرات احتفالا بعيدنا الوطنى فى ١٣ نوفمبر ، ليوحى لنا بأن هناك مصالح خاصة تسوى وراء الستار ، وأن هذه المصالح تتعارض مع مصالح الشعب المصرى ، فيجب إذن إثارة الضجة حول حوادث قديمة تجعل الشعب المصرى لايفكر فى حاضره أو مستقبله !

وفى مقال بعنوان : « هل تلغى الاحزاب ؟ » يتصدى للدعوة الرجعية التى كانت ترددها الدوائر الرجعية العميلة بوجوب إلغاء الاحزاب ، فيقول أنها

دعوة قديمة جديدة تجد بعض الاستجابة فى الاوساط الشعبية . فالعمال قد رأوا من تجاربهم المرة أن حالتهم لا تختلف كثيراً إذا تولى الحكم هذا الحزب أو ذاك . والأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى والصغيرة ولاسيما المثقفون، يلاحظون أن الحافز الحزبى لم يختلف جوهريا فى مصر منذ زمن بعيد ، وأنه كثيرا ما يكون مسيرا نحو الشكليات والقشور دون اللباب ولذلك فقد تميل بعض البيئات ، وخصوصا غير الواعية منها ، إلى تطهير الجو السياسى فى البلاد حتى تتوحد الجهود فى سبيل التحرر الوطنى من الاستعمار . أما نحن ، وإن كنا نرى أيضا صورة رفع المستوى السياسى للمناقشات الحزبية ووجوب آخذها شكلا أكثر جديه وجوهريا ، إلا آننا نرى الضرر كل الضرر فى الغاء نظامنا الحزبى من حياتنا السياسية مهما كادت الانتقادات الصحيحة أو الخاطئة التى قد توجه إليه . . . جهاز الدولة الحالى يخضع للطبقات الحاكمة ، وتحاول الطبقات الشعبية أن يكون لها نصيب فيه عن طريق الكفاح السياسى والكفاح الحزبى ، وعليه فإن الغاء الاحزاب يعنى إبقاء الحالة الاجتماعية والسياسية كما هى، وإخضاع الشعب بالقوة ! » .

ثم يقول : « اننا نريد إصلاح نظامنا البرلمانى والدستورى الحالى، ولكن على شرط أو يوسع من حقوق الشعب المصرى ، وفى المقام الاول على شرط أن يفسح أمام الطبقات الشعبية مجال التأثير القوى الفعال فى حياتنا السياسية . ومن الطريف أن هذه المناقشة تتجدد بعد ثلاثين عاما بمناسبة نقيضة وهى : هل نعيد الأحزاب ؟ .

وإلى جانب ذلك نرى صادق سعد يرفع شعارات الحركة الديموقراطية التقدمية فى ذلك الوقت عاليا . فهو يدعو إلى تقوية الجيش فى مقال بعنوان: « يجب أن نصلح الجيش على أساس وطنى ديموقراطى » وفيه يربط بين أمراض الجيش ووجود الاحلال ويقول : « أن لدينا اليوم جيشا مستقلا

— رسميا — عن رغبات الاستعمار البريطاني ومطامعه ، غير أن الأساس الإستعماري الذي تكون عليه ذلك الجيش القديم الذي كان قوامه ٦٠٠٠ رجل لايزال موجوداً إلى اليوم ، ثم يقول « أننا نرى وجوب إصلاح الجيش إصلاحا وطنياً ديموقراطيا يحوله إلى أداة قومية صحيحة تحافظ على كرامة مصر وتدفع عنها الإعتداء الإستعماري » ويقدم برنامجا لإصلاح الجيش يقوم على إجبارية الخدمة العسكرية والغاء البدلية وشروط الإعفاء ، وتخفيض مدة الخدمة ، ورفع مستوى المعيشة للجنود وضباط الصف ، وتسهيل الترقية من الجندية إلى رتب الضباط ، مع تحسين أحوال صغار الضباط ، والغاء البعثة العسكرية البريطانية ، وتطهير هيئة أركان الحرب وكبار الضباط من العناصر الفاشية ؟

وفى مقال بعنوان « البنوك فى مصر والاقتصاد القومى » ، وهو دراسة هامة ، يدعو صادق سعد فى وضوح تام إلى تأميم البنوك ، فهو يوجه النظر إلى التركيز الإحتكاري فيها ، ويقول أن بنك مصر والبنك الأهلى يجمعان رأسمالا يساوى ٤ ملايين من الجنيهات ، أى ٧٠ فى المائة من مجموع رؤوس الأموال المصرفية التجارية ، والكريدى ليونيه يستغل رأسمالا يساوى ١٥ مليونا ونصف مليون من الجنيهات — أى ٧٠ فى المائه أيضاً من مجموع رءوس الأموال المصرفية العقارية فى البلاد .

ثم يتضح تركز تلك السلطة المالية الهائلة وضوحا أكبر إذا لاحظنا اجتماع البنوك كلها ذى هيئة واحدة — هى الإتحاد المصرى للصناعات ، الذى من أعضائه نواب وشيوخ فى البرلمان — تشرف بهذا الشكل على حياة الإقتصاد المصرى بأكمله وكذلك يزداد ذلك الوضوح إذا أضفنا إلى الصفة الاحتكارية التى وصفناها من قبل ، « الاتحـــادات الشخصية » التى تربط المنشآت المالية المختلفة ربطا يزيد من قوة احتكارها فى تداول المنتجات . . . أن التركز القوى الذى بيناه يوسع أمام الدولة فرصة فرض إشرافها — إشراف الشعب المصرى

ـ على تلك المجموعة الصغيرة من الاحتكارات المالية ، ومن ثمة ، التجارية والصناعية الكبرى .

فى ذلك الحين كانت قد ظهرت فكرة تحديد الملكية الزراعية ، بمناسبة عرض مشروع خطاب بك على مجلس الشيوخ ، وبمناسبة ظهور كتاب مريت غالى «الاصلاح الزراعى» . وقد أبرز صادق سعد فى مقال بعنوان «ملاحظات على تحديد الملكية الزراعية» أن معظم هؤلاء الملاك لم يحصلوا على أراضيهم بعملهم وجهدهم ، بل أنها أتت لهم عن طريق الوراثة ، وهى فى أصلها هبات وزعها محمد على باشا وخلفاؤه ، أو أنها وصلتهم عن طريق إقرار الحالة الاقطاعية التى كانت تسود مصر فى أوائل القرن الماضى .

ثم بنى سعد صـــادق على ذلك نقده لمشروع محمد خطاب الذى رأى أنه لا يمثل أكثر من خطوة متواضعة فى سبيل تحديد الملكية الزراعية ، إذ أنه لا يهدف إلا أن يضع فى المستقبل المالكين الذين فى حيازتهم أكثر من ٥٠ فداناً من أن يشتروا أرضا جديدة . . . وأنه لن يغير شيئاً جوهرياً عظيما من الوضعية الحالية لتوزيع الملكية فى مصر ، مع أن بلادنا أحوج ما تكون إلى هذا التغيير فى سبيل رفع مستوى الفلاحين الفقراء من جهة ، وفى سبيل الغاء نفوذ كبار الملاك الاقطاعيين ، وبالدرجة الأولى نفوذهم السياسى ، من جهة أخرى .

كذلك عاب صادق سعد على كتاب مريت غالى «الاصلاح الزراعى» ـــ فى مقال له بعنوان ، «الاصلاح الزراعى ـ بقلم مريت غالى» ، أنه فى خوفه التعرض لأمور سياسية فاشلة ، وامتناعه دائماً عن الوقوف موقفاً واضحاً من تطورنا الاجتماعى ، قد صرف نظره عن عناصر فى غاية الأهمية تلعب فى المشكلة الفلاحية دورا جوهرياً . فقد نظر إلى الحالة الحاضرة لتوزيع الأرض

على أنها توزيع سىء الملكية ، وليس احتكارا لوسيلة من وسائل الانتاج .

على أننا نلاحظ أنه فى الوقت الذى يرحب صادق سعد بمشروع خطاب على أساس أنه رغم عدم جديته ، يمثل كما قلنا خطوة إلى الأمام ، لأنه يبرهن للطبقات الشعبية المصرية أن الوضع الاحتكارى الحالى ليس وضعا منزلا من السماء — فانه يستقبل كتاب مريت غالى استقبالا سيئاً ، فيرى أنه ، جاء كتابا هزيلا نحيفاً ينقصه حب الشعب العميق وقد دفعه عدم التحيز لمذهب اجتماعى لذاته إلى عدم التحيز للديمقراطية نفسها . فقد يبحث القارىء عن هذه الكلمة طوال الصفحات المائة للكتاب ، ولكن عبثا ودون جدوى . ولربما يرجع هذه التفرقة إلى صلة محمد خطاب بدار الأبحاث العلمية لشهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبيلى !

فى ذلك الوقت كانت مشكلة التموين تطفو على سطح المجتمع المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وأخذت الحكومة تشكل اللجان « الفنية » لحل هذه المشكلة وقد عالج صادق سعد هذه المشكلة فى مقال بعنوان « فى التموين » نقد فيه هذه اللجان التى وصفها بأنها تمثل المنتجين والإداريين فقط ولا تمثل المستهلكين تمثيلا مباشراً ، وقال أن الحلول الجاسمة الناجعه لن تأتى من هذه القرارات الفنية لتلك اللجان الفنيه ، بل ستأتى بتوسيع الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى بلادنا ، ستأتى باستيلاء الدولة على إنتاج كبار المنتجين استيلاء كاملا ، وبتخفيف هذا الاستيلاء على متوسطى المنتجين ، ثم بإعفاء صغارهم من الاستيلاء إعفاء كاملا أيضاً حتى يحموا هؤلاء من الشركات الاحتكاريه الكبرى .. وستأتى حلول المشكلة من اشتراك الجماهير الشعبية المستهلكة فى لجان مراقبة التموين ، وبتوسيع الديموقراطية السياسية ، بإلغاء الأحكام العرفيه والرقابه خصوصاً ، حتى يتسنى لتلك الجماهير الشعبيه المستهلكه أن تعبر عن مطالبنا تعبيراً واضحاً صريحاً .

وقد وقف صادق سعد من البورجوازية الصغيرة الصناعية موقفاً مؤيداً ومساندا . فنى مقال له بعنوان : يجب أن نحمى صغار المنتجين . عاب على مشروع البنك الصناعى ، غموض أغلب فقراته فيما يختص بحماية الطبقات الكادحة والمتوسطة . وقال أن هناك شركات صناعية متوسطه عديدة قد تحتاج إلى المال من وقت لآخر وهناك آلاف من المنشآت الصناعية الصغيرة جداً التى يقل رأسمالها عن ٥٠ جنيه ( بأسعار ماقبل الحرب ) والتى تستخدم عاملا واحدا أو عاملين .

وهذا النوع الأخير من المؤسسات الصناعية هو الذى يكون أبدا فى أشد الاحتياج إلى المال بفائدة منخفضة ، لأن تنافس المنشآت الصناعية الكبيرة يسحقه ، وهذا النوع الأخير أيضاً هو الذى يتكون أغلبه من رأسمال مصرى صرف . وأخيراً فهذا النوع الأخير هو الذى ينتج بضاعة بأسعار معقولة . لأنه بعيد كل البعد عن احتكار السوق . وختم كلامه بالمطالبة ، بأن يوجه البنك إلى حماية الإنتاج الصناعى الصغير الحالى .

وقد عبر صادق سعد عن رأى فريق كبير من اليسار المصرى بعد الحرب العالمية الثانية فى مسألة السودان . فنى الوقت الذى كانت تحدو كثير من الفرق السياسية المصرية — خصوصاً مصر الفتاة والحزب الوطنى — الفكرة الإمبراطورية كان اليسار المصرى يتفهم المسألة بشكل أفضل .

وقد عبر صادق سعد عن رأى هذا الفريق بمناسبة المذكرة التى رفعها أحمد حسين إلى القصر بخصوص مطالب مصر القومية ، وقد طالب فيها بأن يقرر البرلمان المصرى إدماج السوداء فى المملكة المصرية ! وقد هاجم صادق سعد هذا الاقتراح لأن معناه أن يقرر البرلمان المصرى ذلك ، دون استشارة الشعب السودانى . بل رغم أنف الشعب السودانى الذى أكد — عن طريق قرارات

أحزابه — أنه يريد التخلص من الاستعمار الانجليزى ، وأنه — ضمنيا — لايريد التخلص من الاستعمار الانجليزى ليقع فى مخالب الاستعمار المصرى ، بل ليحافظ على مقوماته ، وليحقق رغباته الدستوريه وبرلمانه الخاص « فى اتحاد مع مصر » ومعنى هذا الكلام أن اليسار المصرى كان ضد « الإدماج » ولكن مع « الاتحاد » .

وقد وقف صادق سعد من القضية الفلسطينية والصهيونية موقفا يتسم بالوعى الأيديولوجى السليم . فى مقال له بعنوان : احتضار الصهيونية « وصف الصهيونية بأنها حركة رأسمالية استعمارية يقوم بها كبار الرأسماليين الاحتكاريين كى يستغلوا موارد فلسطين وشعبها وموقعها الإستراتيجى ، وليستعملوا الطبقات اليهودية الشعبية ككبش الفداء فى صراعهم ضد الطبقات الفلسطينيه : وأوضح صلتها بالاستعمار بقوله : ليس جميع الصهيونين يهودا . فترومان وآتلى والمارشال سمطس ولويد جورج ولورد بلفور ، كلهم من المسيحيين الانجليزوالأمريكان الذين يرون أن فلسطين تنتج البوتاس والموالح ، وأن أرضها يمكن نزعها من العرب ، وأن أنابيب البترول تنتهى عند شواطئها ، وأن أموالا باهظة مستثمرة فيها ، والواجب أن تظل كذلك بل أن تزداد . فليس من بد من اختلاق « وطنية » يهودية زائفة يتشبث بها صغار البرجوازيين اليهود ، صغار التجار والحرفيين ، حتى يقتنعوا بأن مهمتهم الأساسية فى فلسطين أن يحولوا دون وصول العرب إلى الاستقلال من الاستعمار الانجليزى والصهيونى .

وقد أبدى صادق سعد استبشاراً كبيرا بتكوين اللجنة الوطنية للطلبة والعمال وقيادتها إضراب ٢١ فبراير ١٩٤٦ الوطنى بنجاح . وطلب إلى الوطنيين المخلصين أن يحيوا هذه الخطوة شخصية صادقة صادرة من أعماق القلوب ، وعليهم أيضا أن يعملوا حتى تخطو الحركة الوطنية الخطوة التالية ، فتنضم اليها الطبقات

الكادحة من غير العمال ـ الفلاحون وصغار المنتجين والموظفين إلخ ـ وتصبح الحركة الوطنية تعبيراً كاملا عن الطبقات الشعبية، تصدر عنها وتكافح من أجلها، تكافح ضد الاستغلال سواء كان أجنبياً أم مصرياً ، وضد الاستعباد سواء كان انجليزيا أم «صدقياً» أم «نقراشياً» ، وفكافح فى سبيل الفلاح والعامل المثقف ، وفى سبيل حرية الصحافة والتنظيم الشعبى . وفى كلمة واحدة تكافح فى سبيل الديمقراطية والاستقلال كفاحاً حقيقياً لا لبس فيه ولا مساومة ولا مناورة على حساب مصالح الشعب » .

بعد هذا العرض التحليلى لمقالات صادق سعد الهامة فى هذا الكتاب ، لا نرى ضرورة للتوغل كثيرا فى العرض الذى قدمه بكفاءة للمرحلة الجديدة للحركة الوطنية المصرية ، التى نشأت بعد الحرب العالمية الثانية . وإنما لدينا بعض الملاحظات التى يهمنا توضيحها فيما يتصل ببعض الحقائق التاريخية وغيرها .

أولها ،ما أورده من أن النظام السوفيتى كان يخيف قيادة الوفد فى سنة ١٩١٩ « إلى درجة أن رفضت عرض لينين بعد الثورة المصرية بالأسلحة عام ١٩١٩ » . فلا يوجد أى دليل على أن لينين عرض إمداد قيادة الوفد بالأسلحة ، فضلا عن أن ظروف الثورة السوفيتية ذاتها فى ذلك الحين لم تكن تمكنها من ذلك ، بسبب الحرب الأهلية والهجوم الأمبريالى الضارى عليها وقتذاك . وقد أطلق هذه القصة كل من فخرى لبيب ومحمود المستكاوى ومصطفى بهيج فى كتابهم : « الاتحاد السوفيتى ومصر المستقلة » ، الصادر عن دار الديمقراطية الجديدة » دون إسناده إلى أى مصدر . وكتبوا « أن لينين أرسل برقية إلى سعد زغلول أعلن فيها تأييده التام للثورة المصرية واستعداده المطلق لمساندة الشعب فى كفاحه الوطنى وتقديم العون والمساعدة المادية إذا طلبت مصر » .

وقد تعرضنا لذلك فى دراستنا عن « حزب الوفد بين اليمين واليسار » .

ثانيا ـ ما أورده من استشهاد على « ذبول » القيادة الوفدية بأن « من قادته من ينادى بالزواج الكاثوليكى (الذى لا طلاق فيه) مع بريطانيا » ! وفى حدود علمنا فان أحداً من قيادة الوفد فى تلك الفترة لم يناد بمثل هذا الزواج الكاثوليكى! وإذا عدنا إلى مقالات صادق سعد نجد أنه أورد فى مقاله : « وأين قضية استقلالنا، على لسان فرغلى باشا هذه القولة . فقد جاء فى المقال : « أما فرغلى باشا فقال كلمته التى أصبحت أمثولة بين الوطنيين المصريين » ، قال « إننا نشعر بأن بروتستانت انجلترا ومسلمى مصر يجب أن يتزاوجوا زواجاً كاثوليكياً لكيلا يقع طلاق فيما بينهم » . على أن فرغلى باشا لم يكن من قادة الوفد فى يوم من الأيام ! وفى حدود علمنا أن مسألة الزواج بين مصر وبريطانيا قد وردت على لسان آمين عثمان باشا فى أوائل الحرب العالمية الثانية ، ولكن أمين عثمان باشا لم يكن من قادة الوفد ، وإنما كان مشايعاً للوفد ، ثم أصبح وسيطاً بينهم وبين الإنجليز ، ولكنه لم يدخل إطلاقاً فى قيادة الوفد .

ثالثا ـ ما أورده عن دور مصر الفتاة فى حريق القاهرة . فقد ذكر أن « مصر الفتاة نشطت لتوجيه العناصر الفوضوية للبورجوازية الصغيرة فى الأعمال الغوغائية ( حريق القاهرة ) تحت الشعارات البراقة » . ولم يثبت تاريخيا الآن دور مصر الفتاة فى توجيه العناصر الغوغائية فى حريق القاهرة .

رابعا ـ ما أورده من أصول الحلقة السرية التى تشرف على الفجر الجديد ، كانت ترجع إلى « مجموعة من أعضاء الحزب الشيوعى المصرى الأول الذين استطاعوا أن يحافظوا على ترابطهم الفكرى والتنظيمى بعد حل هذا الحزب » ! فضلا عن أن صادق سعد لم يؤيد هذا الزعم بأى دليل ، فإن ما أورده عن « جماعة أنصار السلام » ، وهى الهيئة العلنية التى يذكر أن « بعضهم » ( أعضاء الحزب الأول ) قد أسسها فى أواخر الثلاثينات ، ينقض ذلك تماما ، فقد ذكر أن أغلبية أعضائها كانوا من الأجانب ، ولم يذكر أسماً واحداً من أعضائها ينتمى للحزب الشيوعى

المصرى الأول . وفى الحقيقة أنه وإن بقى أفراد من الحزب الشيوعى القديم ، مثل الشيخ صفوان أبو الفتح ، وحسنى العرابى ، إلا أن الروابط الفكرية والتنظيمية بينهم كادت قد تقطعت إلى غير رجعة بعد حل هذا الحزب ، وقامت الحركة الشيوعية بعد ذلك على عناصر مختلفة كل الاختلاف ومنقطعة الصلة بينها وبين الحزب القديم .

خامسا ـ لقد انتقد أحمد صادق سعد الحركة الماركسية المصرية فى تلك الفترة ومنها الحلقة التى كان ينتمى إليها ، بأنها رغم كونها جزءاً طليعياً للنضال الوطنى ، « غير أنها لم تستوعب تراثه الخاص وأساليبه التقليدية وأشكال هيئاته . ولقد كانت كتابات ستالين عن القضية الوطنية تقسم تطورها إلى عدة مراحل ، من ظهور القيادة شبه الإقطاعية ثم البورجوازية فقيادة الطبقة العاملة . فلم نستطع أن نرى ، ليس فقط التأثير الضخم للبورجوازية الصغيرة فى الحركة الوطنية المصرية ، بل لم نتوقع إطلاقاً أن تتولى هذه الطبقة قيادة الحركة الثورية بأشكال خاصة ( مثل الثورة البادئة من الجيش ) . وبالتالى عجزنا بعد ذلك إلى درجة كبيرة عن اتخاذ الموقف الصحيح منها » على أنه بهذا النقد يظلم التنظيمات الماركسية الأخرى ويظلم نفسه . فهو يعترف بأن الكتاب الذى أصدره شهدى عطية الشافعى ، ومحمد عبد المعبود الجبيلى تحت عنوان « أهدافنا الوطنية » الصادرة عام ١٩٤٥ يريد أن يتخذ العناصر المستنيرة للبورجوازية القومية طريقاً لإشاعة الأفكار الرئيسية التى تقسم بها الحركة الوطنية الجديدة ، وأنه يتضمن محاولة هادفة إلى دفع البورجوازية القومية لكى تدرك أن مصالحها الحقيقية تكمن فى الاعتماد على الجماهير لتحقيق الاستقلال والديمقراطية . وكان شهدى والجبيلى ينتميان إلى تنظيم « ايسكرا » وقتذاك .

كذلك يعترف بأن الحلقة التى كان ينتمى إليها ، كانت تهتم اهتماماً كبيراً بمواقف الوفد ونشاط اللجان الوفدية والارتباط بالعديد من الشباب الوفدى ،

ثم العمل - بعد ٩٤٦ خاصة - فى الجرائد والمجلات ( رابطة الشباب ، البلاغ ) والتنظيمات الوفدية ( بين الطلبة ) . كما يقرر بصراحة مثيرة أن حلقتنا كانت ترى الجماهير حيثما كانت موجودة فى ذلك الوقت ، أى داخل الشبكة الوفدية المانعة والواسعة ! فكانت تبحث عن التعاون والتحالف مع التنظيمات الوفدية القاعدية واليسارية خاصة ، بغية دفعها إلى الأمام من جهة ، ومساعدتها على تمايزها عن القيادة الوفدية التقليدية من جهة أخرى . ويعلق على ذلك قائلا « وأعتقد أن موقعنا كان أقرب إلى الصواب ، وخاصة أن الجماهير الوفدية تلك كانت أساساً من البورجوازية الصغيرة » .

كذلك فإنه يتحدث عن المنظمات اليسارية الآخرى ، ويقول أنها بشكل أو بآخر كانت تدعو الجناح المستنير للبورجوازية القومية إلى أن يتولى هذا الدور ( الطليعى فى قيادة الحركة الوطنية ) اعتقاداً منها بأنه مازال يستطيع أن يستكمل مهام الثورة الوطنية الديمقراطيه » .

ومعنى هذا كله أن التنظيمات الماركسيه فى ذلك الوقت ، ومنها التنظيم الذى ينتمى إليه ، كانت تدرك التأثير الضخم للبورجوازيه الصغيرة ، لسبب بسيط هو أن الغالبيه الساحقه من الماركسيين . فى هذه الفترة - باعترافه هو شخصيا - لم يكونوا « قيادة سياسيه » بل « طليعه فكرية » ! وأنهم لم يكونوا طليعه فكرية للطبقة العاملة ، بل - كما يقول - « طليعه للبورجوازية الصغيرة الثورية أساساً ، وللطبقه العاملة بصورة جزئيه فقط » .

لهذه الأسباب ، ولهذه الاعترافات أيضاً من أحمد صادق سعد ؛ فلا نستطيع أن نقبل فى سهوله مايقوله من أن إحدى النقط الأساسيه للتباين بين حلقتنا ومعظم المنظمات الماركسيه الاخرى ، هو أننا كنا ننادى بتولى الطبقه العاملة الدور الطليعى فى قيادة الحركه الوطنيه ، فصحيح أن سعد قد كتب يقول فى مقالة

« التحرر من الاستعمار البريطانى والمفاوضات الجاريه » ، « لن يحرر وطننا إلا الطبقات الكادحه المصريه — وفى طليعتها الطبقه العماليه » ولكن صحيح — أيضاً أنه كتب يصف القيادة الوطنيه الصحيحه بأنها القيادة التى تكون متصلة بالجماهير أشد الاتصال وأن تعبر عن مطالب الطبقات الشعبيه — أى قيادة بورجوازيه — وكتب يقول فى مقاله : « جلاء اقتصادى أم ديموقراطى » ، نرى وجوب تمكين الطبقات الشعبيه من التأثير القوى على دولاب الحكومه والدوله حتى تفسح المجال لتحقيق حكم الأغلبيه الصحيح . ووصف هذا بقوله (وهذه هى الديموقراطيه) . وواضح أن هذا الكلام يدور فى إطار حكم بورجوازى ، وإذا كانت الحلقه التى ينتمى إليها صادق سعد ، والتى تحولت فيما بعد إلى منظمه باسم (الطليعه الشعبية للتحرر) ثم تحولت إلى (طليعة العمال) قد اتجهت بنشاطها إلى العمال بشكل مكثف ، فلم تكن وحدها فى هذا المضمار ، بل نافستها فيه المنظمات الشيوعية الأخرى .

على كل حال ، فإذا نحينا جانبا هذه النقطة الخلافية ، والملاحظات السابقة عليها ، فمن المحقق أن العرض التحليلى الذى قدمه أحمد صادق سعد للمرحلة التاريخية التى تعرض لها ، يعتبر على أروع جانب من النضج الفكرى ، وهو ليس غريبا على فكر ماركسى قديم له باع طويل فى الكتابة والتحليل . وقد استمتعت كثيراً بقراءته .

ويعتبر الجانب الذى روى فيه ذكرياته عن النشاط الشيوعى فى تلك الفترة على جانب كبير من الأهمية التاريخية . فقد تحدث عن بداية هذا النشاط فى « جماعة أنصار السلام » التى تكونت قبل الحرب العالمية الثانيه ، وتعرض لما تعرضت له من اتجاهات «تروتسكيه» و «صهيونيه» وانسلاخ «التروتسكيين» منها ليكونوا « الاتحاد الديموقراطى ) ثم تحدث عن لقائه مع بول جاكو ديكومت) السويسرى الأصل وأحد مؤسس الحركة الشيوعية فى مصر، وتكوين

حلقة دراسية من بعض (جماعة أنصار السلام) . ثم انتقل إلى قيام الحرب العالمية الثانية وحل (جماعة أنصار السلام) وتحويلها إلى جماعة جديدة باسم : (جماعة البحوث) ، وروى كيف اجتمعت الحلقة الدراسية (لبول جاكود يكرمب) وقرارها بتكوين هيكل تنظيمى سرى ، وانتخاب قيادة من ثلاثة ، واستمرار هذا التنظيم إلى سنة ١٩٤٢. كما تحدث عن تأسيس التنظيم جمعية جديدة باسم الشباب للثقافة الشعبية للعمل من خلال فتح فصول محو أمية فى المناطق الشعبية مثل (رشة القطن) و (ميت عقبة) ، ثم قرار التنظيم أن تكون القيادة الثلاثية خلية منفصلة عن الأجانب باعتبار عملها قائماً فى الأوساط الشعبية المصرية . وروى كيف انفصل الأجانب (تنظيميا) عن التنظيم بعد هجوم هتلر على الاتحاد السوفيتى ، للعمل فى التنظيمات الشيوعية الوطنية لبلادهم ، بينما بقيت التنظيمات الشيوعية المصرية الأخرى ، مثل ايسكرا والحركة المصرية للتحرر الوطنى تضم فى صفوفها أعضاء من جنسيات مختلفة حتى كادت أقرب إلى نوع جديد من الأممية ، الأمر الذى اعتبر إحدى السمات الهامة التى ميزت هذا التنظيم عن التنظيمات الأخرى . ثم كان دخول القوات الإيطالية والألمانية الحدود المصرية الغربية ، مما أدى إلى مغادرة الأغلبية الساحقة من جماعة البحوث القطر إلى فلسطين .

ثم روى أحمد صادق سعد كيف اتصل تنظيمهم الذى أصبح يتكون من القيادة الثلاثية الوطنية الممثلة فى يوسف درويش وصادق سعد وريمون دويك، بجماعة (المجلة الجديدة) ، حيث تعرف على مصطفى منيب ورمسيس يونان وأسعد حليم وسعيد خيال ، حتى توقف استمرار صدور المجلة الجديدة على أثر خلافات قامت بين محرريها التروتسكيين ومصطفى منيب ، واتفاق التنظيم مع بعض جماعة المجلة الجديدة ، وفيهم سعيد خيال وراوول مكاريوس على تأسيس

جمعية ثقافية باسم : ( لجنة نشر الثقافة الجديدة ) التي أصدرت مجلة (الأسبوع) ونظمت محاضرات وكونت دار نشر سميت ( بدار القرن العشرين ) .

وروى أحمد صادق كيف عاد الرفاق الذى فروا إلى فلسطين إلى مصر ، فاجتمع الثلاثة مع بول جاكود يكومب ، وأبرزت أننا نحن الثلاثة ظللنا ننشط فى فترة غيابه ، ثم مدة بعد رجوعه ، دون أن نشعر بالاحتياج إلى توجيهاته وقيادته ، وعلى هذا الأساس اقترحت أن نستقل من التبقى من تلك الحلقة الأم القديمة باعتبارنا مصريين وهم أجانب أو شبه أجانب ، وتمت الموافقة على هذا الاقتراح ) . وقد اتجه التنظيم بعد ذلك إلى تكوين خليتين : الأولى تعمل فى أوساط المثقفين ، والثانية خاصة بالعمل العمالى . وقد انضم رشدى صالح إلى الخلية الأولى بعد أن تأكد من استقلال التنظيم عن الأصدقاء الأجانب،فأصبحت تضمه مع صادق سعد وريمون دويك ، وأما الخلية العمالية فكانت تضم يوسف المدرك ومحمود العسكرى ، وقد نشطت نشاطاً عمالياً واسعاً خصوصاً بين الجناح الاستقلالى للحركة النقابيـــة الذى يستهدف تخليص النقابات من السيطرة البورجوازية .

ثم أوضح أحمد صادق سعد كيف ترك الثلاثة لجنة الثقافه الحديثه ، بعد إلحاح رفاقهم على ذلك انطلاقاً من موقف عنصرى لأنهم يهود ! وكان رشدى صالح قد بدأ استصدار رخصه لمجلة أسمها ( الفجر الجديد ) ، فانضم إلى التنظيم المستقل ، وبذلك تعتبر مجلة الفجر الجديد امتدادا جزئياً للجنه نشر الثقافه الحديثه ، ومالبثت أن أصبحت مركزا للجذب ، وقامت بدور طليعى بين المثقفين والعمال ، بفضل صلاتها بالشباب الوفدى اليسارى وخليتها العماليـــة والأخرى الثقافيه ، حتى تحولت بعد ضربه صدقى باشا فى يوليو ١٩٤٦ إلى منظمة سريه تحت اسم (الطليعه الشعبية للتحرر) ثم (طليعه العمال ) ، ثم ( حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصرى ) .

وبهذه المذكرات الهامة لأحمد صادق سعد ، وبالعرض التاريخى التحليلى للفترة التى قدمها ، وبمقالاته التى أرفقها بالكتاب ، ويكون قدم إضافه هامة لتاريخ اليسارفى مصر ، أرجو أن تلقى ماتستحق من تقدير من جمهورنا اليسار المثقف ، وأن تكون عونا للباحثين فى تاريخ مصر المعاصر ، فزآ لكل من لعب دوراً فى الحركة اليساريه أن يقدم شهادته للتاريخ ،

مصر الجديدة فى ٢٣ فبراير ١٩٧٦      دكتور عبد العظيم رمضان

## الجزء الأول

**« الفجر الجديد » والمرحلة الجديدة للحركة الوطنية :**

من المعتاد أن يقال أن التاريخ المصرى متصل الحلقات ، وهذا صحيح ، ولكنه ناقص ، فليست هذه الحلقات شبيهة بعضها ببعض ، هذا أولا ، وثانياً لأنها — فى حقيقة الأمر — تدل على حركة صاعدة ، وإن كانت بطيئة فى بعض الأحيان ، وأكثر إسراعا فى أحيان أخرى . ويصبح التاريخ علما عندما يعمل دارسه على اكتشاف اتجاه هذه الحركة ، وينقب عن جذورها الخفية فى فترة البطء ، ثم يتبين ترعرعها بعد ذلك . وحينئذ يمكن للمرء أن يستخلص الدروس من التاريخ ، فلا يعود فقط مجموعة من الحوادث بل موجها لمن يريد تخليص بلاده وشعبه من الإغلال .

وقد صدرت مجلة الفجر الجديدفى مرحلة غنية من الأحداث تميزت بالتحرك الجماهيرى الواسع الذى اشتركت فيه أغلب الفئات الشعبية من العمال والطلبة والمثقفين والحرفيين — بل والفلاحين هنا وهناك — فى جبهة ثورية عريضة ورغم أن الرجعية المصرية والاستعمار نجحا فى طمسها بحريق القاهرة ، إلا أنه كان طمساً مؤقتاً ، إذ تلته ثورة ١٩٥٢ التى تفتح منجزاتها ونواقصها معا مرحله أخرى للحركه الوطنية .

**١ – المرحلة الجديدة للحركة الوطنية المصرية :**

تناضل مصر ضد الاستعمار الأوربى منذ فترة طويلة ، وخاصة بعد أن احتلتها القوات الإنجليزية عام ١٨٨٢ ،غير أن هناك فوارق شديدة بين ظروف الحركة الوطنية وخصائصها وبرنامجها وقيادتها قبل الحرب العالمية الثانية ، وبينها بعد هذه الحرب حتى هزيمة ١٩٦٧ .

**( أ ) المرحلة السابقة للحركة الوطنية المصرية :**

وقعت بلادنا فى التبعية عندما وصلت الرأسمالية العالمية إلى أعلى مراحلها ، المرحله الإمبريالية . وظلت فاقدة الاستقلال الحقيق طوال الفترة التى كان الاستعمار العالمى خلالها سيدا على العالم بأسره حقا ، لقد كسر ظهور أول دولة اشتراكية — الإتحاد السوفييتى — عام ١٩١٧ الطوق الاستعمارى العام ولكن قيام النظام الإجتماعى الإشتراكى الجديد لم يكن له سوى تأثير محدود على الظروف العالمية المحيطه بالأوضاع المصريه فى ذات الوقت . ولذلك فى هذه المرحله ، واجهت الحركة الوطنيه المصريه عدوا قويا رغم أزماته الداخليه والاقتصاديه والسياسيه، ورغم انقسامه إلى أجنحة متنازعه أشد التنازع. وحتى نهاية الحرب العالمية الثانيه ، ندر أن أفلتت إحدى المستعمرات فى العالم من القبضه الأجنبيه وحصلت على الجلاء التام والاستقلال الحقيقى . ولم تشذ مصر عن هذه الأوضاع العامه ، فكل ما استطاعت الحصول عليه هو نوع من الاستقلال الإسمى بمعاهدة ٦ ٩٠ ، ثم الغاء الامتيازات الأجنبيه . وبمقتضاها خفت إلى حد اليد الانجليزيه من الناحيه الشكليه ، ولكن جيش الاحتلال بقى ، وان كان باسم التحالف كما ظل الإقتصاد بأسره — زراعه وصناعه وتجارة — يخدم المصالح الأساسيه للاحتكارات الأجنبيه المختلفه .

واعتمدت السيطرة الاستعمارية داخليا على الطبقه الحاكمه والملكية الكبيرة وعلى رأسها عائله محمد على . وهى طبقه ملاك الأرض الزراعيه الكبار شبه الإقطاعيين ، وشركاء الرأسمال الأجنبيه والاحتلال ، وتتبادل المساندة معهما .

وكانت هذه الاوضاع تعنى الفقر والبؤس والتخلف لملايين الفلاحين ، ومئات الآلاف من العمال والحرفيين . كما كانت تقف عقبه أمام الرأسمالية المصريه المحليه فى الزراعه والصناعه والتجارة فالبرجوازيه القومية كانت واقعه

تحت ضغط السيطرة الآنيه من تلك الاحتـــكارات الأجنبية ومن سلطه الطبقه الحاكمه ، الأمر الذى كان يحول دون استغلالها للسوق ودون ربحها منه كما تريد .

وشكلت البورجوازية القوميه المصريه قيادة الحركه الوطنيه فى هذه المرحله. فمنذ ثوره ١٩١٩ كان الوفد ونشاطه يعبران إلى درجه كبيرة من أغراض الغالبيه الساحقه من الأمه فى المطالبه بالاستقلال والدستور . وكانت الشبكة الواسعه من اللجان الوفديه فى المدن والريف لها اليد الطولى على حركه النضال الشعبى ، فتعبئها حينا وتسرحها حينا آخر بحيث لاتخرج كثيراً عن الأهداف السياسيه للبورجوازيه القوميه ، والأساليب التى تراها مناسبة لخدمتها ، بما فيها من المناورات الحزبيه ، ومن الكر والفر مع السلطه المزدوجه القائمه : السفير البريطانى والملك .

إذن، فقد كان ثمه تعارض شديد بين مصالح البورجوازيه القوميه وأهدافها وبين تلك السلطه القائمه . ولكنه رغم ذلك ، لم يكن تعارضاً جوهرياً . فالرأسماليه المحليه الضعيفه والساعية إلى النهوض فى هذا الوقت هى فى أساسها وجذورها وكنهها من نفس نوع الرأسماليه الأجنبيه المسيطرة ، وإن كانت هذه الاخيرة ذات بأس ، ووصلت إلى الكيان الاحتكارى والاستعمارى . وكذلك كان من الصعب على قيادة الوفد أن تقطع تماما كل علاقه بين مصر وبريطانيا ، وأن تناضل من أجل الاستقلال التام والتخلص النهائى من سيطرة لندن . وعليه ، كان شعار الوفد هو المفاوضه من أجل التحالف طوال تلك المرحله. ودعا إلى النضال الوطنى فى هذه الحدود فقط .

وكذلك كانت الاجزاء الغالبه من تلك البورجوازيه القوميه مرتبطه بصورة أو بأخرى بمصالح أشباه الإقطاعيين والرأسماليه المصرية العميلة (الكومبرادورية)

ففى جميع الميادين، كانت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين تكون نسيجا كثيفا من تبادل المنفعه التى تأخذ منها الطبقه السائدة نصيب الاسد. ولذلك أيضا، لم تدع القيادة الوفدية إلى إقامه نظام جمهورى ولا إلى الإصلاح الزراعى أو تأميم الرأسمال الكبير، بل حرصت دائماً على التحرك فى إطار النظام الدستورى القائم الذى كانت مقاليد الامور فيه بيد السراى. واكتفت تلك القيادة بالمطالبه بالحمايه الجمركيه والقانونيه لمصالح الرأسماليه المحليه فى نطاق الاقتصاد الحر، أى اقتصاد المنافسه الرأسمالى.

بل كان مستحيلا على القيادة الوفدية فى تلك المرحله أن تتبع خطاً ثورياً وشاملا، لانها كانت تخشى أن تفلت الامور تماما فى هذه الحاله، وتنقلب الثورة ضد جذور الاستغلال العميقه أى ضد النظام الرأسمالى نفسه. وكان أمامها ماثلا النظام السوفيتى يخيفها إلى الدرجه أن رفضت عرض لينين بمد الثورة المصرية بالاسلحه عام ٩١٩، وقامت بحل أول حزب شيوعى مصرى عام ٩٢٣. وقد زاد هذا الخوف ازاء الثورة الشعبيه من تقيد القيادة الوفدية فى حركتها بالمحافظه على الحدود القائمه للنظام الاجتماعى والسياسى الموجود حينذاك.

وعلى هذا الاساس المزدوج والمتناقض، كان الوفد يدعى أنه يمثل الامه المصرية بأسرها، لا طبقه اجتماعيه محدودة. بل كان الوفد يمثل الامه فعلا طوال الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٢٦ على، لان التخلف الذى أبقى الاستعمار مصر عليه، كان قد جعل التمايز الطبقى ضعيفاً فيها. فالطبقه العامله المصرية صغيرة عدداً ووعيها بذاتها مائع، وارتباطاتها بالريف شديدة. ثم الجانب الاكبر والاعظم من كتله عمال المدن يعمل لدى نفس الشركات الاحتكارية الاجنبية التى تقف فى سبيل النهضة البورجوازية القوميه. وجماهير الفلاحين الصغار والمعدمين،

وكذلك الحرفيون وصغار التجار سائرون فكرياً وراء البورجوازية القوميه ويرون فى الوحدة معها طريق الخلاص .

غير أن ضعف التمايز الطبقى لايعنى عدم وجود الإنقسام الطبقى . وقيام القيادة الوفدية لم يكن يعنى أيضا سيطرتها الكامله والمطلقه على الحركه الجماهيريه الشعبيه . فالواقع أن نشاطات هذه الحركه هى التى فرضت على السلطه السياسيه القائمه فى مصر أن تتراجع فى فترات وتبدى تنازلات إصلاحية هامة . وهكذا أجبرت ثورة ١٩١٩ الإنجليزيه والملك على الاعتراف بالاستقلال الاسمى وإعلان الدستور ، ثم استفادت القيادة الوفديه من الضغط الشعبى لتصل إلى مساومه مع الاستعمار سجلتها معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الاجنبيه .

وكان من ضمن الاصلاحات الناتجه من هذا كله أن صدرت سلسله من القوانين الخاصه بالعمل والحمايه الجمركيه على الصناعه المحليه الناشئه إلخ . ومن الملفت للنظر حقاً أن توازن القوى الداخلية كان من الاحتلال بحيث أن السلطه المزدوجه اضطرت — لكى تستمر — إلى أن تفرض فترات طويله من الاحكام العرفيه والحكومات الاستبداديه خلال تلك المرحله. وإذا كان الجانب الاعظم من الحركه الجماهيرية قد نشط تحت مظله الوفد أو لصيقه به ، فليس من شك فى أن الوفد عمل المره بعد الآخرى على ركوب الموجه ثم كسر مدها حتى يبقى النضال فى حدود الإطار القائم . ونرى فى هذا الامر الاسباب الاساسيه التى ساعدت السلطه كل مرة على استرجاع قوتها وتفريغ تنازلاتها وإصلاحاتها من مضمونها إلى حد كبير .

**(ب) المرحلة الجديدة للحركة الوطنية المصرية :**

انتهت الحرب العالميه الثانيه بسحق الفاشية والإندحار التام لمحور برلين روما طوكيو . وظهر للكافه أن الاتحاد السوفييتى لعب الدور الاساسى فى هذا

النصر الجديد . وتكونت فى أوروبا الشرقية كتلة من الدول الاشتراكية ثم امتد التغير الاجتماعى الأساسى إلى مناطق واسعة من آسيا . وبهذا جرى تحول جوهرى فى الأوضاع الدولية ، فنقدت الاستعمارية مركزها المسيطر السابق ونما أمامها النظام الاشتراكى المعتمد على سلطة العمال والفلاحين .

واقترن هذا بتغير هام آخر ، وهو تفكك السيادة الاستعمارية على البلدان المتخلفة بفضل الثورات والحركات الوطنية فى المستعمرات السابقة . وأنهارت الإمبراطورية البريطانية التى لم تكن تغيب عنها الشمس ، وكذلك الامبراطوريات الفرنسية والبلجيكية والهولاندية إلخ .

وهكذا أصاب الضعف والإنهيار والتمزق ذلك العدو — الاستعمار البريطانى — الذى واجهته الحركة الوطنية المصرية من قبل ، فأوضحت الظروف العالمية مواتية لكى تحقق هذه الحركة انتصارات لم تبلغها فيما سبق . وزاد من مواتاة هذه الظروف أن وجود المعسكر الاشتراكى واشتداد الحركة الوطنية فى المستعمرات فيحا أمام النضال الوطنى المصرى لأول مرة الإمكانية أن يخرج من مجرد اللعب على التناقضات الاستعمارية إلى الاستناد على الجبهة العالمية المعادية للاستعمار والمتعاظمة قوة وتأثيرا وحسما للأمور ، والحقيقة أن النجاحات التى أحرزتها مصر كانت من أولى الإنتصارات لحركة التحرر الوطنى فى المستعمرات ، فلعبت القاهرة دوراً قيادياً فى هذه الحركة مدة طويله .

وإذا كانت الاستعمارية العالمية تضطر إلى التراجع ، فقد لجأت هى الأخرى إلى أساليب جديدة للإبقاء على سيطرتها الفعلية ، وإن كانت تحت أشكال أخرى . وظهر الاستعمار الأمريكى كقائد طبيعى لها ، فعمل على إقامة شبكة من الاحلاف العدوانية ، وأنشأت دولة إسرائيل ليستعملها كعصا غليظة ضد الحركة الوطنية فى البلاد العربية . وبهذا لم تواجه الشعوب العربية — ومنها المصرى — عدوا

جديداً فحسب ، بل أصبحت القضية الفلسطينيه والوقوف فى وجه العدوان الإسرائيلى الدائم عاملا من العوامل الدافعه إلى الترابط والتضامن العربيين . وهو أمر كان باهتا بالنسبه إلى مصر فى المرحله السابقه .

وفى الوقت نفسه جرت تحولات هامه أيضا على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى الداخلى . فقد مكنت ظروف الحرب البورجوازية القوميه من أن توسع نشاطها وتزيد من قوتها ونموها ، الامر الذى أثار شهيتها وأطماعها فى المزيد من الربح والغنى وفى الوصول إلى المراكز المسيطرة الاعلى . وحينئذ اشتد هجوم البورجوازية القوميه على الاوضاع القائمه ، ولعب الجانب المستنير منها دوراً فى فضح التعفن والفساد والهزال الاقتصادى والتخلف السياسى للطبقه المسيطرة . ومن جهه أخرى ، تدهورت أحوال الشعب وبين اندلاع الاوبئه ( مثلا ) اندلاعا واسعاً مدى البؤس الذى تردت فيه ملايين الفلاحين والعمال والبورجوازيين الصغار بسبب السياسه التى تتبناها السلطة شبه الإقطاعيه والمتحالفه مع الاستعمار .

وكان النمو الرأسمالى الذى وقع فى مختلف الميادين قد ضخم من صفوف الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين وكصناعيين بصورة مغايرة عن ذى قبل . فبدأ التمايز الطبقى يحتد فى المدينة والريف أيضا ولم تعط هذه الاوضاع الجديدة دفعة قوية فحسب الحركه الوطنيه فجعلتها تتصاعد بسرعه وباتساع منقطع النظير ، بل جعلتها فى جوهرها تكتسب مضموناً جديداً أيضاً . فلم تعد القضيه التى تكافح من أجلها فقط هى جلاء القوات البريطانية ووضع حدود لسلطات الملك الدستورية . ولا بقيت الشعارات المرفوعه فى المظاهرات والإضرابات والبيانات تدور فحسب فى حدود الضغط على الانجليز لكى يقبلوا التفاوض ، ولا على السراى حتى تأتى بوزارة تمثل الاغلبيه الوفدية . بل أصبح المطلوب — وإن كان بصورة غامضه فى أحيان كثيرة — هو التخلص من الارتباط

بالاستعمار البريطانى وإحلال السيطرة المصريه محل الاجنبيه على مفاتيح الاقتصاد ، وضرب مركز الملك و (الباشوات الرأسماليه) . وفى كلمه ،أضحت حقوق الطبقه المالكة الكبرى المزدوجه فى الملكيه والحكم السياسى موضع منازعة . وباتت أهداف اشتراكيه ـ ضبابيه وخياليه نعم ، ولكنها بهذه التسميه على أية حال ـ تجسد أمانى الحركة الوطنيه المندفعه الى الامام . ومما يوضح مدى جدة الحركة فى مضمونها أن هذه المرحله شهدت اشتراك شتى الفئات الاجتماعيه فى النضال . فمن هجوم الفلاحين على قصور الباشوات فى بهوت وكفور نجم ـ لاضد الانجليز فقط كما كان فى ١٩١٩ ـ إلى خاضها عمال الصناعة ، ثم تشكيل أنواع جديدة من التنظيمات القيادية المستقله عن الوفد بدرجة أو بأخرى ( اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، تنظيم الضباط الاحرار ، المجموعات الفدائية والإرهابية ) .

ثم لايفوتنا من بين السمات الجديدة تكوين عدد من التنظيمات الماركسية والشيوعية ، وكان لأغلبها وأهمها تعبيرات علنيه على شكل النوادى الثقافية والمجلات الدورية ودور النشر والتنظيمات العمالية والنسائية والطلابيه أو الفئويه . وهى ظاهرة كادت أن تكون معدومه فى المرحله السابقه منذ القضاء على الحزب الشيوعى الاول .

وأخيراً ، فمن العلاقات المميزة لهذه المرحله الجديدة ذبول القيادة الوفدية وفقدانها الكثير من تمايزها الاجتماعى والسياسى عن القيادات البورجوازيه وشبه الاقطاعيه القائمه . ففى المرحله السابقه كانت جميع الإنقسامات عن الوفد إنقسامات يمينيه ( السبعة ونصف . السعديون ، ثم الكتله ) . أما الآن ، فقد دخل صفوف الوفد ووصل إلى قيادته عدد متزايد من أبناء العائلات الكبرى ومن أصحاب الاموال الصناعيه والتجاريه الضخمه . وبات من قادته

من ينادى « بالزواج الكاثوليكى » (الذى لا طلاق فيه) مع بريطانيا ، وصارت القيادة الوفدية تتودد إلى « الاعتاب الملكية » . وأصبح عبود وحافظ عفيفى وامثالهما وسطاءها لدى السراى ، ووقعت اتفاقية النقطة الرابعة مع الاستعمار الامريكى . وتقدم بعض نواب الوفد باقتراح قانون المشبوهين السياسيين الرجعى الخ . وفى الوجه المقابل تشكل شيئا فشيئا جناح وفدى يسارى كان يأتى أفراده من الشباب الوفدى وخاصة الطلبة .

كانت هذه الظواهر وغيرها جميعا تدل على انقسام تلك « الامة » الموحدة السابقة إلى جبهتين بينهما تعارض شديد . وحيث أن السلطة التقليدية كانت ضعيفة ( ولا ننسى الازمات الوزارية المتتالية قبل ثورة يوليو ) ، فقد وسعت المجال أمام التنظيمات الفاشيه والمنابر الرجعية للصارخة (الاخوان ومصر الفتاة واخبار اليوم) قاصدة بها أن تجمع الجماعات والشرائح الاجتماعية التى لم تعد ترى فى السياسة القديمة خلاصا ، دون أن تعى مع ذلك ما هو الطريق الصحيح للتقدم والحل .

طبعا ، لم يكن هذا يعنى أن قيادة الوفد للحركة الوطنية قد انتهت ، بدليل أن الانتخابات — حينما كانت تجرى حرة — كانت تأتى بأغلبية وفدية ساحقة ولكن لابد للمتأمل فى هذه الفترة التاريخية — وخاصة بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما عليها — من أن يرى بوضوح أنها كانت فترة انتقال من التحرك الوطنى تحت قيادة البورجوازية القومية إلى التحرك تحت قيادة أخرى . وكان الجمود العقائدى يدفعنى ساعتئذ ورفاقى إلى الجزم بأن هذه لايمكن الا أن تكون قيادة الطبقة العاملة وهناك شيوعيون آخرون رأوا تجسيد القيادة المنتظرة فى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة . ولكننا كنا نعارض هذا الاعتقاد . وقد حسم

التاريخ المصرى هذا التساؤل بظهور قيادة البرجوازية الصغيرة فى صورة الثورة عام ١٩٥٢ ، وهو أمر لم يكن الماركسيون المصريون يتوقعونه .

ومهما كان الأمر ، فقد لعبت التنظيمات الشيوعية دورا اساسيا فى توضيح الأرضية الاجتماعية والسياسية الجديدة لهذه المرحلة الهامة من الحركة الوطنية، وخاصة فى ابراز الطبيعة الطبقية لأهدافها . فبدلا من المفاوضة مع المحتلين ، قدمت تلك التنظيمات مطلب تدوال القضية المصرية ورفض الاحلاف والاعتماد على مساندة المعسكر الاشتراكى وفى وجه خضوع الحكومات العربية لمشيئة الاستعمار فى فلسطين ، قدمت فكرة التضامن مع الحركه الوطنية العربية والكفاح ضد الصهيونية . وبدلا من الأهداف الوطنية المجردة من المضمون الاجتماعى ابرزت ضرورة تأميم الممتلكات الاجنبية الاحتكارية فى مصر والاستقلال الاقتصادى إلى جانب السياسى ، وربط مطالب الجماهير المعيشية بالكفاح ضد الاستعمار . وبدلا من المناداة بالوحدة التقليدية بين الزعماء ، قدمت فكرة الجبهة الوطنية الشعبية تحت قيادة ليست الوفدية . ودافع الماركسيون عن الحركة النقابية المستقله عن السيطرة الادارية والبورجوازية وخاصة الوفديه . وكذلك لحت بوضوح إلى المطالبة باقامة نظام جمهورى ديمقراطى ، ونادت بالنضال ضد الاقطاع وباجراء اصلاح زراعى جذرى وتكوين الجمعيات التعاونية الانتاجية الخ . هـــذا إلى جانب اشتراك عناصرهم فى الحركة الجماهيرية وفى النضالات اليومية للعمال والمهنيين والطلبة والنساء الخ ،

ومع هذا كلة ، نشط الشيوعيون المصريون فى مجال نشر الفكر الماركسى النظرى والتطبيق بصورة لم تحدث من قبل . فالعديد من مؤلفات ماركس وانجلز ولينين وستالين ترجمت إلى العربية ، وأغلبها تم طبعة وتوزيعه . بطرق

سرية . وكذلك صدرت دراسات اقتصاديه وتاريخية وسياسية للاوضاع المصرية ، وعن الاتحاد السوفييتي والحركة الاشتراكية العالميه الخ . وما من شك في أن هذه الأعمال ألقت بذورا لتكوين تيار فكرى يسارى جديد في مصر ، تطور بعد ذلك بحيث أصبح الآن حقيقة واقعة وجزءا من الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية والفنية في بلادنا .

وتكبد الشيوعيون بسبب هذا النشاط الآلام والتضحيات والسجن والتشريد ، إذ كانوا الهدف الأول للحملات الارهابية التي شنها الاستعمار والرجعية على الحركة الوطنية . ولكن الواقع انهم ساهموا مساهمة فعالة في تربيه النضال الشعبي الوجهة التي أثمرت بانجازات الناصرية فيما بعد ، بما لها وما عليها .

وقبل أن ننهي هذا الجزء ، يجدر بنا أن نعود إلى نقطه ضعف سبقت الاشارة اليها . فمن الملفت للنظر أن الرجعيه المصريه استطاعت في نهايه هذه المرحلة أن توجه الضربات القاصمه للمنظمات الماركسيه وتصفي اغلبها ، وان فترة طويلة من البلبلة الفكرية والانقسام والانهيار التنظيمي والانعزالي من الجماهير سادت بعد ذلك على تلك الحركة . ويفسر البعض هذه الظاهرة بأن الحركه الماركسيه كانت طليعه فكريه دون أن تكون قيادة سياسيه بالمعنى المتكامل ( طارق البشرى . مثلا ) وهذا صحيح إلى حد كبير . ولكني أود أن انقب عن أسبابه في اقتضاب .

الواقع أن الحركه الماركسيه نشأت في الاوساط المثقفة ثقافيه غربيه ، وظلت محصورة فيها وفي مراكز صغيرة من الفئات العماليه المتقدمه فكريا ، هي إلى فئه الصناع المهرة أقرب ، أى محصورة في شريحه اجتماعيه خاصه —

وضيقة نسبيا — من البورجوازية الصغيرة المصرية نعم ، لقد كانت للحركة فى أوقات علاقات نضالية مع بعض الأوساط الفلاحية الصغيرة والعمال الزراعيين ، وطلبة الأزهر وسكان الأحياء الشعبية فى مناطق معينة أو بعض المدن الريفية . ولكن الحقيقة أن هذه العلاقات كانت واهنة وانقطعت بسرعة. ومع ادراكنا أن قيام طليعة سياسية وجماهيرية جديدة ليس بالأمر الذى يمكن أن يتم فى أيام قليلة ، الا أننا لا نعتقد أن عامل الوقت كان العنصر الأساسى فى ذلك الجانب السلبى الخطير ، وخاصة أن مصر كانت تجتاز وقتئذ فترة مد ثورى عظيم . وفى رأيى أن الجمود العقائدى كان الجذر العميق للاغلبية الكبرى من النقص والتصور التى كمنت فى الحركة الماركسية المصريه .وأن هذا الجمود وجد أرضيه خصبه فى طبيعه البورجوازية الصغيرة المصرية ، وخاصة القسم منها الذى استوعب الثقافه الغربيه للعلمانيه . وظل الماركسيون يشعرون بشكل غامض مدة بأن هناك حائلا ضخما ما بينهم وبين الجماهير الشعبيه الواسعه من الفقراء والمعدمين فى المدينه والريف . وليس من الصدف ، بل هو أمر يرتبط منطقيا بهذا الشعور ، أن جميع المنظمات الماركسيه فى تلك الفترة ظهرت كمنظمات وحلقات ولم تشكل حزبا أو احزابا ، بل صرحت مرارا انها تقصد هذا الوضع باعتبار تأسيس الحزب مرحلة أخرى تأتى بعد توافر شروط معينا ـ غامضا ـ لنمو المنظمه أو الحلقة .

وليسمح لى القارىء الكريم بأن استطرد بعض الشىء فى هذه النقطه لأهميتها . ففى تلك الفترة كنا ندرس الكتابات الكلاسيكيه ويحفظ بعضنا فقرات منها عن ظهر قلب. ورغم أن هذا ساعدنا كثيرا على النظر إلى الأوضاع المصرية على ذلك الاساس الجديد الذى سبق الأشارة اليه ، الا أنه منعنا من الادراك العميق للخصوصيه المصرية . فقد فهمنا بعض الشىء الدور الطليعى

تاريخيا الذى يقع على الطبقة العاملة ، ولكننا لم ننتبه لتلك الكتلة الضخمة من الشعب — الفلاحون — التى كانت الطبقة العاملة ومازالت مرتبطة بها بحبل سرى قوى . ونظرنا كذلك إلى البورجوازية الصغيرة فى المدن — ومنها الطلبة والمثقفون والمهنيون - باعتبارها قنطرة لوصولنا إلى الطبقة العاملة ، ودون أن ندرك دورها الاجتماعى والسياسى والفكرى الضخم فى الحياة المصرية . وفى جملة ، فرغم أن الحركة الماركسية المصرية كانت جزءا طبيعيا للنضال الوطنى ، غير انها لم تستوعب تراثه الخاص وأساليبه التقليدية وأشكال هيئاته . ولقد كانت كتابات ستالين عن القضية الوطنية تقسم تطورها إلى عدة مراحل ، من ظهور القيادة شبه الاقطاعية ثم البورجوازية فقيادة الطبقة العاملة . فلم نستطع أن نرى ليس فقط التأثير الضخم للبورجوازيه الصغيرة فى الحركة الوطنية المصرية بل لم نتوقع أطلاقا أن تتولى هذه الطبقة قيادة الحركة الثورية بأشكال خاصة ( مثل الثورة البادئة من الجيش ) . وبالتالى عجزنا بعد ذلك إلى درجة كبيرة عن اتخاذ الموقف الصحيح منها ، وأن نسير فى خط يساعد على استمرار التقدم الثورى ومنع الردة .

وفى هذا الضوء ، فمن يراجع الكتابات والمواقف الماركسية فى تلك المرحلة ، لا ينكشف فقط عمق الجمود العقائدى ، بل يرى فى الواقع أن الأغلبية الساحقة من الماركسيين كانوا فعلا طليعه فكرية ، ولكنها طليعة البورجوازية الصغيرة الثوريه أساسا ، وللطبقة العاملة بصورة جزئية فقط . ورغم ماكتب وقيل حينذاك عن النظرية الماركسية اللينينية وعن الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية — وكان بلا شك مفيد للغاية فى مسيرة مصر — غير أنه ظل إلى درجة كبيرة أمرا منفصلا عن الطريق الخاص الذى يمكن أن تسلكه مصر نحو الاشتراكية .

**٢ — « الفجر الجديد » :**

رغم أن هيئة تحرير مجلة الفجر الجديد ظهرت كمجموعة مستقلة من المثقفين، الا الحقيقة أن وراءها كانت حلقة ماوكسية صغيرة لاتشرف عليها لحسب ، بل على نشاطات علنية وسرية أخرى أيضاً ، وخاصة فى بعض الأوساط العمالية . ولذلك يجب علينا أن نلقى على تلك الحلقة نظره شامله ، وأن كانت سريعة .

**(أ) تاريخ الحلقة :**

ترجع أصول الحلقة إلى مجموعة من أعضاء الحزب الشيوعى المصرى الأول الذين استطاعوا أن يحافظوا على ترابطهم الفكرى والتنظيمى بعد حل هذا الحزب ويذكر يوسف درويش أن بعض وثائق هذه المجموعة مرت به يوما . . . وفى أواخر الثلاثينات ، أسس بعضهم فى القاهرة والاسكندرية هيئة علنيه هى جماعه أنصار السلام » ، وأغلبية أعضائها من الاجانب . وكان نشاط أنصار السلام موجها ضد الحروب العدوانية التى تثيرها الفاشية وخاصه الإيطالية والالمانية. وأذكر انى حضرت فى الأسكندرية مؤتمرا عقد فى نادى الموظفين ضد الغزو الايطالى للحبشة . واشتركت اشتراكا متواضعا فى نشاط الجماعة بالقاهرة تأييدا لمقاومة الجمهورية الاسبانية الباسلة ضد الغزو الفاشى الإيطالى والالمانى الذى تحول إلى الحرب الأهلية المعروفه وانتهى باستيلاء فرانكو على الحكم فى مدريد .

ولقد كان النضال ضد الخطر الفاشى فى العالم نضالا تقدميا ، جمع مختلف الاتجاهات السياسيه والفكرية فى أوربا الغربيه وأن كانت جماعة أنصار السلام فى مصر قد نجحت فى القيام ببعض النشاطات فى هذا السبيل بالاشتراك مع مصريين ( واليها يرجع الفضل فى الاتصال الأول بين نهرو والنحاس باشا مثلا)

غير أنه كان من الطبيعى أن عملها ظل فى دائرة محصورة من الاجانب فى هذا الوقت . فعدو مصر كان الاستعمار البريطانى . وكان من الصعب على الوطنيين العاديين أن يهتموا بعدو آخر . بل كثيرا ما كان يميل بعضهم إلى النظر لدول المحور كحليف للنضال الوطنى تتمه للتراث السابق الذى حاول اللعب على التناقضات بين الدول الاستعماريه . كانت بعض الاتجاهات الثورية الوطنيه المعارضه لأسلوب المفاوضات ترى فى الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأسلوب الرئيسى ـ وقد يكون الوحيد — الناجح لطرد المستعمرين . ولذلك لم يكن التيار الوطنى يرتاح إلى المناداة بالسلام ويفهمها على أنها تحبذ الأساليب السلميه فقط وتعتبرها استسلاما للاستعمار .

ويرجع اتصالى الشخصى بجماعه أنصار السلام فى الاسكندرية إلى السيدة « أنا كاينكو » التى كانت تدرس التاريخ فى مدرسه الليسيه التابعه للطائفه اليهودية وكنت طالبا فيها فى المرحلة الثانوية . فجذبنى تفسيرها المادى للثورة الفرنسية التى كانت مقررة علينا ، وبدأت أطلع على بعض المؤلفات الماركسيه الصادرة بالفرنسيه . وأذكر خاصه البيان الشيوعى لماركس وانجلز الذى ألهبنى حماسا لترابطه البنائى والمنطقى المحكم ، وباعتباره يقدم أدارة علمية رائعه لتحليل التاريخ وشتى الاتجاهات السياسيه .

وعندما التحقت بكليه الهندسه فى القاهرة ١٩٣١ ، أصبحت أتردد على مقر الجماعه فيها ، وتعرفت فى هذه الفترة على « بول ا كو ديكومب » (*) الذى كان يعمل مهندسا، وعلى الشاعر القبرصى ثيودوسى بييريدس وزوجته الكسندرا وريمون دويك ، ويوسف درويش وجورج حنين وآخرين. وانضممت إلى حلقه

(*) كتب البعض هذا الأسم خطأ على أنه «جاكوب» ( فتحى الرملى ورفعت السعيد وآخرون ) مما يوحى بأنه يهودى. والواقع أنه من اسرة سويسرية بروتستانتية .

دراسه كونها البعض منهم ، وتجتمع أسبوعيا لقراءة كتاب فى الاقتصاد السياسى ومناقشته. وقد أفادتنى هذه الحلقة فائدة كبرى، ويرجع إليها الفضل الأول فى إرساء المبادىء الماركسية الأساسية للاقتصاد السياسى فى ذهنى . وكذلك درسنا كتاباً هاماً معادياً للصهيونيه ، وهو الذى ألفه الشيوعى الألمانى « أوتو هيللر » واسمه « نهاية اليهودية » . الحق أن هذا الكتاب كان أساسياً فى تربيتنا الفكرية المعارضة للصهيونية معارضة تامة .

وبعد قليل ، شهدنا نوعين من الخلافات تشتد بين الأغلبية الساحقة من مجلس إدارة الجماعة ومجموعتين من الأعضاء . وكان الخلاف الأول مع عدد صغير من التروتسكيين ( وعلى رأسهم رأول كوريبل ) الذين أرادوا تحويل هذه الهيئة من حركة لأنصار السلام ذات أرضية علنية واسعة ولا شأن لها بالمعتقدات المذهبية والسياسية لأعضائها إلى مجرد لافتة تستر قنطرة للنشاط التروتسكى الضيق ، مما يتناقض تماما مع الأهداف المعلنة لحركة أنصار السلام ومبادئها وفائدتها . والواقع أن المجموعة التروتسكية هذه كانت فى الوقت نفسه دون نشاط وتهمل الجمعية . وعندما هزمت فى الإنتخابات السنوية لمجلس الإدارة ، أرسل أفرادها استقالاتهم مشفوعة باتهامات باطلة ، فرد مجلس الإدارة عليهم برفض الاستقالة وفصلهم على أساس خروجهم على اللائحة وعدم تسديد اشتراكاتهم مثلا مدة طويلة . واشترك بعضهم بعد ذلك فى تأسيس « الاتحاد الديمقراطى » . كما أصدر جورج حنين وآخرون مجلة بالفرنسية اسمها « دون كيشوت » شنت هجوما ضاريا على الاتحاد السوفييتى . . وقد علمتنى تجربة الخلاف مع هذه المجموعة التروتسكية الأولى أن الأساس الأول لتقييم الأفراد والاتجاهات ليس كلامهم والقدرة على التعبيرات الجذابة ، بل النشاط العملى الفعلى . كما علمتنى ضرورة التقيد بأهداف الهيئات العلنية التى تؤسس محافظة على استمرار نشاطها ،

وعدم الزج بها فى متاهات النزاعات الشخصية والمذهبية لأعضائها حتى يكون العمل أوسع مايمكن .

وقام الخلاف الثانى مع بعض المتعاونين مع الاتجاهات الصهيونية . وأذكر انى كنت فى أحد مدرجات كلية الهندسة عندما دخل نفر من الطلبة يقودهم أحد أعضاء مصر الفتاة ، وأخذوا يهتفون ضد اليهود ( وكان مؤتمر لندن منعقدا فى ذلك الوقت ) . فاعتليت المنبر المخصص للأستاذ المحاضر طالباً الكلمة . وشرحت الفرق بين اليهودية كدين والصهيونية كاتجاه سياسى استعمارى ، وطلبت من الحاضرين أن يهتفوا بعدى « لتسقط الصهيونية ! » . وتكونت بعد ذلك لجنة من طلبة الهندسه لمناصرة القضية الفلسطينية ، فكنت عضواً فيها ، ولكن لم يكن لها نشاط يذكر ، وعلى الأثر ، اتصل بى طالب يهودى بالكلية ورجانى مقابلة شخص اسمه « يوسف سقال » الذى طلب منى كتابة تقرير عن الاتجاهات المعادية للسامية فى الجامعة ، فلم أفعل بعد استشارة الأصدقاء فى جماعة أنصار السلام وعلمت بعد ذلك أن محاولة مماثلة تمت مع يوسف درويش الذى رفض أيضا الاستجابة لطلبات سقال رفضاً مليئاً بالإباء والإهانة للصهيونى . . ونما إلى أيضاً ان أحد زعماء الطائفة اليهودية المصرية ـ قطاوى باشا ـ « أقنع » بعض قادة الطلبة بعدم إثارة العنصرية فى الجامعة ، واستعمل مع بعضهم «حججا» مالية.

والواقع أن كبار اليهود فى مصر كانوا يخشون انتشار الحركة المعادية للسامية ، ورأوا مساندة بعض الماركسيين باعتبار الحركة الديمقراطية أحسن درع ضد العنصرية . غير أن أغلب هؤلاء الكبار كانوا يعملون فى الوقت نفسه على محاولة استغلال النشاط الماركسى بين اليهود كفرس يجرى مع الفرق الصهيونية. وقد وقف زملائى فى جماعة أنصار السلام ضد هذه المحاولات تماما ، لا لأنهم كانوا معادين للسامية ، بل لاعتبارهم عن حق الحركه الصهيونيه استعمارية معادية للشعوب العربية ، ومنها الشعب المصرى . وأذكر أن هذا لم يكن موقف بعض

الماركسين الآخرين ، ومنهم « ايلي ميزان » الذى كان شابا بارزا وقتـــذاك فى جمعية طلابية أسمها « الاتحاد الطلابى العالمى لمكافحة اللاسامية » بالقاهرة ، فغمض عينه عن النشاط الصهيونى الذى كان يجرى فى هذه الجمعية الطلابية وحولها.

وعلى نقيض ذلك ، كان الموقف الرسمى لاتحاد أنصار السلام فى العالم ادانة الصهيونية . وقام يوسف درويش بتوزيع عددا من المنشورات الصادرة باللغة العربية من جماعة القاهرة ضد الصهيونية وتناصر الشعب العربى الفلسطينى . والتقى بعض المسئولين فى جماعة السلام بموسى الخالدى عند مروره بالقاهرة معلنين استنكارهم لمشروعات التقسيم فى ذلك الوقت . وعلى كل، فقد كان هذا الخلاف أول صدام بينى وبين الصهيونية ، وأعطى لموقفنا ضدها جذوراً اشد رسوخاً .

وفى سبتمبر ١٩٣٩ اندلعت الحرب العالمية الثانية ، بادئة بين ألمانيا الهتلرية من جهة وفرنسا وانجلترا من جهة أخرى . وكانت فى أول الأمر تشبه الحرب العالمية الأولى فى كونها إلى درجة كبيرة خلافاً بين الدول الاستعمارية فبعد أن كانت الطبقات الاحتكارية الحاكمة فى لنـدن وباريس قد تراجعت أمام أطماع هتلر آملة أن توجهه ضد الاتحاد السوفيتى ، بذلت جهدها فى الفترة الأولى من الحرب لـكى تتفق وتتحد معه للقيام بالهجوم المشترك على الدولة الاشتركية ولذلك كان موقف الأممية الثالثة (الـكومنترن) هو الدعوة إلى قلب الحرب ضد الحكم الرأسمالى فى أوروبا . وأذكر فى هذه المناسبة أن « الاتحاد الديمقراطى » الذى سبقت الإشارة إليه اتخذ موقفاً مخالفاً ، ونشر فى الصحف الأفرنجية بياناً يؤيد فيه انجلترا وفرنسا .

ومع قيام الحرب ، لم يكن ثمة معنى لاستمرار جماعة أنصار السلام ، وتقرر حلها ، وأن تؤول ممتلكاتها إلى جمعية جديدة أسسها نفس الأعضاء تقريباً وسميت « بجماعة البحوث » :

وفى نفس الوقت دعيت إلى اجتماع شمل الحلقة الدراسية التى كنت أحضرها، وزملاء آخرين، أغلبهم من الأجانب ، وفيه قرأنا مؤلف لينين « موضوعات أبريل » المكتوب فى ٤ ٩ ، والذى يشرح فيه الموقف الواجب اتخاذه من الحرب العالمية الأولى الاستعمارية ، وهو قلبها إلى الثورة الاشتراكية . وبعد مناقشة ، قررنا تكوين هيكل تنظيمى سرى ، وانتخبنا قيادة من ثلاثة. واستمر هذا التنظيم إلى ١٩٤٢ . ولكنى كنت قليل النشاط فيه لإنشغالى بالإستذكار فى الكلية . ولكنى كنت أحضر بإنتظام فى الحلقة الدراسية التى ظلت تقرأ بعض المؤلفات الماركسية وتناقشها . وكنت التقى فيها خاصة بريمون دويك ويوسف درويش . وأذكر من بين الموضوعات الهامة التى درسناها واستقرت فى أذهاننا مانسميها بقواعد السرية والأمان أى المبادىء الأساسية التى تحمى التنظيم من تسرب البوليس إليه ، والمواقف التى يجب اتخاذها أمام النيابة والقضاء الخ . وفى ذلك الوقت، قامت جماعة البحوث بسلسلة من الدراسات التاريخية والسياسية والاقتصادية عن مصر باللغة الفرنسية ، أفادت بعضها فائدة كبرى فى رسم سياسة الفجر الجديد والضمير فيما بعد .

وكنا نبحث عن الطرق والأساليب لإيجاد ارتباط كفاحى مع الفئات الشعبيه . وفى حوالى ١٩٤٠ اتصلنا ببعض الشبان الذين فتحوا فصولا دراسيه لمحو الأمية وتقوية طلبه المرحلة الثانوية فى حى السبتيه بالقاهرة . وتعاونا معهم فترة . ولكنا وجدنا عملهم قليل الجدية ، غير أن الفكرة جذبتنا كوسيلة للاتصال بالشعب ، فأسسنا بدورنا جمعيه جديدة هى « جماعه الشباب للثقافه الشعبيه » التى فتحت فصولا لمحو الأميه فى عديد من الأماكن ، وخاصه بمنطقه «ورشه القطن» بحى بولاق ، وهى منطقه عماليه عريقه سكن فيها يوسف درويش بعد زواجه ، وكانت الدروس تقدم فى بعض غرف مسكنه . والأخرى فى قرية ميت عقبه من نواحى امبابة التى كان يقيم فيها أحد أصدقاء ريمون دويك .

وكانت هذه الجمعيه على اتصال بجمعيات واتجاهات ديمقراطيه مماثله اذكر منها واحد فى طنطا . وفى هذه الأيام كتبت أول مقال لى ، وكان يدور حول أهميه محو الأميه ، ونشرتها مجله إقليميه صدرت فى طنطا هى « الحضارة المصرية » .

ومنذ هذه الفترة قرر التنظيم أن نكون — ثلاثتنا — خليه منفصله عن الأجانب ، باعتبارنا قائمين بنشاط فى الأوساط الشعبيه المصرية وأعطانا عملنا فرصه لمعرفه عدد من المثقفين والعمال والفلاحين ، وربطنا بعضهم أواصر الصداقه.

وفى صيف ١٩٤١ ، شن هتلر هجومه على الاتحاد السوفيتى الذى غير دخوله الحرب من مجراها ومضمونها وأهدافها ، فأصبحت حرب الشعوب الديمقراطيه ضد الفاشيه العالميه . وحينئذ تحول النشاط الذى يقوم به أغلب أعضاء التنظيم فى خدمه المجهود الحربى أو التحريرى الجارى بين أبناء وطنهم ، وانفصلوا تنظيميا بالتالى وبصورة طبيعيه دون أن يكون هذا الإنفصال على أساس خلافات مذهبيه . فعمل الإيطاليون منهم مثلا لمساعدة المقاومه ضد موسولينى ، وانضم اليونانيون إلى التنظيمات التابعه للحزب الشيوعى اليونانى إلخ . ولم يعودوا يترددون على جماعه البحوث . واعتبر هذا التحول المبدئى إحدى السمات الهامه التى ميزت مجموعتنا عن بعض التنظيمات الشيوعيه المصرية الأخرى- مثل ايسكرا والحركه المصرية للتحرر الوطنى ثم الحركه الديمقراطية للتحرر الوطنى — التى ظلت تضم فى صفوفها أعضاء من جنسيات مختلفه بل مكونة من كل جنسيه خليه أو عدداً من الخلايا تخرج عن الولاية الطبيعيه لكل حزب شيوعى على أعضائه من مواطنى دولته . وزاد من هذه المخالفه للمنطق السياسى الماركسى بعد أن تم حل الاممية الشيوعيه فى أواخر الحرب ، إذ أصبح كل حزب مستقلا فى دولته رغم وجود روابط الأخوة النضاليه مع الاحزاب الاخرى . وعلى النقيض ، فظلت بعض المنظمات الماركسيه التى تأسست فى مصر أقرب إلى نوع

جديد من الأممية . ولها علاقات خاصة حلقية بأبناء جنسيات مختلفة .

وفى منتصف ١٩٤٢ وقعت سلسلة من الأحداث الكبيرة والصغيرة كان لها تأثير حاسم على تطور الحلقة . فقد دخلت القوات الألمانية والإيطالية الحدود الغربية المصرية ، وبدا وكأن مصر قرب السقوط فى قبضة المحور . فغادرت الأغلبية الساحقة من زملاء جماعة البحوث القطر إلى فلسطين . واجتمعنا ثلاثتنا نناقش موقفنا ، ونحن أيضاً(*) وشيوعيون نتعرض للخطر الشديد لو استولت الفاشية على القاهرة . ولكننا رأينا من الخطأ الجسيم أن نترك بلادنا ، وأن علينا — على العكس — واجب النشاط ضد الاحتلال الفاشى إذا وقع . فقررنا البقاء واتفقنا على هروب كل منا فى ناحية من الضواحى والاختباء فيها مع إجراء وسائل سرية للاتصال بيننا . وأذكر أننى كنت سوف أذهب إلى إحدى قرى الصعيد ، وريمون إلى الاسكندرية ، أما يوسف فيختبىء بالقاهرة ؛ وأننا كنا سوف نتراسل عن طريق الكتابة فى الاعلانات المبوبة بجريدة الأهرام طبقاً لشفرة أتفقنا عليها . . . غير أن معركة العلمين أنقذت مصر فلم ننفذ خطتنا .

كانت أرضيتنا الفكرية توجهنا إلى البحث عن العمل الجماهيرى بين الفئات الشعبية ، وخاصة العمال والفلاحين . مما جعلنا نتحين الفرص أو نوجدها . وفى هذه الفترة عرضت على يوسف فرصة الدفاع عن إحدى القضايا العمالية الصغيرة ، وأستطاع عن طريقها الاتصال ببعض الزعماء العمال فى نقابة النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة فأخذ نشاطه يتسع فى هذا الاتجاه وتعرف على محمود العسكرى وطه سعد عثمان ومحمد يوسف المدرك . وأصبح شيئاً فشيئاً ينقطع عن جماعة الشباب للثقافة الشعبية .

---

(*) نحن الثلاثة اسلمنا بعد ذلك . يوسف درويش فى ١٩٤٧ ، وأنا وريمون دويك عام ١٩٥٧ .

وقد تعاون بعض الماركسين فى هذا الوقت لاعادة صدور المجلة الجديدة التى كان يملك ترخيصها سلامه موسى . وقد قررنا أن أتصل بهم ،فتعرفت على مصطفى منيب ومسيس يونان وأسعد حليم وسعيد خيال : ونشرت لى المجلة مقالا إقتصادياً بتوقيع ( ص . س . ) وأذكـــر أن خلافات ما قامت بين بعض المحررين التروتسكيين ومصطفى منيب أنتهت بالحيلولة دون استمرار المجـــلة الجديدة . ثم تعرفت على عصام الدين حفنى ناصف الذى كان فى باديء الأمر يريد أن يؤسس جمعية لمكافحـــة الفاشية ، ومعه بعض الأصدقاء . ولـكن المناقشات معهم لم تؤد إلى نتائج عمليه . وحينئذ أتفق بعضنا ـــ وكان معنا سعيد خيال وريمون دويك ورأول مكاريوس ـــ على تأسيس جمعية ثقافية أسميناها (لجنة نشر الثقافه الحديثة ) . واتخذنا مقرا لها إحدى الغرف فى الشقه المتواضعة التى يسكنها سعيد خيال فى شارع قصر العينى ، وقامت هذه الجمعية بتنظيم عدد من المحاضرات الوطنيه التقدمية ، وأذكر منها محاضرة ألقاها زكى هاشم عن ضرورة الاصلاح الزراعى ، وأخرى لأحمد رشـــدى صالح عن الاستعمار البريطانى فى مصر . وعن طريق رأول مكاريوس أستأجرنا مجلة نكرة اسمها ( الأسبوع ) التى كانت تنشر أخبار الأعيان فى الأقاليم . فاتفقنا ـــ مقابل جنيهات قليلة جمعناها من اشترا كاتنا ـــ أن نصدر عدداً بمعرفتنا كل أسبوعين ويصدر صاحبها الثـانى وهكذا . وكانت مجلتنـــا الأولى التى تحتوى على تحليل تقدمى عن الحوادث الخارجيه والداخليه ، منها ما كتبت فيها عن الأفلام المصرية وما كتبه ريمون عن نشاط البرلمان ألخ . وكانت تباع بالاتصال بالأصدقاء ، والقليل منها عن طريق مكتبة الأنجلو المصرية .

وقررت الجمعية أيضاً تـكوين دار نشر سميت بدار « القرن العشرين » أدارها ريمون دويك ، وأصدرت ترجمته أحمد رشدى صالح لـكتاب اليـنور بيرنز ( الاستعمار البريطانى فى مصر ، ، ثم دراسته « كرومر فى مصر )

وكتابى « مشكله الفلاح » وعندما صدرت لمجله الفجر الجديد ، أتخذت دار القرن العشرين مقرها فى نفس الشقة الجديدة فى حى الفوالة ، وأصبحت مركزا لتوزيع الكتب والمجلات الماركسيه العربيه ( العراقيه واللبنانيه » فى مصر ، وتوزيع الكتب المصرية فى البلاد العربيه . والقصد أن نشاطنا فى أوساط المثقفين أتسع نسبياً بصورة خصبة ، فقررنا ثلاثتنا حل جمعيه الشباب للثقافة الشعبيه .

وخلال هذه الفترة كان رفاقنا قد عادوا من فلسطين إلى مصر . وعقدنا نحن الثلاثه اجتماعات فى بيت بول جاكو . وأذكر أننى أبرزت أننا — نحن الثلاثة — ظللنا ننشط فى فترة غيابه ، ثم مدة بعد رجوعه ، دون أن نشعر بالاحتياج إلى توجيهاته وقيادته . وعلى هذا الاساس أقترحت أن نستقل "عن المتبقى من تلك الحلقه الام القديمة باعتبارنا مصريين وهم أجانب أو شبة أجانب » دون جنسية محددة وذوو ثقافه فرنسيه ) .

وتمت الموافقه على هذا الاقتراح دون مناقشه تقريبا ، وأستقلت خليتنا دون خلاف سياسى او فكرى ، بل ظللنا أصدقاء . وعندما أسسنا التنظيم عام ١٩٤٦ تحولت المجموعه الباقيه من هؤلاء الزملاء إلى مجموعه مساعدة بغير أن تكون عضوة . وسميت هذه المجموعه ( بالممر ) بمعنى أن الفرد منهم الذى يتعلم ويندمج فى الاوساط المصريه يمكن أن يكون عضواً بعد ذلك . ولكن الواقع أن هذا لم يحدث ، إلى أن هجروا البلاد جميعاً . وفى رأيى أن قرار الاستقلال ذاك كان هاما للغايه ، وفريداً بالنسبه للحركة الشيوعيه المصريه لمدة طويلة ، إذ ظل بعض الاجانب يلعبون دوراً قياديا فى تنظيمى حتو وايسكرا ثم حدتوا ، مما أثر فى سياستها فى تقديرى .

وعلى أثر قرار الاستقلال ، عقدنا — نحن الثلاثه أيضاً — اجتماعاً أخر

ناقشنا فيه سياستنا المقبله وخطه نشاطنا. وأذكر أننا اتخذنا نوعين من القرارات النوع الاول خاص بالسياسه التي ستتبعها الخليه، ورأينا أن يكون هدفها مزدوجا. فمن جهه علينا أن نتفهم الاوضاع المصريه من شتى النواحى حتى نتمكن من رسم الاسس للفكر الماركسي المصرى، مما يستلزم القيام بدراسه الواقع في ضوء النظريه، كما يستلزم القيام بنشاط جماهيرى بالارتباط بالتنظيمات الموجودة العلنيه مع تأسيس تنظيمات أخرى عند الضرورة. وهذا اتجاه يظهر كالخيط الواضح فى كل تاريخنا اللاحق، إذا كنا مقتنعين تماما أن المعلومات المستقاة من الكتب والمراجع لا يمكن أن تشكل وحدها جذورا للمعرفة، بل يجب أن يجرى باستمرار الربط الحى بينها وبين نتائج العمل المباشر مع الناس، وأن الدرب المصرى نحو الاشتراكية له خصائصه ومميزاته تجعله يختلف عن ظروف النضال فى البلاد الأخرى.

وكان هذا القرار هو الذى دفعنا إلى نشر سلسلة من الدراسات الماركسية التطبيقية على مصر وأغلبها ظهر فى مجلتى الفجر الجديد والضمير وبعض الكتب (مأساة التموين، وعـــدو جديد الاستعمار الأمريكى، وفلسطين فى مخالب الاستعمار إلخ). كما ظهر فى نشاطنا بين الطلبة ومع الطليعة الوفدية، وفى المساهمة فى تحرير جريدة الأمة، والاشتراك فى لجنة العمال والطلبة وتأسيس لجنة العمال للتحرير القومى، ومؤتمر نقابات عمال مصر إلخ.

وكان النوع الثانى من القرارات خاصاً بالنواحى التنظيمية فرأينا عدم إنشاء تنظيم متكامل (عدم تجنيد أعضاء جدد) على أساس أن هـذا سيلقى علينا أعباء تمنعنا عمليا من التركيز على الهدف الأول. ولـكننا فى الوقت نفسه قررنا تأسيس خليتين. الأولى تعمل فى أوساط المثقفين وتضمنى مع رشدى وريمون. والثانية خاصة بالعمل العمالى وتضم يوسف المدرك ومحمود العسكرى (ولا أعتقد أن طه سعد كان فيها عند البداية). وفى الوقت نفسه قررنا تـكوين لجنة تنسيق بين

الخليتين يتكون منى يوسف . وقلنا وقتذاك أن تطور النشاط نفسه سوف يثير فيما بعد تطوير الأشكال التنظيمية .

وفى هذه الخطة اختلاف بين عن التنظيمات الماركسية الأخرى فى تلك الفترة . وسوف أعود إليها فى القسم الأخير للنظر إليها بعين عصرية نقدية . ولكنى أود أن أبرز اللون المصرى الوطنى والديمقراطى والعملى الذى اتخذه نشاطنا . وخاصة الدعائى في الميدانين الثقافى والعمالى ، والذى لعب دوراً هاما فى تشكيل الأفكار الأولى للتراث الماركسى المصرى . هذا فى حين أن الجانب الغالب للنشاط الدعائى للمنظمات الأخرى كان أقرب إلى دراسة النظرية البحتة كما تظهر فى المؤلفات الكلاسيكية لماركس وانجلز ولينين وستالين وآخرين من القادة على المستوى العالمى ، على الأقل فى تلك المرحلة التى نحن بصددها . واعتقد أن هذا الذى أوقع تلك التنظيمات فى أخطاء معينة ، منها موقف غير صائب من الوفد .

وكذلك اختلفنا من ناحية الخط التنظيمى عن الماركسيين الآخرين الذين قام أغلبهم بنشاط تجنيدى واسع نسبيا فى مختلف الأوساط منذ البدايه ، وخاصة فى أوساط البورجوازية الصغيرة والطلبة . وفى رأيى أن خطتنا كان لها جزئياً بعض النتائج الإيجابية بالنسبة لتلك المرحلة ، وأهمها تكوين نواة متماسكة فكرياً وسياسياً مما وفر الوحدة الكبيرة التى اتصف بها تنظيمنا فيما بعد وجعلته لايعرف تقريباً الإنقسامات التى تفشت فى التنظيمات الأخرى . كما أن وجود تلك النواة الصلبة فكرياً حمى النشاط من التسرب الواسع للعناصر الاستفزازية والثرثارة والبوليسية وحصر الضربات التى تمكنت منا فى حدود ضيقة نسبيا .

ولكى نعود إلى تسلسل الحوادث ، أذكر أن أحمد رشدى صالح انضم إلى خلية المثقفين بعد أن تأكد من استقلالنا عن الأصدقاء الأجانب . وفى ١٩٤٥

قام خلاف بيننا وبين بعض الأصدقاء البارزين فى لجنة نشر الثقافة الحديثة بسبب اعتراضهم على وجودنا — اليهود — فيها ، وألحوا على انسحابنا من الجمعية . وفى الوقت نفسه كان رشدى بدأ الاجراءات لاستصدار ترخيص مجلة أسماها « الفجر الجديد » فتركنا لجنة الثقافة الحديثة آسفين على ذلك الموقف العنصرى الصادر من شباب تقدمى . وصدرت مجلة الفجر الجديد فى ١٥ مايو ١٩٤٥ كمجله نصف شهرية ثم تحولت إلى أسبوعية بعد ذلك . وتعاون فى التحرير معنا على الراعى ونعمان عاشور وعبدالرحمن الشرقاوى ثم تفرغ لها أبو يوسف أبو سيف دون أن يكون بعد عضوا فى تنظيمنا (*) .

ومن مميزات الفجر الجديد أنها لم تكن مجله فقط ، بل مركزاً للجذب . فقد اهتمت بنشر رسائل القراء والإتصال بهم ، وخاصة فى غير القاهرة ، ودعتهم

---

(*) يلاحظ أن بعض المؤرخين لم يدققوا النظر فى هذا الشأن . وعلى سبيل المثال ، نجد كاتبا سوفييتيا هو ب . ج . سيرانيان فى مؤلفه باللغة الروسية « مصر فى الكفاح من أجل الاستقلال بين ١٩٤٥ و ١٩٥٢ » ( الصادر فى موسكو عن دار ناوكا للنشر عام ١٩٧٠ ) يقول فى الصفحة ٧٢ ما يأتى :

« كانت المنظمات الشيوعية والديمقراطية المماثله تصدر جمله من الصحف والمجلات . وكانت الحركة المصرية للتحرر الوطنى بالاشتراك ( الابرار من عندنا . أ.ص.س. ) مع لجنة العمال للتحرر القومى واللجنة التحضيرية تصدر فى عامى ١٩٤٥ — ١٩٤٦ صحيفة شعبية هى صحيفة « الضمير » ومجله « الفجر الجديد » ( انتهى النص ) .

والواقع أن الحركة المصرية للتحرر الوطنى ( حمتو ) لم يكن لها يد إطلاقاً فى إصدار مجلتى الضمير أو الفجر الجديد ، كما هو ثابت من الوقائع ومن الخلافات بين هذين الطرفين : حلقتنا وحمتو ثم حدتو .

كانت حلقتنا تعنى بصورة خاصه بإبراز الدور الطليعى للطبقه العاملة فى النضال الوطنى الديمقراطى . وبهذا يختلف إتجاهها اختلافاً واضحاً عن ذلك الذى عبر عنه شهدى عطيه الشافعى وعبد المعبود الجبيلى — المنتمون إلى منظمة أيسكرا وقتذاك — فى كتابهما ( أهدافنا الوطنيه ، الصادر أيضاً عام ١٩٤٥ . ففى هذا الكتاب محاولة هادفه إلى دفع البورجوازية القومية لكى تدرك أن مصالحها الحقيقيه تكمن فى الاعتماد على الجماهير لتحقيق الاستقلال والديمقراطيه فكأن الكتاب أراد أن يتخذ العناصر المستنيرة للبورجوازيه القوميه طريقاً لإشاعه الافكار الرئيسيه التى تقدم بها الحركه الوطنيه الجديدة .

وقد اشتركت عناصر من لجنة العمال للتحرير القومى — باعتبارها مندوبه عن النقابات — فى اللجنه الوطنيه للعمال والطلبه التى نظمت يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ والاضراب العام فى ٤ مارس من نفس السنه . ولكنا نجد فى مجله الفجر الجديد ( عدد ١٢ أبريل ، وفى المذكرة التى قدمتها اللجنه التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر إلى اللجنه الوطنيه للعمال والطلبه نقداً للفكرة التى بدأت تنتشر فى صفوف المنظمات الماركسيه الأخرى والقائله أن اللجنه الوطنيه هى الشكل المصرى للحركة الثورية الجماهرية التى ستقود إلى الاشتراكيه ويتقدم هذا النقد الفكر المقابل الذى يتلخص فى ضرورة إنشاء جبهه وطنيه ديمقراطيه تجمع المنظمات والأحزاب الجماهيريه وتقودها الطبقه العامله .

وإذا كانت لجنة العمال للتحرير القومى قد أعتبرت نفسها ( الهيئه السياسيه للطبقه العامله ( غير أنها حافظت هى أيضاً على نفس الخطه التنظيميه التى أقرتها الحلقه فى اجتماعها التأسيسى عام ١٩٤٢ . أى عدم إقامه هيكل تنظيمى متكامل . وبالفعل ، لم ينظم العمال المؤيدون لبرنامجها بشكل حزبى بل أبقى على علاقات كفاحية مع بعضهم سرعان ما ذبلت فى أغلبها .

تقدمى صاغته الخليه ، كما صاغت البرنامج الذى تم الترشيح على أ اسه لعامل النقل محمود مصطفى بالاسكندرية .

ثم أعدت الخليه العماليه لتأسيس جماعه عماليه سياسيه . وأثناء انعقاد المؤتمر للاتحاد العالمى للنقابات ، أعلن فى مصر تأسيس لجنه العمال للتحرير القومى من ثمانية من الافراد منهم محمد يوسف المدرك ومحمود العسكرى وطه سعد عثمان ويوسف دوريش . ووزعت اللجنة بيانا بلغ عدد نسخه ٢٥٫٠٠٠ ، كما تم توزيع ١٥٫٠٠٠ نسخه من برنامجها . وكانت داخل البرنامج استمارة تأييد وقع عليها وأرسلها إلى اللجنة آلاف من العمال . وفى الوقت نفسه أصدرت اللجنه مجله عماليه هى « الضمير » استأجرتها من صاحبها محمد العسكرى . وكانت المجله ، مثل هاتين الوثيقتين توضح الدور الطليعى الذى يجب أن تقوم به الطبقة العامله المصريه فى النضال الوطنى والديمقراطى بشرط أن تحافظ على استقلالها من الاحزاب البورجوازيه المختلفه .

وأثار تأسيس لجنه العمال للتحرير القومى رد فعل الاوساط الحاكمه أيضا ، إذ اتخذت منذ البدايه خط نضاليا واضحا . فعند تكوين وزارة النقراشى وإلقاء رئيسها الخطاب التقليدى أمام البرلمان ( خطاب العرش ) وزعت اللجنه نقداً له بعنوان « رد على خطاب العرش » . واستدعى النقراشى أعضاءها وحاول أن يثنيهم عن نشاطهم أو يطويه تحت جناح الطبقة الحاكمه ، فأبوا . وفى أواخر السنه ، ألقى القبض على المدرك والعسكرى كطه وصاحب المجله بتهمه التحريض على قلب النظام الاجتماعى بالعنف ، وظلوا شهورا ثم أفرج عنهم ماعـــدا طه سعد الذى حكم عليه بالسجن « للتحريض ضد الاقطاع » . وأذكر أن عبد الرحمن الرافعى ـ المؤرخ الوطنى ـ المعروف ـ كان من ضمن المحامين الذين تولوا الدفاع عن هؤلاء المناضلين .

إلى تكوين جماعات «أصدقاء الفجر الجديد» تقوم بتوزيع المجلة باليد وبإرسال الأخبار والمقالات الخ . وفى بعض الاحيان عملت هيئة تحرير المجلة كمجموعة سياسية من المثقفين ، فأوجدت صلات وثيقة بالشباب الوفــدى اليسارى واشتركت فى الإعداد لندوة من أجل فلسطين مع دار الابحاث العلمية ، وهى الندوة التى منع البوليس انعقادها .

ومن جهة أخرى ، نشطت الخلية العماليه نشاطا نقابياً واسعا ، ثم سياسياً أيضا بعد ذلك . وكانت صلاتها الكفاحية تتركز بشكل خاص على الجناح الاستقلالى للحركة النقابية ، أى ذلك التيار الذى يستهدف تخليص النقابات من السيطرة البرجوازية ( الوفد أو السراى ) . وكان يضم أساسا الحركة النقابية ، وتبرز فيه منطقتا شبرا الخيمة والاسكندرية . ونجح هذا النشاط فى تأسيس اتحاد نقابى سمى لأسباب قانونية « اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر » ، وضم مائة نقابة .

على أن ايسكرا وحدتو كانت لهم صلات بجناح نقابى آخر ، يتكون أساسا من عمال الخدمات (البنوك والمواصلات) . وتأسس على يد حدتو اتجاه منافس هو « مؤتمر عمال الشركات الأهلية » . وقامت خلافات شديدة بين الاتحاد أدت إلى ارسال وفدين عن النقابات المصرية إلى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات ١٩٤٥ .

ومن أبرز النشاطات التى قامت بها الخلية العمالية ، قيادة المعركة الانتخابية لترشيح فضالى عبد المجيد عبد الجواد عن العمال فى شبرا الخيمه عام ١٩٤٤ ، وكانت من المعارك الشعبيه الهامه ، إذا اعتمدت فى تمويلها على القروش التى تبرع بها العمال ، كما اعتمدت فى تنظيمها على اللجان الانتخابيه العماليه التى تكونت فى المصانع والاحياء . وكان فضالى يتقدم ببرنامج انتخابى وطنى وديمقراطى

وفى يوليو ١٩٤٦ أوقف إسماعيل صدقى باشا عددا من المجلات التقدمية ، ومنها الفجر الجديد والضمير ، عن الصدور . وأغلق النوادى والجمعيات التى كان ينشط فيها الماركسيون وحلها ، ومنها جماعة أصدقاء الفجر الجديد ، ولجنة العمال للتحرير القومى . فرأت الحلقة أن مرحلة جديدة ابتدأت تستدعى إنشاء تنظيم سرى . وأعددنا بعض الوثائق الأساسية ، منها الخط السياسى والخط النقابى واللائحة . وكنا قد وثقنا علاقاتنا مع عدد من الذين تعاونوا معنا فى النشاط العلنى ، فقبلوا الإنضمام إلى التنظيم ، وتكونت بهم خلايا انتخبت مسئوليتهم ، وعقد بهم مؤتمر تأسيسى فى سبتمبر ١٩٤٠ . وانتخبت مسئوليهم ، وعقد بهم مؤتمر تأسيسى فى سبتمبر ١٩٤٦ . وانتخب هذا المؤتمر بدوره لجنة مركزية ثلاثية كنت فيها المسئول السياسى ويوسف المسئول التنظيمى ومحمود العسكرى المسئول الجماهيرى . واتخذت المنظمة فى أول الأمر اسم «الطليعة الشعبية للتحرر» ثم تغيير هذا الاسم إلى « طليعة العمال »(٥) وفى أوائل ١٩٥٧ عقد مؤتمر ثان قرر تحويل المنظمة إلى «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى » ( ع.ف. ). وبمؤتمر سبتمبر ٩٤٦ تبدأ مرحله أخرى ليس هنا مجال مناقشتها .

**(ب) فكر الفجر الجديد**

أن التسلسل التاريخى السابق يعطى لنا نظرة عامة عن سياسة الفجر الجديد والحلقة الماركسية التى كانت توجهها . ولكن لابد من أن يبرز بعض نقطها الإيجابية والسلبية . وينبغى أن ننبه القارىء ابتداء إلى أننا لانقدم فى السطور التالية دراسة متأنية تفصيلية لواقع كان شديد التركيب والتعقيد . بل نقصد فقط أن نرسم خطوطا عامة كما نراها لذلك الواقع الذى مضت عليه ثلاثون سنة .

وجهت إلى هذه الحلقة أنواع من التهم بالانحراف عن الماركسية ، ولكن أغلبها باطل كما يتضح من الوقائع والأحداث .

---

(٥) اشتهرت طليعة العمال بنظريتها عن تطور مصر نحو الاشتراكية عن طريق الديمقراطية الشعبية ( مثل الصين ) وكثيرا ما اختصر اسمها لذلك إلى الحرفيين (د.ش.) وسمى أعضاؤها «بالدلاشنة» وفى أدبيات المنظمات الاخرى.

وأولى هذه التهم أنها لم تكن ماركسية ، بل وفدية . وذلك لاهتمام الحلقة الكبيرة بمواقف الوفد ونشاط اللجان الوفدية والارتباط بالعديد من الشباب الوفدى ، ثم العمل — بعد ٩٤٦ خاصة — فى الجرائد والمجلات ( رابطة الشباب ، البلاغ ) والتنظيمات الوفدية ( بين الطلبة ) . ولكن المقالات التى ظهرت فى الفجر الجديد والضمير أحتوت على نقد متكامل للوفد وفشله فى قيادة الحركة الوطنية . ومن جهة أخرى . فالبيان والبرنامج اللذان أعلن بهما تأسيس لجنة العمال للتحرير القومى ، وتأكيدهما على ضرورة استقلال الطبقة العاملة ، وارتباط عناصر هذه اللجنة بالحركة الاستقلالية النقابية ( عن الوفد والأحزاب البورجوازية الأخرى ) ، أقول أن هذا كله يدحض تهمة الوفدية الموجهة إلى حلقتنا القديمة .

وثانى التهم أنها حلقة نقابية لا ماركسية سياسية . وذلك لاهتمامها الكبير بمطالب الطبقة العاملة والجماهير الكادحة عموما ، وتوجيه أعضائها والعاطفين عليها باستمرار إلى النشاط فى التنظيمات النقابية المختلفة ولكن من يطلع — ولو بصورة سريعة — على المجلات والكتب التى أصدرناها ، وإلى تكوين لجنة العمال للتحرير القومى باعتبارها الهيئة السياسية للطبقة العاملة ، يرى أيضاً أن الحلقة لم تكن نقابية بل سياسية بمعنى أنها تضع نشاطها على أساس الإطار العام للأهداف القومية ، وضرورة تغيير الهيكل الأساسى للمجتمع المصرى بواسطة الحركة الجماهرية العامة والسياسية أولا ، وليس عن طريق الكفاح النقابى فقط .

والتهمة الثالثة هى أنها لم تقم بعمل جماهيرى ، وأنها منعزلة . وكان هذا الكلام مستوحى من السرية الكبيرة التى أحاطت أعمال الحلقة ونشاطها وارتباطها ، على خلاف التقاليد الموجودة فى التنظيمات الماركسية الأخرى . ويكفى أن نراجع الصفحات السابقة لكى نقتنع بأن هذه التهمة أيضاً باطلة .

فالنشاط الذى أستطاع أن يحرك عشرات الآلاف من العمال فى المراكز الصناعية المتقدمة ، وأن يلعب دوراً إيجابياً فى لجنة العمال والطلبة ، وأن يؤثر تأثيراً عميقاً على الجناح الوفدى اليسارى لا يمكن ألا أن يعتبر نشاطاً جماهرياً . وسبق الإشارة إلى النتائج الإيجابية التى ترتبت على تمسك الحلقة بقواعد السرية والأمان المستنبطة من تجارب الحركة الثورية فى العالم (*) غير أن حركات المد والجزر فى التأثير الجماهيرى الحلقة ترجع إلى بعض الأسباب المتعلقة بتغير الظروف ، كما ترجع خاصة إلى أسباب فكرية سنعود إليها فيما بعد .

وكانت تلك الحلقة جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية الجديدة . ففى حين أن القيادة الوفدية كانت تنجذب أكثر فأكثر إلى قطب السراى والاستعمار الأجنبى ، وأن الإخوان المسلمين عملوا على تأييد الحكومات الرجعية (صدقى) وتحطيم الحركة النقابية المستقلة (شبرا الخيمة) . . . وفى حين أن مصر الفتاة نشطت لتوجيه العناصر الفوضوية للبورجوازية الصغيرة فى الأعمال الغوغائية حريق القاهرة ) تحت الشعارات البراقة وانتهت إلى المطالبة بإقامة الأحكام (العرفية . . . كانت حلقتنا تبرز أن العمل من أجل الاستقلال لا بد من أن يوجه فى الوقت نفسه ضد الطبقة الحاكمة من أشباه الإقطاعيين والرأسماليين الكبار ، وأن الاستقلال المطلوب هو ذلك الذى يحقق فى الوقت نفسه معيشة أفضل وحريات أوسع للجماهير ويقيم التحالف مع الحركة التحريرية العالمية وعلى رأسها المعسكر الإشتراكى . وفى جملة ، فلقتنا كانت جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية الجديدة لأنها ضغطت باستمرار على الطبيعة الطبقية لهذه الحركة أى أنها شكل من أشكال الصراع الشعبى ضد كتلة المستغلين .

---

(*) مثال ذلك أن الرفيق يوسف درويش كان بدأ نشاطه منذ سنة ١٩٢٤ ومع ذلك فلم يكن له ملف لدى أرشيف البوليس السياسى حتى عام ١٩٤٧ .

وكانت الحلقة جزءاً لا يتجزأ أيضاً من الحركة الشيوعية فى ذلك الوقت . وليس هذا فقط لإستعمالها الألفاظ والجمل المعهودة الماركسية ، والاستشهاد بالعديد من النصوص المستخرجة من مؤلفات ماركس وانجلز ولينين وستالين . وليس فقط أيضاً لتأييدها العام المعسكر الإشتراكى والحركة العمالية الثورية والعالمية . لكنها خاصة أشتركت مع الحركة الشيوعية المصرية فى ذلك الوقت فى بلورة ثلاثه أفكار هامه وضعت المنظمات الماركسيه عموماً فى طليعه الحركة الوطنيه الجديدة ودفعتها إلى الأمام ،وأنضجت الظروف التى مكنت ثورة يوليو ١٩٥٢ من تحقيق ما حققته .

والفكرة الأولى هى عجز القيادة التقليديه ( الوفديه ) عن تحقيق أهداف الحركة الوطنيه . وكان الإدراك لهذا العجز يتعمق شيئاً فشيئاً فى أذهان الجماهير الشعبيه . وتحاول الرجعيه المرتبطه بالاستعمار أن توجهه نحو اليأس والسلبيه برفع شعار إلغاء الأحزاب ( أخبار اليوم ) . كما رفع الإخوان المسلمون شعارات سلفيه تحت ستار الدين بغيه الحيلولة دون تقدم الصراع الإجتماعى خطوات جديدة . أما المنظمات الماركسيه — ومنها حلقتنا تلك — فقد تقدمت بشعار إقامه قيادة جديدة ، شعبيه ، تعبر عن وحدة المصالح الأساسيه للكادحين فى التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى والديمقراطيه ورفع مستوى المعيشه . ولعبت المنظمات الماركسيه دوراً طليعياً بالوقوف فى حزم فى وجه التخريب الرجعى للحركة الوطنيه الجديدة

والفكرة الثانيه هى أن التحرك الجماهيرى والنضال الشعبى النابعين من مكامن قوى مصر عبارة عن السلاح الأساسى للحركة الوطنيه . فـفى حين أن النحاس كان يقول للشعب ( دعونا نعمل فى هدوء ) وتتحدث القيادات الحزبيه التقليديه عن وحدة الزعماء ، كانت المنظمات الماركسيه — ومنها حلقتنا — تدعو الشعب مباشرة إلى التحرك والدفاع عن حقوقه الوطنيه والديمقراطيه .

والفكرة الثالثه هى وضع مصر عالمياً بجانب المعسكر التحررى وضد المعسكر الاستعمارى ولقد كانت مناورات القيادات التقليديه تساوم على تكوين وفد المفاوضات مع بريطانيا وعلى الامتيازات المعطاة (الحليفه) الإنجليزيه بدخول مصر فى حلف عدوانى بشكل من الأشكال . أما الحركه الماركسيه — ومنها حلقتنا — فهى التى دفعت الحركه الوطنيه إلى المطالبه بعرض القضيه على مجلس الأمن ورفض الأحلاف والنقطه الرابعه ألخ .

وأخيراً ، فقد كانت حلقتنا أيضاً جزءاً لا يتجزأ من الحركه الماركسيه المصريه فى ذلك الوقت من حيث عيوبها وقصورها . فاذا كانت الحركه قد أدركت عجز القيادة التقليديه السابقه للحركه الوطنيه ودعت إلى قيادة جديدة ، إلا أنها كانت تشعر شعوراً غامضاً بأن ثمه أموراً تجعل القيادة الجديدة فى مصر تختلف عن تلك التى وردت فى الكتب الماركسيه التى كنا نعرف بعض أجزاءها خاصه وأن الجمود العقائدى كان يدفعنا إلى فهم الماركسيه على أنها مجموعه من القوالب الجاهزة , الأمر الذى أبعدنا عن إدراك بعض جوهرها العلمى الحقيق ولقد كانت مصر تتسم وقتذاك — بل ما زالت إلى درجه كبيرة بتمايز طبقى متزايد الحدة من جهه ، وتخلف اجتماعى من جهه أخرى . وهو تخلف يعطى للبورجوازيه الصغيرة السيادة الفكريه على الجماهير ، بما فيها الغالبيه الساحقة من الطبقه العامله التى كانت لا تزال صغيرة عددياً وشابه فكرياً . ومع فقدان البورجوازيه القوميه — المتزايدة — لنفوذها على الجماهير ، كانت تصعد قيادة جديدة زمامها فى أيدى البورجوازيه الصغيرة . وهذا هو الذى لم نستطع الماركسيون جميعاً تقريباً — أن نراه . وفى رأيى أن هذا أيضاً هو الجذر العميق الذى دفع بالحركة الماركسيه إلى تقديم كفاحها التنظيمى إلى مراحل سابقه لتأسيس الحزب ، وإلى تخطيط رسم وهمى لمسار مصر نحو الإشتراكيه .

غير أن حلقتنا كانت فى حقيقة الأمر جناحا يساريا للحركة الماركسية المصرية فى ذلك الوقت ، وظلت كذلك مدة طويله إلى أن غلبها المناخ العام لهذه الحركة . وليس هـــذا الوصف تقريظا ، بل قصد به تقييما موضوعيا ، وتحديد وضع الحلقـــة فى مروحة الاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة التى ضمتها الحركة الماركسية .

ولقد شاع وقتا طويلا الاعتقاد أن الخـــلافات المستمرة بين المنظمات الماركسية فى تلك المرحله تعود إلى أسباب « حلقية » أى إلى الشعور بالترابط « الشللى » بين أفرادها . وإذ لا أنكر وجود هـذه الحلقية النابعه من ضيق الأفق والانعزالية فى طبيعة البرجوازية الصغيرة — والغالبيه الكبرى من ماركسى تلك الفترة من أبناء هـذه الطبقه — غير أنى لا أعتقد أن ذلك هو السبب الرئيسى لتلك الخلافات ، وإن كان هو شكلها الخارجى أو الثوب الذى ترتديه ، أما الجوهر ، فهو سياسى .

وقد سبق الإشارة إلى إحدى النقط الأساسيه للتباين بين حلقتنا ومعظم المنظمات الماركسيه الأخرى ، وهو أننا كنا ننادى بتولى الطبقة العاملة الدور الطليعى فى قيادة الحركة الوطنيه ، أما المنظمات الأخرى ، فهى — بشكل أو بآخر — كانت تدعو الجناح المستنير للبورجوازية القوميه إلى أن يتولى هذا الدور . اعتقادا منها بأنه ما زال يستطيع أن يستكمل مهام الثورة الوطنيه الديمقراطية وبهذا المعنى ، كانت حلقتنا يسار الحركة الماركسية .

وكذلك كانت أغلب المنظمات الماركسية الأخرى تعمل على خلق حركة جماهيرية خلقا ، مما جعلها فى كثير من الأحيان تأخذ موقفا معاديا للجماهير الوفديه ، وموقفا آخر متعاونا مع الإخوان ومصر الفتاة ، أما حلقتنا فكانت ترى الجماهير حيثما كانت موجودة فى ذلك الوقت أى داخل الشبكة الوفدية

المائعة والواسعة . فكانت تبحث عن التعاون والتحالف مع التنظيم الوفوية القاعدية واليسارية خاصة ، بغية دفعها إلى الأمام من جهة ، ومساعدتها على تمايزها عن القيادة الوفدية التقليدية من جهة أخرى . وأعتقد أن موقفنا كان أقرب إلى الصواب وخاصة أن الجماهير الوفدية تلك كانت أساسا من البورجوازية الصغيرة . وبهذا المعنى أيضاً ، كانت حلقتنا يسار الحركة الماركسية .

وأخيراً ، فكانت حلقتنا تتصف بجمود تنظيمى وفكرى أشد من أغلب المنظمات الأخرى . وبهذا المعنى السيء أيضاً كنا يسارها . وسبق الإشارة إلى بعض النواحى الإيجابيه لفكر الحلقة التنظيمى ، غير أنه ليست صدفة أن تكون هذه الحلقة قد أسست تنظيما بعد المنظمات الأخرى بسنوات ، ولا أنها لم تحصد ثمار عملها الواسع حصاداً تنظيميا . ومن الناحية السياسية أيضاً ، يظهر المعنى السلبى ليساريتنا فى موقفنا من ثورة يوليو عندماقامت . . فبدأنا باتخاذ موقف الترقب ، فى حين أن إحدى المنظمات ( منظمة الحزب الشيوعى المصرى ) رأت فيها الفاشية ، وأخرى ( حدتو ) أكدت أنها وصلت إلى السلطة ، ثم أخذنا نفسر ثورة يوليو بالتناقضات التى بين الدول الاستعماريه فقط ، الأمر الذى أصاب نشاط المنظمة بالانعزال الذى أدى إلى انهيارها فى النهاية .

# الجـــزء الثانى

## وثائق: مقالات من الفجر الجديد

( ١ )

## فى قضايا التحرر الوطنى والديمقراطى
## تعديل المعاهدة المصرية الانجليزية

يدهشنى أن أرى الحديث حول المعاهدة - إبقاؤها أى تعديلها أو إلغاؤها - يدور دائماً حول بنودها المسجلة حبرا على ورق .

يدهشنى هذا الحديث لأنه يتجاهل أساسياً أن المعاهدة التى أبرمت بين مصر وانجلترا لم تكن مبنية على قواعد عدل سامية عليا ، بل أنها كانت تعبر - فى المقام الأول - عن علاقات نسبية بين قوتين كانتا تتصارعان وقتئذ ولا تزالان كذلك إلى الآن : الأمة المصرية الهادفة إلى الحرية والاستقلال ، والاستعمار الهادف إلى الاستغلال والاستبداد . ولاشك أن هذه العلاقة النسبية كانت تتشكل فى صالح مصر لحرج الظروف الدولية المحيطة بانجلترا آنئذ، ولضغط المقاومة الوطنية المصرية التى انتظمت بشكل ضخم كان يمكن أن يأتى بنتائج عظيمة ، أعظم بكثير مما حصلنا عليه فى ذلك الوقت ... اضطرت انجلترا أن تتنازل عن بعض مكاسبها ، ولكنها تمكنت من أن تحتفظ بمركز ممتاز فى وطننا : مركز استراتيجى ( نقطة عسكرية وإبقاء قوات الاحتلال ) ، ومركز اقتصادى (البنك الأهلى ، إبقاء الجنيه المصرى فى الدائرة الاسترلينية) ، ومركز سياسى ( مثلا أن مصر تعلن الأحكام العرفية إذا طلبت « الحليفة » ذلك ) .

وكما قلنا ، فيما سبق ، لم يكن هذا المركز الممتاز نتيجة تطبيق مبادىء سامية إنه كان تسجيلا لحوادث ماضيه لم تعرف من المبادىء السامية الجامدة كثيراً ولا قليلا ، إذ كان نتيجة التخريب التى قامت به الرأسمالية الأجنبيـــة للمالية

المصريه ، ثم غزو مصر وإلغاء الدستور فيها ، والقضاء على الجيش المصرى ، وإبقاء الشعب فى مستوى من الفقر والمرض والجهل يفقده كثيراً من اليقظة وسرعة العمل .

وهذا ما يحدث دائماً وأبداً فى القانون الدولى : يحدث اتزان مؤقت فى القوى التى تتصارع على المسرح الدولى ، فيسجل هذا الاتزان فى معاهدة أو يشبه ذلك ، ثم تتطور هذه القوى ، بعضها يصعد وبعضها يهبط ، فيسجل اتزان جديد فى معاهدة جديدة . وهكذا دواليك . وما أقل معرفتنا — نحن الشرقيين — بهذه الحقيقه : المصريون يذكرون أنه فى اليوم الذى وقعت فيه معاهدة عدم اعتداء بين سلطان تركيا وانجلترا سنه ١٨٨٩ كانت الجيوش البريطانية تحتل القاهرة ، والعرب يذكرون أن بريطانيا قطعت على نفسها عهداً إبان الحرب العالمية الماضيه للشريف حسين يناقض عهداً آخر قطعته لفرنسا ، وهذان يناقضان عهداً ثالثاً : قطعته للصهيونيين فى ذات الوقت .

هذا كله يظهر أن الأمر ليس مجرد مناقشه لبنود القانون الدولى . هى ذاتها رهن تطور الأوضاع . إذن لننظر إلى القوتين اللتين تتصارعان حول المعاهدة : أما الاستعمار فقد نالته ضربة عنيفه بعد أن قضى قضاء عسكريا على الفاشيه فى أوربا . وأبلغ دليـــل على ذلك اتجاه أوروبا إلى اليسار ، ونمو الحركات الوطنية فى الشرق العربى والهند والصين ، وإحراز بعض انتصارات محققة : سوريا تستقل وتشيانج كاى تشيك يترك رئاسة الوزارة ، والولايات المتحدة تعترف باستقلال الفيليبين .

وأما الحركة الوطنيه المصريه — وهى القوة التى عليها أن تجابه الاستعمار البريطانى وأن تقهره فلن يجدى كثيراً تحفيظها بنود المعاهدة ومبادىء القانون

الدولى ، إنما الذى يقوى ساعد الحركة الوطنية أن تكون شعبية بمعنى الكلمة ، أن تحرك الجماهير المصرية ، ولا سبيل إلى ذلك إلا إذا كافح المصريون الواعون لتوفير الجانب الآخر من مطالبنا القومية مطلبنا الديمقراطى . أى أن الضمان الوحيد لتحقيق غايتنا الوطنية هو أن تتوفر الديمقراطية بشقيها — السياسى والاجتماعى — فى بلادنا ، فيرتفع مستوى المعيشـــة للطبقات الكادحة — الفلاحون والعمال وسائر المنتجين وصغار الموظفين — ويحارب الغلاء محاربة جدية ، هـذا من جهة . ومن جهة أخرى يجب أن تكون الأداة التى توجه الكفاح الوطنى - الأحزاب السياسية والبرلمان والحكومة — وثيقة الاتصال بالطبقات الشعبيه أى أن تستجيب لمطالب هذه الطبقات بدلا من أن تحقق أغراض ذوى المال والنفوذ من الفئات الحاكمة .

والشىء الثانى الذى تفتقر إليه الأحاديث الجارية حول المعاهدة اتساع النظرة السياسية التى ننظر بها إليها. فأغلب ساستنا الذين يطالبون بتعديل المعاهدة — بل إلغائها فى بعض الأحيان — يطالبون بهذا التعديل او الإلغاء دون إضافة قول جديد ، أى أنهم ينظرون إلى المعاهدة على أنها تحقق مركزاً ممتازاً حربياً فقط ، فينسون أن إنجلترا ، إذا كانت تطالب بهذا المركز الحربى الممتاز، فليس هذا فقط لضمان مواصلاتها « الامبراطورية » مع المستعمرات الأخرى بل أيضاً أن الطبقات الحاكمة الإنجليزية ذات مصالح اقتصادية عظيمة فى مصر، يجب المحافظة عليها عسكريا إذا اقتضى الأمر باستعمال طرق أقوى من النصح أو الاستناد إلى بنود المعاهدة — وقد يأتى هـذا الاعتبار فى المقام الأول . فمصر تورد القطن الذى يحتاجه كبار نساجى القطن فى لانكاشاير ومصر سوق مفتوحة لكبار الانجليز الذين يبحثون عن استغلال أموالهم فى البلاد المتأخرة ، ومصر سوق مفتوحة لمنتجات الصناعة الانجليزية . ولا يهمنا فى هـذا الصدد إلا أن نذكر القراء بالصعاب الكأداء التى نلاقيها الآن فى محاولتنا استيراد البضائع من

الولايات المتحدة ، تلك الصعاب التى تقام لامحافظة على أرباح حاضرة فبريطانيا لا تستطيع أن تمدنا بالسلع الآن بل محافظة على أرباح مستقبلة !.

فتحقيق مطالبنا الوطنية يتطلب تحطيم ذلك المركز الاقتصادى الممتاز الذى يتمتع به الاستعمار فى مصر . ومعنى هذا وجوب استيلاء الدولة على احتكارات المرافق العامة التى يسيطر الاستعمار عليها ، وتأسيس بنك مركزى مصرى لتحرير الجنيه المصرى من الاسترلينى ، ثم انهاض صناعتنا على أسس سليمة وعدم إخضاعها لمصلحة الرأسمالية الأجنبية ،

وتحطيم هذا المركز الاقتصادى الممتاز ليس معناه فقط مساعدتنا على إجلاء القوات العسكرية الأجنبية ، بل معناه أيضاً مساعدتنا على رفع مستوى الطبقات الكادحة المصرية ، التى يشترك الاستعمار فى استغلالها اشتراكا فعالا . بل أكثر من ذلك ، معناه مساعدة الطبقات الكادحة الانجليزية نفسها على رفع مستواها لأن كبار الماليين والصناعيين والتجار الذين يعتصرون موارد مصر اعتصارا يعتصرون أيضاً موارد انجلترا ـ وشعبها ـ ذات الاعتصار !.

وخلاصة القول ، أننا نرى ضرورة ربط مطلبنا الوطنى الأساسى ـ تعديلاً لايترك أى مركز ممتاز لبريطانيا فى مصر ـ بمطلبين آخرين ، أولهما رفع مستوى الطبقات الشعبية وثانيهما تحطيم المركز الاقتصادى الممتاز الذى يتمتع به الاستعمار فى بلادنا .

صادق سعد

(السنة الأولى ـ العدد السادس ـ ١٩٤٥/٨/١)

## وهذا صوت مصر الفتاة

> يسود التردد الحكومة والأحزاب الرسميه إزاء حقوقنا الوطنية ولقد استفادت الرجعية المصرية المتطرفة من هذا التردد فعاد حزب مصر الفتاة يرفع رأسه من جديد ويستأنف نشاطه وهو الذى لم يتبرأ إلى الآن من تأييده السابق للفاشية الإيطالية والألمانية واليابانية.

نشرت جريدة الوفد المصرى بتاريخ ٢١ أغسطس نص المذكرة التى رفعها أحمد حسين إلى السراى بخصوص مطالبنا القوميه ، والمذكرة محشوة بالمغالطات والديماجوجيه الخلابه الرنانة التى أعتدناها من حزب مصر الفتاة ، وهى بالمثل تحتوى على آراء رجعية متطرفة تكشف عن احتقار أحمد حسين للشعب المصرى ومنظماته الديمقراطيه وكفاحه الدستورى الطويل ، فضلا عن أنها تنتهى باقتراح عمليه فى منتهى الخطورة ، لو طبقت لالقت بمصر وشعبها فى مهب الفوضى المخربه ولأدت إلى تقديم البلاد ضحية مستسلمه للاستعمار .

فاحمد حسين يحرص على ترديد ما يطالب به الشعب المصرى من تخلص من الاستعمار ومن إصلاح إجتماعى عميق ، ويحرص على ترديد هذا تملقاً للشعب ومجاراة لموقف الوفد . فيطالب هو الإخر بإلغاء الأحكام العرفيه وبإعادة الانتخابات النيابيه فى ظل حكومه محليه . ولكنه إذ يطالب بالغاء الأحكام العرفية يطيل الحديث عما تتحمله الصحافه من متاعب بسبب الحكم العسكرى ويتناسب أن الأحكام العرفيه قد مكنت الحكومة من أكثر من مضايقة الصحافة الوفدية . مكنتها من تعطيل بعض النقابات واعتقال الزعماء النقابيين ووضع القوات المسلحة داخل المصانع وخارجها ، ثم مكنتها أيضا من فض الاجتماعات الثقافيه التقدميه بالقوة .

ولكن أحمد حسين حقيق بأن يتجاهل استبداد الأحكام العرفية بالشعب فهو لا يفكر إلا فى الأداة الحكومية العليا فيقول :

فقد وجب إجراء انتخابات جديدة ليعلن الشعب رأيه فيمن يختار للقيادته في هذه الفترة من حياته . كأن صوت الشعب لا يرتفع إلا ليختار من يقوده ، وكأن الشعب المصري ما زال في أوضاعه السابقة التي كان يقبل فيها أن يقاد كالغنم ، وكأن الأوضاع الدوليه باقية كما كانت ، تسودها الفاشية التي تستبد بالشعوب وتسوقها . ولكن هل غريب أن يأبى أحمد حسين أن يقود الشعب نفسه بنفسة ؟

والمذكرة ، كما قلنا ، محشوة بالكلمات الديماجوجية الرنانة التي تخفي جهلا عميقا تارة وتهرباً خطرا تارة أخرى ، فهي تؤكد أنه (لا بد أن تتحول الحكومه إلى أداة حكيمة للشعب تسير به في معارج الرقي والكمال لا أداة تعويق واضطهاد ، ولكنها لا تذكر شيئاً عن كيفية هذا التحويل ولا تتحدث عن تمثيل الشعب نفسه في الأداة الحكومية ... والمذكرة تطالب بإحداث (ثورة ولكنها لا تشير إلى مشكلة الفكر والمرض والجهل إلا أشارة تبدو تافهة جدا أزاء بأقوى كلامها (المعطوط) وهي لا تذكر كيف يجب أن تعالج هذه المشكلة وضد من يجب أن تقام تلك الثورة التي يريدها ؟ ولا يخفى عن أحد أن ثورة ليست موجهة ضد مستعبدي الشعب الأجانب والمصريين ، هي ثورة نخشاها كل الخشية لانها تكون ثورة تقودها الطبقات الحاكمه ضد الطبقات الشعبية ، أي معناها انقلاب رجعي .

ويشتم قارىء المذكرة رائحة الأفكار الاستعمارية عند أحمد حسين حين يتحدث عن السودان وعن ضرورة ضمه لمصر فيقول . (بل لان سكان مصر الذين يتضاعف عددهم في نمو مطرد أما أن يموتوا جوعا وأما أن يستثمروا بلادهم الواسعة في السودان ، فيتجاهل ما في فقر المصريين من أسباب طبقية هي المسئول الاول عن جوعهم ويتجاهل في المرتبة الاولى أن السبب الرئيسي الذى

يجعلنا نطالب بتخلص السودان من الاستعمار الانجليزى ليس سبباً استعماريا استغلالياً ، بل أنه سبب دفاعى ، أى أنه بدون هذا لن يستطيع السودان ولا مصر أن ترد هجمات الاستعمار .

غير أن هناك ما هو أهم من هذا أو ذاك من المغالطات التفصيلية ، هناك مغالطات كبرى يجب أن نبرزها ونتهم أحمد حسين بها . فالمذكرة تتحدث عن المطالب الوطنيه وعن تحريرنا من الانجليز ، ومع ذلك فهى خالية خلوا كاملا من الحديث عن ضرورة تقوية الجيش أو زيادته أو تحويل قانون التجنيد الطبقى الحالى إلى قانون عام يشمل جميع الطبقات ومع أن مجلة مصر الفتاة تضع كلمه الجيش على غلافها ، فهذه الكلمة لا ترد على الاطلاق فى المذكرة التى يرفعها الحزب لان الكتابة على الغلاف هو من قبيل الدعاية ، أما المذكرة فعمل جدى يحسب له حساب .

والمذكرة — إلى هذا — تخلو خلوا كاملا من تأييد الدستور وكفاح مصر الديمقراطى بل تخلو من كلمة الديمقراطية ذاتها وهى إذ تقول عن ثورة سنة ١٩١٩ ، هبت البلاد حكومة وشعبا تطالب بالاستقلال وإجلاء الانجليز عن وادى النيل جملة (فهى تشوه معنى هذه الثورة لانها لا تذكر مطالبه الشعب بالدستور والاستقلال معا . ولكن احتقار مصر الفتاة للدستور والنظم الديمقراطيه أمر قديم مشهور ، فهل نعجب له الآن ؟

إنما العجيب ان يدعى أحمد حسين أنه يقدم حلولا عملية للحالة ، فإذا بهذه الحلول تجىء ( فوضوية تعرضنا لاعظم الاخطار . يقول أحمد حسين :

وعندنا أن الطريق العملى لتحقيق مطالب مصر القومية هو أن تمارس مصر استقلالها بالفعل دون أن تلقى بالها لاى قيد من القيود على هذا الاستقلال. :.

فعلى البرلمان المصرى أن يقرر أن ملك مصر هو ملك مصر والسودان . وأن السودانى مصرى له كل ما للمصرى من حقوق ... وبهذا تحل قضيه السودان فإذا شاءت انجلترا أن تعترض علينا فإنها حيدية متغصبة نحكم وإياها إلى المحاكم والهيئات الدولية ... وعلى مصر أن تنذر الانجليز بوجوب الجلاء عن داخلية البلاد على الفور . . . فإذا أحتجت انجلترا احتكمنا وإياها إلى هذه المجالس الدوليه التى يقال أنها تحمى الامن ... وإذا شاء الانجليز أن يصبوا جام غضبهم علينا فليفعلوا ومهمتنا ألا نجبن أو نتراجع أو نتردد . إذن ، فأحمد حسين يطالب بالثورة الوطنية ، دون تقويه الجيش ودون تنظيم التأييد الشعبي ، بل أنه يكتفى ويرضى بأن نعلن أن انجترا ( مغتصبه ) وأن نحتكم وإياها أمام محاكم دوليه ؟ حقاً ، أنها مهزلة كبرى بل أنه خطر عظيم يستعديه علينا أحمد حسين، لان ما يطالب به معناه أحداث قلقلة فوضويه فى البلاد ، والهجوم على الانجليز فى فوضى تامة وارتجال مطلق ، معناة تقديم المصريين لقمه سائغه لافواه المدافع الانجليزيه ! ولنا أن نسأل هل يفيد تحقيق تلك الحلول ( العمليه ) سوى الانجليز أنفسهم ؟ !

وما من شك أن هذه الاقتراحات ( العمليه ) الفوضويه تحمل أفكاراً استعمارياً واضحه المعالم والمقاصد . فأحمد حسين يريد أن تحل مسألة السودان بان ( يقرر ) البرلمان المصرى إدماج السودان فى المملكة المصريه وهذا دون استشارة الشعب السودانى بل رغم أنف الشعب السودانى الذى أكد — عن طريق قرارات أحزابه — أنه يريد التخلص من الاستعمار الانجليزى ، وأكد ضمنياً أنه لا يريد التخلص من الاستعمار الانجليزى ليقع فى مخالب الاستعمار مصرى بل ليحافظ على مقوماته وليحقق رغباته الدستورية وبرلمانه الخاص فى اتحاد مع مصر ( ولكن أحمد حسين لا يهتم برغبات الشعب السوادانى مثقالى ذرة ، وغايه ما يريده ، أن يحل مسالة السودان حلا (عملياً) وأن يقنع نزعاته الاستعماريه باقتراحات براقه خادعه ...

غير أن أحمد حسين لا يتجاهل الشعب السودانى ورغباته الواضحة فقط، ولا يتخطى الشعب المصرى ومطالبه الديمقراطية وحسب ، بل ويشكك فى الاتجاهات التحريرية التى تعبر عن نفسها فى الموقف الدولى . وتحتكم وإياها إلى المجالس الدولية التى يقال أنها تحمى الأمن ، يقال ... يقال أن الشعوب متيقظة وأنها تساند بعضها بعضا ، ولكن هذا ليس حقيقيا ، ويقال أنها عقدت النية على ألا تفسح المجال أمام المستعبدين والفاشيين لاستحداث حرب جديدة ، ولكن هذا ليس حقيقياً ، ويقال أن الشعوب ستؤيدنا تأييداً قوياً فى مطالبنا الوطنية الديمقراطيه . . . ولكن هل هذا حقيقى ؟ وبهذا الشكل يحاول أحمد حسين أن يوحى إلى الشعب المصرى أنه منعزل فى كفاحه ، لا يؤيده أحد ، حتى ييأس الشعب المصرى ويقوم بتلك الحركات الفوضوية المخربة التى يريدها أحمد حسين .

وأخيراً فهذه المذكرة ذات مغزى كبير ليس فقط للأسباب التى ذكرناها آنفا ، بل لأن جريدة الوفد المصرى قد نشرتها ، وهذا النشر حلقة أخرى فى سلسلة التحالف القائم الآن بين مصر الفتاة والوفد المصرى ، ذلك التحالف الذى بدأ أيام الانتخابات الأخيرة بتأييد الوفد لمرشحى الفاشية المصرية . وقد جاء هذا التحالف مناقضاً للعداء القديم بين الوفد ومصر الفتاة وهو العداء الذى عبر عن نفسه تعبيراً قويا يوم أن اعتدت مصر الفتاة على النحاس باشا سنة ١٩٢٦. ويوم أن صرح النحاس بما مضمنه أن « لا حرية لأعداء الحرية ». ولاشك أن الوفد — بتحالفه مع مصر الفتاة — يقوم بمناورة سياسية فى منتهى الخطورة تعرض الأمة — وتعرضه هو نفسه — إلى تغليب صوت الرجعية المصرية المتطرفة على ميول الوفد الشعبية الأصيلة ...

ونحن إذا قارنا بين ذلك التحالف وبين الوفد لفضالى مرشح العمال فى شبرا الخيمة لاحظنا مرة أخرى ما فى موقف البورجوازية الليبرالية المصريه — التى

يمثلها الوفد — من تردد وتناقض . وقد نقد الفجر الجديد فى مقال سابق مذكرة الوفد الضعيفة التى قدمها للسفارة البريطانية ، فجاء نشر مذكرة مصر الفتاة تأييداً جديداً لهذا الذى فلاحظه من تردد البرجوازيه الليبراليه إزاء مسائلنا الكبرى . بل جاء هذا النشر اثباتاً بأن هذا التردد لم يفد إلا الرجعية المصرية المتطرفة — حزب مصر الفتاة وغيره من الجمعيات والهيئات المناهضة للديموقراطية — ذلك بأنه أفسح المجال لهذه الأحزاب الرجعية بأن تعمل . وهيأ لها منبرا بارزا تمثل له بصحف الوفد . غير أن فى مصر قوى سياسية ناهضة تنبعث من صميم الشعب ، من عماله وفلاحيه ومثقفيه الأحرار . وهذه القوى الناهضة هى التى تفهم جيداً أن المطالبة بالاستقلال يجب أن تكون مطالبة صريحه وواضحة ، وأن تقترن اقترانا وثيقا بالمطالب الديموقراطية والدستورية التى تضمن تنظيم القوى الشعبية فى الكفاح ضد الاستعمار . وقد رأينا أخيراً تبلور هذه القوى السياسيه الناهضه فى برنامج اللجنة التحضيرية العماليه الفذ وفى تطهير المجهودات التى يقوم بها الآن الشباب المثقف بالقاهرة من المناورات الرجعيه التى حاولت تحطيمها فباءت بالفشل .

صادق سعد

( السنة الأولى — العدد التاسع — ١٦ / ٩ / ١٩٤٥ )

## وأين قضية استقلالنا

فاضت الصحافة المصرية فى الأيام الأخيرة بالتعليقات على حوادث ٤فبراير ١٩٤٢ وكأن هذه التعليقات من الأهميه بمكان حتى تشغل الرأى العام عن قضيتنا الوطنية . إن وقوعها بعد حوادث ٢ نوفمبر ومنع المظاهرات احتفالا بعيدنا الوطنى ١٣ نوفمبر ليوحى لنا بأن هناك مصالح خاصه تسوى وراء الستار ، وأن هذه المصالح تتعارض مع مصالح الشعب المصرى ، فيجب إذن إثارة الضجة حول حوادث قديمة تجعل الشعب المصرى لا يفكر فى حاضره أو مستقبله ،

لنتذكر قليلا ما كان يجرى فى مصر إلى أوائل الشهر الحالى . كانت الاجتماعات تتوالى فى النوادى والجمعيات والهيئات المختلفة والأحزاب بجميع أنواعها وميولها — اجتماعات تناقش أهدافنا الوطنيه ووسائل تحقيقها وبالرغم من أنه قد ظهر شىء يسير من التميع والتهاون فى البيانات المتعددة التى أصدرتها تلك الهيئات، إلا أن هذه الاجتماعات كانت تعبر عن إرادة الأمة ، تلك الإرادة التى نجحت فعلا فى الدفع بحكومتنا إلى المجاهرة بأن الجلاء عن وادى النيل شىء ضرورى وأن الوقت الحاضر وقت مناسب للمطالبه بالجلاء . إذن ، قد وجدت الأمة المصرية طريقا من طرق الكفاح السليم فعلمت أن الضغط — والضغط المستمر — على الساسة يجبرهم على خدمه الشعب ، هـــذا حتى ولو حاولوا أن يتهربو من مسئولياتهم .

بدأت الأمة تتحرك ، ولكن الاستعمار يخشى هذا أشد الخشيه ، فلجأ إلى الاستفزاز وهو الطريقة التى يفضلها ، جعل خادميه وأجراؤه الفاشيين — يظهرون احتجاج الشعب المصرى على الصهيونية تعصباً عنصرياً ضد اليهود . وطبق الاستعمار هذه الطريقة فى ليبيا فنجحت ، وطبقها فى لبنان فقتل المناضل

إدوار شاوتونى مدير إدارة مجلة الطريق الوطنيه ، وأصيب نفر آخر من الأحرار اللبنانيين . وأما فى مصر فقد أعلنت حالة الطوارىء على إثر حوادث ٢ نوفمبر ومنعت المظاهرات احتفالا بعيد الجهاد الوطنى عيد جهادنا ضد الاستعمار البريطانى .

وفى هذه الفترة التى كان صوت الشعب مكبوتا فيها ، خطب مستر بيفن فى مأدبه الغرفة التجارية فأكد أن عهد السلام الكامل لم يأت بعد ، وصرح - بصدد علاقة مصر وبريطانيا - بأن « على أمتينا أن تضحيا بجزء من سيادتهما » وبأنه كان يرغب بأن ننسى الأموال التى لنا عند « الحليفة » . فرد عليه سفيرنا بلندن (عبد الفتاح عمرو باشا) بأن مصر وإنجلترا تستطيعان أن تجتازا هذا العهد الصعب لأن لدينا احتياطا كبيراً من الصداقة . وعلى إثر هذا خطب أمين عثمان باشا فى مأدبة العلمين بلندن أيضاً ، فاعترف بأننا مدينون بالشىء الكثير لانجلترا ، ثم صرح لوكالة الأنباء الغربية بقوله « لنتناسى الآن موضوع الأرصدة الاسترلينية ولنفكر فى وسيلة تمكننا من الحصول على السلع التى نحتاج إليها فلا يصح أن ندع كيان التعاون الذى قام بين بريطانيا ومصر خلال الحرب يتداعى وينهار، بل ينبغى أن نشد بنيانه بشتى الوسائل من ثقافية وغير ثقافية » .

أما فرغلى باشا فقال كلمته التى أصبحت أمثولة بين الوطنيين المصريين ، قال: « إننا نشعر بأن بروتستانت إنجلترا ومسلمى مصر يجب أن يتزاوجوا زواجا كاثوليكيا لكيلا يقع طلاق فيما بينهم ! » .

فكانت هذه الكلمة الأخيرة وصفاً دقيقاً لنوع العلاقات التى يريدها قادة مصر مع « حليفتها » : علينا أن نضحى بجزء من سيادتنا وأن ننسى الأرصدة الاسترلينية لاننا ندين بالشىء الكثير لانجلترا وأن نرتبط « بحليفتنا » ارتباطاً لا ينفصل عراه . أى دين لانجلترا علينا ؟ نحن لا شك ندين لها بالفقر الذى

أنهك قوى شعبنا ، وبالأمراض التى تفتك بأبناء وطننا وبالجوع الذى يهرأ بطونهم . أمدينون لها بغلاء الأسعار وتحطيم نهضتنا الصناعيه وبتصدع حياتنا الديموقراطية والدستورية وبضعف جيشنا ؟ علينا أن نستهلك ذلك الاحتياطى الكبير من الصداقة التى تحـــدث عنها سفيرنا عمرو باشا ، حتى تنسى الجيوش التى تحتل أراضى الوطن العزيز ، علينا أن ننسى هذ كله وأن نصادق بريطانيا . فى مصلحه من تكون هذه الصداقه ؟ لا شك أنها بوضعها السابق فى مصلحة الرأسمالية المصريه . كتبت الجرائد تقول . أشار فرغلى باشا إلى قول مستر بيفن بأنه يأمل أن المأدبه التاليه تكون مأدبه اتحاد العمال ، فقال : ( أى فرغلى باشا ) « أن قول مستر بيفن هـذا هو مجرد إعراب عن أمنيه فى ذهنه ، لأننا لن ندع العمال يحدثون اضطرابات فى مصر .،. والعمال المصريون لم يبلغوا بعد درجة العمال البريطانيين » . وفى كلمة أخرى يريد فرغلى باشا أن يظل تقرير مصيرنا فى يد القيادة الرأسمالية المصرية والاستعمار البريطانى . هكذا يتضح أن الطبقات التى تقول بمخزون الود والتزاوج بين مصر والاستعمار تزاوجاً كاثوليكيا لا طلاق معه هى بعينها التى تعتبر اشتراك عمالنا فى تقرير مصـــيرنا اضطرابا لن تسمح بوقوعه ـــ هى بعينها التى تهادن الاستعمار وتدعونا إلى أن نتناسى ديننا عليه ـــ وهو الذى ناله اعتصارا لعمل الكادحين منا وتضييقاً لقوت شعبنا هذه السنوات الطوال .

لقد تحدث هؤلاء وخطبوا عن مخزون احتياطى الصداقة والتزاوج الكاثوليكى بين الشعبين ولم يقولوا شيئاً عن حرياتنا المراقبة وكرامتنا الوطنية المستحلة .

ولقـد كادت الأمة أن تقول كلمتها لولا هذه الميوعه الضاريه وهذه المجهودات التى تبذل لصرفها عن غاياتها . فواجب علينا أن نعيد ضغطنا علي

ساستنا وحكومتنا — أن نطالب بصوت أعلى فأعلى بجلاء الاستعمار جلاء اقتصاديا وسياسيا وثقافيا . أن تؤيد الطبقات الشعبية — العمال والفلاحين والبورجوازيين الصغار — في نضالها الديموقراطي — لأنها هي التي حققت انتصاراتنا الوطنية والديموقراطية المختلفة وهي التي تخلص لكفاحنا التحريري ضد الاستعمار وقد بدأت راية الكفاح تنتقل إلى يدها .

صادق سعد

( السنة الأولى ـ العدد الرابع عشر ـ ٦ / ١٢ /١٩٤٥. )

## لنتحرر من الاستعمار البريطانى

## ارفضوا المفاوضات الثنائية

عرفت حركتنا الوطنية ازدهاراً مجيداً يفتخر به المصريون جميعاً وكان ذلك حينما تولى قيادة الحركة الوطنية زعماء مثل مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول، ولا يدخل فى حديثنا اليوم بحث الأسباب التى أدت إلى نهضاتنا الوطنية الكبرى، ولكننا نود أن نبرز هنا جانباً من أهم الجوانب التى امتازت بها تلك الفترات اللامعة من تاريخنا، ألا وهو محاولات مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول الدائمة المستمرة فى أن يحطموا قيود الكتمان التى كان الاستعمار البريطانى يبذل كل جهده لفرضها عليهم، وأن يخرجوا بها أبدا إلى الرأى العام العالمى. فمصطفى كامل ومحمد فريد كانا يسافران إلى أوربا يجولان بلادها وعواصمها ويحضران مؤتمراتها الشعبية — وخاصة الاجتماعات التى كانت تنظمها الأحزاب الاشتراكية الأوربية — ويكتبان فى الجرائد والمجلات اليسارية ليشرحا حقوق مصر وليفضحا مناورات الاستعمار البريطانى ومظالمه النازلة بالأمة المصرية وأعمال السلب والنهب العدوانية التى يقوم بها، وكان مصطفى كامل ومحمد فريد يجدان استجابة واسعة النطاق لصرخاتها المدوية فى البيئات الأوربية — وفى منظمات العمال وأحزابهم بشكل خاص، بل كانا يجدان استجابة حتى فى الأوساط الإنجليزية. وإننا نعرف جميعاً كيف هاجم الكاتب الانجليزى «بلنت» سياسة كرومر البغيضة وكيف أدت الحركة الوطنيه المصرية — مؤيدة من الرأى العام اليسارى الأوربى — إلى إقالة كرومر من منصبه عقب حوادث دنشواى المشئومة.

وكذلك كانت الحركة الوطنية التى قادها سعد زغلول بعد الحرب العظمى الأولى .. لم تكد تبدأ فى مصر حتى اختلط أثرها بالنهضة الشعبية إلى اكتسحت

أوربا وآسيا سنه ١٩١٩ . وبعدها . وكما أن الدولة السوفيتية الفتية شجعت وعاونت الحركة الوطنية التركية يومئذ فكذلك سجل تاريخ البشرية المضطهدة المظلومة أن لينين أيد حركتنا الوطنيه تأييداً عظيما وأن الاتحاد السوفيتى كان البلد الوحيد الذى تنازل عن نصيبه من الامتيازات الأجنبية فى مصر من تلقاء نفسه .

كان ذلك فى الربيع الأول من القرن الحالى حينما كانت الطبقة الرأسمالية المصرية — طبقة متوسطة الملاك الرأسماليين والتجار وأصحاب المنشآت الصناعية الجديدة — تقود حركتنا الوطنية حتى لا ينفرد الاستعمار دونها فى اعتصار شعبنا واستغلاله . حينذاك كانت تلك الطبقة تسكافح بشكل جدى العناصر الاقطاعيه الباقية فى بلادنا والتى لم تتمكن من الحكم السياسى إلا بتأييد الاستعمار المسلح وتأييدها له اقتصادياً وسياسياً ، وحينذاك أيضاً كانت تلك الطبقة الرأسمالية الناهضة لا تدوس النهضة الشعبية بل كانت تجد فيها عونا عظيما فى محاربتها للاستعمار ، ولذلك لم تتردد القيادة البورجوازية لحركتنا الوطنيه أن تمد يدها للنهضات الشعبية التى كانت تغمر العالم ، فكان التأييد العالمى عاملا من العوامل المهمة التى ساعدت قضيتنا القومية .

أما الآن . فقد انحصرت مطالبنا الوطنية الرسمية فى علاقات ثنائية جامدة لا يرجى لها النجاح على الإطـــلاق ، فالحكومة الحاضرة التى ائتلفت فيها الأحزاب الاقطاعية القديمة مع ممثلى المصالح الرأسمالية والمالية الكبرى وبعض محترفى السياسة — هذه الحكومة لا تمثل طبقاتنا الشعبية رغم إدعاءاتها . والأحزاب والبيئات السياسية للطبقات الحاكمة لا تتحدث إلا عن مفاوضة الحكومة البريطانية التى برهنت الحوادث على أنها حكومة استعماريه تبطش بالحركات الوطنية والتحريرية حيثما تستطيع ، وقد اقترن التطور السياسى

الذى أصاب مصر — والذى أدى إلى انفصال طبقاتنا الحاكمة عن الطبقات الشعبية الواسعة — نقول اقترن بالتطور الذى أصاب العالم أجمع وأوربا بشكل خاص ، ففى أوربا الان حركات شعبية قوية فى طليعتها الحركة العمالية ، وفى أوربا الان حكومات تشترك فيها الأحزاب الاشتراكيه والشيوعية . فإلى من تمد يدها الحكومة المصرية الحاضرة ؟ هل تستطيع أن تتعاون مع الرأى الشعبى والعمالى لتكافح معه المناورات والألاعيب التى تقوم بها بريطانيا قلعة الاستعمار العالمى فى الوقت الحاضر ؟ لا شك أن هذا التعاون فى حكم المستحيل وهذا ما يهدف إليه الاستعمار البريطانى بالذات : أنه يهدف إلى فصلنا عن الرأى العام العالمى وعن العلاقات الدولية السليمة . فقواته المسلحة لا يمكن أن تبقى فى مصر إذا طالبت هذه الأخيرة بتطبيق ميثاق الأمم المتحدة الذى يتنافى مع العلاقات الثنائية الاستعمارية ، ولا يمكن أن يتحكم الاستعمار البريطانى فى تجارتنا الخارجية بما يتنافى مع العلاقات التجارية السليمة التى تنطبق مع روح منظمة الأمم المتحدة ومع اتفاق بريتون وورز . ولكن هيهات أن تسعى طبقاتنا الحاكمة إلى التعاون وأن تطالب أمام الرأى العام الدولى بالجلاء والتحرر الاقتصادى والسياسى .. فالقوات المسلحة البريطانية هى التى ستكلف بإرجاع الأمن إلى نصابه إذا تحركت الطبقات الشعبية المصرية ، واعتصار مصر الاقتصادى يدر الأرباح الجزيلة التى تنالها الاحتكارات الكبرى فى بلادنا ومواد الدستور التى تسمح بالحكم السياسى المتعسف إنما تتنافى تماما مع مقومات الدستور والحياة البرلمانية الصحيحة ولذلك كله لا تخرج علاقتنا مع انجلترا عن الدائرة الثنائية — ولن تخرج — فيكون مصيرها الفشل وإرجاءها إلى الوقت المناسب أى الوقت الذى يناسب الاستعمار البريطانى . ويستحيل ان يناسبنا بحال من الأحوال .

لذن الحركة الشعبية المصرية التى تنهض الان تطالب برفض المفاوضات

الثنائية الفاشلة حتما وتلح ألا يكون تمثيل مصر فى منظمة الأمم المتحدة — ومن أولى عضويتها فى مجلس الأمن — تمثيلا صوريا لا يفيد إلا الاستعمار البريطانى والرجعية العالمية . وأن الطبقات الشعبية الصاعدة تطالب بكشف المناورات الاستعمارية البريطانية ووقتها « المناسب » أمام الرأى العالمى الحر ! .

صادق سعد

( السنة الأولى — العدد السابع عشر — ١٩/١/١٩٤٦ )

## يجب ان نصلح الجيش على وطنى و ديمقراطى

إن وقوع مصر تحت الاحتلال البريطانى أكثر من ٦٠ عاما لم يكن من الحوادث التى مست حياتنا القومية مسا سطحيا حتى نطالب اليوم بجلاء القوات البريطانية دون غيره من المطالب الوطنية المباشرة ، فحقيقة الأمر أن الاستعمار البريطانى قد توغل فى وطننا من جميع النواحى وسير حياة مواطنينا من جميع الوجوه . أن الاستعمار يتحكم فى اقتصادنا عن طريق قانون المطبوعات الذى لا يزال نافذاً منذ صدوره . ويتلاعب بحياتنا النيابية عن طريق بعض مواد الدستور التى وسعت من حقوق السلطة التنفيذية . بل إن فى مقدور الاستعمار اليوم — أن يحطم مقاومتنا وذلك لأنه يمثل نهضتنا العسكرية والوطنية .

وقد يحتاج بعض وجود النفوذ الاستعمارى فى مصر إلى أبحاث طويلة متشعبة لإثباته وإيضاحه ، أما تأثيره فى جيشنا فهو جلى كالشمس : كان لنا جيش وطنى كبير دافع عن بلادنا وحمل رايتها إلى المشرق وجنوب السودان قبل الاحتلال الانجليزى وكانت الثورة العرابية المجيدة قد اعتمدت على العناصر الوطنيه المخلصة فى صفوف الضباط . ولذلك هدف الاحتلال البريطانى — أول ما هدف — إلى انتزاع سلاح الجيش من أيدى المصريين وتقليل عدد جنوده إلى ٦٠٠٠ وفرض ضباط بريطانيين عليه حتى يضمن خضوعه التام للسياسة الاستعمارية الانجليزية .

صحيح أن كل هذا قد تطور كثيرا وأن لدينا اليوم جيشاً مستقلا ـ رسميا ـ عن رغبات الاستعمار البريطانى ومطامعه ، غير أن الأساس الاستعمارى الذى تكون عليه ذلك الجيش القديم الذى كان قوامه ٦٠٠٠ رجل لا يزال موجودا إلى اليوم . فالقارىء الكريم يعرف جيداً أن هناك مبدءاً خطيراً مفروضاً على القواعد العسكرية ، وهو مبدأ البدل النقدى . ويقضى هذا المبدأ

بأن يدفع كل شخص ٢١ جنيهاً عندما يقدم إلى الخدمة العسكرية . ويعفى من هذا البدل أشخاص وفئات كثيرة ( أولاد العمد والمشايخ وطلبة الجامعات والمدارس الفنية . . الخ ) أى أنها تنصب على الطبقات الفقيرة فى الأغلبية ولقد تقرر هذا المبدأ بأمر عال صدر فى ٩ يونيو ١٨٨٦ ، أى بعد الاحتلال بقليل . وكأن هذا لم يكن كافياً لتصبح الخدمة العسكرية شيئاً بغيضا فى عيون المصريين جميعاً ، شيئاً يباع ويشترى ويعفى منه بعض المصريين ويفرض فرضاً على آخرين مما جعل الناس ينظرون إلى الخدمة العسكرية على أنها عبء ثقيل لا على أنها واجب وطنى محتوم الأداء . وكأن هذا لم يكن كافياً فى نظر الاستعمار لتحويل الجيش إلى أداة مشوهة ناقصة حتى تقرر مدة الخدمة العسكرية بخمس سنوات وبهذا الشكل يذهب الفلاح الفقير والعامل المعدم إلى الخدمة العسكرية فيحزن الأهـــل وتقام فى بعض الأحيان مآتم لأن قطعة الأرض الصغيرة التى يعمل عليها الفلاح ستحرم من كده خمس سنوات طوال ولأن عائلة العامل ستحرم من كده سنوات خمس طوال .

على هذا الأساس الطبقى والاستعمارى يسير جيشنا إلى اليوم ، يهرب من الخدمه من يستطيع الهروب — وهو كثير — ويعفى من الخدمة من يثبت عدم صلاحيته الصحية العسكرية — وهو كثير أيضاً يبلغ ٧٥ ٪ من مجموع المقترعين . أما الذى يخـــدم وطنه ، فيعامل أسوأ معامله ، يمرن بالسوط ويتقاضى شهرياً ٥٤ قرشـاً . والجندى متزوج — لأن فلاحينا يتزوجون فى سن مبكرة — وله أطفال عليه أن يعولهم بذلك القدر التافه من النقود . فكيف بعد ذلك لا تتكرر حوادث السطو والسرقة التى يقوم بها الجنود وتنشرها الصحف بين الحين والحين .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، فالضباط يتخرجون من كلية الحربية بعد

حصولهم على الشهادات الثانوية أو الجامعية . وهذا معناه أن ضباطنا من طبقة اجتماعيه غير طبقة الجنود وصف الضباط .

أما القيادة العسكرية فتأخذ بالشدة الجناة دون أن تفكر لحظه واحدة أن الحل الدائم الصحيح للمنازعات بين الجنود والضباط هو تحسين حالة الجنود ورفع مستواهم وتسهيل الترقية من وصفوف الجنود إلى صفوف الضباط .

ثم أن نظام القرعة العسكرية — من جهه أخرى — قد جعل من جيشنا أداة عقيمه تشبه المصلحة الحكومية أو الديوان الكتابي أكثر مما تشبه جهازاً عسكرياً حديثاً . وللأسف قدحالات الحرب دون إذاعه عدد جنودنا وضباطنا. غير أن الإحصاءات فيما قبل الحرب تدل على أن الضباط يزيدون بكثير عن حاجة الجيش الحالى ، إذ كان هناك ضابط واحد لكل ٤ جنود تقريبا ، هذا عدا ضباط الصف .

وان وجود تلك النسبة العاليه من الضباط ليذكرنا بالجيوش الرجعيه والإقطاعيه مثل الجيش الأسبانى الحالى . وقد رأينا فعلا أن بعض كبارضباطنا — مثل عزيز المصرى وصالح حرب — يقومون بدعاية رجعيه صريحة أو يحاولون الالتحاق بالحركات المواليه للمحور فى العراق أوتركيا ، ورأينا ضباطا آخرين يحاكمون لأنهم خدموا القوات العسكرية الفاشية عند هجومها على مصر.

وقد زاد الطين بلة وجود « البعثـــه العسكرية الانجليزية » ونصائحها وإرشاداتها التى عملت على إبقاء الجيش المصرى ضعيفا عدداً وعتاداً والتى عملت على تزويده .. بالعتاد البريطانى الحربى القديم .

وخلاصة القول أننا نرى وجوب إصلاح الجيش إصلاحا وطنياً ديموقراطيا يحوله إلى أداة قومية صحيحـــة تحافظ على كرامة مصر وتدفع عنها الاعتداء

الاستعمارى ، وقد وعدت الحكومه فى خطاب العرش أن تتقدم بقانون خاص بالخدمة العسكرية ، فبهذه المناسبة نرى ضرورة التمسك بالمبادىء الآتيه :

١ — جعل الخدمة العسكرية إجبارية وإلغاء البدلات وشروط الإعفاء .

٢ — تخفيض مدة الخدمة .

٣ — رفع مستوى المعيشة للجنود وضباط الصف .

٤ — تسهيل الترقيه من الجنديه إلى رتب الضباط مع تحسين أحوال صغار الضباط .

٥ — إلغاء البعثه العسكرية البريطانية وإذا اقتضت الضرورة فيجب الاستعانة ببعثه عسكرية تنتمى إلى الأمم المتحدة .

٦ — تطهير هيئة أركان الحرب وكبار الضباط من العناصر الفاشية .

ولا ريب أن إصلاح الجيش بهذا الشكل سيحولنا — فى كثير — من أمة ضعيفة مغلوب على أمرها إلى أمة قوية تستطيع أن تنهض وتطرد الغزاة المستعمرين.

ولا ريب أيضاً أن مسألة الجيش ليست منفصلة عن مشاكلنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأخرى وأن إصلاح الجيش إصلاحا وطنياً ديمقراطياً يقتضى أن يرتبط بإصلاح حياتنا القومية بأكلها إصلاحاً وطنياً ديموقراطياً أيضاً للجنود من فلاحى مصر وعمالها ومصيرهم مقرون بمصير فلاحى مصر وعمالها .

صادق سعد

( السنة الأولى ـ العدد التاسع عشر ـ ٣٠ / ١ / ١٩٤٦ )

## هل نلغى الاحزاب

تردد فى بعض الأوساط الآن نغمة جديدة قديمـــة وهى وجوب إلغاء الأحزاب ، وتبرر تلك الأوساط موقفها باستيائها من الحملات الشخصية التى تملأ صحفنا الحزبية فى الوقت الحاضر , فالصحف الوفدية توجه نقدها إلى هذه الشخصية السياسية أو تلك والصحف الحكومية تتهم زعماء الوفد فى الاستثناءات التى ينتفع بها الأقارب والمتقربون .

والحقيقة أن هذه الدعوة القديمه الجديدة تجد بعض الاستجابة فى الأوساط الشعبية ، فالعمال قد رأوا من تجاربهم المرة أن حالتهم لا تختلف كثيراً إذا تولى الحكم هذا الحزب أوذاك . والأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى والصغيرة ولا سيما المثقفون — يلاحظون أن الحافز الحزبى لم يختلف جوهرياً فى مصر منذ زمن بعيد وأنه كثيراً ما يكون مسيرا تحت الشكليات والقشور دون اللباب ، ولذلك فقد تميل بعض الهيئات - وخصوصاً غير الواعية منها - إلى تطهير الجو السياسى فى البلاد حتى تتوحد الجهود فى سبيل التحرر الوطنى من الاستعمار .

أما نحن وإن كنا نرى أيضاً ضرورة رفع المستوى السياسى للمناقشات الحزبية ووجوب أخذها شكلا أكثر جدية وجوهرياً ، إلا أننا نرى الضرر كل الضرر فى الغاء نظامنا الحزبى من حياتنا السياسية مهما كانت الانتقادات الصحيحة أو الخاطئه التى قد توجه إليه ،

ونود أن نلفت الأنظار إلى أن الحملة الحاضرة فى سبيل إلغاء الأحزاب ليست فجائية ومنفصلة عن بقية التيارات الظاهرة والخفيه فى المسرح السياسى المصرى ، فهذه الدعوة تتكرر دائماً عندما تكون الحالة السياسية فى البلاد

متوترة أشد التوتر ، كما هى الان . وتكتسب قوة خاصة إذا كانت مقاليد الحكم فى أيدى حكومة رجعية لا تمثل الشعب فى كثير أو قليل — كما هى الحال الان أيضاً .. إننا لانسمع نغمة إلغاء الأحزاب لحسب فى الوقت الحاضر ، بل نسمع نغمات أخرى أوضح فى رجعيتها وأشد ضرراً على ديموقراطيتنا ومن أمثال هذه النغمات تلك التى ترددها شخصيات من الأوساط المحايدة والتى تقول باصلاح ، النظام الانتخابى إصلاحاً لا يعطى حق الانتخاب للمتعلمين دون غيرهم من المواطنين أو إصلاحاً آخر يحول الانتخابات العامة إلى انتخابات ذات دورين أو ثلاثة . وواضح جداً أن هذا الإصلاح لا يرمى إلا إلى حرمان الطبقات الشعبية الواسعة من الممارسة السياسية التى تضايق تلك الأوساط البريئه المحايدة وتمنعها من فرض ديكتاتوريتها السافرة على العمال والفلاحين والطبقات الوسطى.

وهناك انتقاد آخـــر يوجه دائماً إلى نظامنا الحزبى ، ذلك بأنه يقال أن الأحزاب المصريه ليس لها برامج واضحة لا تشبه الأحزاب الموجودة فى غالبيه بلاد العالم ، وهذا صحيح فى كثير إلا أن البرامج ليست كل شىء فى نظر الطبقات الشعبيه وهى لا تقيد الاحزاب إذا أرادت أن تتخلى عنها ، فحزب العمال البريطانى بذل الوعود الكثيرة للشعب الانجليزى وللشعوب الأخرى التابعه للامبراطورية البريطانيه . ومع ذلك نراه وقد تولى الحكم لا ينفذ شيئاً مما وعد به بل ينكل بالشعوب الهادفة إلى الحرية أشد التنكيل .

إنما الطبقات الشعبية تتبع الأحزاب وتؤيدها متى عملت فى صالحها ، ولا تكتفى أبداً بالوعود والبرامج . مثلا وعدت حكومة الائتلاف الحاضرة بالكساء والغذاء غيرأنها لم تفعل شيئاً واحداً فى هذا السبيل ، ووعدت بإيجاد حل سليم لقضيتنا الوطنيه إلا أنها لم تتقدم خطوة واحدة فى هذا الطريق . أما بعد ذلك كله ، فلها أن تعد وأن تؤلف البرامج البراقه إذا شاءت فإن الشعب المصرى بأجمعه واقف لها بالمرصاد يطالب بسقوطها سقوطا سريعاً لأنها

لم تفعل شيئاً . ثم أنه ليس صحيحاً أن الأحزاب المصرية جميعاً لا تسير وفق برامج واضحة مكتوبه . ألم يكتب الوفد على رأس جريدته المسائية ( الوفد المصرى ) أنه يهدف إلى « استقلال وادى النيل والديموقراطيه السياسيه والعدالة الاجتماعيه » ؟ ألم تعلن ( لجنه العمال للتحرير القومى ) — الهيئه السياسية للطبقة العاملة المصرية — برنامجا حافلا دقيقاً ؟ هـــذا واقع ، سواء أرادت تلك الأوساط « المحايدة » أم لم ترد .

إن نظرة سريعه إلى النظام الحزبى فى مصر تظهر بجلاء تام أن الاحزاب الحالية تمثل الطبقات الاجتماعية المصرية . فحزب الاحرار الدستوريين يعبر عن وجود كبار الملاك نصف الاقطاعيين والوفد يمثل فئات واسعة من الطبقات الوسطى المصرية ولجنه العمال تنوب عن الطبقة العمالية نيابة سياسيه .

وجهاز الدولة الحالى يخضع للطبقات الحاكمة وتحاول الطبقات الشعبية أن أن يكون لها نصيب فيه ، عن طريق الكفاح السياسى والكفاح الحزبى ، وعليه فإن إلغاء الاحزاب يعنى إبقاء الحـــالة الاجتماعية والسياسيه كما هى وإخضاع الشعب بالقوة .

إننا نريد إصلاح نظامنا البرلمانى والدستورى الحالى ، ولكن على شرط أن يوسع من حقوق الشعب المصرى ، وفى المقام الاول على شرط أن يفسح أمام الطبقات الشعبيه المصريه مجال التأثير القوى الفعال فى حياتنا السياسية .

أحمد صعيد

( السنه الاولى ـ العدد العشرين ـ ٦ / ٢ / ١٩٤٦ )

## اطلقوا الحريات

قيل لنا الان أصبحتم تتمتعون بالحريات الدستورية ...
واليوم نعمتم بوزارة وطنيه تغار على مصلحتكم . فلماذا إذن تدبر التدابير لإبعاد الطلبة عن الحركه الوطنيه ولماذا اذن تقام المحاولات لصرف نظر الكتل الشعبية عن الاشتراك الجدى فى الحركة السياسية وذلك بصرفها إلى مطالبها الاقتصادية ؟ .

قرأنا منذ أيام تحذير النيابة العمومية إلى الصحف بأن نشر الاخبار عن حركات الطلبة واضراباتهم الخ يقع تحت طائل القانون وهذا القانون هو الامر العسكرى الخاص بتحركات الطلبة الذى حولته الحكومة الحاضرة إلى مرسوم بقانون : حتى تظل أحكامه نافذة بعد إلغاء الاحكام العرفية كما يقول د مندور.

إذن فهذا الوضع المشين هو الذى تريده الحكومة الحاضرة : فليس بكاف أن تقبل تطبيق الاحكام العرفيه تطبيقاً رسمه الاستعمار البريطانى عندما كان تحت « الحماية » الاجنبية بل يراد لنا أن تبقى تلك الروح الاستعمارية حتى بعد أن زالت الاخطار الحربيه وأعلن للناس أننا أصبحنا نتمتع بالاستقلال والسيادة.

ماذا يقصد المرسوم إن لم يقصد به عزل الطلبة ومنع تأثيرهم عن حركتنا الوطنية وهى أحوج ما تكون إليهم الان — بل إنها استنكار صارخ للأعمال المجيدة التى قام بها طلبة الجامعة والمعاهد المختلفة فى ثورتنا الوطنيه سنة ١٩١٩ وفى التيار الجارف الذى أجبر الاستعمار البريطانى على معاهدة ١٩٣٦ . لان هذه الحكومة الرجعية إذ تمنع الصحف عن نشر أية أخبار عن حركة الطلبة إنما لا تقصد ألا تتكرر حوادث ١٩١٩ ، ١٩٣٦ مرة أخرى ، إنما نقصد ألا تتكرر تلك القومات الكبرى التى يفتخر بها كل مصرى — ما عدا الحكم النقراشية . لان قيام الحركة الوطنيه عند الطلبه معناه انضمام المثقفين الى التيار

الشعبي الصاعد وهذا ما تخشاه الحكومة الحاضره ، والفئات العليا التي تمثلها أشد الخشية . . بل أنها تمنع الطلبة من الاشتراك في الحركة الوطنية بعدما حاولت أن تمنع الطبقات الشعبية الأخرى وبعد ماراحت تنفرها بشتى الطرق. وماتزال ذكرى الاضرابات العمالية راسخه في الأذهان والتي كانت نتيجة أن أصحاب الأعمال راحوا يستفزون الطبقة العامله بشتى الطرق ولاسيما باقفال المصانع أو محاولة نقلها إلى جهة أخرى . والزعماء النقابيون لا يزالون في السجن ، ينتظرون المحاكمة لأنهم تحدثوا عن الاضرابات وعن غبن الرأسماليين للعمال ، والفلاحون يرون أن مستواهم يتدهور أكثر من ذي قبل ويبحثون عن المشاريع الاصلاحية فيجدونها قد قتلتها الحكومه تأخيراً وتعطيلا وإلغاءاً . والفئات الدنيا من الطبقات المتوسطة — التجار والصناع وصغار الموظفين يشعرون بشكل متزايد أن الضرائب المختلفة إنما تثقل كواهلهم دون غيرهم وأن تضييق الاستعمار الخناق على اقتصادنا إنما يشل اقتصادياتهم دون المساس بالفئات العليا . لعل هـــذا نقيض ما أرادت الحكومة وما يراد للطبقات الشعبية — إذ هانحن أولاء نرى السخط العميق ينفجر هنا وهناك ونراهم يحاولون أن يحطموا الصلة بين حركات الطلبة والمثقفين الوطنية وبين جمهره الشعب ، يحاولون هذا باسم المحافظة على « الأمن » وحتى تعمل الحكومة في هـــدوء على « الإصلاح الداخلي » كما تقول التايمس ! .

إننا لم ننس أن الانتصارات الوطنية العديدة التي حصلت عليها مصر خلال تاريخها لم تأت بالمفاوضات المقرونة باضطهاد الحريات وتفتيت الأمة ، إننا نؤمن إيماناً راسخاً بشعبنا بقواه الكامنة وبإمكانياته الخالقة الواسعة ونرفض القول أن مطالبة العمال بتحسين مستواهم ومطالبة الفلاحين بحياة إنسانية لائقة بهم ، ومطالبة الفئات الصغيرة من الطبقات المتوسطة بفتح المجال أمامهم ، أي هذا كله يضر قضيتنا الوطنية بأي شكل من الأشكال ، ونرفض كذلك أن

يسمى الطلبة والمثقفون مشاغبين وأن يرصد البوليس لضربهم والقبض عليهم : نرفض هذا ولا ننسى أن مشاغبات ٢ نوفمبر لم تحدث إلا بتأثير الهيئات الرجعية والفاشية التي تغاضت الحكومة الحاضرة عن نشاطها . ولا يخل بالأمن إلا الاستفزازات الحكوميه المتكررة للعمال والطلبة بكونها ترسل الدبابات إلى شبرا الخيمة وقوات البوليس المسلحة بالعصى حول الجامعة ، ونؤمن أن هذا المرسوم بقانون الذى يمنع نشر أخبار حركات الطلبه ، آخر بدعه أضافتها الحكومة إلى نظام الكبت العنيف لأصوات الأمه . ففي مصر قانون يخنق الصحافة وتشريع خاص بالتجمهر والاجتماعات والغالبيه العظمى من هذه التشريعات من وضع المستعمر بشكل مباشر أوغير مباشر ، ولن يرضى الشعب المصرى الأبى الكريم به أبدا، وسيعمل المثقفون الاحرار كل مافى وسعهم لإفهام الرأى العام بضرورة إلغاء تلك التشريعات الرجعية . إننا نطالب بحرية الصحافة من كل قيد الا قيود الوطنية الشريفة وبحق الطبقات الشعبية بما فيها المثقفين والطلبه فى أن يجتمعوا أينما شاءوا .

(صادق سعد)

( السنة الأولى — العدد ٢١ — ١٣/٢/١٩٤٦)

## الشعب ضمان انتصار حركتنا الوطنية

> بدأت الجماهير الشعبية تتحرك ، وعلينا أن نعمل على توحيد صفوفها ، على إفهامها أن مصالح العمال هى مصالح الفلاحين والمثقفين الأحرار وصغار المنتجين بعينها ، علينا أن نحقق ربط المطالب الوطنية السليمة بالمطالب الديموقراطية الصحيحة ربطاً أصيلا يقوم على مادة الأمة وجوهرها ، الجماهير المكافحة وعندئذ ستنتصر الحركة الوطنية لا محالة .

آن الوقت لنلقى نظرة وطنيـــة علمية إلى الحوادث الجارية ودلالتها . فلمظاهرات الشباب فى القاهرة والأقاليم وللهتافات المختلفه التى كانت تتجاوب خلال هذه المظاهرات . ثم لبطش الحكومة النقراشية بأبناء الأمة البررة الشرفاء ولمجىء صدقى باشا إلى الحكم . لذلك كله ولاشك مغزى علينا أن ندركه بوعى تام ، لاسيما أن تولى إسماعيل صدقى الوزارة رئاسة الوزارة يمثل خطراً عظيما على قضيتنا الوطنية وعلى مصالح شعبنا الكادح الجائع ، فلدولة صدقى باشا تاريخ معروف يتمثل فى إلغاء الدستور وكبت الأفواه بيد من فولاذ ومواجهة حركات الطلبة والعمال بقسوة أشد وأعنف من قسوة النقراشى ، فإن قيام حكومة صدقية جديدة يعبر عن رغبة الرجعية المصرية فى أن تستعد لسحق الحركة الشعبية الناهضة فى مصر الآن سحقاً مريعا ، وبين التوتر الذى لا يزال شديداً فى الجو الشعبى . إن شعبنا يدرك هـذا الخطر تمام الإدراك فعلينا أن نسهل له طريق الوحدة الشعبيه التى لا تقهر .

أننا إذا تأملنا الاضطرابات الأخيرة والحاليه ، نراها لم تحدث لأن الشباب المصرى يطالب « بالجلاء ووحدة وادى النيل » إنما حدثت لأن الشباب تظاهر . فقد قامت هيئات وطنية عديدة فى الخريف الماضى تتقدم بهذه المطالب بشكل

وترسل بها المذكرات إلى السلطات التنفيذية ، ولكن الحكومة النقراشية لم تستعمل القسوة الوحشية التي استعملتها في صد سير الشباب في الأيام الاخيرة وقد لمح النقراشي باشا ذاته إلى هذا في بيان له بالبرلمان حين ذكر أن طلبة جامعة فاروق وجهوا مظاهراتهم إلى كرموز أحد أحياء العمال بالاسكندرية .

حدث هذا لان اتحاد الطلبة مع العمال يمثل خطراً بالغاً ليس بعده من خطر على الرجعية المصريه ، فقد روت الجرائد أنباء الاستياء الشديد الذى عم الطبقة العمالية بسبب انتشار البطالة في صفوفها وضغط مصلحه العمل — المتعاونه مع الاتحاد المصرى للصناعات — على النقابات والنقابيين ، والاستفزازات المفضوحة المتكررة التي يقوم بها أصحاب الاعمال لشل الحركة العمالية المصرية. ولذلك فانضمام المثقفين المصريين إلى العمال معناه زيادة وعى العمال وتوسيع أفقه والارتقاء به إلى مستوى قومى عام ، مستوى القضايا الوطنيه الكبرى ، ومعناه أيضاً ميل القوى العمالية الهائلة إلى كفة تحررنا من الاستعمار البريطانى ويجب ألا ننسى أن السبب الرئيسى للنهضة الوطنية المباركة سنة ١٩١٩ مثلا كان انضمام العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين وهذا ما دفع بالنقراشي وبأعوانه إلى إطلاق الرصاص فى حى كرموز .

وعلينا أيضاً ألا ننسى دروس ماضينا الوطنى ، علينا أن نوجه حركتنا الوطنية توجيها يمكننا من الوصول إلى الوحدة الشعبية الصميمة ومن قهر الاستعمار والرجعيه المصريه قهراً نهائياً ، غير أن المجتمع المصرى قد تطور كثيراً منذ ثورتنا الوطنيه الكبرى فلا يمكن أن ترجع ببساطه إلى الشعارات المصريه القديمة التي استطاعت أن توحد صفوف المصريين سنة ١٩١٩ ، وقد شرحت المجلة على صفحاتها مرات عديدة هذا التطور وفسرت الفشل الذى أصاب الرأسماليه الوطنيه المصريه — بسبب تطورها فى قيادتها للحركة الوطنية وأن الخطوة القادمه يجب أن تكون خطوة شعبيه خالصة . ولذلك لا يمكن أن

يطالب الشباب اليوم بجلاء القوات البريطانية المسلحة عن أرض وطننا . إننا نعلم تمام العلم أن الاستعمار البريطاني يتمكن من استغلال أبناء شعبنا عن طريق الرأسمال الاجنبي والاحتكارات الرأسمالية الكبرى ، وأنه يتمكن من حماية تلك المصالح الماديه بتحالفه مع عناصر معينه تضرها الديموقراطية أشد الضرر فيجب أن نربط شعاراتنا الوطنيه بتوسيع الديمقراطيه . يجب أن نربط تحررنا من الاستعمار بجميع مظاهره العسكريه والاقتصاديه والسياسيه وبين تحررنا من الرجعيه . وهذا معناه التمسك بوحدة الديموقراطيه والاستقلال ، فالشعب المصرى لا يريد أن يتحرر من الاستعمار الأجنبي حتى تشدد عليه القبضه ويعصف بحرياته .

فعلينا أن نطالب بالتحرر الكامل من الاستعمار وبالديموقراطيه الصحيحه ، وبالديموقراطيه التى لا تجوع الفلاحين ولا تفقر الموظفين الصغار ، بالديموقراطيه التى لا ترسل المثقفين الاحرار إلى غياهب السجون ولا تواجه الحركات العماليه الشريفه بالدبابات والقوات المسلحه .

علينا أن نثق بشعبنا وبقواته الكامنه الواسعه وبإدراكه العميق لمصالحه ولمصالح الأمة وتوجد الآن إمكانيات واسعة للنضال فى سبيل الانفضاض من قبضه الاستعمار وفى سبيل إيجاد حياة لائقه كريمه لشعبنا العزيز ، فلنمد إليه يدنا فى كفاحه .

(صادق سعـــد)

( السنة الأولى ـ العدد الثانى والعشرين ـ ٢٠ / ٢ / ١٩٤٦ )

## سياسة شعبية

> إننا لا نهاجم هـذا السياسى أو ذاك ، وإنما نهاجم هـذا الحكم أو الآخر ، ونهاجم الحكم الحاضر لأنه لا يمثل الطبقات الكادحة المصرية ، ويجب أن نستبدل السياسه الحاضرة بسياسة تخدم الطبقات الشعبية ، سياسة يشترك فيها الشعب ، سياسة شعبية .

قال صدقى باشا : « إنسوا صدقى القديم ولا تحكموا إلا على أفعالى » ولعبت سياسة الكواليس دورها فى مجلس النواب لحصلت الوزارة الصدقية على ثقة البرلمان ، وانبث المأجورون فى صفوف الشعب يقولون أن الوزارة الحالية لها برنامج عظيم وستأخذ على عاتقها أن ترفع من مستوى الشعب بمختلف الأساليب ، على أننا ننكر فى أن يكون فى هذه الدعاية المغرضة ذرة من الصحة أو ذرة من إمكانية التحقق ، وليس هذا لأننا نكره صدقى باشا شخصياً ونفضل غيره من الزعماء الرسميين عليه وإنما ننكر على الحكم الحالى الإخلاص لشعبنا ونحكم عليه بالفشل فى تحرير بلادنا من نير الاستعمار الأجنبى ومن الاستغلال الداخلى ، ذلك لأن تاريخ مصر الطويل ونضالها الوطنى — سواء كان ضد الأتراك أو الفرنسيين أو الانجليز — يظهر بكل وضوح أن الفئات العليا من الطبقات الحاكمة انحازت إلى المستعمر وعاونته فى استغلال شعبنا حتى ازدادت أجيالها من عرقه وكده. ولذلك قد وصل كفاحنا الوطنى إلى درجة من النضوج لا نعود نتوقع معها حلا للمأزق الحاضر على أيدى الحكم الحاضر أو ماشابهه .

إنما على الطبقات الشعبيه المصرية أن تعتمد على نفسها وكفاحها فى الحصول على حرياتها . وليس هذا أيضاً بجديد على تاريخنا فالطبقات الشعبية — الفلاحون وصغار التجار والصناع وصغار رجال الدين — هى التى قاومت الاحتـــلال الفرنسى والطبقات الشعبية هى التى ولت محمد على الحكم وناصرته ضد المماليك،

وهى التى طردت الإنجليز سنة ١٨٠٧ ، وهى — والطبقة العمالية على رأسها هذه المرة — التى كانت جوهر ثورتنا الكبرى سنة .... فقدمت من أبنائها الضحايا على قرابين التحرر . وقد كان نصيب الطبقات الشعبية — الفلاحون والعمال والمثقفون الأحرار — نصيباً متزايداً دائماً وذا اثر أثقـل أبدا فى حركتنا الوطنية منذ عرابى إلى مصطفى كامل وسعد زغلول ، واليوم يجب أن تلعب الدور الرئيسى فى التحرر الوطنى .

يجب على الحركات الشعبية أن تقوم اليوم بالدور الرئيسى فى حركتنا الوطنية ، لأن الطبقات الحاكمة الحالية تتعاون مع الاستعمار مع مرور الأيام لأن الرأسمالية المصرية — التى قادت الحركة الوطنية المصرية إلى سنة ١٩٣٦ — متخاذلة الآن ، ينضم ممثلوها واحداً واحداً إلى صفوف المستغلين والمستبدين بالشعب ، الى صفوف حلفاء الاستعمار ، ألم نر أغلب أصدقاء سعد يقلبون القضية الوطنية ظهر المجن ويوجدون بأيديهم الأسباب والظروف والوسائل مخ تجميع الطبقات الشعبية — ولكن تغنيهم وترفه عن طبقاتهم ؟ ألا نرى عناصر الحركة الوطنية يعاب عليها اشتراك العمال — « الدهماء والغوغاء » فيها ؟ ولا تعنى أية حركة وطنية شيئاً إذا كانت موجهة ضد الطبقات الشعبيه ، فالوطن وطن الجماهير قبل أن يكون وطن الخاصة والأغنياء .

ولا تقولوا : إذن ، فلا فائدة من الكفاح الوطنى ما دام قادتنا — « أصدقاء » سعد وذوو النفوذ والجاه والسلطان — مادام كل هؤلاء قد تركوا الكفاح بل انقلبوا إلى أعداء له ، لأن الشعب هو الذى يخلق الزعماء والقادة من جانبيه ، ونراه الان يقوم قومه قويه مباركة جديرة بأرفع تقاليدنا الوطنية وخليقة بتراثنا الكفاحى الطاهر ، فكلما زاد وعى الطبقات الكادحه وقوى استعدادها للنضال واشتد التصاقها بالقضية الوطنية الكبرى ، كلما انفصلت

الطبقات العليا عن المصالح الوطنية . ولذلك أصبحت الان القضية الوطنية ، قضية الملايين العديدة من الكادحين ومن المثقفين الذين انضموا تحت لوائها فتلك الملايين الكادحة أضحت اليوم محور نضالنا ورأس رمحه .

وهنا يتضح ما تعنيه بالسياسه الشعبية ، فالطبقات الشعبيه الكادحة إذ تتحرك لتحرير الوطن من الاستعمار البريطانى إنما تستهدف أولا وقبل كل شىء آخر تحرير بنى الوطن السبعة عشر مليونا ، تستهدف تحرير نفسها والانتفاض من قيود الاستبداد والاستغلال التى تثقل كواهلها وتعوق رقينا وتقدمنا وسعادتنا . فالسياسة الشعبية هى السياسه التى تطالب بها الطبقات الكادحة فى مصر . سياسة ترفع من مستواها المادى والثقافى وتدفع بها فى طريق الازدهار .

وهى سياسة لا تتحقق بعد الآن إلا إذا كان نصيب الطبقات الكادحة فى الحكم نصيباً فعلا متزايد القوة حتى يضمن سحق الرجعية والاستعمار معا . ولذلك على الوطنيين المخلصين أن يحيوا الخطوة الأولى فى هذا السبيل — تكوين اللجنة الوطنية للطلبه والعمال وقيادتها للاضراب الوطنى الأخير — تحية صادقة صادرة من أعماق القلوب ، وعليهم أيضاً أن يعملوا حتى تخطوا الحركة الوطنية الخطوة التالية فتنضم إليها الطبقات الكادحة من غير العمال — الفلاحون وصغار المنتجين والموظفين الخ — وتصبح الحركة الوطنية تعبيراً كاملا عن الطبقات الشعبيه ، تصدر عنها وتكافح من أجلها ، تكافح ضد الاستغلال سواء كان أجنبياً أم مصرياً وضد الاستعباد سواء كان انجليزياً أم « صدقياً » أم « نقراشيا » وتكافح فى سبيل الفلاح والعامل والمثقف وفى سبيل حرية الصحافة والتنظيم الشعبى وفى كلمة واحدة تكافح فى سبيل الديمقراطيه والاستقلال كفاحا حقيقياً لا لبس فيه ولا مساومة ولا مناورة على حساب مصالح الشعب .

صادق سعد

( السنه الأولى ـ العدد الثالث والعشرون ـ ٢٧ / ٣ / ١٩٤٦ )

## حق التظاهر للطبقات الشعبية من الحقوق الديموقراطية الأولى

أعلن رئيس الوزراء أن الأمة قد عبرت عن شعورهـا الوطنى بمـا فيه الكفاية ، فقرر منع المظاهرات حتى تعمل الوزارة القائمـة على استكمال الاستقلال فى جو هادىء . ونحن نرى فى منع المظاهرات الوطنية اعتداء صارخا على الديمقراطية فى بلادنا وتهديدا بالغ الخطورة على القضيـة المصريـة ، فقد أصدر صدقى باشا قراره باعتبار أنه يقدر أين يجب أن تقف الطبقات الشعبيـة فى تعبيرها عن شعورها تقديرا أصح وأسلم من تقدير الشعب ونحن نستنكر هذه العقلية الرجعية استنكارا كاملا . أن الحكم الديمقراطى يعنى حكما شعبيـا يحقق رغبات الشعب ، ويحققها بشكل مستمر ، لا بشكل منقطـع متذبذب متردد ، وقد رأى الشباب المثقف والعمال أن الحكم الحاضر حكم متخاذل أمام الاستعمار البريطانى ، فقام يطالب بأن تقف الوزارة موقفا صلبا حازما من الاعتداءات الاستعماريه المتكررة على استقلالنا ومستقبلنا . أما الوزارة فقد تألفت على أساس نظام الحكم النقراشى ، وقبلت مبدأ المفاوضات على أسـاس المذكرتين الشهيرتين ، فاين الخطأ وأين الصواب .

وإذا كانت الوزارة الحاضرة تسلك سبيلا خاطئاً فى القضيه الوطنية وإذا كان مجلس النواب الحـاضر يقف موقفاً مؤيداً لهـا — ثم إذا كانت الوزارة الحاضرة تصادر الجرائد لأنها تنشر الأخبـار الصحيحة عن النضـال الوطنى ، فـكيف يمكن أن تفهم الطبقات الشعبية الواعية — الطلبة والعمال — الرأى العام المصرى أن موقف الوزارة الصدقية غير الذى يريده إلا بالتظاهر ؟

أن الطبقات الحاكمه والأحزاب الحاكمة والشخصيات الحاكمة لها جميع الإمكانيات متوفرة إذا أرادت أن تعبر عن أراءها واتجاهاتها وتفكيرها، لها الجرائد ذات ورق التموين الغزير ، ولها الأموال التى تمكنها من استئجار قاعات

الاجتماع ولها النواب والشيوخ فى البرلمان الذين يستطيعون أن يضغطوا على الوزارة ، ولها كبار الوظائف فى الدولة الذين يحيطون بالوزارة فيتفاهمون معهم. أما الطبقات الشعبية فمحرومه من هذا كله علاوة على افتقارها إلى أبسط من هذا كله — إلى القوت اليومى والصحة السليمة والعلم المضىء — وإذا كانت لها صحف ومجلات فقليلة العدد فقيرة الورق ، معرضة باستمرار إلى الهجوم الذى لا رد عليه ولم يبق للطبقات الشعبية ولطليعتها الواعيه — الطلبة والعمال - غير طريق واحد للتعبير عن رأيها وهو التظاهر والسير فى الشوارع وهما وسيلتان لا تكلفان شيئاً من المال ولا تحتاجان إلى ورق أو طباعة أما الآن فسلبت الحكومة الحاضرة الطبقات الشعبية هذه الوسيلة وفرضت عليها أن تصمت مهما أضرت بها السياسة الصدقيه .

وينطوى أمر المنع على معنى مهين لكرامتنا الوطنية ، فقد أحاط هذا الأمر استنكار الوزارة لبعض الأعمال التخريبيه التى قام بها المتظاهرون بعد أن استفزهم الاستعمار أشد الاستفزاز . وسيق قرار المنع وذيل بإشارات واضحة عن الغوغاء والأيدى الخفيه والعناصر الغير متعلمة التى رجع إلى وجودها رد فعل المتظاهرين فكأن الوزارة الحاضرة إذ تمنع المظاهرات إنما تلمح إلى أنها مظاهرات لصوص الشغب والسرقة والاتلاف وكأن هذا التلميح لا يصدر عن مصريين يحبون مصر وأبناءها بل يصدر عن مستعمرين بريطانيين يكرهون مصر ويرصدون لأبناءها الظلم والاستعباد . ولا يسع الوطنيين المخلصين إلا أن يتبرأوا من هذا التلميح ، لحب مصر لا يمكن أن يعنى إلا حب الشعب المصرى والثقه بمصر لا يمكن أن تعنى إلا الثقة بالشعب المصرى الذى يعتبر الطلبة والعمال من أشرف ابناءه ومن أخلصهم لقضية تحرره .

ليس قرار منع المظاهرات باعتداء على حرياتنا الديمقراطية الأولية فحسب

بل أنه تهديد خطر لقضيتنا الوطنية ومستقبلها . فدولة رئيس الوزراء يقول أنه يريد جواً هادءاً ليستكمل استقلالنا ، ونحن نقول أنه لا يعكر صفو الجو ويخل بالأمن والنظام ، إلا استقرار الاستعمار البريطاني . فالمظاهرات التى دعت إليها اللجنة الوطنية للطلبة والعمال كانت من أحسن المظاهرات تنظيما وسلاماً ووحدة منذ ثورتنا الوطنية الكبرى سنه ١٩١٩ . وأننا لم نر مرة واحدة فى تاريخ نضالنا الوطنى الطويل سواء كان ضد الأتراك أم ضد الفرنسيين أم ضد الإنجليز أننا قد نلنا استقلالا صحيحاً أم سيادة كاملة عن طريق المفاوضات المقرونة بكبت أفواه الشعب وقتل أبنائه بأيد مصرية . فالوزارة المصرية لا ثقل لها فى ميزان الكفاح ضد الاستعمار إلا بقوة الشعب ، قوة جماهير العمال والطلبة والفلاحين.

ولا تقولوا لنا اليوم أن الاستعمار البريطانى يخلص النية الحسنة لمصر وأنه تريد استقلالها فلا تزعجوه بالمظاهرات والحركات الشعبية ، إذ أننا نرى الاستعمار البريطانى يقوم فى جميع أنحاء العالم بمهمة الجلاد الذى لا تهدئه المجاملة بل تقهره قوة الشعوب ولذلك فمنع الجماهير الشعبية من الاشتراك فى الكفاح الوطنى بشكل مباشر وقوى يعنى أضعاف جانب القضية الوطنية أمام الاستعمار الغاشم ويعنى تشويه استقلالنا وشل سيادتنا ، وأن إلغاء الرقابه الشعبية المباشرة القويه المنظمة يعنى إفساح المجال أمام المناورات الخائنة والمساومات الخفية على حساب شعبنا وتحرره .

وأخيراً فقرار منع التظاهر يصيب قضيتنا الوطنية فى الصميم بالنسبة إلى موقفنا الدولى . فلا توجد الآن فى أى قطر من الأقطار الديمقراطية قوة حاكمة تستطيع أن تمنع المظاهرات الشعبية . وهذا يعنى أن الرأى العام العالمى — رأى الشعوب الحرة الديمقراطية — يستنتج من هذا القرار أن مصر قطر غير ديمقراطى تحكمه ديكتاتورية مقنعة , وهذا يعنى أيضاً أن هذة الشعوب الحرة

وذلك الرأى العام العالمى ستقتنع بأن مصر راضية عن علاقاتها مع الاستعمار البريطانى كل الرضى ما دام لا يحتج أحد عليها وأن الشعب المصرى شعب لصوص ومجرمين ما دام رئيس الوزارة المصرية — الوطنى الكبير — يرى ضرورة منع الغوغاء من التعبير عن شعورها الوطنى . والأخرى ، فهذا يعنى أننا سنفقد تأييد الشعوب عندما سنقتنع باستحالة التفاهم مع الاستعمار البريطانى وهذا حادث لا محالة .

وانا سنفقد من ضمن التأييد الشعوب العربية المناضله التى لا ترى انها غوغاء لا تستحق ان تتظاهر وتطالب بالجلاء وسقوط الاستعمار .

اننا نطالب بحق التظاهر للطبقات الشعبيه باسم الديمقراطية التى كافحنا — وكافح العالم اجمع — فى سبيلها ، وباسم قضيتنا الوطنية واستقلالنا الذى يهددهما الاستعمار البريطانى .

صادق سعد

السنة الأولى — العدد الرابع والعشرون — ١١/٦/١٩٤٦

## لماذا نطالب باجراء انتخابات

يطالب الحزب الوفدى بحل مجلس النواب الحالى وباجراء انتخابات جديدة ثم قبل الوفد فى بيانه أن يرجأ هذا الحل وأن يشترك فى وفد المفاوضات على شرط أن تكون له الرياسه والأغلبية فيه ولم يقبل صدقى باشا شروط الوفد ، قرأنا فى صحف الايام الأخيرة أشياء من هذا القبيل ، ولم يجد الساسة الرسميون فى هذا الكلام شيئاً شاذا أو أمراً غير مقبول ، ذلك أنهم اعتادوا أن يحل مجلس النواب أو أن يبقى حسب مشيئة رئيس الحكومة أو أن تتكون الهيئات الرسمية — وشبه الرسميـــة — التى تمسك بمصير الوطن فى أيديها تكويناً يتناسب مع مشيئة رئيس الحكومة أيضاً أو مع الظروف والمقتضيات وأما الطبقات الشعبية الواعية وأما الوطنيون المخلصون لبلادهم فقد استاءوا أشد الاستياء ، أهكذا تكون الحياة النيابية والدستورية ، أهكذا يكون تمثيل الشعب ؟ انتخب مجلس النواب منذ سنة وشهور قليلة وكان مفروضاً أن يمثل الأمة ويعبر عن مطالبها ، بل أن تحكم الأمة خلاله ، ومع ذلك فمجلس النواب وتمثيل الأمة وأهدافها القومية هذه جميعاً لعبة فى أيدى رئيس الوزراء أو الساسه الرسميين والشخصيات الحاكمة ، يعرض حلها أو يرفض ثمنا للمساومات الحزبية والمناورات السياسية القذرة : تباع إرادة الأمة لمن سيدفع مقابلا لها سعراً مناسباً فى هذا المزاد العلنى الفاضح .

عندئذ يئس بعض الوطنيين المخلصين من تلك الحياة النيابيه ومن قيمة الدستور وراحوا يقولون أن الانتخابات الأخيرة لم تسفر عن التعبيرعن إرادة الأمة ، غير أنه ليس من المتوقع أن تختلف النتائج كثيراً إذا كانت ستجرى انتخابات جديدة على يد وزارة محايدة أو وزارة وفدية ، فحينذاك سوف نشهد المساة الأليمة التى نراها الآن وستساوم الحكومة الجديدة أيضاً مع أحزاب أخرى أو مع الاستعمار نفسه وسيكون ثمن هذه المساومة — مرة أخرى —

إرادة الشعب ومطالبه ، إذن فلنترك الانتخابات جانبا ولنهتم بقضيتنا الوطنية الكبرى التى سيتقرر حلها الآن وإذا كان صدقى باشا سيتمكن من استكمال استقلالنا بدون انتخابات فلنعطه الثقة مؤقتاً . أما بعد جلاء الانجليز عن مصر فعندئذ سنتجه إلى مشاكلنا الداخلية وسنطالب بالإصلاح .

هذا نوع من التفكير الذى بدأ ينتشر الآن ونحن نرى فيه خطأ أصيلا وضيقاً فى الأفق سببه عدم تقدير الشعب تقديراً صحيحاً وعدم الثقة به ثقة كاملة مطلقة . فهؤلاء الوطنيون المخلصون لا يزالون يقيمون الأحوال السياسية على الأساس القديم باعتبار أن المناورات الحزبية والمساومات الشخصية تقرر الحوادث السياسية كما كان فى الماضى القريب . هم لا يعون أن القوى السياسية قد بدأت تتغير كما ومضمونا فى بلادنا وأن تفكيرنا — إذا أخلصنا لمصر ولبنيها — يجب أن يتغير أيضاً مضموناً واتجاها .

فى الماضى القريب كانت الأحزاب الرسمية وقادتها يوجهون الامة ويشتركون فى معركتها ، أما الآن فقد انفصلوا عن الطبقات الشعبية وبدأت هذه الأخيرة تضغط عليهم ضغطاً متزايداً .

فى الماضى القريب كانت على المسرح السياسى هيئات وأحزاب تمثل طبقات كبار الملاك والرأسماليين دون غيرها .

أما الآن فقد ظهرت المنظمات والهيئات السياسية التى تمثل الطبقات الكادحة وتصدر عنها وبدأت تتدخل فى النضال السياسى تدخلا أعمق فأعمق ، لم توجد فى الماضى القريب النقابات العمالية القوميه ولا لجنة العمال للتحرير القومى ولا لجنة الطلبه والعمال الوطنية . أما الان فهذه اللجان موجودة تقود فى كثير من الأحيان كفاحنا الوطنى والديموقراطى .

علينا أن نطالب بإفساح المجال أمام هذه القوى الجديدة النامية من جميع النواحى وبشتى الطرق لأنها قـــوى الطبقات الـكادحة والطبقات الـكادحة لا تساوم فى قضية الوطن لأنه وطنها ، ولا تتنازل عن مطالب الوطن لأنها مطالبها ولا تخاف الضغط والإرهاب لأنها لا تملك شيئا فإنها لن تخسر شيئاً فى الضغط والإرهاب ، هذا هو السبب الذى يجعلنا نطالب بإجراء انتخابات جديدة اليوم ، وهذا ليس متعلقاً بالوفد — وإن كان شبيها بما طالب الوفد به قبل أن يصدر بيانه الأخير .

فالانتخابات تمثل فى نظرنا شيئين رئيسيين نحن متمسكون بهما أشد التمسك الان ، إنها تمثل إمكانية كبرى للطبقات الـكادحة أن تشترك فى الحياة السياسية اشتراكا واسعاً أولا . فقد رأينا أثناء الانتخابات الأخيرة أن مرشحين جدد قد تقدموا على أساس جديد للانتخاب وكان من أهم هؤلاء المرشحين الجدد عاملان من عمال مصر — محمود مصطفى وفضالى عبد الحميد عبد الجواد ـ اللذان تقدما ببرنامج واضح إلى ناخبيهم العمال ، برنامج يطالب بتحريرهم ـ وبتحرير باقى الطبقات الشعبية ـ من الاستعمار والاستغلال ، ورأينا إلى أية درجة قد حرك هذا الترشيح فئات واسعة من الطبقة العمالية وإلى أية درجة زاد وعيهم السياسى ، إننا نطالب بالانتخابات الجديدة حتى يتـكرر هذا الحادث الوطنى المجيد ويدل التحرك الموجود الان فى الطبقات الشعبيه المصرية على أن التفافها حول برنامج سياسى واضح سيكون هذه المرة أوسع وأعمق وأقوى مما كان عليه فى الماضى القريب .

ونطالب بانتخابات جديدة حرة ، لأنها قد تؤدى إلى فوز بعض المرشحين الشعبيين بالنيابة ، وهذه إمكانية لا يمـكن أن نهملها كما لا يمـكن أن نهمل أية إمكانية أخرى فى رفع صوت الأحرار الوطنيين المخلصين فى أى وقت وفى

جميع الظروف . وأن وجود نواب يمثلون الطبقات الكادحة تمثيلا صحيحاً ويصدرون عنها ، ويطالبون بإنصافها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً أمام ذلك المنبر العام الفسيح الذى يمكن أن يكونه البرلمان ، هذا كله يمثل مكسباً كبيراً للطبقات الشعبيه من حيث أنها تستطيع أن تسمع صوتها إلى الرأى العام أكثر مما نفعله الان ، ومن حيث تثبيت أركان الديموقراطية فى بلادنا وتقويتها . إننا نطالب بالانتخابات الجديدة حتى يتحقق هذا الفوز للطبقات الشعبية المصرية.

غــير أننا نطالب بانتخابات جديدة محاطة بظروف جديدة أيضاً ، سيؤدى تحقيقها إلى افساح المجال مرة أخرى أمام الطبقات الكادحة ومنظماتها السليمة : إننا نطالب بأن تكون هذه الانتخابات الجديدة على أساس برنامج شعبي واضح الملامح نظيف الإحساس وأن يكون المرشحون صادرين عن الطبقات الشعبية — وعن العمال بدرجة خاصة . وأن تكون مراقبه تلك الطبقات على مرشحيها وعمليه الانتخاب مراقبة مباشرة فعالة . وقد علمتنا التجارب التى مرت بها البلاد الديموقراطية الأخرى بأن هذا كله ليس مستحيلا . فى فرنسا وإنجلترا ويوغسلافيا وبولاندا أيضاً كانت الانتخابات مزورة فى الماضى وكانت لا تسفر عن نتائج تعبر عن إرادة الشعب تعبيراً صحيحاً ، ولكن الطبقات الشعبية — والطبقة العمالية بدرجة خاصة — كافحت فى هذه البلاد كفاحاً طويلا حتى تشتد قبضتها على الحكم ، ونجحت فى هذا السبيل نجاحاً كبيراً ، وعلينا الان أن نكافح أيضاً إلى أن تصل ديموقراطيتنا إلى مستوى شعبي سليم .

هنا يتضح الفرق بين ما نطالب به نحن وما يطالب به الوفد : فالوفد يتنازل عن التمثيل الشعبي فى البرلمان إذا وجد فى هذا كسبا له فى جهة أخرى ، ونحن

تقول بضرورة تمثيل الشعب وطبقاته الكادحة فى جميع الظروف وفى جميع الأحوال ، ونرفض رفضاً باتاً أن يكون فى هذا التمثيل أى تناقض مع القضية الوطنية أو أى تأخير لحلها ، بل على نقيض ذلك نرى أنه كلما زادت قــوة الطبقات الشعبية فى الكفاح السياسى ـ والانتخابات جزء منه ـ كلما أسرعت مصر نحو الاستقلال الصحيح والتحرر الكامل من الاستعمار .

والوفد حينما كان يطالب بالانتخابات الجديدة فى الماضى القريب — إنما كان يطالب بالانتخابات الجديدة له لأنه لا يذكر شيئا عن المراقبة الشعبية الضرورية على المرشحين وبرامجهم ، أما نحن فنطالب بالانتخابات الجديدة للطبقات الشعبية المصرية ولهيئاتها ومنظماتها السياسية التى ظهرت الان فى العراك السياسى الحاضر ، وواضح أن صدقى باشا إذ يرفض إجراء هذه الانتخابات اليوم انما يرفضه لأنه يخاف دخول هذه المنظمات والهيئات فى الحياة السياسية الرسمية دخولا نهائيا . أما الوطنيون المخلصون فهم يرحبون به ويكافحون فى هذا السبيل .

أما التملص من الانتخابات الجــديدة مع الاعتراف بعدم تمثيل البرلمان الحاضر للشعب المصرى ومطالبه — بعذر المفاوضات « الوطنية » — فإنه ليس الا مناورة أخرى فى سلسلة المناورات التى تقــوم بهــا الأحزاب الرسمية الحــالية فى سبيل تخفيف الضغط الشعبى على الحــكومة حتى تجرى المفاوضات على أساس المذكرتين المشهورتين أى حتى لا تتحرر مصر أبداً من الاستعمار البريطانى — أليس هــذا تفسيراً واضحاً ؟ هل نستطيع أن نتصور لحظة واحــدة أن الحــكومة التى تمثل أشد العناصر الرجعيــة والاقطاعية والرأسمالية والتى تطلق النــار على الشعب وتــكبت

صوته ـ تستطيع أن تحصل بطريق المفاوضات على حقوق شعبنا التى طمسها الاستعمار ؟ أم ترانا نكسب من مفاوضات تقوم بها هذه الحكومة التى لا تمثل الشعب مكاسب أهم من المكاسب الديمقراطية ان نضالنا ضد الاستعمار وكفاحنا من أجل الحياة الديمقراطية وحدة واحدة لا تقبل التجزئة .

صادق سعد

( السنة الأولى ـ العدد ٢٥ ـ ١٣/ ٣ / ١٩٤٦)

**التحرر من الاستعمار البريطانى والمفاوضات الحالية**

> فى شعبنا طاقة هائلة فعلينا أن لا نترك الرجعيـة تصرفها سدى وبغير طائل .

لنلق — مرة أخرى — نظرة سريعة إلى قضيتنا الوطنية ، فنتساءل ما الذى يدفعنا إلى المطالبه بالتحرر من الاستعمار البريطانى ؟ وكثيراً ما يجاب على هذا السؤال أننا نريد الجلاء لأن رؤية الجنود الأجانب تؤذى شعورنا أو بأن أفراد الجيوش البريطانية « الحليفة » يعتدون علينا ويستفزوننا ، ولنعترف أن فى هذين السببين صحة كبيرة ، إلا أننا نعتقد أن هناك أسباباً أعمق منهما بكثير أسباباً تتصل بكياننا القومى أشد الاتصال ، هى التى تجعل الطبقات الشعبيه المصرية تقوم عن بكرة أبيها فى وجه الاستعمار البريطانى وتطالب بالتحرر منه .. فواضح أن الاستعمار يستطيع أن يبقى الاحتلال ويحترم — مع ذلك — شعورنا وأحاسيسنا بعض الشىء بأن يرحل قواته المسلحة إلى أماكن بعيدة عن المدن الكبرى ، غير أننا لم نكف عندئذ عن المطالبة بالجلاء وواضح أيضاً أن الشباب والعمال قد قاموا بمظاهراتهم — فى أول الأمر — قبـل أن يطلق البريطانيون النار عليهم وأن شعارهم - الجلاء عن وادى النيل - لم يكن متعلقاً باعتداء مسلح سابق استفزهم .

إذن فعلينا أن نبحث فيما هو أعمق من هذا كله وأبعده أثراً على الطبقات الشعبية المصرية التى تكون الآن الغالبية الكبرى من العناصر التى تشترك فى جهادنا الوطنى أو تريده .. وأننا نجد تلك الأسباب العميقة المتصلة بشعبنا ألصق الاتصال فى أن الاستعمار هو المسئول الرئيسى عن أوضاعنا الداخلية والخارجيه السيئة المختلفه المريضه .

إن الاستعمار الذى أفقر الطبقات الشعبية المصرية ، فالاحتكارات الكبرى فى بلادنا جميعها فى أيدى الرأسمال الأجنبى وهى تمتص مجهودها وتسلمه للمصارف الإنجليزية الضخمة مثل بركليز والبنك الأهلى ، وتلك الاحتكارات الكبرى وهذا الرأسمال الأجنبى إنما جاءت إلى بلادنا باحثه عن الربح ، الربح الطائل فتعتصر شعبنا وعرق جبينه ، وتحرمه من الخيرات التى أوجدها بيديه .

والاستعمار هو الذى اتبع خطة محكمه ترمى إلى إبقاء شعبنا فى الجهل الأسود فمن أساليب كرومر — الذى هدف بها إلى شل التعليم الثانوى والعالى — إلى نظم التعليم المستعملة الان فى بلادنا — والتى لا تأبه بمحاربة الأمية إلى تضييق الافاق أمام الطلبه — بل وإلى طريقة تدريس اللغه الإنجليزية فى مصر — تلك الطريقه التى تفرض كتبا إنجليزية مكتوبة خصيصاً للمستعمرات والبلاد التابعه — فى هذا كله سلسله مترابطه الحلقات، تحرم أبناء شعبنا الكادح من ضـــوء العلم والثقافة ، هذا كله حتى لا يحس الكادحون أن لهم حقوقاً مسلوبه وحريات مضاعه وكرامة أذلها الاستعمار .

والاستعمار البريطانى هو المسئول الرئيسى عن تأخر حياتنا الاقتصادية كلها بتحكمه فى مرافقها الأساسية ( الأرض ، التجارة الخارجية ، البنوك ،.. الخ ) وبشله الدائم لنهضتنا الصناعية ( كهربة خزان أسوان ) ،

وحتى لاتفلت الطبقات الكادحة المصريه من قبضته جعل الاستعمار البريطانى يحطم نمو ديمقراطيتنا تحطيما دائماً ولذلك فهو المسئول الرئيسى أيضاً عن تأخر حياتنا السياسيه ، فقد صدر الدستور فى ظل الاحتلال الانجليزى الرسمى معطياً حقوقاً واسعه للسلطه التنفيذية ( كحل البرلمان وتعيين نصف أعضاء مجلس الشيوخ ) . وما يزال الموظفون البريطانيون منبثين فى البوليس ( رســـل ، فيتزباتريك ، جايس ) وفى الجيش (البعثة البريطانية) وفى الإدارة (الاستشاريون الفنيون فى الوزارات المختلفة ) .

والاستعمار البريطانى هو أيضاً الذى يحمى المنظمات الفاشيه المختلفه حتى يبقى الطبقة الوسطى تحت سيطرته ويستعملها ضد الطبقات الكادحة وهو بالمثل الذى يحاول أن يحطم المنظمات الشعبية المكافحة فيدعو نقاباتنا إلى تلقى الدروس النقابية فى إنجلترا .

والاستعمار البريطانى هو المسئول أيضاً عن عزل بلادنا وحرمانها من أن تتعاون مع الشعوب الحرة أو المتحررة ، أنه الذى أيد الجامعة العربية بشكلها الحالى وناور — وما يزال — حتى تتحالف مع تركيا الفاشية ، ولئن كان الاستعمار البريطانى قاوم أعداء الديموقراطيه فى مصر مرة واحدة — أيام العلمين — فإننا نجده الآن يؤيدهم تأييداً كبيراً ولا يعارض أن يكونوا من البارزين فى المفاوضات . هذا ما فعله ويفعله الاستعمار البريطانى . وأما الحركة الوطنيه فى مصر ، فهى تستهدف فى الأساس اقتلاع تلك الحال التى أوجدها فى بلادنا ، تستهدف أن تقهر العدو الرئيسى للطبقات الشعبية وسعادتها وارتقائها، وتزيل عن أكتافه المحطم الرئيسى بيننا وبين الشعوب الحرة والمكافحه الأخرى .

هل تستطيع المفاوضات الحاليه — والوزارة القائمه هى وزارة صدقى باشا ووفد المفاوضات هو الوفد الذى عمل على إيجاده صدقى باشا — هل تستطيع أن تحقق تلك الأهداف الرئيسيه للشعب المصرى فى كفاحه الوطنى ؟ إننا نجيب على هذا السؤال بالنفى ونحكم مقدما على المفاوضات التى يجريها صدقى باشا بالفشل المحتوم .

لماذا ؟ لأن الوزارة الصدقيه الحاضرة تمثل أشد العناصر رجعية فى حياتنا السياسية ، ففيها حزب الأحـــرار الدستوريين — الذى اشتهر رئيسه السابق باليد الحديدية — وفيه أعضاء اشتركوا فى الحكم فى وزارات عادت الطبقات الشعبيه أشد العداء ( مثل وزارات على ماهر وحسين سرى ومحمد محمود ) فكان

لهؤلاء جميعاً نصيب وافر فى السياسه الرجعية المختلفة التى أفادت كبار الملاك نصف الإقطاعيين وأفادت كبار الرأسماليين المصريين وأفادت الرأسمال الأجنبى ولكنها لم تفد فى شىء الفلاحين ولا العمال ولا صغار الموظفين والتجار والصناع وأننا لا نؤمن بالمعجزات فى الشئون السياسية فلا يمكن أن نتصور لحظة واحدة أن تلك السياسة الرجعية وغير الديموقراطية التى تمثل الوزارة الحاضرة والتى استغلت الطبقات الكادحة واستبدت بها فى الماضى تستطيع اليوم أن تنقذها وتنصرها بتحريرها من الاستعمار البريطانى .

وأما وفد المفاوضات ذاته فهو أيضاً لا يبشر بأية إمكانية صادقه فى عمله على تحرير وطننا من الاستعمار الأجنبى ، ففيه ثلاثة ممثلين للبنك « الأهلى » ( شريف صبرى باشا ، حسين سرى باشا ، على الشمسى باشا ) ، وفيه ممثلان على الأقل للرأسمال الأجنبى ( صدقى باشا وحافظ عفيفى باشا) وفيه وزراء سابقون من وزارة سرى باشا التى مدت امتياز البنك الأهلى إلى سنة ١٩٨٠ ، وفيه أخيراً شخصيات بارزة دلت مواقفها على رجعيتها وعدائها للديمقراطية .

أما بعد . فهل غريب إذن أن نقول أن المفاوضات الحالية فاشلة لا محالة ؟ إننا نقول ذلك لأن الحكم الحالى وأعوانه وظروفه وأسبابه وعناصره ، هذا جميعاً فاشل لا محالة فى تحرير مصر — من الاستعمار الأجنبى — والبريطانى على وجه خاص ، ولن يحرر وطننا منـــه إلا الطبقات الكادحة المصرية ـ وفى طليعتها الطبقة العمالية ـ التى تنطبق مصالحها مع مصالح الوطن ولا تعارضها ـ ولن تعارضها ـ فى شىء . فالسبيل الوحيـــد إلى حل قضيتنا الوطنية حلا لا مساومة فيه ولا مماطله ولا تسويف ولا تشويه ـ هى أن تحكم الطبقات الشعبية نفسها بنفسها وذلك بأن يكون حكمنا حكماً ديموقراطياً صحيحاً .

(صادق سعـــد)

( السنة الأولى ـ العدد السادس والعشرين ـ ٢٠ / ٣ / ١٩٤٦ )

## معاهدة ١٩٣٦

## لماذا ننادى بالغائها

أكدت المذكرة البريطانيه الأخيرة إلى الحكومة المصرية أن المبادىء الأساسية التى قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ مبادىء سليمة أثبتت التجارب صحتها وأظهرت الحوادث متانتها وقبلت الحكومة النقراشية ومن بعدها الصدقية أن تتفاوض على أساس هذه المعاهدة وفى نفس الوقت قالت أنهما ستدخلان المفاوضة حرتين . فهل يعنى هذا الكلام شيئاً ؟ وهل تصلح معاهدة ١٩٣٦ أساساً لهذه المفاوضات بحيث تحقق رغبات شعبنا ؟ لقد أجبنا على هذه الأسئلة مراراً فى الفجر الجديد ـ وقلنا أن أية مفاوضات تجرى على أساس الأوضاع القائمة ستنتهى إلى الفشل الذريع وأن إعلان الحكومة أنها تدخل المفاوضات حرة من كل قيد ( هراء ) يخفى وراءه أنها تدخل المفاوضات مقيدة بالحدود الصارمه التى نصت عليها معاهدة ١٩٣٦ وستواجه الحقيقة المرة التالية . أن معظم نصوص المعاهدة طبقت بما يفيد الاستعمار وحده بحيث اكتسب الاستعمار وحده حقوقاً قانونية لم نكن معترفين له بها قبل ذلك ـ وها نحن نزيح النقاب عن بعض النصوص التى تفيد الاستعمار .

### حسن التفاهم :

تقول مقدمة المعاهدة « بما أن الجانبان يرغبان فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم وبما أن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة وتحالف لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال ... الخ » ومعنى هذا أنه فى ١٩٣٦ كانت أحسن طريقة لحفظ سلام العالم أن تعقد بريطانيا معاهدات « صداقة » للبلاد التى تحتلها . ولنا أن نتساءل هل ينسجم هذا الوضع الآن مع وجود منظمة

الأمم المتحدة التى ينص ميثاقها على إلغاء جميع المعاهدات التى تعارض مبادئها ومنها المعاهدة المصرية الإنجليزية . لأن هذه المعاهدة تضع مصر فى مرتبة الدولة المستعبدة بينما هى كعضو فى منظمه الأمم المتحدة ـ دولة ذات سيادة حرة بل المفروض أنها متساوية مع غيرها تماماً ـ بل مع إنجلترا ذاتها ؟.

سخـــرية :

نصت المادة الأولى على أنه قد « انتهى احتلال مصر عسكرياً بواسطة قوات صاحبة الجلالة والامبراطور » ، ولا نظن أننا بحاجة إلى إطالة الشرح فى أن هـــذا النص لم يطبق ، فالجيوش البريطانية لم تستمر فقط على ما كانت علية قبل عقد المعاهدة ، إنما تضخم عددها ـ ثم هى اليوم تعلن عن وجودها ـ فتستعرض فى شوارع العاصمة وتطلق الرصاص على المتظاهرين المسالمين . . . الواقع أن هذا أقرب إلى السخرية منها إلى الجد . بيد أن هناك (طرفة) أخرى هى أن ملحق المادة الثانية يقول « أن الحكومة تأذن للقوات الجوية البريطانية فى الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة فى الأراضى البريطانية » ، ولسنا نعلم ـ فيما وقع لنا من معرفة ـ أن سلاح الطيران المصرى قد تدرب فى أرض إنجلترا ـ أو سافر إلى استراليا أو كندا مثلا .

السودان :

وتنص المادة ١١ على أن « الطرفين المتعاقدين متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين » . والواضح أن هذه المادة لاغية هى الأخرى لأن الاستعمار البريطانى انفرد باستغلال الشعب السودانى يؤيده شركاؤه من المصريين فانشئت الشركات الاستغلالية كشركة U. K. C. C. واستنزفت دماء الشعب السودانى وأبقيت الأحكام العرفيـــة

المفروضة على السودانيين منذ ٥٠ عاماً تقريبا ! ! وما تزال الحالة العامة هناك تسوء يوماً بعد يوم .

## تطبيق معكوس :

وأما ما تقوله المذكرة المصرية الملحقة بالمعاهدة من أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء إدارة الأمن العام الأوربية فوراً ولكنها ستبقى لمدة خمس سنوات ( تنتهى فى سنة ١٩٤٦ ) عنصراً أوربياً معيناً فى بوليس المدن . . هذا الكلام قد طبق بالمعكوس ، فإدارة الأمن والقلم السياسى وقعا تحت توجيه الاستعمار — وأما الضباط الانجليز فى البوليس — مثل رسل باشا وجايلز وفيتزباتريك ، فما يزالون يسيرون دفة البوليس المصرى .

## قيـــود :

وتنص المادة الخامسة على أنه «يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لايتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة وأن لايبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية ، ومعنى هذا عملياً إخضاع علاقاتنا السياسية الخارجية لمصلحة الاستعمار — أضف إلى هذا القيد قيداً آخر هو ما نصت عليه المذكرة المصريه من أنه « بالنظر لمعاهدة الصداقـــة والتحالف ستفضل الحكومه المصرية على العموم البريطانيين عندما تستخدم خبراء من الاجانب » ... ثم قالت « وستختار الحكومة المصرية المدربين الأجانب ( فى الجيش ) ... من الرعايا البريطانيين وحدهم » وقالت كذلك « ولا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية » .. ومعنى هذه القيود جميعاً إخضاع الجيش المصرى والإدارة للاستعمار إخضاعا مباشراً .

هذه بعض النصوص التى تظهرلنا مدى صلاحية معاهدة ١٩٣٦ لأن تكون

أساساً لنوالنا الاستقلال والحرية .. وتظهر لنا أن الوزارة إذ تتخذها قاعدة للتفاوض إنما تلغى كل أمل فى الظفر بشىء من الاستعمار فى الإدارة والجيش وأكسبت الاستعمار حقوقاً قانونية لم تكن له — فهى قد ضيقت المجال أمامنا وحددت كفاحنا الوطنى بهذه القيود الثقيلة التى يكون التحرر منها — لا بمجرد إعلان الوزارة أنها حرة من كل قيد — ولكن يكون بحشد شعبنا ضد الاستعمار وبتنظيم كفاحه وربطه بكفاح الشعوب المناضلة الأخرى .

(أحمد سعيد)

(العدد الأولى — العدد ٢٧ — ١٩٤٦/٣/٢٧)

## سياسة ايجابية ازاء الكادحين

كونت الحكومة الصدقيه الحاضرة لجنة لدراسه «مشكلة» الفقر ، والمرض والجهل حتى تستنير الحكومة باقتراحاتها ، وتحقق منها ما استطاعت إليه سبيلا ولم يسبب هذا التكوين الجديد القديم — والحق يقال — حماساً كبيراً عند الوطنيين المخلصين ، وإذا كان صدقى باشا ناجحاً بعض النجاح فى دعايته الوطنية وفى تضليل السذج حول مسألة المفاوضات ووفدها ، إلا أن «مسألة» الفقر والجهل والمرض ليست بمسألة جديدة ، فى الأدب الاجتماعى المصرى المعاصر ولا بموضوع عجيب على صفحات جرائدنا وبالمثل ليست الوعود المعسولة — معسولة القشور ولكن مسمومة اللباب — باختراع غريب لم يسبق حدوثه فى خطب العرش الماضية ، هذا أن أغلب الصحف والمجلات المصرية أصبحت تنظر الى هذه المسألة كأنها موضوع طريف يتسلى القراء فتراهم يبتسمون ويضحكون إذ هم ينظرون إلى «ابن البلد» يشكو مصائبه إلى رئيس الوزراء .

حقاً أن «مسألة» الفقر والمرض والجهل قد درست فيما مضى فى مؤلفات اختلفت فى الحجم وفى الاقتراحات العملية التى تقدمها لإزالة «هذه العواقب الثلاث التى تحول دوننا ودون طريق المجد» كما يقال ، وإننا ، إذا ما خطونا فى مناقشة هذه الاقتراحات لن تنتهى فى سرعة ولذلك يجدر بنا أن نسلك فى هذا سبيلا جديدا ، وبدلا أن نغرق فى الإحصاءات والأرقام والتقارير العلمية أن نتوجه إلى من ذا الذى يشكو ويتألم ونسأله . لم تشكو ؟ وهل تستطيع أن تدلنا على سبب شكواك .

يجدر بنا أن نتوجه إلى الطبقات الكادحة والشعبية ونسألها عن يسبب فقرها ومرضها وجهلها ، وأن يكون هذا التوجه فى سبيل مبدئى وإن سلمنا بضرورة الإحصاءات والأرقام والتقارير العلمية لايجاد الخطة فيما بعد ذلك .

وإننا نعلم جيداً أن دولة رئيس الوزراء لن يوافقنا على ذلك ، لقد عبر فيما مضى بقليل عن مبلغ ثقته بالدهماء والغوغاء ، ومع ذلك فإننا نثق بالشعب المصرى ونحبه حبا خالصاً فنتوقع منه الذكاء والنباهة فى هذا الموضوع كما كنا نتوقع منه الوطنية الحقة والاستعداد للتضحية فى سبيل الحرية ولم نخطىء التقدير ..

اسألوا الفلاح عن سبب فقره واسألوا العامل عن سبب فاقته ، لن يتردد فى الإجابة ، سيقول الفلاح أن سبب فقره هو ذلك المالك الكبير الذى يملك من زمام القرية ثلاثة أرباعها أو يزيد والذى يترك له غير قطعة أرض صغيرة ضئيلة تافهة لا تكفيه ولا تفى قوت عائلته ، ذلك المالك الكبير الذى يضطر الفلاح أن يعمل فى أرضه مقابل قروش قليلة أومقابل قليل من الذرة والبرسيم، والذى إليه — بطريقة أو بأخرى — عمدة القرية ومشايخها فيقطعون عليه كل سبيل إلى مقاومة الاستغلال المهلك ، ذلك المالك الكبير الذى ينتسب إليه — بطريقة أو بأخرى — هذا النائب فى البرلمان أوذلك الشيخ فى مجلس الشيوخ أو وزير من الوزراء السابقين أو اللاحقين ، فيؤثرون على المديرية أو موظفى البندر فتحاك حول الفلاحين شبكة منيعة قوية توجههم حسب ما أراده المالك الكبير .

وسيقول العامل أن أجره ضئيل تافه ولا يكفى قوت عائلته . وأن صاحب المصنع يطيل ساعات العمل ويطرده إذا طالب تحسينا لحالته ، وان صاحب المصنع هذا عضو فى الاتحاد المصرى للصناعات ، ومن بين أعضائه نواب وشيوخ ووزراء سابقون ولاحقون ، ومن الأعضاء فى مجلس ادارة الشركة التى تملك المصنع نواب وشيوخ ووزراء ، بل وكبار الموظفين فى الإدارة الحكوميه ، وسوف نسمع من العامل أن شبكة منيعة قوية تحاك حوله وحول زملائه فتخلق نقاباتهم وتحلها وتشرد زعماءهم وتسجنهم .

وأننا — إن استمرارنا فى سؤال الشعب عن سبب جهله ومرضه — لن نحصل على إجابات تختلف عن هذه شيئاً كثيراً ، فهذه الدولة بأجمعها — وعلى رأسها الحكومة تلغى مشروع محو الأميـــة ، فهل بعد ذلك يجوز أن نبحث فى سبب جهل الشعب المصرى ؟ وهذه الدولة — والحكومة رأس رمحها — ترصد الملايين العشرة لشراء محصول القطن ، فتنقذ حفنة صغيرة من كبار الملاك وكبار التجار وكبار المصرفيين وكبار الماليين — من خطر . . . تقليل أرباحهم ، حين أنها تضن وتبخل بقروش قليلة ولا تنقذ آلاف الآلاف من أبناء وطننا من الموت والهلاك التام بسبب الحمى الراجعة والملاريا والبلهارسيا والانكلستوما الخ . أظهروا بعد ذلك ألكم كونتم لجاناً ولجانا ولجانا ، لمعرفة ، كيف يحارب الفقر الجديد القديم إلا وقد هز الشعب كتفيه وتحسر على تلك الرواتب الضخمة التى يتقاضاها أعضاء هذه اللجان ، رواتب يدفعها الشعب المصرى من دمه وعرق جبينه وهلاك جسده فتذهب سدى دون فائدة على الإطلاق .

إن الفلاح لن يكون رغد العيش إلا إذ امتلك أرضاً كافية ، سبيل إلى ذلك إن لم تحدد الملكية الزراعيـــة وكان نصيب الفلاحين الفقراء من الملكيات الواسعه الشاسعة الخصبة ، ولن يعيش العامل عيشة لائقـة بإنسانيته ومصريته إلا إذا كانت أجوره مرتفعة وساعات عمله محدودة معقولة .

وإن الفلاحين والعمال وصغار الموظفين وصغار التجار والصناع لن يكونوا أصحاء أقوياء مثقفين إلا إذا كانت عيشتهم لائقة بهم وإلا إذا رصدت الدولة المبالغ الكبيرة الضخمة لبناء المدارس والمستشفيات والعيادات المجانية الكثيرة العديدة — ولن يكون ذلك كله إلا إذا كانت تختفى تلك الروابط

القويه الشديدة بين الدولة وكبار الملاك وكبار أصحاب المصانع ، أى إلا إذا كان الحكم فى مصر حكما شعبيا ديموقراطيا صحيحا تراقبه مراقبة مستمرة دائرة فعالة من المنظمات والهيئات والأحزاب الشعبية ، ولن يكون ذلك كله أيضاً إلا إذا تصدع وانهار ذلك السند القوى الصلب الذى ترتكز عليه المؤسسات والهيئات والمنظمات والشخصيات التى تعادى شعبنا وتستعبده ، ذلك السند القوى الصلب ما هو إلا الاستعمار البريطانى .

صادق سعـــد

( السنة الأولى ـ العدد الثامن والعشرين ـ ٣ / ٤ / ١٩٤٦ )

## دور الجماهير فى الحركة الوطنية والمفاوضات الحالية

> تكون وفد المفاوضات البريطانى ، وعبرت الأوساط الرسمية عن ارتياحها لسير المفاوضات . ولكن المقصود من المفاوضات أن نتحرر من الاستعمار البريطانى ، لا أن تعبر هذه الأوساط أو تلك عن ارتياحها وسرورها .

يجب ألا ننسى شيئاً رئيسياً وجوهرياً فى علاقاتنا مع بريطانيا « العظمى » وهو أن الاستعمار البريطانى عدو الشعب المصرى ، وأن الأعمال التى يقوم بها إزاء وطننا أعمال تضمر الشر له . وقد تكون هذه الحقيقة من البديهات الأولية ولكننا نرى ضرورة تكرارها الآن ، لأن الحوادث الجارية الخاصة بالمفاوضات تحاط بسياج من التطبيل والتزمير العالى الشديد لدرجة أنه قد يخيل للوطنى المخلص أنه لا تناقض فى الحالة الحاضرة ، وأن صدقى باشا قد ينجح فى قهر الاستعمار بإصبعه الصغير ، كما أن الاستعمار البريطانى راض عن هذا التقهقر كل الرضى !! وعليه فنحن أحوج ما نكون فى الوقت الحالى إلى المنطق الوطنى السليم البسيط الذى يرى أن الاستعمار البريطانى لم يقدم — طيلة احتلاله لبلادنا أى شىء إيجابى للشعب المصرى ، بل على نقيض ذلك ، حاول أن يركز جهده كله فى سبيل تحطيم كل ما لشعبنا ولوطننا من إمكانيات واسعة فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة .

فالحركة الوطنيه والاستعمار البريطانى قوتان متناقضتان تماماً ، وتاريخ حركتنا الوطنيــــة كلها يبرهن على أنها هدفت إلى مناضلته فى جميع الميادين — الدولية والداخلية — وأنها إذا كانت قد حصلت فى كل مرة على شىء من

الانتصار فقد حصلت عليه بكفاح عنيد لا هوادة فيه ولا رحمة ، ضاربة عرض الحائط بوعود بريطانيا المعسولة . . فانجلترا كانت قد حاربت الحركة الوطنية العرابيه بحجة المحافظة على النظام فى مصر وحماية مصالح الماليين الأجانب ، ولكن أخمدت الحركة العرابية وبقيت القوات البريطانية .. وقالت بريطانيا « العظمى » أنها لم تسيطر على مصر إلا فى سبيل ترقية شعبها . ومع أننا «نتمتع» بحكم دستورى ديموقراطى فإن ذلك الحكم توصلنا إليه بجهاد ثورة . ومع ذلك لا تزال انجلترا تقبض على حياتنا القومية بيد من فولاذ .. فلا يمكن لأى وطنى مخلص إذن ـ مهما كانت معلوماته النظرية بسيطة ومهما كانت ثقافته قليلة ـ أن يثق لحظة واحدة بنيات انجلترا إزاء مصر ، لأن الاستعمار البريطانى ذاته لا يستطيع أن يستهدف خيرنا وازدهارنا وإلا لم يكن استعمارا .

غير أن علاقتنا مع بريطانيا قد تغيرت فى الواقع خلال الستين سنة التى استغلنا فيها الاحتلال الأجنبى .. وأهم هذا التغيير أن الاستعمار البريطانى لم يعد يحكمنا حكماً مباشراً ولم يعد يفرض أحكامه علينا فرضاً استبدادياً لا استئناف فيه ولا مقاومة . فلنا الآن برلمان بمجلسيه نستطيع عن طريقه أن نفضح مقاصد الرجعية والاستعمار البريطانى ، بل نستطيع به ـ فى بعض الأحيان القليلة ـ تحسين حالتنا الداخلية ـ إلى حد ما . . ولا شك أن حصول مصر على دستور ديموقراطى يعد انتصاراً على الاستعمار الأجنبى بشكل رئيسى لأنه كان العقبة الأساسيه التى تقاوم هذا الاستعمار وتعارضه .

وإذا اعتبرنا حصولنا على هـــذا الدستور مثلا من أمثلة النجاح الجزئى لحركتنا الوطنيه الجيدة فيجوز لنا أن نتساءل : هل كان تحقيق هذا الانتصار بأن زعماءنا تحدثوا إلى الحكومة البريطانية حديثا لطيفاً رقيقا ، وأن هذه الحكومة البريطانية استجابت لهذا الحديث استجابة سريعة ؟ كلا . . إن حصولنا على

الدستور لم يحدث إلا بعد أن تحركت الجماهير الشعبية فى قومة وطنية واسعة قوية دامت منذ ١٩١٩ إلى ١٩٢٣ وكان زعماؤها فى طليعة هذه الحركة يضحون بأنفسهم وبذاتهم كما كانت تضحى تلك الجماهير الشعبية بنفسها وذاتها ، وقد وصلت الحركة الوطنيه حداً من القوة والاتحاد أقنع الاستعمار البريطانى بأنه لن يستطيع أن يقاوم الشعب المصرى رغم القــــوة العسكرية التى تحت قيادة الانجليز . . وكان نتيجة اعتراف الاستعمار بعجزه إزاء الحركة الوطنيه أن ألغيت الحمايه وأعلن الدستور ، وحدث هذا بالضبط ودائماً فى جميع مراحل الحركة الوطنية المصرية ، وفى كل صغيرة وكبيرة من انتصاراتها المجيـــدة أو من هزائمها المشئومه .

الذى حدث أن العلاقة بين الحركة الوطنيـــة ونقيضها الاستعمار البريطانى وصلت إلى حالة واضحة من الاتزان، وقد سجل هذا فى ميثاق أو دستور أو معاهدة تسجيلا يطابق الوقع فى كثير . فقد هزمت الحركة الوطنية العرابية أمام العسكرية الانجليزيه وسجل هذا بالاحتلال العسكرى ثم الحماية ، ثم نهضت ثانية فكان إلغاء الحماية وإعلان الدستور تسجيلا وإثباتاً لتغيير الوضع بينها الاستعمار البريطانى . ثم كانت النهضة ـ الثالثة ـ التى اقترنت بتهديد الفاشية الإيطالية للمواصلات الامبراطورية فأصبحت المعاهدة معاهدة « الصداقة والتحالف » ! تعبر عن العلاقات الجديدة بيننا وبين الاستعمار تعبيراً لا بأس به .

أين الجماهير الشعبية وأين القيادة الوطنية من هذا كله ؟ لا يختلف الكفاح الوطنى للاستقلال والديموقراطية عن الحرب العسكرية بين دولتين اختلافاً كبيراً ـ فى الشكل ـ بل الواقع أن كثيراً ما يتحول الكفاح الوطنى إلى حرب تحريرية مسلحه كالذى يحدث فى أندونسيا الآن. فالجنود هم الذين يلعبون الدور الرئيسى فى الحرب ، أما القيادة فهى ترشد وتوجه حسب قدرتها ومعلوماتها

العلمية . وكذلك فى الكفاح الوطنى ، تلعب الجماهير الشعبية الدور الرئيسى فيه فهى التى تتظاهر وهى التى تضرب وهى التى تكافح الاستعمار كفاحا مسلحا خاصاً ، وإذا وصل النضال إلى هذا الحد من النضوج . ونحن إذ نتحدث عن القيادة ، فلا نعنى أركان الحرب ، ومجلسها دون غيره ، وإنما نقصد الشبكة بأجمعها بما فيها من كبار الضباط وصغارهم وصف الضباط الذين يربطون بين الجنود والقيادة العليا . تلك الشبكة التى تتلقى الأوامر لتنفذها والتى تنقل تطورات المعركة إلى تلك القيادة العليا . وإذا جاز أن نستمر فى التشبيه وطبقناه مرة أخرى على الكفاح الوطنى فنستنتج أن القيادة الوطنية - التى تمثل الحركة ذاتها فى إمضاء المواثيق وإبرامها - يجب أن تكون مرتبطة بالجماهير الشعبية أشد الارتباط ، وأنه ينبغى أن يكون هذا الارتباط عن طريق سلسلة كاملة متلاحقة الحلقات من المجاهدين الكبار والصغار الذين لا يمتازون عن باقى الجماهير المكافحة إلا بوعى أكبر وأوسع وبيقظه أنضج . وواضح كل الوضوح أن فصل القيادة العليا عن الجنود بظلمهم والاستبداد بهم لا يمكن أن يؤدى إلى كسب الحرب ، وكذلك وقوف القيادة الوطنية من الحركة الجماهيرية موقف الظالم المستبد لا يمكن أن يعنى إلا أن نيات هذه القيادة غير نيات الجماهير ، والأحرى أن القيادة ستفضى بالحركة إلى الفشل المحتوم .. وخلاصه القول :

١ ) أن الاستعمار البريطانى عدو الحركة الوطنية المصرية لا « صديقها » .

٢ ) إن المعاهدات القديمة أو الجديدة بين مصر وبريطانيا يجب أن يكون تعبيراً لكفاحنا لا أن تكون سبباً للضغط علينا والاستبداد بنا .

٣ ) إن القيادة الوطنية الصحيحة يجب تكون متصلة بالجماهير أشد الاتصال وأن تعبر عن مطالب الطبقات الشعبية لا أن تفقدها وتشل منظماتها وهيئاتها .

ولذلك نقول أن المفاوضات الحالية ليست فى صالح الحركة الوطنية فى شىء ،

مهما علا التطبيل والتزمير حولها ومهما كان بروز الشخصيات المصرية أو الانجليزية التى تشترك فيها .

ولذلك نقول أيضاً انه من الضروريات الأولى للحركة الوطنية أن تغير الحكومة الحالية بحكومة شعبية تفتح أمام الطبقات المكافحة وسائل للكفاح وإمكانياته حتى تستطيع مواجهة الاستعمار البريطانى وحتى تؤازرها فى سعيها تلك الطبقات الكادحه متحدة ومرتبطة فى اتحاد شعبى صحيح .

صادق سعد

( السنة الأولى ـ العدد التاسع والعشرون ـ ١٠ / ٤ / ١٩٤٦ )

## حل سير المفاوضات

حضر الوفد البريطانى إلى القاهرة وكان الوطنيون المخلصون يتوقعون أن يقيح حضوره الفرصة للوزارة الصدقية الحاضرة كى تجلو لأسس التى تبنى عليها المفاوضات ... لقد أعلن صدقى مراراً وتكرارا أنه يدخل المفاوضات حر من من كل قيد ، غير أن هذه الحرية كانت غامضة .. ثم أننا رأيناه يدخل حراً من كل قيد بما فى ذلك قيد الشعب المصرى فزادت حيرتنا واشتد الريب فى أذهاننا .. ولذلك قلنا أننا كنا نتوقع من الوزارة الحاضرة أن تبدد الشكوك بشىء من الإيضاح فى مراميها وأغراضها من المفاوضات ولكن أملنا ذهب مع رياح الشتاء فالتصريحات التى فاه بها ممثلو الوزارة الحاضرة عبارة عن ألفاظ رنانة — لا أكثر ولا أقل — وألفاظ تتمتع بشىء من ( المرونة ) ... فهذا وزير الخارجيه يؤكد — فى مجلس النواب بمناسبة حضور الوفد البريطانى — أحقية مطالبنا على قاعدة التمسك بالكرامة القومية والحرية التامة ونبذ كل سيطرة خارجية ، وقد يعنى هذا التصريح الجلاء التام عن وادى النيل كما قد لا يعنى شيئا لاسيما إذا وضعنا أنفسنا فى عقليه رجال الحكم الحاضر الذين يعتبرون « سيطرة أجنبية » كل صداقة مع الاتحاد السوفيتى مثلا فى حين أنهم يعتبرون — فى نفس الوقت — قبضة الاستعمار البريطانى علينا « صداقة وود خالصين ».

وكذلك تفضل وزيرنا هذ ( بتاريخ ١٩ / ٤ / ٩٤٦ ) فبعد أن قال بفصل مسألة السودان عن المسألة المصرية فى المفاوضات القادمة ، أجاب على سؤال أحد الصحفيين عما إذا كان المفاوض المصرى سيطلب الجلاء التام فيما يختص بالسودان فقال : « المفاوض المصرى سيضع نصب عينيه ماورد فى ميثاق الأطلنطى وسان فرانسيسكو ويطالب بتطبيق موادهما على مسألة وادى النيل » . فهذا التصريح أيضاً قد يعنى كثيراً كما أنه قد لا يعنى شيئاً ، إذ تحارب الحركه الوطنيه فى أندونيسيا واليونان باسم ميثاق الأطلنطى وسان فرانسيسو . وكان الأجدر

بوزير الخارجية المبجل أن يشير إلى كيفية تطبيقها إشارة واضحــة ولكنه لم يفعل ... وقس على هذه القاعدة من الغموض والإبهام جميع التصريحات الرسميه التى تصدرها الهيئات الحاكمة فى الوقت الحالى .

وليت الأمر عند حد الغموض والابهام ، لقد كنا نعذر حينئذ وزارتنا بشكل أو بآخر ، ولكن الأيام الأخيرة رأت مناورات استعمارية ورجعية واضحة الملامح تتشكل على المسرح السياسى فى مصر ، وتتشكل فى وقت تفاوض الوزارة الصدقية الاستعمار البريطانى ، أى فى وقت قد يكون مصير الوطن لمدة طويلة وصدقى باشا قابض على هذا المصير ، ماذا حدث ؟

حدث أولا أن شكل الوفد البريطانى وفيه ثلاثة رؤساء للقوات البريطانية المسلحة ( الجــوية والبرية والبحرية ) وطلبت الصحافة الاستعمارية البريطانية والصحف المصرية المأجورة على أن مستر بيفن سيرأس هذا الوفد ، وقالت وكالة الأنباء العربية : « ستتناول الناحية الاقتصادية من المفاوضات مسائل أبدى المستر بيفن نفسه اهتماما بالغاً بها ، ومن المرجح أنها ستتخذ أهمية خاصة حين يتولى المستر بيفن رياسة الوفد البريطانى » . وعلمنا بعد ذلك بقليل أن الصحفى المعروف « فرنون بارتلت » كتب فى جريدة « نيوزكرونيكل » يكذب قرب زيارة المستر بيفن يقول : أنه سيأتى إلى مصر عند انتهاء المفاوضات والتوقيع على المعاهدة الجديدة . إذن ، فلم يكن هذا التطبيل والتزمير حول زيارة بيفن ورياسته لوفد المفاوضات البريطانى إلا تضليلا وتغريرا وقد رمى — فى حقيقته — إلى أن يضرب عصفورين بحجر واحد ، رمى أولا إلى إشعار الشعب المصرى بأن المفاوضات ناجحة لا محالة — وناجحة على يد صدقى باشا — بما أن مستر بيفن بذاته يرأس الوفــد البريطانى ، ورمى أيضاً إلى إبعاد المسائل الاقتصادية عن المناقشة فى المفاوضات إلى ما بعد إمضاء المعاهدة الجديدة ،

وهذا يعنى أن تجارتنا الخارجية ستظل مشلولة كما هى الآن، وتموينناسيظل مثلا تعوزه البضائع الأجنبية . ومن جهة أخرى تعنى هذه المناورة الفاضحة أن المفاوضات لن تمس سيطرة الرأسمال الانجليزى على اقتصادنا وأن مركز البنك الأهلى مثلا لن يتزعزع فى بلادنا التعسة وهل فى هـذا عجب ؟ فشريف صبرى باشا وحسين سرى باشا وعلى الشمسى باشا — وهم أعضاء فى وفد المفاوضات المصرى — أعضاء فى مجلس إدارة البنك الأهلى .

وحدث ثانياً أن الحملة « اللاحزبية » اشتدت وقويت فى الأيام الأخيرة ، لدرجة أن إعلانات تحمل جملة « لا حزبية بعد اليوم » ظهرت فى مدن مختلفة — منها الإسكندرية ودمنهور مثلا — ويقال أن المرشحين الكتليين لمجلس الشيوخ هم الذين أمروا بوضعها ، أما هدف هذه الحملة فله الواضح ومنه الخفى إذ يقول أصحابها أن مصر أحوج ما تكون الآن إلى اتحاد الزعماء ، ويكتب إحسان عبد القدوس فى روزاليوسف يؤكد أن « المرة الوحيدة التى خافت فيها انجلترا مصر كانت يوم اتحد زعماؤها » ، ولكن تحت هذا الغموض البين — والظاهر كأنه غرض وطنى صميم — غرضاً آخر ، فالقول بأن اتحاد الزعماء هو كل شىء يخفى الحقيقة الواقعة وهى أن اتحاد الطبقات المكافحة هو كل شىء وأخشى ما يخشاه رجال الحكم الحاضر ورجاله أن تتحد تلك الطبقات المكافحة المصرية فى وجه مستغليها ، .. وبالأحرى أن يتبلور التحالف الذى ربط مرة بين الطلبة والعمال ، وأن يمتد هذا التحالف إلى أن يحتضن العناصر والطبقات الحية الأخرى وخاصة الفلاحين وصغار المنتجين ، فهذا التحالف الشعبى المتين هو الذى سيجبر الاستعمار البريطانى إلى الوراء وهو سيجبر الرجعيين المصريين إلى المصريين أيضاً إلى الوراء ، وسيلصقهم الحائط . ولذلك تشتد حملة اللاحزبية وتغالط روز اليوسف الشعب المصرى فتقول أن انجلترا قد تعتذر فى مجلس الأمن لأنها لا تجلو عن مصر بسبب عدم اتفاق زعمائها : تغالط روزاليوسف لأن

اتفاق زعمائها مسألة داخلية خاصة بنا لا يحق لبريطانيا «العظمى» أن تشترطها بأى حال من الأحوال ، أما جلاؤها عن وطننا فهذا أمر يهم العالم بأسره لأن بقاء الاستعمار البريطانى فى بلادنا مصدر قلاقل واضطرابات وحروب فى الشرق الأوسط ومصدر مؤامرات استعمارية ضد الاتحاد السوفيتى . ولكن الرجعية المصرية — من أمثال روزاليوسف وحزب الكتلة الخ — تفهم الوطنية فهما خاصاً تحدده بشكل ضيق المصالح الشخصية الطبقية التى تمثلها وتعبر عنها ولذلك أصبح من الضرورى لها أن تحاول تضليل الشعب وتعمل جهدها حتى تقنعه بأن أمره فى أيدى زعمائه الرسميين ، لا فى يده هو .

وحدث ثالثاً أن حكومتنا الحاضرة . . وأن الاستعمار البريطانى يبذلا كل ما يمكن بذله من المساعى لتحطيم الحركة الوطنية السودانية ولإثارة الشقاق بين الأحزاب المؤتلفة التى شخصت الوفد السودانى إلى مصر . فالانجليز يجمعون التوكيلات لتأييد المجلس الاستشارى السودانى وتذاع الأخبار والإشاعات عن تصدع كيان الوفد السودانى ، وتعترف الأوساط الرسمية (البلاغ ١١/٤/٩٤٦) بأن « المعروف أن هناك تفاهما بين الجانب المصرى والجانب البريطانى على عدم الاعتراف بالوفد السودانى » . وتأييداً لهذا التفاهم البغيض بين الاستعمار البريطانى وحكامنا المصريين — تأييداً لهذا التفاهم الاستعمارى تقول روزاليوسف (مرة أخرى) « أن مطالبة السودان بحكومة مستقلة حرة معناها الانفصال التام عن مصر . واقترح عليهم (الوفد السودانى) أن يعدلوا مطالبهم إلى المطالبة بإدارة سودانية حرة » !! أما غرض هذه الحملة على الوفد السودانى . فهو إبقاء السودان تحت سيطرة الاستعمار ولا بأس فى نظر الرجعية المصرية من تعديل الاستعمار البريطانى باستعمار مصرى . ومن جهة أخرى ، ترمى هذه الحملة إلى التقليل من قيمة الوفد السودانى الوطنية فى نظر المصريين . هذا لأن ذلك الوفد أعلن أنه لا يتنازل عن مطالبه الوطنية فى شىء ، فيضرب المثل بجانب وفد

المفاوضات المصرى المتهاون المساوم ، إن الوفد السودانى يطالب بالجلاء أولا ثم يقبل المفاوضة ، غير أن الحكم المصرى الحاضر يقبل المفاوضة منذ الآن ، والاحتلال العسكرى والاقتصادى والإدارى والسياسى والثقافى قائم ، إن الوفد السودانى يمثل قوى الشعب السودانى الحية فى حين أن وفد المفاوضات المصرى لم يأت لا تمثيلا للبرلمان ، ولا تعبيرا لنتائج انتخابات عامة حرة ، ولا نيابة عن الحكومة الحاضرة بشكل مباشر . وكذلك بات محتوماً على الوجهية المصرية — ورأس رمحها الحكومة الصدقيه فى الوقت الحاضر — أن تحبط مساعى الوفد السودانى وأن تذهب فى هذا السبيل إلى درجة « التفاهم » مع الاستعمار البريطانى للوقوف فى وجه الشعب السودانى الشقيق .



غير أن هـــذه المناورات الرجعية والمؤامرات الاستعمارية أغفلت شيئاً واحداً وإن كان رئيسياً : أغفلت وعى شعبنـا الحساس ، رغم فقره وجهله ومرضه ، ولا يسع الوطنى المخلص إلا أن يثق بشعبه الذى يكافح حتى يحبط تلك المناورات والمؤامرات ، وإن مواقف بعض مثقفينا — مثل طه حسين ومحمد مندور — لتزيد ثقتنا بهذا الشعب وبانتصاراته الأكيدة على أعدائنا . فهذا الدكتور طه يقول عن المفاوضات الحرة :

« إذا قيل له ( المصرى ) أن المفاوضات ستجرى بين شعبين ندين وستقوم على أساس من الإنصاف والمساومة لم يستطع أن يرفع كتفيه ويهز رأسه ...

وعندما يأتينا من بينهم وفد يرفع صوت السودان ويكون حاضرا أثناء المفاوضات التى ستتناول بلاده المحتلة يجب أن ننصت فى خشوع لأنه وفد

الحرية ، ونحن طلاب الحرية لا يمكن إلا أن يستمعوا إلى نشيدها المقدس » .

وهذا شبابنا الجامعى يفضح الرجعية المصرية والحكومة الصدقيه فى حفلة يوم السودان لا بل كل يوم يمر على الجامعة ! وهذه النقابات العمالية تتحرك فى سبيل الاتحاد السليم والوطنية الصحيحة ، الوطنية التى لا تظلم أبناء الوطن .. وأن قواتنا الشعبية لمنتصرة حتما على أعدائها ..

(صادق سعـــد

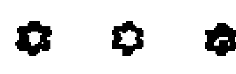
( السنة الأولى ـ العدد الحادى والثلاثون ـ ٢٤ / ٤ / ١٩٤٦ )

**وسموا الديمقراطية فى بلادنا**

هل تجولتم قليلا فى مدينتكم او قريتكم يوم ٢٨ مارس؟ إذا كنتم فعلتم ذلك فلا شك أنكم لاحظتم شيئاً غاية فى الأهمية ، وهو قلة اهتمام الأهالى العاديين ـ أفراد الشعب ـ بالنسبة إلى انتخابات مجلس الشيوخ التى كانت جارية فى هذا اليوم ، حقاً إن الصحف الحزبية ـ ولاسيما الوفدية منها ـ قد روت كثيراً من الحوادث ووصفت فى ( بلاغة ) استقبال الشعب لهذا المرشح أو ذاك ، ولكن الذى طاف شوارع القاهرة أحس احساساً قوياً بأن الانتخابات اعتبرت مسألة ثانوية جداً فى حياة المواطنين العاديين ، لاشك أنه قد ظهر هنا أو هناك اهتمام أكبر من طرف الشعب ، ولكن ها هى ذى الأرقام تتكلم بلغتها القاطعـــة فمجموع الأصوات التى جمعها المرشحون جميعاً ـ الفائزون والساقطون على السواء ـ يزيد على ٦٧٥٫٠٠٠ صوتا بقليل ، فى حين أن عدد المصريين الذكور الذين تزيد أعمارهم عن ٢٥ سنة يقرب من ٤ ملايين وأن عدد الذين كان فى إمكانهم أن يعطوا صوتهم فى انتخابات مجلس الشيوخ الماضية هو مليونان ( لأن مجلس الشيوخ يجدد بالنصف كل ٥ سنوات ) : إذن فلم يشترك فى الانتخابات إلا ما يقرب من ٣٤ ٪ من المواطنين الذين كان لهم هذا الحق ، هذا إذا سلمنا بصحة الأرقام التى تقدمت بها الإدارة ، فى حين أننا نعلم علم اليقين أن الانتخابات جرت يحيطها جو من الإكراه الإدارى فضلا عن الإكراه والضغط الاجتماعيين ـ اللذين لم تذكرهما الصحف العادية ـ واللذين يتمثلان فى قبضة كبار الملاك على الفلاحين ، ولذلك كنا نميل كثيراً إلى استبعاد ١٨٨٫٠٠٠ صوت من مجموع الأصوات لأن الدستوريين أحرزوا هذا العدد من الأصوات ـ ولكننا لم نفعل حرصاً على الحياد التام .

إذن فلم ينتخب إلا ٣٤ ٪ من الذين لهم حق الانتخاب ، إن هذا شىء يأسف له كل وطنى مخلص أشد الأسف لان هـــذا الرقم الصغير يبين إلى أية

درجه تسير حياتنا السياسية فى بلادنا محصورة فى دائرة ضيقة تكاد تكون مقفلة على عامة الشعب ، تلك العامة التى من المفروض أن تحكم الدولة باسمها ، ولنتذكر ـ بالتقريب ـ النسب التى أذيعت عن الانتخابات فى الاتحاد السوفيتى ـ ما يزيد عن ٩٥ ٪ ـ ويوغسلافيا وفرنسا بل وانجلترا ، ولنتذكر أن الانتخابات فى يوغوسلافيا مثلا أجريت فى غمار سرور الشعب الذى كان يرقص فى شوارع المدن وميادين القرى احتفالا بتكوين هيئاته التمثيلية . لنتذكر هذا جميعاً حتى نعى جيداً خطورة تلك النسبة التافهة ـ ٢٤ ٪ ـ بل وخطرها على حياتنا الديمقراطية وعلى مستقبلها السياسى فإنها تدل على أن التيارات والأفكار السياسية ـ بل والاهتمام بالسياسة عموماً ـ لا تمس ثلثى الرجال البالغين على الأقل وهذا يعنى بدوره أن أعداء الديمقراطيه المصرية ـ من الأجانب والمصريين ـ يجدون المجال فسيحاً أمامهم للقيام بمناورتهم ومؤامراتهم ضد الشعب المصرى ورفاهيته ومستقبله .



وإننا نعلم جيداً أن الرجعيين من جميع الأصناف والأنواع والألوان سوف يصيحون فرحاً وابتهاجاً لتلك النسبة المحزنة ـ ٣٤ ٪ ـ وسوف يجدون فيها برهاناً إضافياً على براهينهم العرجاء التى يحاولون بها أن يثبتوا أن الشعب لا حق له فى الحياة السياسيه ـ ما دام غير مهتم بها ـ وأنه من الأفضل كثيراً الاعتراف بالحقائق وإصدار قانون انتخابات جديد لا يعطى حق الانتخاب إلا للمتعلمين من المصريين . إننا نعلم أن الرجعيين سيقولون ذلك ، وأكثر منه أيضاً ، ولكننا نعتقد أن قلة اهتمام الشعب بالحياة السياسية ليست راجعة إلى مميزات أصلية كامنة مثل الخطيئة الأصلية لا يستطيع التخلص منها ، بل على نقيض ذلك ، تدل الحقائق التاريخية على أن شعبنا يستطيع أن يستيقظ ويتحرك كما فعل فى سنة ٩١٩، مثلا وأن ذات الحقائق التاريخية تثبت أيضاً مسئولية الاستعمار

الأجنبى والرجعيه المصرية فى المحاولات الدائمة لإحباط روح للشعب لإبعادة عن ميدان السياسة . ولكن لماذا نذهب إلى الحقائق التاريخية البعيدة ؟ يكفى جداً أن تلق نظرة سريعة إلى الظروف التى أحاطت هذه الانتخابات الأخيرة :

هذه الانتخابات كانت لتجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ . وتنص المادة ٧٤ من الدستور أن خمسى الشيوخ معينون ، أى أن الشعب لاسلطة له ـ بشكل مباشر ـ على هذين الخمسين ، ثم تنص المادة ٧٨ على الشروط المختلفة التى يجب ان تتوافر للمرشحين لمجلس الشيوخ ، وهذه الشروط كلها تضيق مجال الترشيح أمام الأفراد المنتمين إلى الطبقات الكادحة والفقيرة ، وليس أدل على النقص الموجود فى هذا الصدد أن هذه المادة وضعت فى مستوى واحد ، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة والملاك الذين يؤدون ضريبه لا تقل عن مائة وخمسون جنيهاً مصرية فى العام ، أى أنها سوت بين أمسك الشعب بشخص من الأشخاص وبين غنى شخص آخر .

وزد على ذلك أن الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ أكبر بكثير من دوائر مجلس النواب ، فى الأولى يجب أن يكون عدد أهالها ١٨٠,٠٠٠ فى حين أن هذا العدد فى الثانية ليس إلا ٦٠,٠٠٠ ولا يخفى أن توسيع الدوائر الانتخابية أمام الإدارة اولا واما تغلب المرشحين ذوى المال والنفوذ على المرشحين الآخرين ثانياً ، اذ ان مراقبة الشعب على اية عملية من العمليات العامة التى تزداد سهولة كلما حضرت هذه العملية فى مساحة اضيق وبين عدد اصغر من الأشخاص.

وعلاوة على ذلك ، فقد نص الدستور فى المادة ٧٩ ان مدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنين ، ولا شك ان هذا يعنى تخفيف مسئولية الشيوخ امام ناخبيهم إذ لا سبيل امام هؤلاء ـ إذا تصرف شيخهم تصرفاً لا يرضيهم ـ إلا

أن ينتظروا عشر سنوات كاملات حتى يعاقبوا هـذا الشيخ بعدم انتخابهم إياه مرة أخرى ، ولا شك أيضاً أن هذه الحالة تفسح المجال أمام المناورات السياسيه فى مجلس الشيوخ بشكل يضر الشعب ومصالحه ، وليس أدل هذا من أن عشرة من النواب ترشحوا ـ وفازوا ... ـ لعضوية مجلس الشيوخ حتى يضمنوا بهذا مركزاً يدوم مدة طويلة .

ولذلك كله كان طبيعياً ألا يظهر الشعب اكتراثه لانتخابات مجلس الشيوخ ولـكن هذا لا يعنى وجوب غلق ميدان السياسة دونه ، وإنما يعنى إزالة هذه العراقيل غير الديموقراطيه جميعاً ؟ ولا يسعنا فى هذا الصدد إلا أن نقتبس الفقرة التالية من برنامج لجنه العمال للتحرير القومى الذى ينص تحت عنوان : « الأمـة مصدر للسلطات » على الآتى :

١ — تعديل نظام الانتخاب وجعله ديموقراطياً بأن يصبح لـكل ناخب الحق فى أن ينتخب سواء ناحية السن أو الأهلية وإشراك المنظمات الشعبية بممثليها فى كل عمليات الانتخاب .

٢ — توسيع سلطات مجلس النواب وتحويل اختصاصات مجلس الشيوخ إليه وجعل هذا المجلس الأخير هيئه نيابيه استشاريه .

* * *

ولـكن المسألة ليست مجرد نصوص مواد الدستور أو حرفية القوانين التى القوانين التى تطبق ، وإنما المسالة بشكل رئيسى تنصب على علاقة الشعب بالحـكم الحاضر وبالنظام الاجتماعى السائد . فهذا صدقى باشا يحكم مصر حكماً رجعياً وتجرى الانتخابات فى ظل هـــذا الحـكم ، فلا عجب بعد ذلك أن تنفر عامة الشعب من هذه الانتخابات . بل قل أكثر من ذلك ، قل أن هذا الشعب فقير جائع جاهل يعتصره الاستعمار والرجعية اعتصاراً محكما ، فليس عجيباً بعد ذلك ألا تمسه الحياة السياسية إلا قليلا وبشكل متقطع .

ولكن هذا كله ، إن دل على شيء فإنما يدل على ثقل المسئولية الواقعة على أكتافنا نحن الوطنين المخلصين الذين يحبون الشعب ويريدون أن يدافعوا عن مصالحه ، علينا أن نزيد من جهودنا ومن عملنا ومن إنتاجنا حتى نجعل الحياة السياسية تتعمق أكثر فأكثر فى عامة الشعب الكادح ، فيستيقظ ويتحرك ويبنى لنفسه ديموقراطية واسعة الأركان عميقة الأساس .

صادق سعـــد

( السنة الأولى ــ العدد ٣٢ ــ ٧ / ٥ / ١٩٤٦)

## حول مقالات الدكتور مندور
## « إذن . . . فلنعمل لمصلحة الشعب »

لا يسع أى وطنى مخلص إلا أن يلاحظ أن تطورات هامة قد حدثت على المسرح السياسى المصرى. وليس أدل على عمق هذه التطورات من سلسلة المقالات الوطنية القيمة التى تنشرها جريدة الوفد المصرى الغراء بقلم الدكتور محمد مندور يؤكد فيها صراحة اتجاهه الاشتراكى . وكانت الفجر الجديد قد نشرت منذ مدة خطابا من الدكتور طه حسين بك إلى رئيس تحريرها يتبرأ فيه من «الاشتراكية الفائرة » ويقول فيه أنه « يباشر إلى أقصى ما يستطيع » . وقد نظر بعض التقدميين إلى هذه التصريحات والتأكيدات بعين الشك ، فكتب أحد قراء الفجر الجديد كلمة صغيرة بإمضاء « باحث » يحاول أن يفند فيها « إدعاءات » الوفديين الاشتراكية . وإننا نرى لزاما علينا أن نلقى اليوم نظرة شاملة إلى التطور السياسى للوفد حتى نقدر تلك التأكيدات والتصريحات، تقديراً صحيحاً ، وذلك لأن الوفد قد قاد كفاحنا الوطنى الطويل من ١٩١٩ إلى ١٩٢٦ ؟ ونفوذه لا يزال قوياً ، خاصة فى الريف ، فلا نستطيع بأى شكل من الأشكال أن نغمض العين عن هذا النفوذ ، ونهمل القوة الشعبية الكبيرة التى يمثلها الوفد فى العراك السياسى المصرى الحاضر .

تكون الوفد المصرى سنة ١٩١٩ وتبلور فيه حينئذ المد الوطنى الثورى الذى اجتاح بلادنا ، وقد ضمت القيادة تحت لوائها الغالبية الكبرى من العناصر الثائرة والطبقات الكادحة من فلاحين وعمال ، فوجهتها فى الصراع لأجل الدستور والاستقلال . ثم عرف الوفد سلسلة من الانقسامات الداخلية خرجت بها أحزاب الطبقات المالكة الكبيرة من ملاك كبار نصف اقطاعيين ومن كبار الرأسماليين والصرفيين المصريين ، هذا فى حين أن الطبقات العاملة المصرية كانت تزداد قوة وعددا ووعيا مما أسرع بتوسيع الهيكل الطبقى للمجتمع

المصرى ، وقد نجم عن ذلك كفاح الطبقة العاملة المصرية ـ منذ ١٩٣٩ ـ فى سبيل استقلاليتها السياسيه عن الأحزاب الرسمية المصرية . فشهدنا تخلص الحركة العمالية شيئاً فشيئاً من نفـوذ الوفد عليها كخطوة أولى ضرورية فى طريق إنشاء سياستها الخاصه .

وقد اتضح تطور الوفد السياسى فى هـــذه الفترة وخاصة أثناء الحـكومة الوفدية الأخيرة (١٩٤٢ - ١٩٤٤) . فمن جهة تابع الوفد سياسته الحـــرة التقليدية فيما يخص المشروعات الاجتماعية ـ التعليم المجانى ، نشر الوحدات الصحية الاعتراف بالنقابات .. الخ ـ والمشروعات الاقتصادية مثل الضرائب التصاعدية، ومن جهـــة أخرى شهدنا تصلب الوفد لفرض قيادته على الحركة العمالية مثل تنصيب فؤاد سراج الدين باشا رئيساً مدى الحياة لمختلف الروابط والجهات العمالية التى أسست فى القاهرة والاسكندريه والأقاليم ، وأن هذا الاتجاه الأخير من جانب الوفد لمرتبط دون شك بإدخال أمين عثمان باشا فى الوزاره الوفدية وبتحويل الجزء الأكبر من الديون الأجنبية إلى قرض وطنى وباستغلال الأحكام العرفية ضد حركات الطلاب والعمال ، والإفراج عن زعماء الفاشية المصرية من أمثال أحمد حسين ومحمد صبيح .. الخ . أى أن ذلك الاتجاه مرتبط بسياسة كاملة وجهتها الحـكومة الوفدية فى صالح الرأسماليين المصريين . فـكان رد فعل الطبقة العمالية وكثير من العناصر المثقفة الخاصة أن ابتعد عن نفوذ الوفد أكثر وأكثر .

* * *

إلا أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد امتازت بنهضة وطنيه لم يعرفها التاريخ المصرى منذ ثورة ١٩١٩ ، نهضة وطنية تحركت فيها الطبقة العمالية والغالبية الـكبرى من المثقفين ـ ممثلون فى الطلاب ـ وفئات واسعة من الطبقات المتوسطة فى المدن والأقاليم ، وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن هذه العناصر والفئات قد

اشتملت على ألوان سياسية واضحة ثلاثة ـ وإن كان التدرج بينهما موجود فعلا ـ هى اليسارية والوفدية والاستقلالية ( ان جاز لنا أن نستعمل هذا التعبير ) . فقد كان هناك كثير من المثقفين والقادة العماليين الذين اهتدوا بنظرية الكفاح السياسى العمالى ، وهؤلاء لعبوا دوراً فى الحركة الوطنية لأول مرة فى تاريخ مصر . كما أن الشباب الوفدى أظهر يقظة وطنيه عميقة أدت به إلى الاشتراك الفعال فى المظاهرات والاضطرابات الوطنية . وعلاوة على هؤلاء وهؤلاء ، فقد كانت الغالبية الكبرى من المثقفين والعمال والعناصر المتوسطة لا تدين بمبدأ سياسى واضح ، وإنما تدرك أهداف الكفاح المباشر وتلقى بنفسها فى المعمعه الوطنية . وقد تبلور هذا بوضوح فى المنظمات الجديدة التى نشأت خلال الكفاح الوطنى ، وخاصة فى اللجنة التنفيذية للطلبة وفى اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، وهما لجنتان كانت العناصر اليسارية والوفدية فيها أقليه بالنسبة إلى الغالبية الكبرى من المستقلين . كما أن البدء بتأسيس الاتحاد العام للنقابات أظهر استعداد النقابات المستقله للتعاون مع النقابات الوفدية وبعض القادة العماليين ذوى التفكير السياسى الناضج . وحينئذ انعكست اليقظة الشعبية الجديدة على فريق من الوفديين الذين تشكل منهم جناح يسارى للوفد . وظهر اتجاه اشتراكى ليس فى الدكتور مندور والدكتور طه وزملائهما فحسب ، وإنما فى الشباب الوفدى ذى الوطنية السليمة أيضاً . وليس أدل على هذا من موقف هذا الجناح من المنظمات الفاشية المصرية ومن قادتها . فهؤلاء الوفديين اليساريين قد أدركوا خطورتها وحاربوها ـ ولا يزالون ـ بالتعاون مع جميع الديمقراطيين الواعين.

وعليه ، فتلك السلسلة من المقالات للدكتور مندور ـ التى بدأنا بذكرها ـ إن هى إلا تبلور لذلك الانعكاس ، وتوضيح للخطوط السياسية العامة التى بدأت تظهر فى جناح الوفد اليسارى ، وهى تظهر محاولة قيمة من جانب هؤلاء فى أن يركزوا مواقف الوفد فى نظريه سياسية شعبية عامة ، وفى ألا يقصروها

الكفاح ضد المستعمر ، وإنما يمدوها إلى الحقل الدستورى والاجتماعى أيضاً .
ومن أمثلة ذلك شعار جريدة الوفد المصرى - استقلال وادى النيل والديمقراطية والعدالة الاجتماعية — والمبادىء الثلاثة التى فرق بها الدكتور مندور بين الوفد وبين الأحزاب الأخـــرى ، وهى المبدأ الوطنى والمبدأ الدستورى والمبدأ الاشتراكى . ولاشك أن الجماهير الوفدية والمثقفة حول الوفد سوف تعتبر تلك النظرية عهداً يقطعه الوفد على نفسه .

٭ ٭ ٭

وإن دل هذا التطور على شىء ، فإنما يدل على أن إمكانيات واسعة جديدة تفتحت أمام الحركة الوطنية الشعبية فى مصر . فإن اتجاه الوفـــد الاشتراكى — حسب قول الدكتور مندور — لا يعنى أن الطبقة العمالية والعناصر المخلصه الملتفة حولها سوف تفقد استقلاليتها الطبقية من جديد . وإنما يعنى أن توثيق الروابط الكفاحيه بين الطبقه العامله المصرية والمثقفين التقدميين من جهة - نقول أن توثيق الروابط الكفاحية بينهما أمر واجب فى الوقت الحاضر . وقد تحقق فعلا ، كما ذكرنا ، فى كثير من الميادين فى الماضى القريب . فعلينا أن نوسع مداه فى سبيل رفاهية شعبنا وعزة وطننا .

صادق سعـــد

(السنة الأولى - العدد ٣٨ - ١٢/٦/١٩٤٦ - ص ٢ ، ١٧)

حو اجتماع بلودان

« الأمن إلى مجلس بقضيتنا وقضية فلسطين »

---

لاشك أن الذين تتبعوا التصريحات العديدة التى أحيطت بها اجتماعات الجامعة العربية فى بلودان — لم يدهشوا كثيراً عند إطلاعهم على قرارات الجامعة. فقد بينت تلك التصريحات بوضوح أن تيارات مختلفة تتجاذب دول الجامعة، بل قل أن الجامعة تتأرجح بين السياسة العربية التقليدية البالية وبين السياسة العربية الصحيحة التى تراعى حقاً مصالح الشعوب الشقيقة؟ تتأرجح الجامعة بين التيار الذى يقول «بصداقة» بريطانيا وضرورة مفاوضتها فى هدوء . «وبتهديدها» بوطنية الشعوب العربية . وبين التيار الذى تلقى من احتكاكه بالاستعمار ما يكفيه درساً وعبرة ففهم أن الطريق الوحيد لإنجاح القضايا العربية - قضايا الاستقلال الصحيح - هو أن تناضل الاستعمار نضالا واضحاً مباشراً وأن تعتمد على تأييد الشعوب المكافحة والمحبة للحرية فى العالم أجمع .

حقاً قد جاءت القرارات الرسمية تافهة وأشبه بأعمال جمعية خيرية — مثل طبع طوابع بريد إعانة لفلسطين . الخ - لا تليق بكفاح الشعوب العربيـــه السياسى الأبى ، ولكن الصحافة قد أعلمتنا بوجود قرارات أخـــرى سرية . والتصريحات حول هذه القرارات تدل على أن الجامعة لم تتهرب بشكل كامل هذه المرة عن المسئوليات الجسيمة الملقاة على عاتقها وأنها اتخذت بعض الخطوات العملية فيها قليل من الإيجابية .

فعرضت — أخيراً ! — القضية المصرية على الجامعة العربيـــة ، ونالت مطالبنا الوطنية الكبرى تأييداً رسمياً حاراً ، كما كان يتوقعه جميع الوطنيين العرب المخلصين . فقد صرح مثلا دولة سعد الله الجابرى رئيس الوفد السورى :

نحن جميعاً نعتقد أن قضيه مصر بالنسبة للبلاد العربية لها من الأهمية ما لقضيه فلسطين . وإننا جميعاً نؤيد مطالبها بجلاء الجيوش الأجنبية عنها واستقلال هذا البلد الراقى .

أما عن قضية فلسطين ، فإن الجامعة العربية قررت — بتحفظات سنعالجها فيما يأتى — عرضها على الجمعية العمومية للأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن ، وقد صرح أمين الجامعـــة بأنه « تتخذ الآن الإجراءات اللازمة للدعاية ولإنقاذ الأراضى . وأن قضيتها ( قضية فلسطين ) ستقدم إلى مجلس الأمن ... إن للبلاد العربية أنصارا عديدين فى الجمعيـــه العمومية لهيئه الامم المتحدة ، كما أنهم يستطيعون أن يعتمدوا فى مجلس الأمن على مصر وروسيا السوفيتية » .

ما هى أهمية هذه التصريحات ؟ أهميتها فى اتجاه الجامعة العربية إلى عرض القضية الفلسطينية على هيئه دولية ، أى إلى إخراجها من الدائرة الضيقة — بين الشعب الفلسطينى ومستعمريه الانجليز — إلى النطاق الدولى ، إلى حيث تستطيع أن تلقى تأييد جميع الشعوب المحبة للحرية والسلام الحقيقى ، وفى طليعتها الاتحاد السوفييتى . وإن تحققت هذه الخطوة ، فإنها سوف تكون الضربة الأولى على النطاق الفولاذى الذى يحاول الاستعمار البريطانى أن يضربه حول الشعوب العربية حتى يعزلها عن حليفاتها الطبيعيه التى تتمثل فى النهضات الشعبية التحريريه التى تجتاح العالم الآن ،

وأن هذه التصريحات تدل أيضاً على مدى تأييد الشعوب العربيه لقضية مصر الوطنيه ولكفاحها المجيد فى سبيل الاستقلال والانعتاق . علينا أن نسجل هذا التأييد الرسمى وأن نعرف تماما أنه يمثل قوة شعبيه جبارة تظاهرنا فى نضالنا ، فعلينا أن يستفيد منها حتى نكون أشد صلابة فى مواجهتنا للاستعمار البريطانى ، وخاصة على نطاق دولى ، فى مجلس الأمن .

* * *

« ولكن للميدالية وجه آخر » كما يقول المثل ذلك بأن تلك الخطوات العملية الإيجابية التى قررتها الجامعة العربية فى بلودان قد أحيطت بتحفظات مختلفة وبمناورات، مريبة تدل على أن العقلية الرجعية لا تزال تسيطر على بعض الساسة العرب الرسميين . ومن أهم هذه التحفظات قرار الجامعة بمفاتحة الحكومة البريطانية بشأن مفاوضتها فى مسألة فلسطين قبل عرضها على مجلس الأمن . وقد تذرعت الجامعه فى هذا القرار بأن المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة تنصح بالسعى إلى الاتفاق قبل عرض أى خلاف على مجلس الأمن . أى أن هذا القرار يغمض العين على لجان التحقيق السبعة عشر التى زارت فلسطين منذ ١٩١٩، وعلى الوفود العربية الخالمة التى فاوضت الحكومة البريطانية فى شأن قضية هذا البلد الشقيق . وهو يغمض العين بالمثل على أن العرب قد شرحوا قضية فلسطين بما يكفى فى شهاداتهم أمام لجنة التحقيق المشتركة الأخيرة ، إذن ، فقد سعى العرب مراراً وتكراراً إلى أن يتفاهموا مع الحكومة البريطانية بشأن القضية الفلسطينية . ومع ذلك استمرت هذه الحكومة فى سياستها الإستعمارية التقليدية وتمسكت بتأييدها للغزو الصهيونى وتشبثت بحرمان عرب فلسطين من الحكم المستقل الديموقراطى الذى يطالبون به ففيم مفاوضة أخرى ، والقضية الفلسطينية واضحة وضوح الشمس فى النهار ، وموقف الحكومة البريطانية لا يقل عنها وضوحا ؟ أن هذا القرار مماطلة جديدة وتسويف إضافى فى القضيه العربية الوطنية ، وهل لا يمكن أن يفيد العرب، إنما يفيد الاستعماريين الانجلوى والأمريكى كل الإفادة إذ يمكنهما من أن يستكملا تدابيرهما العسكرية وأن يحيكا المكائد الاستعمارية للبلاد العربية بأن يحولا فلسطين إلى مركز وثوب ضد الشعوب العربية . زد على ذلك أن الجامعة العربيه قد تدخلت فى شئون فلسطين الداخلية تدخلا سافراً لا يحق لها فيه ، بأن أرادت أن تفرض على عرب القطر الشقيق لجنة عربية تعين الجامعة أعضاءها . والجامعة بتدخلها هذا إنما تهدد الحركة الشعبيه العربية فى فلسطين بالتحطيم والتصدع . إذ أن الخلاف

بين جمال الحسيني ولجنته وبين الأحزاب العربية الأخرى وجبهتها ليس خلافاً شكلياً وإنما هو خلاف جوهري — إن جمال الحسيني لا يريد عرض القضية الفلسطينية على أساس شعبي وديموقراطي ، وأن سياسته تسير على الأسس التقليدية البالية التي سارت عليها اللجان العربية العليا إلى الآن والتي أخفقت اخفاقاً مجاجلا وفشلت فشلا ذريعاً . ولذلك فإن الجامعة العربية إذ تفرض نفسها فرضاً على الحركة الوطنية فى فلسطين تبدو وكأنها تحاول تحطيمها ، ولا يفيد من هذا أحد إلا الاستعمار وأذنابه .

* * *

وعلينا أن نستخلص من اجتماع بلودان درساً نستفيد به فى كفاحنا الوطنى وفى تأييدنا لنضال العرب جميعاً . ذلك بأن أخطاء هذا الاجتماع ونقائص قراراته لم تكن صدفة عجيبة . فقد سبقتها أخطاء ونقائص أخرى لابد أن نربطها بها . أعلنت لجنة التحقيق المشتركة توصياتها منذ ٣١ أبريل وطلب بعض البلاد العربية اجتماعاً استثنائياً للجامعة العربية ومع ذلك أصاب هذا الاجتماع التأجيل تلو التأجيل إلى أن وقع منتصف يونيه أى بعد مرور شهر . وكذلك أثير موقف الحكومة المصرية من قضية فلسطين فى برلماننا ومع ذلك أجلت المناقشة أسبوعاً . وبالمثل منعت الحكومة الصدقية المظاهرات احتجاجاً على قرار لجنة التحقيق ، وفض البوليس اجتماعاً وطنياً دعت إليه بعض الهيئات الديموقراطيه الثقافيه فى القاهرة . وهذه قرارات الجامعة العربية تأتى — رغم الجزء الإيجابى فيها — تسويفاً جديداً فى القضية الفلسطينية .

ومع ذلك يتقرر عرض هذه القضية على منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن . إذن . فلا يمكن أن نعزى هذه الخطوة الإيجابية إلا إلى الاضرابات والمظاهرات الشعبية التى وقعت فى العراق وفلسطين وسوريا ولبنان ومصر ، إلى اليقظة التى أخذت تنتشر فى الشعوب العربية والتى أجبرت بعض العناصر

الرجعية فى الجامعة العربية أن تتقهقر وتتنازل قليلا عن « صداقتها » التقليدية لبريطانيا « الحليفة » وأن تعلن على الملأ سلامة التجربة التى قامت بها سوريا ولبنان بعرض قضيتهما على مجلس الأمن .

وأن الممثلين المصريين – من أمثال عزام وهيكل – ليعتبرون رأس الرمح للمناورات الرجعية والسياسة العربية التقليدية الناشئة فى الجامعة العربية . ويلقى هذا على الحركة الوطنيه المصرية مسئولية خاصة ، مسئولية أجسم مما تتحمله الشعوب العربية الأخرى . فحتى تنقلب سياسة الجامعة العربية إلى سياسه عملية سليمة فى صالح العرب علينا ألا نكف لحظة واحدة عن تأييد كفاح فلسطين ، وأن نجند شعبنا أكثر فأكثر ضد الاستعمار البريطانى والمناورات التى يقوم بها لعزل قضايا العرب الوطنية عن النطاق الدولى . علينا أن نكافح وأن نجند قوانا الشعبية حتى تقوم مصر بمسئوليتها إزاء الشعوب العربيه الشقيقة . لا أن تكون مركزاً للمناورات الاستعماريه ضدها ومحوراً للتسويف والمماطلة من جانب الرجعية العربية . علينا أن نختار ممثلينا فى الجامعه حتى يتمشوا مع رغبات الشعوب العربية : إنهم يتحدثون عن « زعامة » مصر و « قيادة » مصر للشعوب العربيه ، فلتكن مصر هى التى تعرض قضية فلسطين على مجلس الأمن ! وليكن ممثلوها فى الجامعة عوامل تقدم وتحرر ، ولكن فى كفاح سوريا ولبنان وفى الاتجاه الجديد فى الجامعة العربيه إلى عرض قضايا الشعوب العربيه على مجلس الأمن ، وليكن فى هذا جميعاً مثل لنا نحتذيه فلنعرض قضيتنا على مجلس الأمن.

صادق سعـــد

(السنة الثانية – العدد ٣٩ – ١٩ / ٦ / ١٩٤٦ ص ٤ ، ٢٣)

## حول تعطيل المفاوضات

يذكر القراء دون ريب أن الفجر الجديد قد هاجمت فكرة المفاوضات الثنائية بيننا وبين المستعمر وأنها وجهت نقدها بعد ذلك إلى المفاوضات الجارية نقدت الأشخاص الذين يكونون وفد المفاوضات المصرى ، وطريقة تكوين هذا الوفد ، وطريقة سير المفاوضات ، كما نقدت أسلوب إجرائها ، وإعطائها المراكز الممتازة الإقتصادية للاستعمار البريطانى وقد تعطلت المفاوضات منذ حين ، فتعطل حل قضيتنا الكبرى بهذا القدر . وعلى ذلك تبرهن الأيام أكثر فأكثر صحة موقفنا القائل بقطع المفاوضات وعرض قضيتنا على مجلس الأمن .

لماذا تأجلت المفاوضات ؟ يعزو بعض الناس هذا التأجيل إلى تصلب موقف الإنجليز الذى جعلهم يقفلون الباب فى وجوه مفاوضينا بعد أن فتحوه على مصراعيه ، ويعزو البعض الآخر ذلك التأجيل إلى لين حكومتنا الصدقية وحسن ظنها (بالحليفة) و (تفاؤلها الخاطىء) ولكن هذه التفسيرات لا يمكن أن ترضينا : فلا ينقلب الإنجليز من أصدقاء إلى أعداء بين ساعة وأخرى . وإنما كانت مناوراتهم ضد الوطنية وضد شعبنا ومصالحه ، الصفة البارزة الدائمة للاستعمار بين ساعة وأخرى ، وإنما كان « حسن العلاقة » بينها وبينه شيئاً لم ينقطع منذ ١٨٨٢ إلى اليوم . وكذلك لم تكن العلاقة بين الرجعية المصرية وبين الاستعمار لم تكن يوماً ما من التوتر والشدة بحيث تجبر الاستعمار البريطانى على القيام بما لا يرضاه . وبمعنى آخر ، لا نستطيع أن نجد الأسباب الجوهرية لقيام المفاوضات — أو لتعطيلها وتأجيلها — فى الدائرة الضيقة التى تمثلها المفاوضون المصريون والإنجليز ، وإنما يجب أن نبحث عنها خارج هذه الدائرة ، فى قوة الحركة الوطنية ، لأن اليقظة الوطنية المباركة التى انتشرت فى صفوف الطبقات الشعبية منذ منتصف السنة الماضية ، والتى بلغت ذروتها فى إضرابات ومظاهرات فبراير ومارس الأخيرة ، هذه اليقظة الوطنية هى التى

أجبرت الحكومة المصرية على أن تخطو خطوة تظهر كأنها الخطوة التى يطالبها الشعب ، أعنى أن تبدأ المفاوضات مع الاستعمار البريطانى . حقا أن بدء المفاوضات لم تكن استجابة لمطالب الشعب الوطنى ، بل كان تهرباً وتغطية للمساومات بين الاستعمار والرجعية . ومع ذلك فهى تعبر عن تقهقر الاثنين أمام القوة الشعبية ، عن أحساسهما بهذه القوة .

والآن ، بعدأن دامت المفاوضات بعض الوقت ، وصفيت المسائل الرئيسية الصغيرة بين الحكومتين المصريه والبريطانية ، بقى أن تحل المسائل الرئيسية . وهذا يعنى فى نظر وفدى المفاوضات ضرورة المجاهرة بان تعطى مصر مراكز إستراتيجية لبريطانيا ( العظمى ) وبان تسمح الحكومة المصرية للاستعمار البريطانى أن تستعمل أرض مصر قاعدة حربية للهجوم على الشعوب العربية الشقيقة . وهذا لا يمكن أن تفعله الحكومة المصرية الآن ، لا لأنها حازمة إزاء المستعمر بل لأنها لا تستطيع أن تواجه الرأى العام الوطنى المتوثب الذى لا تزال جميع الدلائل تبين يقظته الشديدة . ولذلك كله لا تستطيع الرجعية أن تصل إلى أتفاق مع الاستعمار البريطانى .

ولكن الرجعية والاستعمار يستطيعان أن يؤجلا المفاوضات وأن يعطلا حل قضيتنا الوطنية . ذلك لأن المد الوطنى قد خف بعض الشىء . ثم أن الحركة الوطنية لم تصل بعد إلى القوة الكافية التى تستطيع أن تدفع الرجعيه والاستعمار إلى الوراء بشكل مستمر . ولا ضير كبير على الاستعمار فى ذلك ، فانه يعنى بالمحافظة على الحالة القائمة لمدة أطول أى بقاء القوات الإنجليزية مبعثرة فى طول وطننا وعرضه ، وهل يتمنى الاستعمار البريطانى أكثر من هذا ؟ ولكن الابتسامة المتفائلة لا تفارق شفتى دولة صدقى باشا . .

وقد كتب الدكتور مندور فى جريدة الوفد المصرى الغــــراء ( يوم ١٦

الجارى ) مقالة بعنوان ( أشباح مقابل حقائق ( يقول فيها ) لماذا ينال الإنجليز ما يريدون ونحن ننتظر ؟ الطيران ، قناة السويس ، أنابيب البترول ، الشركات الضرائب . . . وبين فيها بوضـــوح أن الاستعمار البريطانى لا يزال يصل إلى أغراضه الاستغلالية فى حين أن المفاوضات منقطعة والحكومة لا تحرك ساكنا فى قضيتنا . وأدى هذا التفكير بالدكتور مندور إلى توجيه الانتقاد المر إلى صدقى باشا وتفاؤله الخاطىء . ونحن نرى أن تصوير الحالة الراهنه بهذا الوضع يتغاضى عن ناحية مهمة علينا أن نبرزها باستمرار : فليس الاستعمار . البريطانى هو الوحيد الذى يستفيد من اتفاقية الطيران أو من قانون الشركات الجديدة : لأن هناك أيضا شركة مصر للطيران التى لها مصلحة كبرى فى الاتفاقية . ولأن هناك الشركة المصرية الكبرى التى تحاول هى الأخرى أن تحافظ على أرباحها الطائلة . إذن فليس الإنجليز وحدهم الذين ينالون ما يريدون وإنما هناك حفنة صغيرة من الرجعيين المصريين ـــ وعلى رأسهـــم الحكومة الحاضرة ـــ تنال ما تريده أيضاً وفى نفس الوقت . وإن التغاضى عن المصالح المشتركة بين الاستعمار والرجعية المصرية يجعل المفكر المصرى لا يجد تفسيراً لتوقف المفاوضات إلا فى الاعتبارات الأخلاقيـــة والسيكولوجية : ( لين الحكومة وتفاؤل صدقى باشا إلى آخـــر هذه الاعتبارات التى لا تسلم بهـا التحليلات الواعية التى يجب أن يقوم بها كل مفكر وطنى مخلص .

• • •

ذكرنا أن السبب فى تاجيل المفاوضات هو تخفيف الضغط الشعبى على الحكومة المصرية والاستعمار البريطانى . ونحن نعنى هنا الضغط الشعبى الذى ياخذ المطالب الوطنية هـــدفا له . فان كانت المظاهرات والاضرابات والاحتجاجات والبيانات الوطنية قد تلاشت تقريباً ، إلا أننا نشهد فى الوقت الحاضر تحركا شعبياً ممثلا فى إضرابات العمال والموظفين والمهنوسين ، وهذا كله

مصحوب باحتجاجات وبيانات ومطالب أيضاً. وتستهدف هذه الحركة الحاضرة في المقام الأول تحسين الأحوال المادية للطبقات الشعبية وتتجه في بعض الأحيان نحو المطالبة بتغيير الحكومة الحاضرة ، مثل ما حدث أثناء الانتخابات ) .

وقد أثر هذا في بعض المفكرين ، فبعد أن كانوا يوجهون كفاحهم كله ضد الاستعمار البريطاني ، وكانوا يتغاضون عن المطالبة بالحكم الديمقراطي — أصبحوا اليوم يهاجمون الرجعية المصرية بشكل رئيس ويضعون الكفاح الوطني في المرتبة الثانية ، أي أنهم يتذبذبون بين الكفاح الوطني والكفاح الديمقراطي. وهم في ذلك يعكسون تذبذب الحركة الوطنية نفسها ويسيرون في ذيلها . وفي هذا الخطر كل الخطر على مستقبل شعبنا ، إذ أنه يمكن الرجعية والاستعمار من توجيه الضربات المتتالية إلى جهة ثم إلى جهة اخرى . فالمد بالمطالب أفسح السبيل لقيام الحكومة الصدقية . وكذلك الاضرابات المهنية المختلفة تقهر الحكومة الحاضرة في بعض الأحيان ، ولكنها تتركها حرة في المماطلة والتسويف في قضيتنا الوطنية وفي قبول تعطيل المفاوضات ، ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يحافظ الوطنيون المخلصون على ثبات موقفهم حتى تصل الحركة الشعبية إلى اعتبار الهدفين وحدة لا تتجزأ . ولذلك لا يسعنا إلا أن نوافق الدكتور مندور اذ يكتب في جريدة الوفد المصري » بتاريخ ٩ ٨ الجاري يقول. لقد استحكمت الحلقات ولا بد من أن تتحول حتى يتجه غضب الشعب في غير الوجهة التي يجب أن تتركز فيها ، فنحن لا نرى في غضب الشعب قوة عمياء غاشمة يجب إسكات ثائرتها بإرضاءها قبل أن تنفجر مثلما تسكت ثائرة الحيوان المفترس .

ولا شك أن الدكتور يقصد بهذه الجملة أن غضب الشعب سوف يتجه ضد الرجعية في حين أنه يجب أن يتجه ضد الاستعمار فقط . ولكننا نرى أن الشعب

بحق كل الحق فى هذا ، فان الرجعية المصرية مسئولة مسئولية الاستعمار تماماً سواء فى تاجيل الحل الصحيح لقضيتنا الوطنية أو فى إبقاء شعبنا فى حالته المتاخرة الحالية .

ولن ينجح كفاح شعبنا إلا إذا تخلص من الرجعية والاستعمار معا .

صادق سعد

(السنة الثانية — العدد ٤٠ — ٢٦/٦/١٩٤٦ — ص ٥/٦)

(٢)

## فى قضايا التحرر الاقتصادى والاجتماعى

### فى التموين

عندى أسباب مشكلة التموين تتلخص فى أربعة عناصر هى المضاربة بالأسعار والاحتكار وتأخر اقتصادنا الزراعى والصناعى، وبيروقراطية الأداة الحكومية أى انفصال هذه الأداة عن الجماهير الشعبية .

إن نظرة سريعة على أسعار البورصه - ولاسيما بورصة القراطيس المالية - لكافية لترينا أثر المضاربة فى خلق حالة الغلاء الحاضر . فتلك الأسعار ليست مستقرة أو منتظمة التصاعد بل أن رقمها القياسى ينقلب منذ سنة ١٩٤٠ بين ٩٠ر٢ - الحد الأدنى و٣ر١٠٢ الحد الأقصى (*) .أى أنها ترتفع مرة واحدة أو تنخفض مرة واحدة حسب الظروف الخارجية ولاسيما الظروف العسكرية للحرب الحاضرة . فمثلا كان سعر السهم لشركة البحيرة يساوى ١١٢٠ قرشاً فى أكتوبر ١٩٤٠ فقفز إلى ٢٠٩٠ قرشاً فى أكتوبر ١٩٤١ ، إلى ٣٣٠٠ قرشاً فى أكتوبر ٤٢ ، إلى ٣٤٥٠ فى أكتوبر ٤٣ حتى وصل ٤٧٠٠ فى الأسبوع الأول لمارس ٤٤ ثم سقط مرة واحدة إلى ١٩٢٤ قرشاً فى الأسبوع الثالث ليونيه ٤٤ أى فى أسبوع هجوم الحلفاء على نورماندیا . . وهذا التقلب فى الأسعار يظهر لنا بجلاء تام أن الغلاء الفاحش الحاضر ليس سببه نقص السلع المعروضة فى السوق بل سببه طمع المضاربين الذين يعتمدون على مدة الحرب ليتلاعبوا بأقوات الشعب. أما إذا اتضح أن الحرب قريبة الانتهاء فيسرع هؤلاء المضاربون إلى البيع خوفاً من أن المنافسة العالمية - التى ستوجد مرة أخرة بعد الحرب -

---

(*) نشرة البنك البلجيكى والدولى ١٥ / ١١ / ١٩٤٤ .

تجبرهم على البيع بخسارة كبيرة . ويكتب المعلق على شئون البورصة فى المجلة المصرية للاقتصاد والمال (*) .

« ولا يعرف المعلق ماذا يستطيع قوله ، الإنتاجيــــة ، الأرباح ، الاحتياطيات ، القيمة الذاتية ، هذه كلها قد اختفت . إن الذعر من انتهاء الحرب – هذا المرض النفسانى – قد اختطف الجميع أمامه مثل رياح الشتاء ... »

والذى يجعل أيضاً من المضاربة بالأسعار سبباً من الأسباب الرئيسية فى أزمة التموين هو تسلط المضاربين الأجانب على البورصات المصرية ، فإننا لو عددنا أعضاء اللجان التى تشرف على البورصات المصريه الأربع ، لوجدنا أن ثلاثة من أعضاء هذه اللجان مصريون وأن الـ ٣٧ الباقين أجانب ...

وهذه النقطة الأخيرة – تسلط الأجانب على البورصات المصريه – تظهر لنا مرة أخرى إلى أية درجة ليست قضيتنا الوطنية قضية ضيقة محدودة بعلاقاتنا الرسمية مع الحليفة ، بل إنها قضية مرتبطة بحياتنا الاقتصادية — ومن ثمة الاجتماعية والسياسية أشد الارتباط . ومن المعروف مثلا أن انفراد الزراعة المصرية بإنتاج القطن نتيجة من نتائج السياسة الاستعمارية القديمة إزاء زراعتنا . أما الآن فهذا القطن يكلف ميزانيتنا مبالغ باهظة ويحد من زراعة المحاصيل الأخرى التى نحن فى أشد الاحتياج إليها ، ويستهلك جزءاً كبيراً من السماد الذى تفتقر إليها أراضينا الزراعية . بل ويحد من استقلال مندوبينا فى المؤتمرات الدولية لأنه يربط تجارتنا الخارجية بانجلترا ربطاً أمتن مما قد نرغب فيه .

وإذا كانت المضاربة والاقتصاد الخاص بالمستعمرات سببين من أسباب الحالة الحاضرة فى التموين فمما لا شك فيه أن الاحتكار فى الزراعة السبب الهام

---

(*) عدد ٦٢٦ بتاريخ ١٢ / ٨ / ١٩٤٤ .

الثالث ، فهو ناتج من ذلك الحادث المعروف فى مصر وهو أن ٥ فى الألف من مجموع الملاك يملكون ما يقرب من نصف الأراضى الزراعية المصرية ... وأما الاحتكار فى الصناعة فلا يمكننا أن نستدل عليه باحصاء سنه ١٩٣٧ الذى يبين أن ٩٩ر٥ ٪ من مجموع المؤسسات الصناعية تملك ١٨ ٪ من مجموع الرأسمال الصناعى فى حين أن باقى المؤسسات الصناعيه ـ وهى تمثل ٥ فى الألف من تلك المؤسسات ـ تملك ٨٢٪ من ذلك الرأسمال ... والذى يوضح لنا تأثير الاحتكار على الغلاء الفاحش الحاضر فهو الإحصاء التالى المبين للأرقام القياسية لأسعار الجملة والقطاعى وتكاليف المعيشة (*) .

| السنة | الجملة | القطاعى | تكاليف المعيشة |
|---|---|---|---|
| ١٩٤٢ | ١٨٨ | ٢٠٢ | ٢٤٣ |
| ١٩٤٣ | ٢٢٨ | ٢٦٨ | ٣٠٥ |
| ١٩٤٤ | ٢٨٠ | ٣١٨ | ٣٠٩ |

والذى نفهمه من هذا الإحصاء هو أن هناك سبباً يحول بين تماشى هذه الأسعار الثلاثة تمشياً متوازياً . وأن هناك إرادة خارجة عن قوانين السوق والطبيعة ، إرادة تفرض أسعارها على جماهير المستهلكين ، وهى إرادة المحتكرين ... وواضح جداً أن هذا الاحتكار فى المنتجات الزراعية والصناعيه المصريه ليس وليد اليوم ولا الأمس بل أنه ثمرة تطور قد استغرق قرنا أو نيف ليصل إلى الحالة الحاضرة . وأن ظروف الحرب الحاضرة لم تخلق شيئاً جديداً بل إنها رفعت الستار الذى كانت المنافسة العالمية تخفى به احتكار إنتاجنا من جانب فئة صغيرة من الطبقات الحاكمة . . .

وأخيراً فالذى نراه سبباً رابعاً مهماً فى إيجاد هذه الحالة الحاضرة الخاصة

(*) نشرة البنك البلجيكى والدولى ١٥ / ١١ / ١٩٤٤ .

بالتموين هو بيروقراطية الأداة الحكومية ، أى عدم اعتمادها على الجماهير الشعبية المستهلكه فى تنفيذ قرارات وزارة التموين المختلفة — وقد بلغت مايزيد عن ٤٠٠ قرار إلى اليوم ! — وفى مساعدة السلطات على الضرب على المضاربين والمحتكرين مجوعى الشعب ، فالحكومة تعتمد على العمد والمشايخ فى القرى لتوزيع السلع المختلفة ، وهؤلاء كلهم لا يمثلون الطبقات الشعبية تمثيلا مرضيا فى شىء ، بل كثيرا ما تتعارض مصالحهم مع مصلحة الشعب معارضه مباشرة . أما فى المدن ولاسيما الكبرى منها ـ فاللجان « الفنيه » التى تشكل لحل مشكلة التموين تفشل كلها فى القيام بمهمتها ، لأن هذه اللجان تمثل المنتجين والإداريين فقط ولا تمثل المستهلكين تمثيلا مباشرا ، مهما تكن هذه اللجان مشكلة على أسس « فنية دقيقة » .



ومما لاشك فيه أن الحلول الحاسمة الناجحة لمشكله التموين لن تأتى من القرارات « الفنية » لتلك اللجان « الفنية » بل ستأتى بتوسيع الديموقراطية الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه فى بلادنا ، ستأتى باستيلاء الدولة على إنتاج كبار المنتجين استيلاءا كاملا وبتخفيف هذا الاستيلاء على متوسطى المنتجين ثم بإعفاء صغارهم من الاستيلاء إعفاءاً كاملا أيضاً حتى يحمعوا هؤلاء من الشركات الاحتكارية الكبرى ، تلك الشركات التى يقول عنها حافظ إبراهيم :

وما الشركات السود فى كل بلدة      سوى شرك يلقى به من تصيدا

وستأتى حلول المشكلة من اشتراك الجماهير الشعبية المستهلكه فى لجان مراقبة التموين وبتوسيع الديموقراطية السياسيه : بإلغاء الأحكام العرفيه والرقابه خصوصاً ، حتى يتسنى لتلك الجماهير الشعبية المستهلكه أن تعبر عن مطالبها تعبيرا واضحاً صريحاً .

بدون توقيع

( السنة الأولى ـ العدد الأول ـ ١٦ / ٥ / ١٩٤٥ )

## البنوك فى مصر والاقتصاد القومى

بدأ عهد مصر بالبنوك مع تصدير الرأسمال الأجنبى إلى بلادنا مصاحباً استدانة الخديوى إسماعيل ، وكان بعض القروض يأتى عن طريق المصارف اللندنية والباريسية الكبرى ، وكان بعض آخر يأتى عن طريق بنوك تنشأ بنوك للاقراض ثم تختفى . . . وكان البعض الثالث يأتى عن طريق أسست فى مصر ثم ترعرعت ، ومنها البنك الإنجليزى المصرى الذى أقرض الخديوى ثلاثة ملايين من الجنيهات والذى ضمه بنك بركليز فيما بعد . ثم ما لبث أن انتظم ترحيل الرأسمال الأجنبى إلى مصر وذلك نتيجة سببين مهمين ، الأول : تطور الاقتصاد الاوربى الرأسمالى الحر إلى اقتصاد احتكارى يتسلط عليه عدد صغير من المنشآت الصناعية . وأما السبب الثانى : فهو احتلال مصر . والحقيقة أن السببين مرتبطان ارتباطاً وثيقا، إذ أن الاحتلال قد جاء لحماية مصالح الرأسمال المصدر لضمان أن تبقى مصر سوقا مفتوحة لرأسمال جديد . وإنا نرى ـ من إحصاء الشركات المساهمة فى مصر — أن مجموع رأسمال البنوك العقارية كان ٤ مليون جنيه تقريبا سنة ١٨٠٠ فأصبح ٥٢ مليونا سنة ١٩١١ ، وأن مجموع رأسمال بنوك الودائع كان مليونين تقريباً سنة ١٨٠٣ فارتفع إلى ما يزيد عن ٥ ملايين سنه ١٩١١ . وقد نظم تصدير الرأسمال الاحتكار المالى فى أوربا : فقد اشترك فى رأسمال البنك الأهلى ، سير أرنست كاسل ( من كبار الماليين بلندن) ودفع نصف رأس المال، وأما النصف الآخر فكان لشركة سلفاجو وشركة إخوان سوارس بمصر . وكذلك البنك الإيطالى المصرى ، جاء تأسيسه نتيجة اتفاق مصرفين إيطاليين كبيرين هما « السكريديتو ايتاليانو » و « البنكا ناتسونالى دى كريديتو » . وكان (الدويتش أوريئت بنك) قد جمع رأسماله بواسطة ثلاثة بنوك ألمانية كبرى هى (ناتسيونال بنك فور دويتشلاند)و(درزدنر بنك) و ( شافن هاوزنهر بانكفيرين ) . وما لبثت هذه البنوك الكبيرة ذات

الرأسمال الضخم والاحتياطى الذى لايقل ضخامة عنه — لأنه مستمد من القوة المالية التى اشتركت فى تأسيسه — ما لبثت هذه البنوك الكبيرة أن اجتاحت البنوك الصغيرة الموجودة فى مصر ، أو فروع البنوك الأجنبيه : فقد ضم إلى البنك الأهلى مثلا فروع بنك غرب أفريقيا وبنك كوكس واللويدز ، ضم إلى بنك بركلين الانجليزى المصرى كما ذكرنا ، واشترك البنك الأهلى فى تأسيس البنك الزراعى ، فكان من شروط التأسيس أن يكون مدير البنك الأهلى مديراً للبنك الزراعى أيضاً . .

كان الرأسمال الأجنبى يتدفق إلى مصر تحت حماية الاحتلال ، وزراعة القطن تنتشر بسرعه فائقة ، والبضائع المصنوعه تأتى على البواخر التى تنقل القطن إلى انجلترا . فيزداد نشاط البنوك ويتقدم عدد فروعها تقدماً هائلا ، فيصبح ٥٨ فرعا سنة ١٩٢٠ بعد أن كانت ست أفرع فقط سنة ١٨٨٠ ، أما الآن فللبنك الأهلى ٣٧ فرعا ، ولبركليز بنك ٢٨ فرعا ، ولبنك مصر ٢٩ فرعا . ولبنك مصر قصة تختلف عن تاريخ البنوك الأخرى ، إذ أنه قد جاء نتيجة للنشاط الاقتصادى الذى عرفته مصر إبان وبعد الحرب العالمية الأولى ، فكان تعبيراً لقوة الطبقة المتوسطة المصرية الصاعدة الممتلئة نشاطاً ، وقد كان هذا البنك ينافس فعلا البنوك الأخرى منافسة قوية فى أول الأمر ، إلى أن قبلت تلك البنوك الوضع الجديد فهادنته وأصبح فرداً من أسرتها . .

ولم تحتفظ البنوك بالصفه الاحتكاريه التى كونت إنشاءها فحسب ، بل أن هذه الصفة زادت مع مرور السنين وامتدت إلى نشاطها المتزايد الذى لم يترك فرعا من فروع حياتنا الاقتصادية كلها إلا والساب فيه . ومن هذه الفروع ما كان طبيعياً أن يتعلق بأعمال البنوك مثل الاستيداع فودائع البنك الأهلى بلغت سنة ١٩٢٤ ما يقرب من ٣٠ مليونا من الجنيهات بما فيها ودائع البنوك

الآخرون فيه ( أى البنك الأهلى ) ، كما بلغت الودائع فى بنك مصر ما يقرب من مليون جنيه فى نفس السنة . ولا يخفى أن هذه الأرقام تدل على الأموال الهائلة التى تشرف البنوك عليها وعلى توزيعها وتوظيفها ، فهى تستطيع أن تشجع حركة صناعية أو تجارية تشجيعاً فعالا ، وتستطيع قتلها أيضاً إذا أرادت ذلك.

ومن الأعمال الخاصه بالبنوك التسليف العقارى .. فالبنوك العقاريه تقوم بدور هام فى تسلط الرأسمال الأجنبى على الاراضى المصرية ، و ( الكريدى فونسيه المصرى ) كان دائناً — مثلا — بـ ٢٠٫٢ مليونا من الجنيهات المصرية سنة ١٩١٢ وكان يضمن هذه المبالغ ٧٨٠٫٠٠٠ فدانا . أى مايقرب من ٢٢٪ من مساحة الأرض المصرية التى يمكن رهنها .

أما ميزانية البنك لسنه ١٩٤٢ فهى لا تزال تسجل ديوناً عقاريه تبلغ ١١ مليونا من الجنيهات ، وثمة عمل آخر للبنوك فى مصر هو تقديم السلفيات على البضائع — وخاصه القطن وبذرته ، والحقيقة أن تقديم السلفيات على البضائع ليس من الأعمال المتعلقه بالبنوك نظرياً ...

ومع ذلك فمن المعروف أن ٩٠٪ من القطن الوارد إلى الاسكندرية سنوياً يكون باسم البنوك ، وكذلك تسجل ميزانية بنك مصر لسنة ١٩٤٢ أن كمية الغلال التى دخلت شونه بلغت مليونين ونصف مليون من القناطير . أى أن البنوك تشرف إشرافاً يكاد يكون كاملا على تجارة المحاصيل الزراعيـــه المصرية الرئيسيه . .

وأخيراً ، فلا ينحصر إشراف البنوك على الرأسمال السائل ـ الودائع ـ والأراضى وتجارة المحاصيل الزراعيه ، بل يتعداها ليبلغ الإشراف على الصناعات المصرية الضخمه : فبنك مصر يشرف على مجموعته الصناعية ورأسمالها يزيد على ثلاثة ملايين من الجنيهات . وبنك مصر نفسه يخصص

أمولا متزايدة ما يقرب من ٢٥ ٪ من رأسمالها — للاشتراك فى الأعمال الصناعيه والمالية . وبهذا الشكل تتضح سيطرة البنوك على الصناعة أيضاً !

وهذه النظرة الإجمالية على البنوك لن تكون كافية إذ لم نلاحظ تركيز الجزء الأكبر من سلطتها فى عدد قليل من المصارف ، فبنك مصر والبنك الأهلى يجمعان رأسمالا يساوى ٤ ملايين من الجنيهات ، أى ٧٠ ٪ من مجموع رؤوس الأموال المصرفية التجارية . والكريدى ليونيه يستغل رأسمالا يساوى ١٥ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات — أى ٧٠ ٪ من مجموع رؤوس الأموال المصرفية العقارية فى البلاد .

ثم يتضح تركز تلك السلطة الماليه الهائلة وضوحا أكبر إذا لاحظنا اجتماع البنوك كلها فى هيئة واحدة — هى الاتحاد المصرى للصناعات الذى من أعضائه نواب وشيوخ فى البرلمان — تشرف بهذا الشكل على حياة الاقتصاد المصرى بأكمله . وكذلك يزداد ذلك الوضوح إذا أضفنا إلى الصفة الاحتكاريه التى وصفناها من قبل « الاتحادات الشخصية » التى تربط المنشآت الماليه المختلفه ربطاً يزيد من قوة احتكارها فى تداول المنتجات . وأعنى بالاتحاد الشخصى وجود شخصيات قليلة تدير مؤسسات صناعية وتجارية ومالية مختلفة فى آن واحد فتفرض عليها جميعاً خطة واحدة واتجاهاً واحداً . فهناك مثلا حافظ عفيفى باشا — وهو عضو مجلس إدارة ٣٣ شركه ومنها بنك مصر ، وهناك أيضاً عبد المقصود أحمد بك — وهو عضو مجلس إدارة ٢٤ شركة ، منها شركات بنك مصر والبنك الأهلى . وهكذا يرتبط بنك مصر بالبنك الأهلى ارتباطاً يمكننا أن نسميه شخصياً لأنه ينشط خلال الشخصيات الكبرى المتقاربة .

وأخيراً ، فلن تكون هذه النظرة على حالة البنوك فى مصر كاملة

إن لم نلمح إلى الأضرار الناتجه من ذلك التركيز الاحتكارى فى البنوك وإن لم نختتم نظرتنا الإجماليه هذه ، بأن التركيز القوى الذى بيناه يوسع أمام الدولة فرصه فرض إشرافها — إشراف الشعب المصرى — على تلك المجموعه الصغيرة من الاحتكارات المالية ، ومن ثمة التجارية والصناعية الكبرى . ـ

أحمد سعيد

(السنه الاولى ـ العدد الثالث ـ ١ / ٦ / ١٩٤٥)

## ملاحظات على تحديد الملكية الزراعية
## بمناسبة عرض مشروع خطاب بك على مجلس الشيوخ

ليس من السهل أن يحدد الباحث موقف الطبقات الاجتماعية المصريه من مسألة تحديد الملكيه وذلك لتضارب المصالح الطبقيه — إزاء تلك المسألة — وهذا التضارب لا يشمل فقط التضارب بين طبقة وطبقة أخرى ، بل يشمل أيضاً التضارب بين المصالح المباشرة والبعيدة لكل طبقه ، وتشمل بدرجه أكبر تأثير الموقف السياسى الحالى على هذا وذاك ، ونحن حين نتحدث عن الموقف السياسى فلا ننسى أن للاستعمار اليد الطولى فيه .

لذلك نود أن نحلل مسألة تحديد الملكيه الزراعيه تحليلا نظرياً قبل أن نتعرض لمشروع محمد خطاب بك وإلى رد الفعل الذى أحدثه . تتبادر فكرة تحديد الملكيه الزراعيه إلى ذهن المصلح الاجتماعى من أول نظرة يلقيها على إحصاءات توزيع الملكيه فى مصر ، لأنه يرى مباشرة التفاوت الواضح فى هذا التوزيع ، التفاوت الناتج من أن ١٢٫٠٠٠ مالكا - ٥ فى الألف من الملاك - يملك ما يقرب من نصف الأراضى الزراعيه المصرية ، فى حين أن ما يقرب من ٢ مليون ونصف من المليون من الملاك - الباقين - يملك النصف الآخر .

من هنا جاءت فكرة وجوب تحديد الملكيه الزراعيه وتوزيع مايزيد عن الحد المقرر إلى الفلاحين الفقراء ، ولاسيما أن معظم هؤلاء الملاك الكبار لم يحصلوا على أراضيهم بعملهم وجهدهم ، بل أتت عن طريق الوراثه وهى فى أصلها هبات وزعها محمد على باشا ، وخلفاؤه ، أو أنها وصلتهم عن طريق إقرار الحالة الاقطاعية التى كانت تسود مصر فى أوائل القرن الماضى ، والفلاحون — الذين يرون باستمرار أن هذا التفاوت فى توزيع الملكيه الزراعية بهذا الشكل البسيط — أعنى تحديد حد أقصى للملكية ونزع الباقى لتوزيعه على الفلاحين الفقراء :

أما الطبقة البورجوازية — طبقة التجار وأصحاب المصانع — فهى ترى فى ذلك التفاوت فى الملكية ضرراً مزدوجاً لمصالحها المباشرة ، لأن تركز الأرض الزراعية تركزاً احتكارياً يسبب غلاءها وارتفاع الإيجار ، ومن ثمة يسبب غلاء المنتجات الزراعية، ونتيجة هذا الغلاء أن الرأسماليين يضطرون أن يدفعوا أجوراً أعلى لعمالهم ، ومما لاشك فيه أن هذا ليس فى صالحهم .. ومن جهه أخرى ، فتفاوت توزيع الملكية يسبب فقر الفلاحين ، أى عجز غالبية الأمة عن استهلاك البضائع المصنوعة ولذلك يفهم الرأسماليون أن التفاوت يضيق السوق المصرية بشكل ملحوظ ، ولذلك تؤيد البورجوازيه فكرة تحديد الملكيه الزراعيه ، ولكنها تؤيدها تأييداً متردداً متذبذبا ، لأن التركز الاحتكارى فى الإنتاج موجود أيضاً فى الصناعه والتجارة ، وإن لم يكن بالشكل الواضح الذى وجد فى الزراعه — ولأن العمال الصناعيين فى حالة من الفقر تشبه حالة زملائهم الفلاحين . فأى مساس بالملكيه الزراعيـة الكبرى قد يوحى للرأى العام ضرورة المساس بالملكية الصناعية والتجارية والمصرفية الكبرى ، وهذا ما تعارضه البورجوازيه أشد المعارضه ! وتخافه أشد الخوف .

وأما الاستعمار فمن الطبيعى أنه يعارض تحديد الملكيه الزراعيه معارضه أساسيه ، ولطالما عضد كبار الملاك ونفوذهم الاجتماعى والسياسى فى سبيل إبقاء قبضته الاقتصادية والسياسية على البلاد . وذلك بإبقاء مصر دولة زراعيه متأخرة تنتج القطن لمصانع لانكشاير وغيرها وبإبقاء حياتنا البرلمانيه فى أطوارها الطفلة باستمرار . . ويمكننا على ضوء هذا التحليل السريع أن نعرض لمشروع محمد خطاب بك الذى لا يمثل أكثر من خطوة متواضعه فى سبيل تحديد الملكيه الزراعيه إذ أنه لا يهدف إلا أن يمنع فى المستقبل المالكين الذين فى حيازتهم أكثر من خمسون فدانا من أن يشتروا

أرضاً جديدة ... يصرح خطاب بك أن هذا المشروع سيخفف من التفاوت فى توزيع الملكيه فى المستقبل لأن التشتت الناتج من توزيع الملكيه على الورثه لن يجد — إذا سن القانون — التأثير المعارض الممثل الآن فى إمكانيه ابتياع الأراضى الجديدة . كما أن خطاب بك يشرح وجهة نظره بقوله : إن القانون سيحول كثيراً من رءوس الأموال من الزراعه إلى الصناعه ، وهذا فى مصلحه الأمه بأجمعها دون تفرقه . إذن ، فالمشروع المعروض الآن على مجلس الشيوخ — لن يغير شيئاً جوهرياً عظيما من الوضعيه الحاليه لتوزيع الملكيه فى مصر ، مع أن بلادنا أحوج ما تكون إلى هذا التغيير فى سبيل رفع مستوى الفلاحين الفقراء من جهه وفى سبيل إلغاء نفوذ كبار الملاك الإقطاعيين — وبالدرجه الأولى نفوذهم السياسى — من جهة أخرى ، ولكن هذا المشروع — رغم عدم جديته — يمثل ، كما قلنا خطوة إلى الأمام ، لأنه يبرهن للطبقات الشعبيه المصريه أن الوضع الاحتكارى الحالى ليس وضعاً منزلا من السماء فلا يمكن — ولا يجب — تغييره بأى حال من الأحوال ، بل على نقيض من ذلك فإن فى استطاعه ممثلى الشعب أن يحدوا من حقوق الملكيه المقدسة تحديداً يتفق واحتياجات الشعب نفسه ، ولعل مشروعا آخر يقدم فى فى المستقبل ، يرمى إلى تحقيق التفاوت الحاضر فى الملكية الزراعيه تحطيماً حاسما . .

* * *

ولقد لقى مشروع محمد خطاب بك معارضه عنيفه فى مجلس الشيوخ . والأرجح أن يرفضه المجلس رفضاً نهائياً ، ويمكننا تقسيم هذه المعارضه قسمين قسم يعبر عن مصلحته المباشرة وهو يمثل كبار الملاك وقسم آخر يرفض المشروع فى سبيل تحقيق أغراض حزبيه ضيقه — لأن صاحب المشروع ليس منتسباً إلى لونه السياسى من جهه ، ولأنه يعارض فى سبيل المعارضة من جهه أخرى —

ولان مصالحه الطبقيه ليست مفصولة عن مصالح كبار الملاك فضلا واضحاً من جهه ثالثه ، ولو أن القسم الثانى أيد مشروع خطاب بك إذن لزاد التفاف الشعب حوله ، ولزاد تأييده له ... وهنا يظهر العنصر السياسى الذى ذكرنا وجوده فى أول حديثنا . فتغاضى غالبيه الشيوخ عن مصالح الامة الحقيقه العميقه وهذا يدل مرة أخرى على حاجتنا الشديدة العميقه إلى إيجاد ديموقراطيه سياسيه سليمة فى بلادنا ، ديموقراطيه ورقيه فقط ، بل ديموقراطيه تمثل حاجات الشعب ويلعب فيها الوعى الشعبى نفسه دوراً أساسياً ، وليس دوراً ثانوياً كما هو الحال فى الوقت الحاضر .

(أحمد سعيد)

( السنة الأولى ـ العدد الخامس ـ ١٦ / ٧ / ١٩٤٥ )

## الاصلاح الزراعى

بقلم مريت غالى

كتيب يعبر تعبيراً صادقاً عن قلق بعض المثقفين من الطبقة المتوسطة بيننا إزاء المأزق الظاهر الذى وصلنا إليه فى شؤوننا العامة . فقد أصدرت هذا الكتيب « جماعة النهضة القومية » وصدرته ببيان قالت فيه : « إننا لم نحظ بعد بفكرة واضحة عن كثير من أهدافنا الداخلية التى تتصل بالنهوض الاقتصادى والتقدم الاجتماعى ، وكثيراً ما شغلنا بأزمات مصطنعة ومجادلات عقيمة فى هذا الموضوع . ويختتم المؤلف بحثه بأنه « لم يحاول أن يقدم صورة منسقة للأفكار والآراء التى تجول بخاطر كل محب لبلده وأن يصوغها فى قالب برنامج عملى قابل للتنفيذ فى الحال . » وقد وضح أثناء البحث حذر المؤلف من التدخل فى أمور سياسية لمح إليها مرارا بنقده « لأفكار الأمس وعقلية الماضى » السائدة فى أعمال الحكومة ، وزاد هذا الحذر وضوحا تصريح الجماعة فى بيانها بأنها « لا تتحيز لأى مذهب اجتماعى لذاته أو نظرية اقتصادية من تلك النظريات التى تتقاسم العالم اليوم ، فكانت بوقا ليأس جمهرة المثقفين - المنتمين إلى الطبقة المتوسطة - بعد فشل السياسه التى عرفتها مصر أثناء ربع القرن المنصرم . ولذلك كله تخرج أهمية هـــذا البحث من دائرة الإصلاح الاقتصادى إلى دائرة أوسع وأشمل ، دائرة التعبير عن تحرك طبقاتنا الاجتماعية وازدياد يقظتها فى الوقت الحاضر .

* * *

يحتوى البحث على إيضاح طيب لكثير من الافكار والآراء الإصلاحية المتقدمة التى تجد استجابة واسعة فى مصر الآن . فالمثقفون الأحرار — والحالة هذه — عليهم أن يؤيدوا هذه الإصلاحات لتطوير هذه الآراء إلى مستو أعلى وأكمل ، وقد أوضح المؤلف أن سوء توزيع الملكية الزراعية يزداد مع مرور

الأيام بسبب تضاؤل الملكيات الصغيرة وثبات الملكيات الكبيرة وكثرة المزارعين وقلة الأرض » وأن هـــذه العوامل قد تعاونت على استيلاء المالك الكبير على أكثرية الأرباح فى حين أن المستأجر والعامل الزراعى والفلاح الصغير يتخبطون فى الحرمان فهبطون إلى مستو ، لا يستقيم معه نظام اقتصادى أو اجتماعى » ، ثم أشار إلى انتشار الوعى واليقظة الاجتماعية فى مصر أثناء الحرب فاستنتج من هذا كله ضرورة الإصلاح على أساس النظر إلى الأرض كوسيلة النهوض بصغار المزارعين وليس فقط كأداة إنتاج تعود بالأرباح على المالك .

ثم يستعرض المؤلف الأسس الأربعة الضرورية للإصلاح الزراعى . ألا وهى نشر الملكية الصغيرة والمحافظة عليها وتقييد الملكية الكبيرة وإصلاح الإيجار والعمل . وعنده أن نشر الملكية الصغيرة يجب أن يأتى فى المقام الأول بتوزيع الأراضى الحكومية على صغار الفلاحين وكذلك بمراقبـــة الشركات العقارية حتى تبقى شركات استصلاح الأراضى وتمنع من استغلال الأرض ، ثم بإلغاء الوقف الأهلى ، وهذا كله سيمكن الحكومة من توزيع ما يزيد عن مليون فدان على ثلاثمائة ألف أسرة فلاحيـــة صغيرة لتكوين طبقة ثابتة من صغار الملاك ( ويظهر المؤلف باستمرار أنه يريد تكوين طبقة « ثابتة » من صغار الملاك وقد احتوى هذا الباب على اقترح بتأسيس مستعمرات تعاونيه لتجميع الملاك الصغار . ويؤيد البحث تأييداً قوياً مبدأ مشروع خطاب بك فى تحديد الملكية الزراعية عن طريق منع الملاك الذين تزيد ملكيتهم حد معين ( وقد رفع المؤلف هذا الحد إلى ١٠٠ فدان ) ـ من شراء أراضى جديدة ، ولم ينس المؤلف أن الضرائب التصاعدية على الأرض طريقة من طرق التقييد للملكية الكبيرة ، فشرح ضرورتها شرحاً لا بأس به .

وفى الباب الرابع أخذ المؤلف يشرح ضرورة تنظيم الإيجار الزراعى

وحمايه العمال الزراعيين وهذا يوضع حد أعلى للمساحه المؤجرة للشخص الواحد ثم يرفع مدة الإيجار إلى ثلاثة سنوات على الأقل وبتحديد حد أعلى لفئه الايجار أما حماية العمال الزراعيين فيكون طبعاً بتحديد حد أدنى للأجر الزراعى على شرط أن يختلف هذا الحد الأدنى مع اختلاف المناطق خصوبة وغنى .

* * *

وقد سبق أن قلنا فى مقال — بصدد مشروع خطاب بك — إن الطبقة الوسطى تظهر كثيراً من التردد فى مسألة تحديد الملكية الزراعية ، وقد جاء الكتيب الذى نحن بصدده مثالا جديداً لقولنا هذا . وقد تعرضنا بما انصرم من المقال للاقتراحات المتقدمة التى احتواها وأعطيناها حقها من الثناء ، والآن نعرض لنواحى النقص فى التفاصيل فنلاحظ افتقارا كبيراً فى نظرة الكاتب العامة إلى المشكلة المعروضة وهى تحتاج إلى جرأة واتساع فى الأفق من الوجهتين النظرية والعملية وهنا تظهر مرة أخرى ضرورة قيام المثقفين الأحرار — الذين يفكرون تفكيراً شعبياً أولا وأخيراً — بمثل هذه الأبحاث لتأتى كاملة لا نقص فيها . .

فمن النقائص الجزئية أن المؤلف يقترح توزيع مليون فدان على ثلاثمائة ألف أسرة . وهذا فى بحر ٢٥ سنة ـ فى حين أن الملاك الصغار جداً الذين تقل ملكيتهم عن الفدان الواحد يبلغون ٠٠٠ر٧٥٠ر١ مالك تقريبا ، هذا عدا العمال الزراعيين الذين لا أرض لهم على الإطلاق ، وتكون نتيجة اقتراح مريت غالى أن نسبه صغيرة من الفلاحين الفقراء ستحصل على ٣ فدادين ـ بعد ٢٥سنة! وواضح أن هذا لا يمكن أن يحل المشكله حلا مرضيا ، لاسيما أن عدد الفلاحين سيزداد حتما بعد ٢٥ سنة وتصل أزمة الأرض الحاضرة إلى قمه أعلى .

ونحن نرى أن العيب الأساسى للبحث أنه فى خوفه التعرض لأمور سياسية فاشلة وامتناعه دائماً عن الوقوف موقفا واضحا من تطورنا الاجتماعى — قد

صرف نظره عن عناصر فى غاية الأهمية تلعب فى المشكلة الفلاحية دوراً جوهرياً فقد نظر إلى الحالة الحاضرة لتوزيع الأرض على أنها توزيع سيء للملكية وليس احتكاراً لوسيلة من وسائل الإنتاج ، فكانت النتيجة أنه أراد تحسين التوزيع بالتصدق على الفلاحين الفقراء ببعض الفتات بدلا من أن يتبين دور هذا الاحتكار فى منح كبار الملاك نفوذاً اجتماعيا وسياسيا يلعب الدور الأول فى إبقاء الطبقة الفلاحيـــة فى مستواها المنحط . وقد تعرض المؤلف لتحديد الملكية الكبرى عن طريق نوع الزيادة عن حد معين للملكية الكبرى فاستبعد المبدأ ببعض الجمل لا تخلو من الغموض والتهرب مثل « القصد فى النفقات بقدر الإمكان » و « وما أجدرنا أن نوجه المجهود الضخم والأموال الطائلة التى يتطلبها نزع الملكيات الكبيرة نحو زيادة طاقتنا الانتاجية » ، دون أن يتنبه إلى أن احتكار نصف الأرض الزراعية المصرية فى يد فئة صغيرة لا تتجاوز على الأغلب ٣٠٠ أو ٤٠٠ عائلة – هذا الاحتكار هو الذى يحد من طاقتنا الإنتاجية ويبقى زراعتنا فى مستوى منحط ! كما أن المؤلف فى ابتعاده عن المسائل السياسية لم يتعرض – إلا بالتلميح الغامض – للدور الذى يلعبه الاستعمار الأجنبى فى إبقاء الفلاحين « دون مستوى الحرمان » وفى المحافظة على الملكيات الكبيرة .

لهذا كله جاء الكتيب هزيلا نحيفاً ينقصه حب الشعب العميق وقد دفعه عدم التحيز لمذهب اجتماعى لذاته – إلى عدم التحيز للديمقراطية نفسها . فقد يبحث القارىء عن هذه الكلمة طوال الصفحات المئة للكتاب ، ولكن عبثاً ودون جدوى ... !

أحمد سعيد

(السنة الأولى - العدد السابع - ١٦ / ٨ / ١٩٤٥)

## ماساة التموين

### نظرة قومية علمية لأسباب مشكلة التموين

أصدرت دار القرن العشرين للنشر بالقاهرة كتابا جديداً بقلم الزميل صادق سعد عنوانه ( مأساة التموين ) تناول فيه مشكلة التموين فى مصر بالتحليل العميق والدراسة العلمية فارجع أسبابها إلى طبيعة النظام الاقتصادى السائد فى البلاد ورد سوءها إلى الخلل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فيها. ويسر الفجر الجديد أن تقتطف لقرائها من الكتاب ما تسعه هذه العجالة . .

يقول المؤلف فى مقدمة الكتاب . .

« وإن دل هذا ( أى الشكوى من سوء حالة التموين ) على شىء فإنما يدل على أن كارثة التموين والغلاء ليست متعلقة باللون السياسى للحكومة القائمة تعلقاً كبيراً ، بل أنها أصبحت من المشاكل المستعصية التى تواجه كل حكومة مواجهة دائمة ... والحقيقة أن كل حكومة تحاول أن تتناول هذه المسألة بطرق متشابهة — كتشديد المراقبة وإعادة النظر فى نظام التوزيع — وتزيدها تشابها كثرة الوعود الحلوة التى تبذل فى كرم . ولكن الحقيقة أيضاً أن هذه المحاولات كلها لا تنجح إلا نجاحا يسيراً ، وأن المسألة لا تلبث أن تتفاقم أكثر فأكثر فتذكرنا بمسألة « الفقر والجهل والمرض » التى تتناولها أيضاً كل حكومة بوعود عديدة فى أول الأمر ثم يتضح شىء كثير من عجزها عن معالجتها فيما بعد ..

ثم يخرج المؤلف بمأساة التموين من الدائرة الضيقة التى أبقيت فيها إلى الآن دائرة أخطاء المراقبين وسوء نيتهم أو جشع التجار ورشوة بعض الموظفين .. إلى مجال أوسع وأعمق . . يتصل بفقر الشعب وجهله ومرضه اتصالا عميقا ،

ويتبين أن كارثة التموين الحاضرة جزء لا يتجزأ من كارثة مصر كلها، تلك التي لازمت الشعب المصرى منذ قرون لا تحصى ، ثم ازدادت التصاقاً به منذ عرف الاستعمار.

وهناك مسألة أخرى تخرج مشكلة التموين من تلك الحدود الضيقة وهى انتهاء الحرب فى أوربا بانتحار الفاشية : وانتعاش الحركات الشعبية انتعاشا كبيراً ، فهذا يدفع بمصر قدماً إلى « مرحلة حاسمة من مراحل تاريخها .. مرحلة يجب أن تحل فيها نهائياً علاقاتها السياسية والحربية والاقتصادية مع الاستعمار الأجنبى » .

وفى خلال عرضه لأسباب المأساة يقول : « إن سلسلة من الوسطاء منتشرة فى طول البلاد وعرضها ، يخفون البضائع ويتلاعبون بها . . وبين هؤلاء المضاربين وبين الفاشيين صلات متينة — ولطالما كانوا يصيحون ألماً كلما كانت ضربة تنزل بالفاشية جديدة » .

وهؤلاء الوسطاء معظمهم من الأجانب « فإنك لو عددت أعضاء اللجان التى تشرف على البورصات المصرية الأربعة لوجدت أن ثلاثة من أعضاء هذه اللجان وأن الـ ٣٧ الباقين أجانب » .

ويقول الكاتب شارحاً العلاقة بين أزمة التموين وقضيتنا الوطنية أننا « إذا كنا نتحدث عن علاقة أزمة التموين بقضيتنا الوطنية فلا يمكن أن نتجاهل الـ ٣٠٠ مليون جنيه التى أصبحت الآن ٣٥٠ مليوناً ، ويستطيع الإنسان أن يقدر أهميتها إذا لاحظ أن قيمة الصادرات الانجليزية إلى مصر كانت ١٠ ملايين من الجنيهات سنوياً فى المتوسط وعلى ذلك فسوف يستغرق تسديد الدين إلى ما يقرب من ٣٥ سنة !! .

وأما دور الحكومة فى مأساة التموين فيبدؤه المؤلف قائلا « ورابع أسباب

التموين الحاضرة ببيروقراطية الآلة الحكومية (أى اعتمادها على النظام المكتبى الآلى) وانفصالها عن الطبقات الشعبية بل ارتباطها المتين بالطبقات الحاكمة والتعاون معها على الاستبداد بالشعب فى بعض الأحيان ».

ويصف المجتمع المصرى حق وصف فيقول « إن مجتمعنا كله مبنى على أسس خاطئة مريضة عنصرها الجوهرى أن أعضاءه لا يعملون مدفوعين برغبة سامية: رغبة مساعدة الإنسان لأخيه الإنسان ، بل يعملون للربح ، وللربح فقط وللربح فقط أولا وأخيراً .

ويقترح حلولا لأزمة التموين :

(أ) أن تراقب الحكومة الانتاج الكبير ولاسيا إنتاج الحاجيات الشعبية.

(ب) أن تستولى الدولة على الشركات الاحتكارية الكبرى لتحقيق مصلحة الجمهور .

(جـ) أن تراقب الدولة الإنتاج الزراعى الكبير مراقبة دقيقة .

(د) أن يعفى المنتج المتوسط من الاستيلاء على جزء من إنتاجه وأن يعفى المنتج الصغير إعفاء تاماً .

(هـ) إشراك الطبقات الشعبية فى مراقبة أمور التموين وذلك بتكوين لجان من المستهلكين .

(و) تعديل المعاهدة المصرية الإنجليزية التى تربطنا بالرأسماليين الإنجليز وإبدالها بمعاهدة لا يعترف فيها لانجلترا بمركز ممتاز .

بدون توقيع

(السنة الأولى ـ العدد الثامن ـ ١ / ٩ / ١٩٤٥)

## مستقبل العلاقات الاقتصادية في الجامعة العربية

ظهرت قرارات اللجنة الصناعية والتجارية للجامعة العربية ، ولقارىء هذه القرارات الحق فى أن يتساءل ما إذا كان القائمون بالأمر يعتبرون أن للدول العربية مصالح مشتركة على الإطلاق . فقد جاءت هذه القرارات وكأنها تخص دولا عادية تريد أن توجد علاقات تجارية انقطعت بسبب الحرب أو تريد تقوية علاقات قائمة وتيسيرها شيئاً ما . وإلى القراء رؤوس الموضوعات التى طرقت (بعد أبحاث طويلة) : تصدير الفائض ، تيسير وسائل النقل ، تبادل المعلومات المعارض الصناعيه ، تنشيط السياحة . النشاط الصهيونى والحماية الجركيه ، تبادل البعثات ، المؤسسات الصناعيه ، البحوث العلمية الفنيــــة ، الغرف التجارية والصناعيـــة ، التعليم الصناعى والتجارى ، توحيد الموازين والمكاييل ، التداول النقدى .

ومما لا شك فيه أن موضوعات مثل تبادل المعلومات وتنشيط السياحة وتوحيد الموازين والمكاييل لمن الأهمية البالغة فى الوقت الحاضر على الأخص — ومما لا شك فيه أيضاً أن القيام بأبحاث طويلة بصددها لبرهان على ضرورة وجود تلك اللجنة التجارية والصناعيه بل لبرهان على ضرورة وجود الجامعة العربية ذاتها .. !!

ولكننا نلاحظ أن هذه القرارات الضعيفة الهزيله — التى لا تمس لب الموضوع — قد جاءت يغلفها سياج من الغموض والتسويف والتهرب : فتصدير الفائض « يقتضى جمع بيانات إحصائية » ، وتيسير وسائل النقل يكون « حسب ما يتفق عليه بين دول الجامعة » ، والتمثيل التجارى يوجب « الاتصال مع الدول العربية لمعرفة وسائله » ، وأما النشاط الصهيونى فقد قررت اللجنة

« مراقبته ودراسة اتجاهاته » وكنى! والقرار المهم الواضح الوحيد هو الخاص بإنشاء غرفة تجارية وصناعية مشتركة وعقد صفقات تجارية متبادلة ، ووضوح هذا القرار يرجع إلى وضوح مصالح الرأسماليين وعدم تعارضها مع مصالح الاستعمار فى كثير ..

الأنكى من الغموض والتسويف فى هذه القرارات أنها لم تمس لب الموضوع من قريب أو بعيد . فالذى نفهمه من معنى وجود الجامعة العربية أنها ربطت الشعوب العربية المستعمرة التى تهدف إلى التحرر والاستقلال ، ومن كفاحها التحريرى كفاحها الخاص بتحرير اقتصادياتها من قبضة الإستعمار . وأما الجوانب الاقتصادية البارزة المهمة التى يتسلط خلالها الاستعمار على حياة الشعوب العربية ، فهى لا تحتاج إلى التواءات ديبلوماسية ماهرة : هى أولا انفراد كل من الأمم العربية بإنتاج المواد الخام الرخيصة للدول الاستعمارية ، فمصر تنتج قطناً لمصانع لانكشاير والعراق ينتج بترولا لأرباب مصانع الأسلحة وفلسطين تنتج فواكه وموالح وأملاح البوتاس للتجارة الانجليزية .

وهى ثانياً تسرب الرأسمال الأجنبى فى اقتصاديات الأمم العربية عن طريق ديونها الخارجية الباهظة واحتكارات المرافق العامة وتمويل الرهونات العقاريه ونزع الأراضى من العرب فى فلسطين لصالح الاستعمار الصهيونى .

وهى ثالثاً تأخر البلاد العربية الاقتصادى وبقاؤها فى نظام نصف إقطاعى وافتقارها إلى استغلال مواردها الكامنة وافتقارها أيضاً إلى نهضة صناعية لا يعوقها الاستعمار بمناوراته المختلفة .

وهى رابعاً وقوع معظم البلاد العربية فى الدائرة الاسترلينية ، وتسلط الاستعمار المالى الأجنبى على بنوكها المركزية وعلى عملتها ، وتحكم الانجليز الاستبدادى فى معاملتها التجارية مع الخارج فى الوقت الحاضر .

هذه ولا شك مسائل كلها حيوية مشتركة لأمم الجامعة العربية ، وأهميتها تفوق بكثير أهمية تبادل المعلومات أو توحيد الموازين والمكاييل لأنها مسائل متصلة أوثق الاتصال بقضيتها الوطنية المشتركة ولأنها مرتبطة أشد الارتباط بقضية رفع مستوى الشعوب العربية الفقيرة المستغله . وهى من الوضوح بحيث لا يمكن أن يغفلها أى وطنى مخلص إذا فكر فى مطالب الشعوب العربية تفكيراً قليلا .

وكان منظوراً أن تقوم الجامعة العربية بهذا التفكير البسيط الأولى ، وكان منظوراً أن يستغل ممثلو الشعوب العربية منبر الجامعة للمجاهرة بمطالب شعوبهم.

ولكن الجامعة العربية — جامعة الدول العربية كما سميت بحق — تغاضت عن مطالب الشعوب العربية الاقتصادية وأغفلت تغلغل الرأسمال الأجنبى فى حياتها الاقتصادية ولم تبال بأن الاستعمار يخنق الآن الطبقات الشعبية العربية . لماذا ؟ لأن هذه الجامعة جامعة دول وليست جامعة شعوب ، فهى تمثل الطبقات الحاكمة دون غيرها ، ولأن الحياة السياسية للشعوب العربية لا تزال متأخرة تشكو ضغط الاستعمار الثقيل . وبهذا يتضح أن حل المسائل الاقتصادية للشعوب العربية معقود بتحرير هذه الشعوب من الاستعمار تحرراً لا يأتى عن طريق الزعماء والساسة الرسميين بل عن طريق الكفاح الشعبى نفسه .

( أحمد سعيد

( السنة الأولى ـ العدد ٩ ـ ١٦ / ٩ / ١٩٤٥ )

## يجب ان نقبل الرأسمال الاجنبى بشروط

انتهت الحرب العالمية وبانتهائها ستخرج مصر لا محالة من العزلة الاقتصادية التى بقيت فيها بسبب انقطاع المواصلات البحرية بالخارج ، ستوجد العلاقات الاقتصادية التى كانت تربط مصر بالبلاد الأجنبية مرة ثانيه . والذى يخشاه الوطنيون المصريون أن يكون مركز مصر فى هذه العلاقات الاقتصادية الخارجية هو مركزها قبل الحرب ، مركز مستعمرة يستغلها ويستضعفها الاستعمار . ولذلك علينا أن ندقق النظر فى مسألة موقفنا من المنافسة القائمة بين إنجلترا وأمريكا ، والانكتفى فقط بالقول بأن إنجلترا تريد أن تبقى الحصار الاقتصادى المضروب حول الكتلة الاسترلينية فى حين أن الأحوال الاقتصادية الداخلية فى الولايات المتحدة تدفع هذه البلاد إلى التوسع فى التجارة العالمية ، أى تدفعها إلى (تأييد التعاون الدولى) ، إذ أن قولا كهذا يتناسى أن الولايات المتحدة بلاد رأسمالية وصلت صناعتها إلى درجة كبيرة من التركز فى أيدى حفنة صغيرة من المحتكرين وأن هـذا التركيز سيؤدى حتما إلى اتجاه استعمارى يجب أن لا نتغاضى عنه .

غيرأن مصر فى أشد الحاجة إلى تشييد اقتصادنا القومى ، إلى تحسين زراعتها وبناء صناعتها وتوسيع شبكه مواصلاتها وهـذا كله يتطلب رأسمالا ضخماً نستطيع إيجاد بعضه فى مصر ذاتها ولكننا سنضطر إلى استيراد البعض الآخر من الخارج . هذا أمر لاجدال فيه ، بيد أن نقاشاً كبيراً حول وسائل استيراد المال ، وشروط الاستيراد يثار عادة بين الوطنيين المصريين ــ والتقدميين منهم خاصة ــ فالبعض يفضل ألا نستورد رأسمالا على الإطلاق لأنه يربطنا بالبلاد الاستعمارية من جهة ولأننا نستطيع أن نوجد الرأسمال اللازم لنا عن طريق الضرائب التصاعدية الثقيلة من جهة أخرى . ولكن هؤلاء ينسون أن

مسألة توفير رؤوس الأموال مسألة مباشرة تواجهنا الآن ولا يمكن أن نتهرب منها بإجابة نظرية بل علينا أن نحدد موقفنا منها فى الوقت الحاضر .

وطبيعى أننا لن نقبل أن نستورد الرأسمال الأجنبى بدون أن نفرض شروطاً دقيقة على هذا الاستيراد ، إذ أن التجارب القاسية قد علمتنا أن استيراد الرأسمال الأجنبى معناه زيادة استغلال الرأسماليين للطبقات الشعبية وتأخير وضعنا السياسى واستناد الرجعيـــة المصرية على حراب الاستعمار وتكاتف الاستعمار والرجعية المصرية على كبت الحركات الشعبية فى بلادنا . وعليه ، فما هى الشروط التى يجب أن نفرضها على الرأسمال الأجنبى ؟ للاجابة على هذا السؤال لابد أن ندرس حالة الرأسمال الأجنبى المستغل فى مصر لنرى ما هى اتجاهاته الطبيعية وكيف تعارض نمو الاقتصاد المصرى .

تبين الإحصائية التالية المأخوذة من كتاب كراوتشلى « استثمار الرأسمال الأجنبى فى مصر ( ص ٩٢ ) والتى تعتبر أحدث الإحصائيات المنشورة رغم تقادم عهـــدها نسبياً ، تبين توزيع الرأسمال الأجنبى على الفروع المختلفة من النشاط الاقتصادى المصرى :

| | |
|---|---|
| رهون عقارية | ٤٤ر٣١٠ |
| بنـــوك | ٥ر٠٨٥ |
| زراعـــة | ٦ر٨٤٥ |
| نقـل وترع | ٤ر٤٤٥ |
| صناعة ومناجم وتجارة | ٢٠ر٧٠٠ |
| قناة السويس | ٢٠ر٠٠٠ |
| المجمـــوع | ١٠١ر٣٦٥ |

( الأرقام بآلاف الجنيهات )

يتضح إذن أن الرأسمال الأجنبي المستغل في الصناعة والتجارة والمناجم عبارة عن ٢٠ ٪ فقط الرأسمال الأجنبي في مصر. وإذا قارنا توزيع الرأسمال الأجنبي وتوزيع الرأسمال الكلي في الحياة الاقتصاديه المصرية، استطعنا أن نقول أن الصناعة تمثل ٥٦ ٪ من النسبة السابقة، أى أن ١٠ر١ ٪ فقط من الرأسمال الأجنبي في مصر يستغل في الصناعة المصرية، أما الباقي — ٩٨ر٢ ٪ — فهو يستغل في الرهون العقاريه والزراعة والمناجم والنقل، أى يستغل في سبيل استخراج المواد الخام في وطننا ونقلها إلى الخارج لتستعملها الصناعة الأجنبية في البلاد الاستعمارية، وبهذا الشكل يتضح أن الرأسمال الأجنبي عندنا وقع في الجـــزء العظيم منه تحت ما سماه لينين « الطفيلي »أى أنه رأسمال يأتى إلى البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة لا ليكون فيها اقتصاداً متقدماً بل ليمتص ما فيها من مواد خام — من قوة وحيوية — ليبقى اقتصاد البلاد الاستعمارية على قيد الحياة وليملأ جيوب الرأسماليين بالأرباح الباهظة التى يعيشون عليها تطفلاً دون أن يؤدوا عملا ما. وعليه، فيجب ألا تغرينا التصريحات الرسمية وغير الرسمية عن مبادىء (الحرية) الأمريكية في التجارة الدوليه، إذ أن الرأسمال الأمريكي نفسه الذى يستثمر في الخارج موزع على شكل نسبه توزيع الرأسمال الأجنبي عندنا. فقد ذكر جيمس آلن في مجلة (نيوماسز) الأمريكية أن ٦٢٪ من الرأسمال الأمريكي الذى كان مستثمراً في الخارج كان في الصناعات الاستخراجية (الزراعة والمناجم والبترول) وأن ٢٥ ٪ كان مستثمراً في المرافق العمومية والنقل، وأن ٧٪ فقط كان مستثمراً في الصناعات الإنتاجية. ويقول آلن « إن الرأسمال الأمريكي يتخصص في تنميه المواد الخام التى تحتاج إليها الصناعة في الولايات المتحدة وأن يتجه نحو تأسيس احتكار (دولى) في منابع المواد الخام ولذلك فجميع الجهود التى تبذل لمقاومه الاستعمار في الميدان الاقتصادى يجب أن تشمل قيوداً معينة على الرأسمال الأجنبي وأن تراقبه في استثماره في الاقتصاد الوطني ».

فأول شرط يجب أن نفرضه إذن على الرأسمال الأجنبي الذى يدخل مصر هو أن يتجه اتجاهاً غير طفيلى ، أى أن يستغل بنسبة عالية فى إقامه اقتصاداً قومياً لدينا ، فى الصداقه المصريه وأن الرأسمالية المصرية ذاتها لتشعر بهذه الضرورة فيكتب (باحث اقتصادى) فى جريدة الوفد المصرى (بتاريخ ٢٥ / ٥ / ١٩٤٥) يقول فيه : أنه يرضى بالرأسمال الأجنبى إذا حقق شرطين أولها . أن يجيء بشكل آلات وصناعات وما إليه ، وثانيهما أن يقبل مشاركة الرأسمالية المصريه له .

ثم ينبغى أن ننظر إلى هـذه المسألة نظرة أوسع من هذا أيضاً : فاستيراد الرأسمال الأجنبى معناه دفع فوائد معينه لهذا الرأسمال ، وطبيعى أنها ستكون فى شكل مواد خام تصدرها إلى الخارج ، والذى يحدث غالباً أن هـذه المواد الخام تستعمل لإنتاج سلع مصنوعه فى البلاد الأجنبية ثم ترد إلينا ثانياً وتباع بأسعار تحددها السوق العالمية - بكثير من الفوضى - والاحتكارات المختلفة .. وكثيراً ما تكون هـذه الأسعار مرتفعه على حساب المستهلك المصرى . وعليه فيجب أن يقترن استيراد الرأسمال بتحديد أسعار البضائع المصنوعه التى ستأتى لنا من البلاد التى نستورد منها الرأسمال .

ومن ناحية أخـــرى ، إذا استوردنا الرأسمال الأجنبى وأجبرناه على أن يستثمر فى الصناعة ثم تركناه وشأنه ، لعبت القوانين الرأسمالية دورها العادى وتمركز الإنتاج الصناعى فى أيدى فئه صغيرة من المحتكرين ينافسون الانتاج الصغير والمتوسط ، ويقضون عليه آخر الأمر ، ولذلك يجب أن توضع الاشتراطات المخالفة على الرأسمال الأجنبى - مثل المراقبة الحكومية على الانتاج والأرباح - حتى لا يفنى المنتجون الصغار والمتوسطون ، كما أن العلاقات بين أصحاب تلك المصانع والعمال الذين يشتغلون فيها يجب أن تحدد على أساس حماية العمال من الجشع الرأسمالى . ويجب أخيراً أن نضمن أن ذلك الرأسمال لن يؤثر

على حياتنا السياسية ، أى أنه لن يتحول من رأسمال اقتصادى إلى رأسمال سياسى يربطنا بمصير الطبقة الحاكمة فى دولة معينة أو فى مجموعة من الدول الراسمالية يبقينا فى حالة من التأخر السياسى ويعرقل تقدمنا الديموقراطى . والحق أن تلك الاشتراطات المختلفة التى ذكرناها سابقاً — من توجيه استثمار الرأسمال الأجنبى وتحطيم أسعار السلع المستوردة وحماية المنتجين الصغار والعمال — لن تتحقق إلا إذا كانت الحكومة القائمة ترمى حقاً إلى دفع الخطر الاستعمارى عن مصر وحماية الطبقات الشعبية من الاستغلال وإلى تطوير الاقتصاد القومى فى وجهته السليمة أى إذا كانت حكومة ديموقراطية صحيحة .

(صادق سعد)

( السنة الأولى ـ العدد الثانى عشر ـ ١ / ١١ / ١٩٤٥ )

## تطوير مصر الرأسمالي

## ١٩١٩ — ١٩٤٥

> نقول اليوم بضرورة ربط مطالبنا الوطنية بمطالبنا الديمقراطية لأن الطبقات الشعبية فى طليعة الحركة الوطنية فى الوقت الحاضر، لا لنكتل الجماهير حولنا فحسب .

ثارت مصر ثورتها الكبرى سنة ١٩١٩ لأن ظروف الحرب العالمية الأولى كانت قد ركزت تطور مصر الطويل — أثناء الاحتلال الإنجليزى — وجعلت الطبقات الشعبية تصل فى تبرمها إلى أقصاه . وكانت ثورتها على استعمار أضعفته الحرب وهزت أركانه هزاً عنيفاً إذ كانت الحرب العالمية الأولى حرباً تطاحنت فيها القوى الاستعمارية وانتهت بتحطيم حلقة من السلسلة الاستعمارية فى روسيا القيصرية وذلك بنجاح الثورة الروسية الإشتراكية ، أما مصر فقد ساعدت ظروف الحرب على تقدمها بل على تقدم طبقاتها المالكة وعلى فتح الإمكانيات الإقتصادية الواسعة أمامها ، فوعيت هذه الطبقات بأن نهضتها مرهونة بتقهقر الاستعمار واستيلائها على الحكم السياسى فى مصر ، وهكذا قادت الثورة المصرية .

أتت الحرب بخير عميم للطبقات المالكة المصرية ، وهى وقتئذ لم تزد على طبقتى الملاك الكبار والرأسماليين الزراعيين وطبقة صغيرة من التجار ، فقد ارتفعت أسعار القطن ارتفاعا هائلا — وصلت إلى ٢٠٠ ريال سنة ١٩٢٠ — وأنفقت الجيوش البريطانية مبالغ كبيرة — بلغت ١٧ مليوناً ونصف المليون سنة ١٩١٦ . وكدس هذا كله الأرباح الطائلة فى أيدى الملاك الكبار

والرأسماليين الزراعيين والتجار ، ومساعد الكثيرين من المـــلاك على دفع المتأخرات من الرهون العقارية — أى على تحررهم من قبضة البنوك الأجنبية ، وخلال الحرب أصدرت القوانين التى تحد من زراعة القطن فدفعت بالزراعـــة المصرية فى طريقها الطبيعى ، فى زراعة المحاصيل التى تباع فى السوق المصرية ، وفتحت هذه السوق أمام المنتجين المصريين وقد كانت تباع وقفاً على المحاصيل الزراعية الأجنبية .

ولم تكن مصر قد انتشر فيها التعامل المالى بعد : فالبنوك مركزة فى المدن والتعامل فى الريف تعامل نوعى أو نقدى على أساس الذهب والفضة . ولكن الحرب منعت البنوك فى مصر — والبنك الأهلى خاصة من استيراد الذهب الضرورى للتعامل ، وكان هذا التعامل قد ازداد بسبب مشتريات الجيـــوش وأجور عمالها ، ولذلك أخذت الأوراق المصرفية ـ البنكنوت ـ صفة رسمية . وهذه باقترانها بوفرة الأموال والدائع فى البنوك ـ علمت المصريين فوائد التعامل المصرفى وسرعته فساعدت أكثر فأكثر على إدخال الطبقات المصريه المالكة فى دائرة الحياة الاقتصادية اليقظة الحياة الرأسمالية للسريعة النبض .

وكانت التعبيرات الأولى لتلك الرأسمالية المصريه الناهضة ازدياد زراعة المحاصيل المخصصة للسوق المصرية ثم الالتفات إلى استغـــلال بعض رؤوس الأموال فى الصناعة وإلى استغلال الباقى فى القراطيس المالية . وقد رأت مصر فعلا فى هذه الفترة ـ انتشار زراعة الخضروات والفواكه وظهور صناعات جديدة أو ازدهار الصناعات القديمة ( النسيج ، الزيوت والصابون ، السكر ، الأرز ، السجاير ) ، وشهدت انتقال القراطيس المالية من الخارج إلى أيدى القاطنـــين مصر ، وقد ذكر ( كراوتشلى ، أنه فى سنة ١٩٢٣ كان نصف الدين المصرى العام فى أيدى المصريين ، وهذا كله قوى الطبقه الرأسمالية المصرية ، ودعـــم مركزها .

ولكن الحرب العالمية أنتهت سنه ١٩١٨ . وإذا بالطبقات المالكة المصرية مهددة فى أرباحها وازدهارها ونهضتها . فالمشكلة الرئيسية ( للبورجوازية الفتية هى مشكلة السوق ، ومن هنا أتت رغبتها فى أن تضمن سوقها الداخلية . « أن السوق هى المدرسة الأولى التى تتعلم البورجوازية فيها وطنيتها(*) فالطبقة الرأسمالية الناشئة مهددة فى أسواقها الزراعية لأن انجلترا تنوى دون شك أن تغزوها مرة أخرى بمنتجات مستعمراتها الأخرى . بالدقيق الاسترالى مثلا ، وهى مهددة أيضاً فى أسواقها الصناعية لأن إنجلترا قاصدة استرجاع مكانتها كبائعة المنسوجات والمنتجات الصناعية الأخرى فى مصر ، والطبقة الرأسمالية المصرية مهددة فى معاملاتها المصرفية لأن جزءاً كبيراً من أموالها المكدسة فى البنوك مستثمرة فى بونات الخزينة البريطانية مما يربط الجنيه المصرى بالاسترلينى ربطاً نهائياً . وعليه قامت الطبقة الرأسمالية المصرية بقيادة الثورة الوطنية سنه ٩١٩ ، وكانت الأقسام الزراعية منها فى رأس القيادة لأن السوق المصرية برهنت خلال الحرب على احتياجاتها الكبيرة إلى المحاصيل الزراعية .

ولأن هذه الأقسام أقرب إلى الطبقات الشعبية وألصق بها لوجودها فى الريف ولارتباطها بالفلاحين الصغار ارتباطاً أصيلا ولذلك وجدت صيحات لوفد بالدستور . . استجابة عميقة فى الجماهير الشعبية المصرية ، فكما أن الحرب قد بلورت كيان الطبقة الرأسمالية المصرية وقوت مركزها ، فكذلك كانت الحرب بمثابة هزة طويلة للطبقات المصرية أيقظتها من السبات الذى غرقت فيه منذ الثورة العرابية . فقد تألمت الطبقات الشعبية كثيراً من أزمة التموين بسبب انقطاع الواردات من البترول والقمح التى كانت تبلغ مليون جنيه قبل الحرب فلم تبلغ إلا نصف المليون سنة ١٦ — ٩١٧ ، فى حين أن الانتاج

---

(*) ستالين . الماركسية والمسألة الوطنية .

الزراعى قد هبط بسبب تجنيد الفلاحين فى فرق العمل البريطانية وأن مشتريات الجيوش استهلكت جزءاً كبيراً من الحاصلات المصرية ، وازدادفقر الطبقات الشعبية أيضاً نتيجة للارتفاع الهائل الذى أصاب الأسعار(٠) وتكاليف المعيشة التى بلغت ٢٣٧ فى المائة بالنسبة إلى ما قبل الحرب ) وانخفض مستوى معيشة الفلاحين بنوع خاص بسبب سعر الأرض والايجارات . ولذلك كله اقترن إستياء الطبقة الرأسمالية المصرية وتهيجها بانفصال أوضح بين الطبقات المالكه المستغلة فشهدت نهاية الحرب سلسله من الاضطرابات العمالية وانتشاراً واسعاً لهياج الفلاحين فى الريف . وأن « قوة الحركة الوطنيه تحددها الدرجة التى تشترك فيها الفئات الواسعة من الأمة الطبقة الفلاحية والبروليتاريا — فى تلك الحركة (٠٠) .

فكان يوم ١٠ نوفمبر ١٩١٩ الذى عبر فيه ذهاب سعد زغلول إلى السفارة عن نضوج الحركة الوطنية ووحدة عناصرها الثورية وأن الحركة السياسية التى تبعث هذا العمل — ولا سيا تكوين حزب الوفد — لتمثيل قيادة الرأسمالية المصرية للحركة الوطنية التى حصلت عن طريقها وبسببها على التغييرات الاقتصادية والسياسيه الهامة المعروفة . وإن كان الدستور الذى أعلن بعدئذ قد أعطى حقوقا دمقراطية جديدة للطبقات الشعبية فقد كانت وظيفته الأولى أن يفسح المجال أمام الطبقة الرأسماليه المصريه لتستغل وتسيطر .

غير أنه ليس من شأنه هنا أن نفحص مقدار ما استفادته الطبقات الشعبيه المصريه من القيادة البورجوازيه للحركة الوطنيه ، بل علينا الآن أن نعرف

---

(٠) فقد بلغ الرقم القياسى لسعر القمح ٢٣٢ وللذرة ١٨٠ وللبترول ٢١١ فى سنة ١٩١٩ ( ١٩١٠-١٩١٤ = ١٠٠ ) .

(٠٠) ستالين : الماركسيه والمسألة الوطنيه .

تطور الطبقات الرأسماليه فى مصر — بشكل عام — وأن نستنتج منه تطور موقفها من القضيه الوطنية الراهنه .

أما تطور الطبقات الرأسمالية المصرية فقد كان سريعاً ، يتجه نحو ازدياد الإنتاج وتركيزه فى أيد قليلة ، وتسلط الرأسمال المالى — المصرفى — عليه وارتباطه بالرأسمال الأجنبى .

وقد كان التطور الرأسمالى العادى — الذى حدث فى أوروبا ، وأمريكا مثلا — يقضى فى انتشار الإنتاج الصناعى ثم تركيزه ثم خضوعه للرأسمالى المالى . أما فى مصر فقد بدأ هذا التطور من ( طرفه ) ، إذ دعا تكدس الأموال المصرية فى البنوك إلى تأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠ — وكان هذا البنك هو الذى قدم مباشرة القسم الأكبر من النهضة الصناعية المصرية ، فوجدت هـــذه الأخيرة ، وهى تحت نفوذ الرأسمال المالى منذ ولادتها . وكان من أثر الكفاح الذى قامت به الرأسمالية المصرية ضد الأجنبية أن ازداد عدد المصريين فى مجالس إدارة الشركات فى مصر وارتفعت نسبتهم فيها ، وقد قام بنك مصر فعلا بشراء بعض الشركات الصناعية أو بالاشتراك فى رأسمالها ، وأمثال تلك الشركات شركة ليندمان التى سميت بعد الشراء ، شركة مصر لتصدير القطن ، وشركة لافلو فيال ( فان ديرزى ) التى أصبحت الآن ، شركة مصر للملاحة النهرية ، وقد عبر طلعت حرب نفسه عن اتجاه بنك مصر فى تقريره عن سنة ١٩٣٢ إذ قال فى ثناياه : ( إن البنك لا يتراجع أمام التعاون مع الأجانب بشرط أن يكون اساس هذا التعاون المساواة والاحترام المتبادل بين الفريقين وأن يعترف بحق المصريين فى الاشتراك فى الأعمال ) .

ثم ازداد ارتباط الرأسمالية المصرية بالرأسمال الأجنبى عن طريق تعيين الرأسماليين المصريين فى الشركات الأجنبية . فى سنة ١٩٢٣ مثلا كان أحمد عبود

باشا رئيس شركة السيارات والأمنيبوس بالقاهرة ورئيساً لشركة تيلبورى للمقاولات ورئيساً لشركة البترول الوطنية ، وكان على بك أمين يحى رئيس الشركة التجارية المصرية (بمانتشستر) وكان أمين يحى باشا رئيس البنك البلجيكى والدولى بمصر ، وكان طلعت باشا حـــرب فى مجلس إدارة الـكريدى ليونيه وشركة كوم أمبو . ولا غرو بعد ذلك أن تبقى المعـاهدة التى تمضيها القيادة الرأسمالية المصرية مع بريطانيا (سنة ١٩٣٦ ) قوات الاحتلال فى مصر وتربط بلادنا رسمياً « بحليفتها » فى السياسة الدولية .

وقد ازدادت سرعة التطور الرأسمالى فى مصر إلى أن أصبح قريباً من المرحلة الاحتكارية والمالية . فتقرير بنك مصر يوضح لنا مثلا تسلط هـذا البنك على تجارة المحاصيل الزراعية فيذكر أن الغلال التى دخلت شونه كانت ٤٥٠,٠٠٠ أردب سنة ١٩٤٠ فبلغت ٢,٥٠٠,٠٠٠ أردباً سنة ١٩٤٥ . وأن تعداد سنة ١٩٣٧ ( وهو أحدثها ) يظهر لنا أن المنشئات الصناعية ذات الرأسمال الزائد عن ١٠,٠٠٠ جنيه عبارة عن خمسة فى الألف من مجموع المنشئات الصناعية ومع ذلك فهى تملك ٨٢ ٪ من الرأسمال المستثمر فى الصناعة ، وهنـاك اتفاقات احتكارية تعقد بين الشركات الصناعية أو الزراعية الـكبرى ، قبل الاتفاق المبرم بين شركة مصر للنسيج بالمحلة الـكبرى وشركة الغزل الأهليـة لتحديد الأسعار التى يباع بها الغزل المصرى فى الأسواق المصرية . وكان من الطبيعى أن يقترن هذا التطور نحو التركيز والاحتكار بتداخل متزايد العمق بين الرأسمال المصرى والأجنبى ، فنجد الآن أن حافظ عفيفى - وهو عضو مجلس إدارة ٣٢ شركة - يجلس فى مجلس إدارة شركة ماركونى وشركة السكر والـكريدى ليونيه ، وأن فرغلى باشا يكون عضواً فى شركة لافلوفيال ( فان ديرزى ) وفى مجلس إدارة البنك الأهلى . .

وهذا هو الفرق الأساسى الأول بين ظروف ١٩١٩ وظروف اليوم ،

أعنى تعمق التطور الرأسمالى فى حالة مصر الاقتصادية واقترابه من المرحلة الاحتكاريه المالية ثم ارتباطه ارتباطاً وثيقا بالرأسمال الأجنبى ـ وبالاستعمار ، وهذا هو الذى دعا إلى فشل القيادة الرأسمالية فى توجيه الحركة الوطنية فى الوقت الحاضر.

أما السبب الثانى فهو اختلاف أساسى آخر بين ظروف ١٩١٩ وظروف اليوم ، ولسنا نقصد الظروف الدولية فحسب ـ تلك الظروف التى تبين اتجاه العالم إلى اليسار ، إلى الاشتراكية ـ بل نقصد فى المرتبة الأولى تطور الطبقات الشعبيه المصريه ، وتبلور كيانها وفصلها أكثر فأكثر عن الطبقات الوسطى ثم تحديد موقفها تحديداً أوضح فأوضح من الطبقات المالكه فقد ظهر فى الجزء الأخير من الفترة بين الحربين طبقتان جديدتان ، وهما طبقه العمال الصناعيين ـ التى يبلغ مجموع أفرادها الآن مليون ونصف المليون ـ وطبقة العمال الزراعيين ـ التى تبلغ نفس المجموع حسب تعداد ١٩٣٧ . وقد تركت الظروف القاسية التى فرضتها الحرب وتسلط الاستعمار على مصر تأثيراً عظيما على يقظة الطبقة ووعيها الطبقى بشكل خاص ، فأنشأت منظماتها الطبقية الأولى ، وهى النقابات والتفت حولها التفافا قوياً دعا الرأسماليه فى مصر إلى التردد . « فالبورجوازية لا تعود ثورية كلما عملت البروليتاريا مستقلة عنها » (١) والبورجوازيه المصرية تجد أمامها قوة كبيرة تناهض مصالحها الخاصة وتكافح فى سبيل التحرر من الجوع والحرمان ، ولذلك تهادن رأسماليتنا الاستعمار الأجنبى لأنها تأمل أن تجد فيه سنداً قوياً ضد الطبقات الشعبية ، ولذلك أيضاً وعيت تلك الطبقات ـ وفى طليعتها الطبقات العاملة بأن تحررها الداخلى مربوط بتحررها الخارجى ، ومربوط بتحرر الطبقات الشعبيه كلها من الاستغلال والاستعمار ولذلك انتقلت إلى أيدى الطبقة العاملة راية الكفاح الوطنى منذ الآن .

صادق سعد

( السنة الأولى ـ العدد ١٠ ـ ١ / ١١ / ١٩٤٥ )

---

(١) كاوتسكى .

## حول مقال يجب ان نقبل الرأسمال الاجنبى بشروط

### ﴿ إيضاح وشكر ﴾

بلغتنا انتقادات على المقال الذى نشر فى العدد الثانى عشر تحت عنوان : « يجب أن نقيد الرأسمال الأجنبى بشروط » وقد اتضح من المناقشة التى جرت مع بعض الزملاء أن العنوان لم يكن يحمل المعنى المقصود ، وقد اتفق على أن العنوان الذى يؤدى الفكرة المقصودة هو : « يجب أن نفرض شروطاً على الرأسمال الأجنبى » . ولاشك أنه كان ضرورياً أن نقدم للمقال بمقدمة نشرح فيها أن فرض الشروط على الرأسمال الأجنبى يجب أن يقترن بالإصلاحات الاقتصاديه والسياسيه تلك التى تهدف إلى أن يتمتع الشعب المصرى برفاهية اقتصاديه واجتماعيه لائقة به . ونحن إذ نعترف بخطأ العنوان والتقصير فى تقديم المقال المذكور نشكر زملائنا وأصدقائنا الذين توجهوا إلينا بالنقد .

غير أنه قد جاءتنا رسالة بإمضاء ( باحث ) من الاسكندريه ، وهى تثير نظريه هامة ، ألا وهى قيمة اهتمامنا بالإصلاح الجزئى - ومنه قبول الرأسمال الأجنبى ولو كان خاضعاً لشروط . ثم أن صديقنا ( الباحث ) قد انتهى فى رسالته إلى أن الإنتاج « الجمعى » ( وهو لا يقصد الانتاج « الاشتراكى » أو « الجماعى » بدليل أنه يضرب له المثل بالاتحاد السوفيتى ) هو الوحيد الذى يجب علينا أن ندرسه ونهتم به .

إننا نعلم علم اليقين أن النظام الاشتراكى هو الوحيد الذى يخلو من التناقضات والأزمات إلا أننا نرى ضرورة الانتباه إلى الإصلاحات الجزئية التى يمكن القيام بها فى الوقت الحاضر وفى ظل نظامنا الرأسمالى الحالى ذلك بأن الإصلاحات الجزئية تضعف جبهة المستغلين وتزيد قوة الكادحين ماديا ومعنويا . ومن جهة أخرى فلا يكفى على الاطلاق أننا نعرف أن النظام الحالى نظام رأسمالى ملىء بالتناقضات وسيىء إلى أقصى حدود السوء . بل علينا أن نعرف ماهى خصائص النظام الرأسمالى

مصر بالذات ، وما هى التناقضات ـ فى مصر ـ التى ستمكننا من الكفاح فى سبيل النظام العادى السليم، ولا شك أن المطالبة برفع الأجور مثلا أو إصلاح دستورنا إصلاحاً ديموقراطياً . . إلخ . جزء لا يتجزأ من كفاحنا فى سبيل حرياتنا الاجتماعية والسياسية خاصة وأننا نستطيع خلال الكفاح الجزئى أن نبين للناس عملياً معاطب النظام الحالى وأضراره .

ولنا ملاحظة أخيرة ، وهى عدم وجود أى تضارب بين قبول الرأسمال الأجنبى بشروط وبين ترقية الاقتصاد القومى وتطويره . فهناك بلاد امتازت بسير اقتصادها لمصلحة الشعب ومنها الاتحاد السوفيتى ـ وطن الاشتراكية ـ وبعض بلاد البلقان ، فهى تقبل الرأسمال الأجنبى إذا خضع للشروط التى تخدم مصلحة الشعب ،

صادق سعد

(السنة الأولى — العدد ١٤ — ١٩٤٥/١٢/٦ — ص ٢١)

## حول البعثة التجارية البريطانية

تبدو البعثة التجارية البريطانية الموجودة فى مصر الآن كأنها بعثة غير رسمية أتت هنا للتحرى عن الاقتصاد المصرى فى مصلحة مصر « والحليفة » .. ولكن علينا نحن الوطنيين المخلصين أن ندرك أن هذه البعثه قد تؤدى إلى ربطنا بالاستعمار البريطانى ربطاً أقوى مما هو عليه الآن إن لم نكن يقظين منتبهين .

ونحن لا نعارض مبدئياً الاتفاق مع البعثات التجارية ـ بريطانية أو غيرها ـ ولكننا نطالب بأن يكون الاتفاق معها فى مصلحه الشعب المصرى قبل أى شىء آخر » .

لم تخض الطبقات الحاكمة الانجليزية غمار الحرب العالمية الثانية دون أن يتغير وضعها السياسى ودون أن تتأثر قبضتها على شعبها وعلى شعوب مستعمراتها حتى أن بريطانيا خرجت من هذه الحرب منتصرة انتصاراً عسكرياً ساحقاً ، ولكن على أى عدو انتصرت؟ انتصرت انجلترا ـ وحليفاتها الدول الديموقراطية الأخرى ـ على ألمانيا وإيطاليا واليابان وحلفائها وهى الدول التى كانت قد تركز فيها أبشع نوع من أنواع الاستبداد السياسى الرأسمالى على الطبقات الكادحه ، ولذلك لم تكد تنتهى هـــذه الحرب إلا وعبرت جميع الشعوب عن إرادتها الأكيدة فى أن تتحرر من الاستعمار الخارجى والاستغلال الداخلى ، فرأينا الحركات الوطنية الرائعة فى الشام والصين والهند وأندونيسيا ورأينا اتجاه أوربا إلى تأييد الأحزاب الاشتراكية والشيوعية فى إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وتشيكوسلافيا وألبانيا ورومانيا وبلغاريا وبولاندا ، وشعرنا جميعا بتحفز الشعوب الأخرى ـ فلسطين ، العراق ، مصر ـ إلى الانعتاق والتخلص من أغلال الظلم والطغيان . ولذلك كله تحرج مركز بريطانيا الاستعمارى فى العالم كله لأن

هــذه الحالة الجديدة قد تخرج من يدها الشعوب التى تتطفل عليها وتعتصرها اعتصاراً يملأ جيوب الرأسماليين الانجليز بالأرباح الطائلة ، وقد زاد الطين بلة أن الولايات المتحدة قد ظهرت خلال هذه الحرب منافسة قويه لبريطانيا ، تنتهز فرصة توجيه الصناعات الإنجليزية نحو المجهود الحربى كى تغزو المستعمرات البريطانية والبلاد التابعة للاقتصاد البريطانى بالمنتجات الأمريكية ، وتعلم الشعوب الأخرى — على حد قول صحافى أمريكى — أن تمضغ ( اللبان ) وتأكل الأطعمة المحفوظه .

وإزاء هـذه الحالة الخطيرة ، لم يكن بد الرأسماليين الانجليز من أن يقوموا بهجوم مضاد ، هجوم لن يكون — على أية حال — فى مصلحة الشعوب المستعمرة التابعة ، فأرسلت الوزارة . . . الاشتراكية — كما تسمى نفسها — الطائرات والدبابات والفرق الهندسية لتقمع الحركة فى أندونيسيا والهند الصينية وأطلق على المتظاهرين الهنود فى كالكوتا . أما فيما يخص الشرق الأوسط فقد اجتمع الممثلون البريطانيون فى البلاد العربية فى لندن بالذات ثم ظهر الهجوم على حرية العرب واستقلالهم شيئاً فشيئا .

أما فيما يخص مصر ، فقد صرح بيفن بأن جــلاء الجيوش البريطانية غير مناسب الآن ، وكذلك الحال بالنسبة إلى تعديل المعاهدة التى تربطنا « بالحليفة » ثم جاءتنا تصريحات الشخصيات المصرية المختلفة التى زارت لندن أخيراً ، فهناك من قال بوجوب إهمال ديننا على بريطانيا ، وهناك من قال باستعداده لقمع اضطرابات العمال المصريين . وهذا عبود باشا يصرح أخيراً بأنه لا أمل لمصر فى أن تصبح صناعية ، فغاية ما يجب أن ترمى إليه هى أن تتمتع بصناعة النسيج .

غير أن بعض كبار الرأسماليين المصريين بصداقة بريطانيا لم يكف الاستعمار فاهتمت الحكومة الإنجليزية بإرسال بعثة تجارية وأيد الاتحاد الانجليزى

الصناعات هذا الاهتمام تأييداً كبيراً . ذلك لأن بريطانيا تحاول أن تضمن قبضتها على الأسواق المصرية قبل أن تضطر أن تتنازل بأى شىء من قبضتها السياسية والعسكرية على مصر . فجريدة المانشستر جارديان تلاحظ « أن مصر لا تعوزها القدرة على الشراء ، وإن كانت هذه القدرة لا تعدو – فى الغالب – فئة محدودة من السكان . ثم تعكس ضغط الاستعمار البريطانى على مصر لتخفيض أسعار القطن بقولها : « ومما لاشك فيه أن السلطات المصرية تدرك تمام الادراك مدى الفوائد (؟) التى تجنيها مصر من عرض مقادير وافرة من القطن ذى التيلة القصيرة مقابل أسعار مناسبة » . أما من الوجهة الرسمية فالبعثة التجارية – والتى أتت بناء على اتفاق مع الحكومة المصرية – ليست إلا بعثة صغيرة متواضعة بريئة ، لا سلطة لها ، ولا تقصد غير استشارة رجال الأعمال المصريين « العمل على تنمية التجارة مع البلدين » . ولكن الحقيقة غير هذه الرسميات ، فرئيس البعثة ذاته قد صرح بأنه فى وسعها بحث جميع نواحى الروابط الاقتصادية القائمة بين البلدين . وتكوين البعثة نفسها يدل على أهميتها ، إذ أن هذا الرئيس ليس إلا أحد مديرى بنك إنجلترا وأن أعضاءها من كبار الخبراء فى الصناعة والمواصلات والكهرباء ، وأننا لو تذكرنا بأن المواصفات لمشروع خزان أسوان تتولى الآن وضعها شركة ( كندى ودونكن ) ، ولو أدركنا أهمية هذا المشروع وقدرته على نشر صناعة مصرية ناهضة تنافس البضائع الانجليزية لو تذكرنا هذا كله ومركز إنجلترا الحرج الحاضر بالنسبة للتجارة العالمية لقلنا أن فى استطاعة هذه البعثة ( المتواضعة ) أن تلقى باقتصادنا فى أحضان الاستعمار إلقاء يزيد من تحكمه على حياتنا السياسية ويدفع بشعبنا فى فقر أعمق وحرمان أكبر . فى استطاعة هذه البعثة ( التجارية ) أن تعمل هذا إلا إذا كانت حكومتنا تتقدم إليها بمطالب مصر الاقتصادية العاجلة ، تلك المطالب التى ترمى إلى تحريرنا من الاستعمار الاقتصادى وهى تتلخص فيما يلى :

ا ) حل مسألة الأرصدة الاسترلينية حلا سريعاً واسترداد مبلغ الـ ٤٠٠ مليون جنيه التى على ( حليفتنا ) .

ب ) نقض اتفاقية العملة وتمتع مصر بالحرية الكاملة فى الاتجار مع البلاد الخارجة على نفوذ الانجليز .

جـ ) استقلال عملتنا وتأهيل البنك ( الأهلى ) تأهيلا كاملا .

صادق سعـــد

( السنة الأولى ـ العدد الخامس عشر ـ ١٦ / ٢ / ١٩٤٥ )

يجب ان نحمى صغار المنتجين

> ميزان تقديرنا للمشروعات الحكومية ذو كفتين : مدى الدفاع عن الطبقات الكادحة فى صلب المشروع . . ومـــدى ديموقراطية الحكومة القائمة به .

وأخيراً ، بعد تلكؤ وأناة ومرور السنوات الطوال وصل مشروع البنك الصناعى إلى مجلس النواب ، والمتوقع أن يقره البرلمان فتتوفر لمصر أداة مهمة فى جهازها الاقتصادى . وقد قابلت الطبقات المالكة الكبيرة هـذا المشروع بكثير من الارتياح والتأييد يجعلاننا ـ والحق يقال ـ نفكر طويلا . ذلك لأننا نضع مصلحة الطبقات الشعبية فى المرتبة الأولى إذا أردنا أن نجدد موقفنا إزاء مسألة من المسائل . وإننا لا يمكن أن نعتقد لحظه واحدة ـ ومصر وصلت إلى ما وصلت إليه الآن من النضج الاجتماعى ـ إن المصلحة المباشرة للطبقات الشعبية قد تنفصل عن مصالح الأمة بأسرها وعن المصالح البعيدة لتلك الطبقات ذاتها .

فإننا نرغب فى النهضة الصناعية فى بلادنا رغبة صادقة لا يعتريها الضعف ، ونؤيد تصنيع بلادنا حتى يستطيع اقتصادنا أن يستقل عن قبضة الاستعمار وحتى تتوفر الحاجيات لشعبنا العزيز ، وأخيراً ـ وليس آخراً ـ حتى تبقى طبقتنا العمالية عدداً ووعياً فيسرع مجتمعنا فى تطوره ، إلا أن هـذا كله لا يعنى أنه يتحتم على الوطنيين المخلصين أن يؤيدوا المشروعات التى يقال أنها ترمى إلى تقوية النهضة الصناعيه تأيداً أعمى دون قيد ولا شرط .

هناك نهضة صناعية تحرر اقتصاد الوطن من قبضـــة الاستعمار ، وهناك نهضة صناعية أخـرى ترتبط به أكثر من ذى قبل . فالصناعات الوطنية التى قامت فى مصر خلال الحرب العالميه الأولى ، مثلا ، كانت معتمدة على رأسمال

مصرى يأخذ مكانه فى منافسة الاستعمار ومحاولة تحطيمه . غير أن كثيراً من الصناعات التى قامت بعد ١٩٣٦ ، مثلا ، كانت معتمدة على خليط من الرأسماليين المصرى والأجنبى فأدى إلى انحياز كبار رأسماليينا إلى مصالح الاستعمار فى بلادنا .

وهناك نهضة صناعية توفر للشعب حاجياته — النهضة الصناعية العربية فى فلسطين — لأنها لا تزال فى دور المنافسة الحـــرة . وهناك نهضة صناعية — جوهرها المنشآت الاحتكارية — تحرم الشعب من مطالبه المادية الأولى وهذا ما وقع فى اليابان مثلا .

وهناك نهضة صناعية لا تعوق الحركة العمالية ـ مثل ما يحدث فى فرنسا الآن ـ ونهضة أخرى تبطش بها وتنزل بالعمال أبشع أنواع الاستغلال ، ونستطيع أن نضرب لذلك مثل النهضة الصناعية فى ألمانيا النازية . وعليه فمسألة نهضتنا الصناعية — وبالتالى مسألة البنك الصناعى المرتبط بها — مرهون تقديرها بالظرف التاريخى الذى تقع فيه وبالعلاقات الاجتماعية السائدة حينئذ ، وهى فى ذلك لا تختلف عن أية مسألة أخرى من المسائل الاجتماعية .

* * *

نلاحظ اول ما نلاحظه على مشروع البنك الصناعى — غموض أغلب فقراته فيما يخص حماية الطبقات الكادحة والمتوسطة ، وهذا ما يهم تلك الطبقات بشكل جوهرى ( ولم يدقق المشروع فى هذا الأمر إلا فى الفقرة الخاصة بمعاونة خريجى المدارس الفنية ، وهذه خطوة إن حققتها الحكومة تحقيقاً فعلياً لا تشوبه الوسطات والمجاملات المعتادة بين كبرائنا ) . فالمشروع يتحدث عن اشتراك الدولة فى تدعيم المؤسسات الصناعية القائمة وعن تقديم السلف لها ، واستثمار الفائض من أموال البنك الصناعى فى شراء أسهم وسندات الشركات الصناعية

« الناجحه » ولا ندرى ماذا يعنى هذا اللفظ فى نظر الحكومة الحاضرة . هل معنى النجاح وفرة الأرباح أم وفرة الحاجات الرخيصة للشعب فالاثنان قد يختلفان .

إننا نأخذ على هذا المشروع انه لم يعتمد أساسياً على أن هناك ثلاثة أنواع من المنشآت الصناعية ولم يذكر بالتفصيل أيها من الثلاثة سيؤيد ويدعم ويمد بالقروض ، هناك المنشآت الصناعيه الضخمة مثل شركات بنك مصر الصناعيه وشركة السكر وشركة البوسته الخديويه وشركه الغزل الأهليه بالاسكندريه ، والمنتظر أن تطالب هذه الشركات الصناعية الضخمة بالاستفادة من وجود البنك الصناعى لأن أمثال تلك المؤسسات — الشبيهة بالاحتكارية — لا تقنع أبداً بوضعها المالى بل تسعى دائماً إلى التوسع . وهناك شركات صناعيه متوسطة عديدة قد تحتاج إلى المال من وقت لآخر ، وهنالا آلاف من المنشآت الصناعية الصغيرة جداً التى يقل رأسمالها عن ٥٠ جنيها ( بأسعار ما قبل الحرب ) والتى تستخدم عاملا واحداً أو عاملين . وهذا النوع من الأخير من المؤسسات الصناعية هو الذى يكون أبداً فى أشد الاحتياج إلى المال بفائدة منخفضة لأن تنافس المنشآت الصناعية الكبيرة يسحقه وهذا النوع الأخير أيضاً هو الذى يتكون أغلبه من رأسمال مصرى صرف ، وأخيراً فهذا النوع الأخير هو الذى ينتج بضائعه بأسعار معقولة لأنه بعيد كل البعد عن احتكار السوق . وقد أوضح الإحصاء الرسمى لسنه ١٩٢٧ — وهو آخر إحصاء قامت به الحكومة — أن المؤسسات الصناعية ذات رأسمال يقل عن ١٠٫٠٠٠ ج تكون ٩٩٫٥ ٪ من مجموع المؤسسات الصناعية ، ومع ذلك فإنها لا تملك إلا ١٨ ٪ من مجموع الرأسمال المشتغل فى الصناعة . أما المؤسسات الصناعيه ذات الرأسمال الزائد على ١٠٫٠٠٠ ج . فإن نسبتها إلى المجموع ٠٫٥ ٪ ( خمسه فى الألف ) ومع ذلك فإنها تملك ٨٢ ٪ من الرأسمال المستثمر فى الصناعة ولاشك أن وطأة ظروف

الحرب الأخيرة كانت شديدة جداً على المؤسسات الصغيرة فى حين أن المؤسسات الصناعيه الكبرى قد انتعشت ايما انتعاش وربحت مالايحصى من آلاف الجنيهات فأيهما أولى بالتأييد المالى والدعم ؟

وثانى ملاحظة لنا على مشروع البنك الصناعى أنه لم يوضح ماذا يقصد من « رسم برنامج صناعى » . وفى هذا الشأن أيضاً اخذ ورد ، هناك برنامج صناعى يسير على ارض معبدة من قبل فيرمى إلى نشر صناعه النسيج والسجائر والصناعات الخفيفة الأخرى التى تنتج السلع الاستهلاكيه المباشرة ـ والاستعماد الأجنبى قد لا يخشى هذه النهضه كثيراً لأنها تعتمد على آلات تنتجها الصناعه البريطانيه وتصدرها إلى مصر. وهناك برنامج صناعى آخر نحن أحوج مانكون إليه — وهو ذلك البرنامج الذى يهدف إلى استغلال موارد الحديد والموارد الكيماويه والقوى المحركة التى ستمكننا من تأسيس الصناعات الثقيلة الكبرى التى يمكن أن تحررنا حقاً من الاستعمار ومن ارتباط اقتصادنا به . فأى البرنامجين ستنفذ الحكومة وأيهما سيفيد من إنشاء البنك الصناعى ؟

هذه ملاحظاتنا على مشروع البنك الصناعى فى الحدود التى رسمت له من جانب الوزارة الحاضرة . إلا أننا لا نملك أن نتغاضى عن ضيق تلك الحدود وعن القصور الواضح فيها . فالواقع ان مصر لا تريد نهضه صناعية ضيقة كى تتمتع برؤيه المبانى الصناعيه الضخمه والمداخن الشامخه . بل إنها تريد هذه النهضة الصناعيه حتى يتوفر الإنتاج الرخيص ويسعد المواطنون الذين ينتجونه بايديهم .. ثم ان مشروع البنك الصناعى لم يذكر شيئاً عن تحديد اسعار المنتجات التى ستشغلها المؤسسات الصناعية التى تحصل على قروض البنك ، ورغم ان فى إمكان البنك ان يشترط مستوى معين للأسعار او ان يفرض نسبة معمولة من الأرباح على المنشآت التى تطلب منه المعونة الماليه ، اما بغير هذه الشروط فقد يؤدى

فقد يؤدى تأييد البنك المالى للشركات الصناعية — ولاسيما الضخمة منها — إلى مجرد تأييد سياستها المعهودة وهى استغلال المستهلكين عن طريق رفع الأسعار بأقصى ما تستطيع تحقيقه دون المساس بأرباحها .

كما أن المشروع الذى نحن بصدده لم يفرق إطلاقا بين المؤسسات الصناعية التى تستبد بعمالها وتهمل تطبيق القوانين العمالية وإرشادات مكتب العمل (حينما تكون فى صالح العمل) — وبين المؤسسات الصناعية الأخرى التى تنفذ بأمانة روح التشريع العمالى والاتفاقات بين الإدارة والنقابات . فهل تنوى الحكومة أن يعاون البنك - الذى يتكون ٥١٪ من رأسماله من أموال الضرائب المفروضة على الشعب المصرى - أن يعاون هـــذا البنك أصحاب الأعمال الذين يستبدون بأفراد الشعب ؟

* * *

وخلاصة القـــول أننا نطالب بأن يكون مشروع البنك الصناعى خاضعاً للاشتراطات الآتية :

١ ) أن يوجه البنك إلى حماية الإنتاج الصناعى الصغير الحالى .

٢ ) أن يوجه البنك إلى إنشاء الصناعات الثقيلة .

٣ ) أن يشترط البنك تحديد نسبة معقولة من الارباح على المنشآت الصناعية التى يعاونها .

٤ ) أن يشترط البنك أن تنفذ هذه المنشآت القوانين العمالية .

وقد أثار موضوع البنك الصناعى كثيراً من الجدل فى البرلمان وخارج البرلمان ، فهناك بعض الرأسماليين الذين يعارضون فى تدخل الدولة فى المشروعات الصناعية تمسكا بشعار « المنافسة الحرة » ، كأن المنافسة بين شركة الغزل الأهلية

الضخمة الجبارة والأنوال اليدوية الضعيفة فى مديرية جرجا مثلا يمكن أن تسمى « حرة » ! وهناك بعض المفكرين الذين رأوا فى تدخل الدولة خطوة متقدمة « جديرة المذهب » لأن الأحزاب العمالية تدعو جميعاً إلى تأهيل المؤسسات الإنتاجية والمصرفية الكبرى . غير أننا نرى ضرورة التدقيق فى هذا الموقف ، فليس كل تدخل للدولة فى المشروعات الرأسمالية مما يجب أن نرتاح إليه إذ أن تأييدنا له يتوقف على مدى ديموقراطيه الدولة ومدى تمثيل الحكومة للشعب وطبقاته الكادحة : أن الدولة تشرف الآن على بنك التسليف الزراعى ومع ذلك فلهذا البنك سياسة معروفة تثقل كاهل الفلاح الصغير . وفى تركيا اليوم تتدخل الدولة فى الإنتاج الكبير تدخلا رسميا ، ومع ذلك فهل يمكن أن نعتقد لحظة واحدة أن هذا التدخل يأتى بالخير على الطبقات الشعبية التركية ؟ إننا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الوزارة الحاضرة تعتمد فى تصرفاتها على « استشارات » اللجنة السياسية العليا غير الدستورية لا نستطيع أن نتوقع خيراً عميا من تأييد الوزارة النقراشية لمشروع البنك الصناعى .

صادق سعد

( السنه الاولى ـ العدد الثامن ـ ٢٢ / ١ / ١٩٤٦ )

**مواقف الوزارة الاخيرة من :**

**اتفاقية العملة الصعبة ۰ محاصيل الحبوب ۰ عضوية الشركات**

إن سياسة الحكومة الداخلية تكملة منطقية لسياستها الخارجية ، هى سياسة تقوى سلطة الاستعمار على بلادنا وتشدد قبضة الاحتكار على حياتنا القومية . هى سياســـة تظلم العمال والفلاحين والطبقات المتوسطة الصغيرة ، نريد حكومة شعبية تحقق مطالب الطبقات الكادحة .

كانت الفـــترة الأخيرة امتحاناً قاسياً للسياسة الداخلية للحكومة الصدقية الحالية فقد تولت هـذه الحكومة مقاليد الدولة ، وهى تقسم يميناً مقدسة بأنها سترفع مستوى معيشة الشعب المصرى . والآن ، وقد « نشطت » الوزارة « وعملت » وحضرت مشروعات القوانين المختلفة ظهر بوضوح أن تلك اليمين لم تكن إلا وعداً معسولا ما لبث أن اختفى سريعاً . وأن القرارات المختلفة التى اتخذتها الوزارة بصدد ذوى الدخل الثابت — مثل قرار إلغاء إنصاف الموظفين — ما هى إلا جانب صغير من الأعمـال الاستبدادية التى تقوم بها . وهى التى كشفت عن بعضها بعض مناقشات البرلمان الأخيرة .

ويهمنا هنـا أن نبرز بعض الموضوعات الرئيسية فى السياسة الاقتصادية للحكومة الحاضرة ، وهى اتفاقية العملة الصعبة وسياستها فى تسعير الحبوب ، وموقفها من قانون الشركات الذى تقـــدم به النائب المحترم عطا عفيفى بك ، وتمويلها لتصدير القطن — فهذه الموضوعات جميعها تمس حياتنا الاقتصادية فى الصميم .

## اتفاقية العملة الصعبـة :

مدت الحكومة الصدقية أجل اتفاقية العملة الصعبة إلى مارس ١٩٤٧ وهذا يعنى أننا لن نحصل على عملات البلاد الأجنبية التى على استعداد لأن تورد لنا كميات كبيرة من منتجاتها — مثل السويد وسويسرا والولايات المتحدة — إلا بالقدر الذى ترضاه بريطانيا العظمى : وهو ١٢ مليون جنيه فى السنة . أما إذا استطعنا أن نصدر إلى هذه البلاد بضائعنا — وخاصة القطن مثلا — فإن كميات العملة التى تزيد عن ١٢ مليون جنيه سنوياً تذهب . . لا إلى مصر وإنما إلى إنجلترا مقابل تضخيم ذلك الرصيد الاسترليني الذى زاد عن ٤٥٠ مليون جنيه الآن . وهذا معناه أن بريطانيا العظمى تتحكم فى تجارتنا الخارجية كما تشاء وتجبرنا ألا نتاجر إلا بها — وإن لم يكن لديها إنتاج كاف لتسد احتياجاتنا ، فلا بأس ولتبق مصر دون ما تحتاج إليه ، وبالأحرى ، فإن مد اتفاقية العملة الصعبة إلى مارس ١٩٧٤ خدمة جليلة تقدمت بها هذه الوزارة إلى الاستعمار البريطانى ، وهى فى نفس الوقت تبق تموينا فى أحواله الصعبة العسيرة — لأننا لا نستطيع أن نستورد البضائع التى تحتاج إليها إلا بصورة تافهة — وهـــذا يحافظ على ارتفاع الأسعار الموجودة فى أسواقنا . . . أليست هـــذه طريقة ( فذة ) فى محاربة الفقر ؟ ! .

غير أن تقييد تجارتنا الخارجية ذو أثر مزدوج ، فهو من جهة يبق الطبقات الشعبية فى هاوية الفاقة — وهذا الأمر قد لا يهم الحكومة — ولكنه يصيب أرباح كبار الملاك وكبار تجار القطن وكبار مصدريه فى الصميم . ولذا نشطت هذه الوزارة وعملت وأصدرت مرسوما بمشروع قانون يضع تحت تصرف بنك مصر ٥ ملايين من الجنيهات . والغرض من هـــذا المشروع — كما تقول المذكرة الإيضاحية ذاتها هو : « توفير الأموال فى أيدى مصدرى القطن

وتشجيعهم على التوسع فى عملياتهم وضمان ديونهم » . وهذه الجملة من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى تعليق . . . !

سياسه الحكومة إزاء الحبوب :

وقد أثيرت فى مجلس النواب سياسة الحكومة فى شراء محصول الحبوب المصرى وتحديد أسعارها ، ورفضت الوزارة الحالية أن تحدد هذه الأسعار مقدماً بل وعدت بأن تحدد الأسعار بعد ما تحاط علماً بكمية المحصول . وقد يتساءل القارىء عن أهمية هذا كله ومعناها . أما أهميته فناتجة عن الظروف التى تحيط بعلاقة الفلاحين — منتجى الحبوب — بالتجار الذين يشترون المحصول ، فالمعروف أن هؤلاء وخاصة البنوك الكبرى مثل بنك مصر وبنك التسليف — يقدمون سلفيات على المحصول للفلاحين ، وأن ثمن المحصول الباقى يدفع لهم بعد الحصاد . ولكن مجموع المحصول لا يمكن معرفته إلا بعد أن يجمع كله فى شون البنوك أو كبار الملاك . والحكومة إذ ترفض أن تحدد سعر الحبوب قبل إحاطتها علماً بكمياتها إنما تترك المعاملات بين صغار الفلاحين والبيوت التجارية والبنوك « حرة » أى تترك هذه البيوت التجارية والبنوك تنزل بهؤلاء الفلاحين أشد الظلم وأقساه ، وقد وعدت الحكومة الصدقية أن يكون سعر الحبوب مجزياً وهذا معناه — بطبيعة الحال — أنه سيكون مجزياً . . للبيوت التجارية الكبيرة والبنوك الرئيسية فى البلاد . وقد فضحت الحكومة نفسها بنفسها عندما ذكر وزير التجارة فى بيانه فى البرلمان أن الشعير هبط سعره فى العام الماضى إلى ١٥٠ قرشاً ولما رفعت الحكومة الماضية سعره بعد ذلك إلى ٢٥٠ قرشاً كان الجزء الأكبر منه قد أصبح فى أيدى التجار . وواضح أن الحكومه باتباعها نفس الطريقة

الفراشية ، إنما ترمى إلى نفس الهدف وهو زيادة أرباح كبار التجار الماليين ، وتضييق الخناق على صغار الفلاحين والمزارعين . . . وبهذا تحارب الحكومة الصدقية الفقر ، ولكن يظهر أنها تحارب فقر الأغنياء لا فقر الفقراء .

عضوية الشركات :

وقد تقدم النائب المحترم عطا عفيفى بمشروع قديم إلى البرلمان ، ونقول قديم لأن عطا بك يتقدم به منذ سنة ١٩٣٠ .. ويرمى هذا المشروع الوطنى فيما يرمى إليه إلى الآتى :

١ ) عدم الجمع بين الوظائف العامة وعضوية مجالس الشركات .

٢ ) عدم السماح للوزير السابق أن يعمل كمدير أو عضو مجلس إدارة الخ. فى شركة مساهمة تكفل لها الحكومة مزايا خاصة ( شركة السكر أو قناة السويس مثلا ) إلا بعد إنقضاء ٣ سنوات لترك الوزارة .

٣ ) عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة لأكثر من ٥ شركات ولا لرياسة أو مركز العضو المنتدب لأكثر من شركتين .

لماذا نعتبر هـذا المشروع وطنياً قيما ؟ لأن الجمع بين الوظائف العامة وعضوية مجالس الشركات المساهمة معناه تأكيد خضوع الدولة لمصالح طبقية خاصة — مصالح اصحاب الاعمال — ووصول نفوذ هذه الطبقة بشكل مباشر إلى الأداة الحكومية ، وهذا يتعارض مع مصالح الطبقات الشعبية الكادحة ، مصالح الفلاحين والعمال وصغار الأفراد المنتمين إلى الطبقات الوسطى ، ثم أن السماح لعدد من الشخصيات البارزة أن تجمع بين عضوية ٣٢ شركة — مثل

حافظ عفيفى باشا — يزيد من الصفات الاحتكارية لبعض الشركات المساهمة ، ويفسح الطريق أمامها للتفاهم على حساب المستهلكين والكادحين بتحديد الأسعار فى مستوى مرتفع وتحديد الأجور فى مستوى منخفض . وإذن فمحاولة إصلاح الحالة القائمة الآن يعنى محاولة تطهير الأداة الحكومية وعرقلة نشاط الاحتكارات وهذا فى صالح الطبقات الشعبية التى يتكون منها جمهور شعبنا .

غير أن الحكومة الحاضرة لم تر مشروع عطا عفيفى بك بهذا العين بل حاولت — ونجحت — فى إرجاء النظر فيه حتى تتقدم هى بمشروعها . وأما الاعتبارات التى تقدمت بها فى هذا السبيل فعلامة واضحة تدلنا على العناصر الرئيسية فى هذا المشروع الحكومى ، فقد اعترضت على إقرار مجلس النواب لمشروع عطا بقولها : إن منع كبار الموظفين — والوزراء — من قبول المناصب فى مجلس الإدارة « من أخص شئون التوظيف » وأنه تقييد الحرية الشخصية « فإذا أقرها البرلمان وجب تغيير الدستور إذن ، فمشروع الحكومة لن يخل بشئون التوظيف ولن يقيد الحرية الشخصية . . إنه سيترك الحالة الحالة كما هى الآن . وسيعطى الصفة القانونية للتداخل الظالم بين الدولة وكبار الرأسماليين . وبهذا الشكل استغلت الوزارة الحاضرة — مرة أخرى — الشعارات الديموقراطيه مثل الحرية الشخصية فى سبيل قتل الديموقراطية ذاتها ، فى سبيل تمويه الاحتكاريين وكبار الماليين الذين تبقى « حريتهم الشخصية » وشعبنا فى حالته الراهنة من الفقر والمرض والجهل .

* * *

إن السياسة الجائرة التى تتبعها الحكومة إزاء الطبقات الشعبية ، إزاء الفلاحين والعمال وإزاء صغار الموظفين وصغار التجار والصناع ، وإزاء المثقفين الأحرار « تجعل محاربة الجهل والمرض والفقر » التى أعلنتها الحكومة خداعا

وكذباً وتضليلا . إننا نؤيد هؤلاء النواب والكتاب الوطنيين الذين عارضوا سياسة الحكومة فى البرلمان ، وخارج البرلمان والذين نجحوا فى فضحها وكشف الستار عنها . ولكن اعتقادنا الراسخ أن هذا لا يكفى ، وإنما يجب أن تتغير السياسة الحكومية بأكلها ، وأن تتغير الحكومة بأكلها ، فلن نسعد الفلاحين والعمال وصغار المتوسطين إلا حكم شعبى صحيح ، يمثل مصالح الشعب ويستجيب لها ،

(صادق سعد)

( السنة الأولى ـ العدد الثلاثون ـ ١٧ / ٤ / ١٩٤٦ )

**حول اتفاقية الطيران**

( لا مركز ممتاز للاستعمار )

جاءت حكومة العمال إلى الحكم على أساس برنامج يتمسح بالاشتراكية . وكان من أهم ما تضمنه هذا البرنامج تأميل الاحتكارات البريطانية الكبرى ، بما فيها خطوط المواصلات البرية والجوية والبحرية . وبصرف النظر عما حققته الحكومة البريطانية الحالية من هذا المشروع ، فانه يهدد احتكاراً من الاحتكارات البريطانية للطيران وهو ( شركة الخطوط الجوية الامبراطورية لما وراء البحار ) التي بذلت أقصى جهودها لتوجد منفذاً لها من هذا التهديد ولتهرب من التأميل بشكل أو بآخر . وها هي الآن وجدت ذلك المنفذ وحققت هذا التهرب ، وذلك بأن تحول جزءاً من شبكتها الجوية - وهو الجزء الذى يتخذ مصر محوراً له — إلى شركة مصرية للطيران ، فلا يطولها التأميل الحكومى البريطانى . واتفاقية الطيران التى وقعتها الحكومتان المصرية والإنجليزية أخيراً تضع الصيغة النهائية لذلك كله ، فتحبط مساعى الشعب البريطانى الكادح فى كفاحه لنقل مصادر الثروة الرئيسية من أيدى الإحتكاريين البريطانيين إلى سيطرة الدولة الإنجليزية وليس أدل على ضعف حزب العمال البرلمانى أمام نفوذ هذه الحفنة الصغيرة من الاحتكاريين - بل قل ليس أدل على تعاون هذا الحزب معهم - أن تعمل الحكومة البريطانية ذاتها على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من شركة الخطوط الجوية الامبراطورية . فتوقع إتفاقية الطيران الأخيرة نفسها . ولا شك أن هذا العمل يكشف مرة أخرى عن الحقيقة الواضحة التى أظهرتها ( الفجر الجديد ) أكثر من مرة ، وهى أن حزب العمال البريطانى لا يمثل المصالح الجوهرية للطبقة العمالية البريطانية ، وأنه لا يتمسح بمسحة الاشتراكية إلا لتضليل الجماهير الكادحة الإنجليزية ولحماية مصالح الإحتكاريين الكبار من ضغط هذه الجماهير الكادحة .

* * *

غير أن لهذه الإتفاقية وجهاً آخر ، وهو خاص بمصر . فهى تربط شركة مصر للطيران بشركة الخطوط الجـــويه الإمبراطورية فى تأسيس شركة مصرية جديدة تشترك الشركتان — الإنجليزية والمصرية — فيها ، وقد تشبه واضعوا الإتفاقية إلى أن نقادها سوف يجدون هذافى إخضاعا للاقتصادالمصرى إلى الرأسمالى البريطانى ، فنصت الفقرة الأخيرة للاتفاقية على أنه .

« يدير الشركة مجلس إدارة من الجمعية العمومية لشركة مصر للطيران وشركة الخطوط الجوية الامبراطورية لمـــا وراء البحار . ويتألف من ٧ مديرين ، أربعة مديرين مصريين تقترح شركة مصر للطيران إنتخابهـــم والثلاثة الباقون تقترح شركة الخطوط الإمبراطورية انتخابهم . ويعين أحد المديريين المصريين الأربعة رئيساً لمجلس الإدارة .

وبهذا الشكل أعطيت الأولوية للمصريين . أو أعطيت رسمياً على الأقل . فان الاتفاقية لم تنص صراحة على نسبة الرأسمالى التى تساهم بها كل من الشركتين وأغلب الظن أن الرأسمال الإنجليزى سوف يكون الغالب ، كما أن لهذا الرأسمال الإنجليزى وسائل إكراه وضغط على الاقتصاد المصرى - أهمها القوات المسلحة التى تحتل بلادنا . وهذه كلها ليست فى يد الرأسماليين المصريين الكبار . ولـكن هـــل يعنى هذا أن الاتفاقية وقعت من الجانب المصرى تحت الضغط الشديد والإرهاب المستمر ؟ هذا ما لا نعتقد ، إذ أنها ليست بالتعاقد الاقتصادى الوحيد بين الرأسمال المصرى وبين الأجنبى . فقبل هذا رأينا إتفاقا غير حكومى قد تم بين شركة مصر للغزل والنسيج فى المحلة وشركة الغـــزل الأهلية — ذات الرأسمال الأجنبى بالاسكندرية - حول تحديد سعر الخيوط القطنية فى السوق المصرى . كما أن الحـكومة المصرية - النقراشية والصدقيه - قد وقعت إتفاقية العملة الصعبة قبل ذلك مع الحـكومه البريطانية . إذن فليست إتفاقية الطيران شيئاً جديداً فى الحياة الاقتصادية المصرية . وأنها ، وإن دلت على شيء ، فانما

تدل على ترابط المصالح بين الرأسمال المالى المصرى ـ التابع لبنك مصر ـ والرأسمال المالى الإنجليزى . وهذا يعطى المعنى الصحيح للفظ (الشاركة) الذى كثر استعماله من الجانب البريطانى فى هذه الشهور الأخيرة . والذى يعنى فى حقيقته مشاركة المصالح والأرباح بين كبار الرأسماليين ـ ومن ثمة الساسة الحاليين ـ المصريين والإنجليز .

• • •

ولذلك يجب علينا ألا نأخذ كلمة (المشاركة) بشكل كامل دون أن نراعى أن المجتمع المصرى والانجليزى منقسم إلى طبقات . وقد كتب الدكتور محمد مندور فى جريدة الوفد المصرى (بتاريخ / — ٥ — ١٩٤٦) يقول .

أن مصر ليست لها مصالح فى إنجلترا ، وأن الإنجليز هم أصحاب المصالح فى مصر . فأية مشاركة يريدون أن يتخذوها مبرراً لاستعمارهم لمصر وسيطرتهم على مصادر الثروة فيها ؟

أننا نرى أن هذا التعبير غير دقيق . فصحيح أن الطبقات الكادحة المصرية لا مصالح لها فى إنجلترا ، والطبقات الكادحة البريطانية ـ بالمثل ـ لا مصالح لها فى مصر . ولكن كبار الرأسماليين الإنجليز بحكم الترابط المالى الذى بين الرأسمال المصرى والإنجليزى الكبير . وهذا ما يجب ألا ننساه .

أما مكان مصالح الشعب المصرى الكادح من كل هذا ، فهو شىء آخر . بل أن هذه المصالح تعارض مصالح كبار الرأسماليين المصريين وتناقضها على خط مستقيم . فاتفاقية مثل هذه تقوى الاحتكار فى بلادنا . وتمكن الرأسمال الأجنبى من السيطرة على مرافقنا الأساسيه أكثر من ذى قبل . ومن ثمة ، فإنها سوف توجد مسلكا سهلا ـ ولكنه خفى ـ للنفوذ البريطانى على الدولة المصرية

وسياستها . ونقول سهلا الآن هذا النفوذ سيتحقق خلال قبضه الرأسماليه المصرية الكبيرة على تلك الدولة . وأن توقيع تلك الاتفاقيه فى ذات الوقت تقريباً الذى تعلن فيه بريطانيا استعدادها للجلاء عن مصر لذو دلالة على أن الاستعمار البريطانى يفهم تمام الفهم قيمه هذه المناورة ، وأنه ينقل شكل سيطرته على مصر من الوجهه العسكريه إلى الوجهة الاقتصادية البحته . وهذا ما لاحظته جريدة « الديلى ووركر ) الإنجليزية الشيوعيه التى كتبت تقول .

( أنه بينما ينتهى الاحتلال العسكرى تحقيقاً لرغبات البلاد فإن السيطرة الاقتصادية ستبقى كما هى .

• • •

أما الوطنيون المصريون المخلصون ، فقد تنبهوا إلى هذا كله ، ورعوا أن سيطرة الاستعمار على مصر سوف تحاول أن تجد منفذاً لها فى الاتفاقات الاقتصادية أو العسكرية أو السياسيه التى قد تبرم بين الحكومه المصرية وبين الاستعمار البريطانى . ولذلك فهم ينادون ( لا مركز ممتاز للاستعمار وإنما الجلاء العسكرى دون قيد أو شرط ( . أما وقد أعطى هذا المركز الممتاز ـ وسيعطى غيره ـ فهذا يفهمنا أن الكفاح ضد الاستعمار البريطانى ليس بكاف ، وأنه يجب أن يرتبط أشد الارتباط بالكفاح ضد شريكته الرجعية المصرية ، أى فى سبيل دمقراطيه حقيقية تسود بلادنا .

صادق سعد

( السنه الأولى ـ العدد ٢٤ ـ ١٠ /٥/ ١٩٤٦ ـ ص ١٢ ، ٢٢ )

**نريد حلا وطنيا ديمقراطيا**

## مكافحة البطالة

تفشت البطالة في صفوف العمال المصريين ، فهناك ربع مليون أو أكثر من العمال الذين كانت تستخدمهم السلطات العسكرية . فطردوا بسبب إقفال معظم المصانع والورش الحربية . وهناك عدد ليس بمعلوم من العمال الآخرين الذين كانت تستخدمهم الشركات والمصانع الأهلية التي ازدهرت أثناء الحرب، ولكنها الآن لا تستطيع منافسة البضائع الأجنبية التي أصبحت تتدفق على الأسواق المصرية . وبدأت الصيحات تتعالى من جميع النواحي ، تنذر بالخطر الذى يهدد مصر . ومن الغريب — بل ليس بغريب في الحقيقة — أن الغالبية الكبرى من الصيحات هذه تبرز نقطة واحدة : وهي أن هؤلاء العمال العاطلين — ومن سيلتحق بجيوشهم فيما بعد حتما — يمثلون نبعاً فائراً من السخط والضجر . وأن مشكلتهم إن بقيت بدون معالجة إنما قد تسبب ثورة أو ثورات في بلادنا . فباسم الأمن العام وباسم تقاليدنا العريقة التي يهددها خطر الأفكار الجديدة، تطالب الجهات الرسمية وغير الرسمية أن يهتم أولو الأمر بهذه المشكلة . إذن . فليس العنصر الإنساني الحي هو الذي تتوجه إليه الأنظار الرسمية أو الشبيهة بالرسمية . ليس كون هؤلاء العمال من المصريين ومن بني وطننا الذي يستاهل الاهتمام حسب هؤلاء . وليس سببه أن العمال العاطلين جائعون سوف يموتون من الحرمان هم وعائلاتهم . وإنما المهم في نظر الجهات الرسمية والشبيهة بالرسمية. حقاً ، أننا إذا كنا لا نزال نحتاج إلى دليل على احتقار حكومتنا وصحافتنا الكبرى والأحزاب الفاشية لشعبنا وكادحيه - فهاك هذا الدليل !

* * *

وبما أن هذا الاحتقار للشعب ، وهذا التخوف منه هما مصدر التفكير لدى هؤلاء ، فينتج بالضرورة أن اقتراحاتهم وأعمالهم جميعاً تستهدف مرمى

واحداً لا ثانى له ، وهو ستر الحقائق والإسراف فى الوعود الخلابة التى لا تشفى غليلا . كل هذا فى سبيل إسكات السخط وكبت الضجر وتنحية المشكلة جانبا . إذ أن جوع العاطلين وحرمانهم أمر ثانوى — وعادى جداً بالنسبة لساستنا الرجعيين !..

هـــذه لجنة مكافحة البطالة — التى كونتها الوزارة الصدقية الحاضرة — تجتمع فى يوم ١٢ الجارى وتصدر قرارات . وإذا بها تكاد تنحصر فى تشجيع الصناعة والإنتاج — لا الاستهلاك — وفى إلغاء غلاء المعيشة وفى توزيع مئة ألف جنيه على المتعطلين . مئة ألف جنيه . . . ، ولكن هذا يعنى ثلاثين قرشاً تقريباً للمتعطلين الحاليين — فى السنة — فهل يمكن اعتبار هذا القرار شيئاً يخرج عن نطاق الخداع والتضليل ؟

وهذه مجلة « المصور » — ( أليس رئيس تحريرها من « الوطنيين » ؟ ) — تنادى برجوع ثلثى المتعطلين — وهم غير الفنيين أو الفعلة — إلى الريف ، ففيه « متسع للجميع » . . إن الفلاح المصرى لا يعمل فى المتوسط إلا خلال ثلث السنة ، إنه فقير يتضور جوعا ، مريض بالحمى الراجعة . ومع ذلك تؤكد « المصور » أن فى الريف متسعا للجميع .. ما فى ذلك شك !

وكنا نعتقد أن للتضليل حدوداً وللخداع الكاذب مجالا لا يتعداه المصرى إذ يخاطب مواطنيه . ولكننا كنا مخطئين . فمجلة « مصر الفتاة » تنشر فى غلافها كلمة بعنوان « العمال — العمال — إفسحوا الطريق لمصر الفتاة » تقول فيها :

« توشك البلاد أن تتعرض لعاصفة جامحة تشنها العمال المتعطلون وتشنها الطبقات الكادحة التى بلغ الوعى الاجتماعى عندها الآن حداً يصل إلى مرحلة الخطر . . مصر الفتاة هى وحدها القادرة على القيام بالثورة فى غير حاجة إلى

إراقة الدم . وهى وحدها القادرة على إحداث الانقلاب المنشود لمصلحة العمال والطبقات الكادحة .. » .

الوعى الاجتماعى خطر عند مصر الفتاة ، فما علينا إلا أن نسلم لها مقاليد الحكم — وطبعاً — نسلمها فى الوقت ذاته إلى أصدقائها من بقايا الاستعماريين الفاشيين ـ الذين كانوا ألمانا وإيطاليين بالأمس وأصبحوا إنجليز اليوم . وبصرف النظر عن استطاعة مصر الفتاه القيام بما يتفق ومصلحة العمال والكادحين ( وقد رأينا مثالا لذلك فى أوروبا الفاشية ) ، فواضح وضوح الشمس فى النهار أن مصر الفتاة لا تطالب بحلول واضحة لمصلحة العمال ؛ وإنما تطالب بحل واحد غامض ، وهو وجودها فى رأس الحكم على وطننا . إن الأجسام الجائعة العارية من عمالنا المتعطلين ومن كادحينا المظلومين ليست إلا جسر فى العقلية الفاشية . جسرا تريد مصر الفتاة أن تعبر عليه بقدميها لتصل إلى ديكتاتوريتها على العمال وسائر الكادحين المصريين !

* * *

هناك ـ للبطالة المتعاظمة الآن ـ سببان رئيسيان ، نستطيع التفريق بينهما ولو أنهما غير منفصلين .

أما السبب الأول ، فهو إقفال بعض المصانع ونقـــل بعضها أيضاً إلى الاسكندرية . ويترتب على ذلك العمل الواعى ـ من جهة أصحاب تلك المصانع ـ تشريد العمال فى شبرا الخيمة . وما من شك أن هذا العمل تحت قيادة الاتحاد المصرى للصناعات ، أما له من تنسيق وانسجام . وغرضه تفكيك الكتلة العمالية التى تجمعت فى الأحياء الصناعية فى القاهرة . هـذا التفكيك الذى ترمى إليه الحكومة عندما حلت نقابة عمال النسيج الميكانيكى سنة ١٩٤٥ بأمر إدارى . ولا يوجد حل عملى لهذه الحالة إلا كفاح العمال ـ وتأييد جميع الوطنيين لـ [illegible]

لهم فى سبيل فتح النقابة من جديد وفى سبيل إيجاد حكم ديموقراطى سليم فى مصر حكم لا يظلم العمال والكادحين الآخرين .

وأما السبب الثانى . فهو الأزمة التى بدت بوادرها فى مصر الآن . فقد ازدهرت الصناعة المصريه أثناء الحرب بسبب الاستهلاك الضخم الذى كانت تمثله الجيوش الحليفة فى وطننا ، وبسبب اختفاء المنافسة الخارجيـــة للانتاج المصرى . أما الآن ، وقد زالت هـذه الظروف الاصطناعية ، فلا يوجد أمام الإنتاج المحـــلى إلا استهلاك ضعيف . هو استهلاك الجماهير الفقيرة من العمال والفلاحين . أنعنى هذا أن تلك الجماهير ليست محتاجة إلى بضائع تستهلكها ؟ كلا ؟ ، وإنما يعنى أنها لا قدرة لها على استهلاكها . أيعنى هذا أيضاً أنه لا يمكن استغلال ثرواتنا الطبيعية بدرجة أكبر من الحد الذى وصلنا إليه الآن فنوجد عملا للمتعطلين ؟ كلا . وإنما يعنى أن استغلال هذه الثروات قد لا يؤتى بأرباح كافيه لأصحاب الاموال فى مصر ، أو أنه لا يمكن تحقيقه لأنه يمثل تنافسا للاستعمار يخشاه لأنه يخشى على أرباح المحتكرين .

إذن . فالحل العملى لهذا السبب الثانى للبطالة مزدوج :

١ — رفع مستوى المعيشة عند الجماهير الشعبية برفع الأجور وإنقاص ساعا العمل وسن التشريع الاجتماعى ، وفتح الإمكانيات المادية والثقافيه على العموم للجميع .

٢ — قيام الدولة بالمشاريع العمرانيه الكبرى ( كهربة خزان أسوان ، شق الترع وتعبد الطرق ، وبناء المدارس والمستشفيات . . الخ ) .

أما والحكومة الحاضرة حكومة رجعية ، فهى لن تحقق أبداً الشطر الأول ، ولن تحقق حتى أقل منه ( مثل إعانة البطالة ) . أما والاستعمار جاثم على صدورنا ، فلن يتحقق الشطر الثانى . فلا حل لمشكلة البطالة إلا بالاستقلال والديموقراطيه !

صادق سعـــد

( السنة الأولى ـ العدد ٢٥ - ٢٢ / ٥ / ١٩٤٥ - ص ١٢، ١٣ /٢٣)

## جلاء اقتصادي أم ديموقراطي

كنا قد فتحنا باب المناقشة عن « الجلاء الاقتصادي » ثم توقفنا عن النشر في هذا الموضوع بسبب المناقشات التي حدثت بين بعض الزملاء لتصفية الآراء. وقد تقدمت هيئة تحرير « الفجر الجديد » بتقرير عن هذا الموضوع ننشره فيما يلي بعد إضافة بعض النقط التي أثارها زملاء آخرون ) .

### تعريف :

ينبغي أن نعرف كلمة الجلاء قبل أن نبدأ في مناقشة الجلاء الاقتصادي أو العسكري الخ . . وطبيعي أنه يجب ألا نأخذ تعريفاً لكلمة الجلاء ما قد يفهمه بعض الناس ـ وخاصة التقدميين ـ منها بسبب التفسيرات الخاصة التي أعطيت لهذا اللفظ ، وإنما يجب أن نأخذه كما هو وكما يفهم منه في اللغة العربية الشائعة .

ما هو الجلاء ؟ الجلاء معناه الترك والمغادرة ، إذن. فالجلاء العسكري معناه أن يغادر الجنود الأجانب بلادنا ، بصرف النظر عما يتركه هؤلاء الجنود في وطننا من بقايا الاستعمار ومآثره . وكذلك الجلاء الاقتصادي معناه أن يغادر مصر الاقتصاد الأجنبي الذي تطفل على الاقتصاد الوطني . وقل ذات الشيء عن الجلاء السياسي أو الإداري أو الثقافي . الخ .

### ( الجلاء الاقتصادي ) شعار خاطيء :

ونسلم أولا وقبل كل شيء بان أساس الاستعمار أساس اقتصادي . بمعنى أن توظيف رؤوس الأموال ، والاستيلاء على الثروات الطبيعية في البلاد المستعمرة ، والتحكم في التصدير والاستيراد ، واعتصار الطبقات الكادحة في البلاد المستعمرة والتابعة ، هذا كله أساس الامبريالية ، كما أنه أيضاً السبب الجوهري ـ في التحليل الأخير ـ لتصرفات الاستعمار في الخطوط العامة لسياسته

وطبيعى أن هذا ليس بغريب على تفكيرنا المادى. فإننا نعتقد أن عموم الحوادث الاجتماعية لها أساس اقتصادى — فى التحليل الأخير أيضاً — وأن الاستعمار والامبريالية لهما من الحوادث الاجتماعية العامة ، فيخضعان لذات القانون المادى الذى نؤمن بصحته .

وعليه فالذى يهدف إليه الاستعمار البريطانى فى قبضته على مصر هو أيضاً ذو أساس اقتصادى فى المحل الأول . إن الاستعمار البريطانى قد وظف اموالا هائلة فى البنوك والبيوتات التجارية . وهو يريد شراء المواد الخام التى تنتجها بلادنا بثمن بخس ، وهو يريد أن يبيع لنا منتجاته المصنوعة بثمن عال . وأن يستفيد من التوسط فى تجارتنا الخارجية والداخلية . ولكن القبضة الاقتصادية لم تكن كافية للاستعمار البريطانى كى يضمن أرباح كبار الاحتكاريين الانجليز ولذلك لجأ إلى الاحتلال العسكرى . وهنا يظهر قانون آخر للنظرة الماركسيه للحوادث الاجتماعيه ، ألا وهو الجدليه ، فإن الاحتلال العسكرى مختلف عن القبضة الاقتصادية ولكنه ظهر بالضرورة بعد ظهور تلك القبضة الاقتصادية .

ويجب الإضافة إلى ذلك أن القوات المسلحة الانجليزية لا تحمى فقط الاحتكارات الأجنبية فى بلادنا ، وإنما تحمى أيضاً مصالح بعض الفئات التى تداخلت مع مصالح الاستعمار . إن القوات المسلحة البريطانية تحمى أيضاً الرجعيه المصرية من ضغط الطبقات الكادحة الاقتصادى والسياسى (بالدرجة الأولى) .

ونحن نريد أساساً أن نرفع مستوى معيشة الجماهير الشعبيه المصرية . أى أن هدفنا بمعنى التحليل الأخير ، هو هدف اقتصادى . وفى سبيل هذا نرى وجوب تمكين تلك الطبقات الشعبية من التأثير القوى على دولاب الحكومة والدولة (وهذه هى الديموقراطية) حتى تفسح المجال لتحقيق حكم الأغلبية الصحيح .

ولـكن هناك خطوات مباشرة يجب أن نخطوها وأن ندعو إليها فى سبيل رفع مستوى الجماهير الشعبية . فالذى يقف عقبة كأداء فى هـــذا السبيل هو الاستعمار بقبضته على بلادنا وبوسائل الإكراه الضخمة التى فى يده والتى يستعملها ضد الحركة الشعبية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر : ولذلك يجب علينا أن نكافح الاستعمار وأن ندعو إلى الكفاح ضده حتى تزول تلك العقبة الرئيسية فى سبيل الديموقراطية المصرية .

إذن فشعارنا هو التحرر من الاستعمار بشتى نواحيه. وواضح أن التحرر من الاستعمار من الناحيه العسكرية هو جلاء القوات المسلحة الأجنبية عن بلادنا. وأن هذه القوات العسكرية فى يد الحكومة البريطانية وتحت سلطتها . ولذلك يمكننا أن نطالب هـذه الحكومة بإجلاء قواتها عن مصر وأن نوجه كفاحنا هـذا للتوجيه . ولذلك فمن الممكن أن نطالب الحكومة المصرية بأن تعرض هذه المسألة على منظمة الأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن ، وأن نوجه كفاحنا هذا التوجيه أيضاً .

ولـكن للاستعمار فى بلادنا ناحية أخرى ، مهمة - بل هى كما قلنا الناحية الجوهرية والسبب الرئيسى لتبعية مصر لبريطانيا العظمى — ألا وهى الناحية الاقتصادية . وقد عبر التقدميون عن ضرورة التحرر من القبضه الاقتصادية للاستعمار باتخـــاذهم شعاراً خاصاً — هو موضع المناقشة الآن — وهو « الجلاء الاقتصادى » .

حقاً إننا نريد أن نتحرر من قبضة الاستعمار البريطانى على بلادنا من الناحية الاقتصادية . ولـكن هناك طريقتين يمكن السير فيهما للوصول إلى هذا الهدف . أما الطريقة الأولى فهى أن تطرد رؤوس الأموال الأجنبية ، بمعنى أن تعوض الاحتكارات الكبرى بأى طريقة من الطرق ، أو حتى أن تطرد بشكل غامض

( كما يدعو إليه الفاشيون ) . ونحن التقدميين المصريين لا نقبل هذه الطريقة ، بل نريد الطريقة الأخرى ، وهى الاستيلاء على الاحتكارات الأجنبية - وغير الأجنبية - الكبرى . إذن ، فنحن لا نريد الجلاء الاقتصادى ، وإنما نريد تحكم الدولة فى الاحتكارات الكبرى .

وهذا عنصر من عناصر برنامج كامل يقع تحت عنوان كبير وهو « بناء الديموقراطية فى بلادنا » ، وواضح أن المطالبة باستيلاء الدولة على الاحتكارات الكبرى يجب أن تكون مرتبطة أشد الارتباط بالعناصر الأخرى التى يقتضى تحقيقها بناء الديموقراطية المصرية ، منها رفع رفع مستوى المعيشة ، وتوسيع التمثيل الشعبى وإطلاق حرية التنظيم السياسى الخ .

وهنا يتساءل البعض : هل المطالبة بالديموقراطية مفصولة عن المطالبة بالجلاء العسكرى ؟ طبعاً لا ، وهذا لسببين :

( ١ ) إن الرجعية المصريه متحالفة بشكل طبيعى مع الاستعمار البريطانى ، فالاثنان عدوان لنهضتنا الديموقراطية .

( ٢ ) إن الكفاح فى سبيل الاستقلال والتحرر من الاستعمار ليس هدفاً أخيراً ، وإنما هو وسيلة — أو كما قلنا فيما يبق هو خطوة أولى — فى سبيل رفع مستوى الطبقات الشعبية .

ولذلك فنحن التقدميين المصريين نؤكد أن الاستقلال دون الديموقراطية استقلال ناقص ، لا يمكن أن يثبت . وأن الديموقراطية دون الاستقلال زائفة عرضة أشد التعرض لضربات الرجعية المصرية ولمناورات الاستعمار البريطانى . وهذا ما نراه اليوم وما رأيناه منذ سنة ١٩٢٢ إلى اليوم .

(الجلاء الاقتصادى) شعار مضر :

غير أن شعار « الجلاء الاقتصادى » ليس خاطئاً فقط ، بل أنه مضر أيضاً . بمعنى أنه يحدث تحويراً فى كفاحنا الوطنى ويضع أمام الجماهير الشعبية والمناضلين أهدافاً وهمية ضالة .

( ا ) قد رأينا أن هذا الشعار خاطىء ، وأن الفاشيين يستعملونه بغية تمييع مطالبنا الوطنية . فإذا تمسكنا بمطلب الجلاء الاقتصادى — وهو مطلب خاطىء — خدمنا الفاشيين خدمة مباشرة بدلا من أن نكشفهم .

(ب) أن ضم الجلاء الاقتصادى — والمقصود هو التحرر من القبضة الاقتصادية — مع الجلاء العسكرى ، معناه مواجهة الاستعمار البريطانى بهذا المطلب أى توجيه كفاحنا فى سبيل الديموقراطية الاقتصادية نحو الاستعمار ، فهل هذا صحيح ؟ لا ، لأن الكفاح فى سبيل الديمقراطية الاقتصادية يجب أن يوجه نحو الحكم المصرى لا نحو الاستعمار .

ويظهر خطأ هذا الشعار وضرره من أننا نستطيع عرض قضيتنا الوطنية على مجلس الأمن بمعنى اننا نستطيع مطالبته بالضغط على بريطانيا حتى تسحب قواتها المسلحة من بلادنا . ولكن لانستطيع ابداً أن نطالب مجلس الأمن بأن يضغط على الاستعمار البريطانى فيجلى رؤوس أمواله عن مصر !

( ج ) اننا قد رأينا أيضا أن الجلاء الاقتصادى يعنى — فى مفهوم التقدميين — التحرر من قبضة الاحتكار الأجنبى أى الديمقراطية من الناحية الاقتصادية . ولكن المطالبة بهذه الديمقراطية يجب أن توجه إلى الحكومة المصرية . وأن توجه إلى الحكومة المصرية ، وأن تجنيد الجماهير الشعبية الذى نستهدفه فى دعوتنا وشعاراتنا — هو موجه ضد الرجعية المصرية فى هذه النقطة بالذات . ولكن ربط التحرر الاقتصادى — بإعطاء لفظ الجلاء شعاراً له — مع التحرر من الاستعمار ، هذا الربط يهمل الرجعية كمسئولة عن ضعف الديمقراطية فى مصر .

إذن فهذا الربط يضع أهدافاً خاطئة . فهو خطر على الحركة الوطنية .

( د ) إن شعار « الجلاء الاقتصادى » إذ يقصد به التحرر من الاحتكار الأجنبى ، إنما يوجه ضد الاحتكار الأجنبى فقط ، ويهمل الاحتكار المصرى . هذا فى حين أننا لانعرف عنصرية فى دعوتنا الديموقراطية ولانفضل الاحتكار المصرى على الاحتكار الأجنبى لا لسبب إلا لأنه مصرى .

إذن . فالشعار الصحيح هو الاستقلال والديموقراطية .

بدون توقيع

(السنة الأولى — العدد ٣٨ — ١٢ / ٦ / ١٩٤٦ — ص ١١/١٢ )

## حول مشروع الميزانية

### ( التغييرات الاقتصادية للسياسة الصدقية )

السياسة الصدقية سياسة تعاون مع الاستعمار وسياسة تقوية للفئات العليا من الطبقات الرأسمالية وسياسة تهرب ومماطلة من مطالب الطبقات الشعبية. وقد أودعت الوزارة مكتب مجلس النواب بيانا عن مشروع ميزانيتها فكان تعبيراً صادقا لنشاط الحكومة الحاضرة .

يحتار قارىء البيان أول وهله ، إذ يخيل اه أن هذا البيان لم يصدر عن خطة إقتصادية أو مالية موحده . فالموضوعات المتقاربة مشتتة متناثرة غارقة فى بحر من الألفاظ المائعة عن ( جد الوزارة فى إصلاح هذا أو ذاك . ولذلك يضطر باحث البيان الوزارى أن يرتب المسائل الممتازة ترتيباً من جديد . وحينئذ تظهر حقيقة مشروع الميزانية دون ما جهد أو عناء .

فالسياسة الاقتصادية المصرية فيما يخص علاقاتنا الخارجية — وخاصة علاقاتنا مع الاستعمار البريطانى — تمس نقطاً جوهرية ثلاث ، إلا وهى الأرصدة الاسترلينية والعمله الصعبة والقطن . وقد قتل الناس هذه النقط بحثاً فاتضح بجلاء أن السياسة الوحيدة التى يجب السير فيها بالنسبة إليها تتخلص فيما يأتى .

١ — تصفية الأرصدة الاسترلينية .

٢ — التحرر من إتفاقية العمله الصعبة .

٣ — تحديد مساحة الأرض المزرعة قطنا اعتماداً بشكل أساسى على احتياجات صناعة النسيج المصرية .

فماذا كان موقف الوزارة الحالية من هذه الحلول قال البيان ( أنها تعنى )

بالنقطة الأولى وإنها ( جادة فى التحلل من قيود الثانية . أما عن القطن ـ وقد أعترفت الوزارة أن المتبقى منه يساوى محصولا سنوياً كاملا ـ فلم يذكر البيان إلا كلمات الأمل والثقة بالمستقبل . يستقبل من ؟ يجيب على هذا السؤال النشاط الوزارى العملى وهو القيام بقرض لتمويل شراء القطن ، أى أثقال ميزانية الحكومة بدين جديد يدفع أرباحه المواطنون ويذهب فى جيوب البنوك الكبرى والبيوت التجارى الضخمة ـ وخاصة الأجنبية ـ وفى جيوب كبار الملاك الذين يزرعون قطناً . وأخيراً ، فعدم تحديد المساحة المزروعة قطناً مع وجود الاحتياطى الضخم فى الشون ، معناه البقاء على الحالة الحاضرة فى تجارتنا الخارجية وعدم التحرر من قبضة الاستعمار البريطانى عليها . أن الطبقات الشعبية جائعة تطالب بالخبز ومع ذلك نزرع قطناً زائداً عن حاجتنا ! وأن الاستعمار البريطانى يخنق تجارتنا ومع ذلك فحكومة صدقى باشا لاتعالج الموقف إلا بألفاظ الجد والاعتناء ! وما أشبه هذا كله بموقفها من قضيتنا الوطنيه الذى يتلخص فى الإبقاء على الحالة القائمة وتغطية المماطلة والتسويف بالتصريح بأن الوزارة تدخل المفاوضات الحرة من كل قيد .

• • •

ولا تمس السياسة الإقتصادية العامة ـ فى نظر الوزارة الحاضرة ـ غير النهضة الصناعية وسوق الأوراق المالية وأوراق البنكنوت المتداول أما إصلاح الأراضى البور ، وأما توزيع الأراضى الحكومية على الفلاحين ، وأما كهربة أسوان ، فلا أثر على الإطلاق من هذا كله . ومع ذلك فترى الحكومة أن أنهاض الصناعة يقوم على أساس تشديد السياج الجركى ـ لا على أساس إنشاء البنك الصناعى مثلا لحمايه متوسط أرباب الأعمال وصغارهم ـ وهى فى ذلك تستجيب لمطالب اتحاد الصناعات كما وضحها فى تقريره السنوى الأخير . وقد أوضح البيان أن الحماية الجركية ستخصص ( للصناعات التى تقوم على أسس

إقتصادية سليمة أى الصناعة الكبرى والاحتكارية . . .

وقد أهتم البيان بسوق الأوراق الماليه اهتماماً خاصاً . فقد أصيب هذا السوق فى الأيام الأخيرة بهبوط مستمر ، فوعد بأن ( يدبر علاجاً لكل حالة طارئة للاحتفاظ بأولئك الذين استثمروا ما أدخروا من أموال فى القراطيس المالية بثمرات كدهم وتدبيرهم . أن هذه العبارة العاطفية لتدعوا إلى السخرية، فهؤلاء هم كبار الرأسماليين والمضاربين فى البورصة ، وهم لم يحصلوا على غنائمهم ( بالكد والتدبير » وإنما بالتلاعب والتخزين . ولا تعمل تدبيرات الوزارة محافظة على الأسعار العالية للقراطيس المالية إلا على إبقاء أسعار البضائع ـ ومن ثمة تكاليف المعيشة ـ مرتفعة أيضاً .

ونحن ، أن ربطنا هذا بإهمال الوزارة الواضح نحو التضخم الكبير الحالى ـ إذ وصلت النقود المتداولة حسب البيان ذاته إلى ٤٨ مليون جنيه ـ وما ينجم عن هذا من تخفيض فى قيمة العملة ومن غلاء فى مستوى المعيشة ، لو ربطنا هذه النقطة بالعنصرين السابقين لوجدنا أن الوزارة الصدقية تعمل ( بجد ونشاط على حماية الفئات العليا من الرأسماليين وعلى تشجيع جشعهم على حساب الشعب .

* * *

أما السياسة الاجتماعية لميزانية الدولة ؛ فقد مسها البيان الوزارى فى سرعة البرق ، فتحدث عن خفض تكاليف المعيشة ومحاربة الفقر والمرض والجهل فى فقرتين صغيرتين مهملتين . وقد أدعت الوزارة فى الأولى أن خفض تكاليف المعيشة يأتى بتشجيع الاستيراد ونحن ، أن سلمنا جدلا بهذا، نجد أن الاستيراد مقيد أشد التقيد الآن بسبب إتفاقية العملة الصعبة .وعلى هذا الأساس فلا ندرى كيف تشجع الحكومة الإستيراد .

وعلى كل فتشجيع الاستيراد سوف يخفض أسعار البضائع - على شرط ألا يكون الاستيراد كله فى أيدى الشركات الرأسمالية الكبرى - ولكن تكاليف المعيشه لن تخفض إلا إذا ربطنا هذا الاستيراد بعنصرين رئيسيين ، هما مراقبة الإنتاج المحلى - وخاصة الزراعى - ومنع التلاعب فى أسعاره وتخزينه من جهة، ورفع مستوى الطبقات الشعبية من جهة أخرى . أما والإيجارات الزراعيه لا تزال مرتفعة ، وأجور العمال الزراعيين لا تزال تافهة ، والحكومة لا تزال عاجزة عن معالجة البطالة ، فإن أدراج تشجيع الاستيراد تحت عنوان ( خفض تكاليف المعيشه ) لا يمثل إلا تضليلا وخداعا .

أما فى ( محاربة الفقر والمرض والجهل ) فلم يجد البيان طريقاً إلا بإقامه الحمامات والمغاسل ) . .، وهكذا انتهى دوله صدقى باشا بحملته المعروفه فى مستنقعات الصدقه والإحسان،فى حين أن شعبنا يطالب بحقة فى الحياة الانسانيه اللائقه به . وأن شعبنا يدرك يوما بعد يوم أنه لن يحصل عليه إلا إذا ذهب صدقى باشا وحكمه .

صادق سعد

( السنة الثانيه - العدد ٤١ - ٣ / ٧ / ١٩٤٦ - ص ٩ ، ١٨ )

## ( ٣ )

## فى قضايا التحرر العربى والعالمى

### كفاح فلسطين الوطنى الديموقراطى

يتجه كفاح فلسطين الوطنى الديموقراطى ، إلى الحصول على الاستقلال ، والتخلص من الطغيان الصهيونى ، وإقامة الديموقراطية السليمة فيها . وتهب على فلسطين الآن ريح وطنية قوية لا أظن أنها عرفت مثلها من قبل . فمن أهم خصائص الحركة الوطنية الفلسطينية فى الوقت الحاضر أنها قد نجحت فى إيقاظ جميع طبقات الشعب العربى واستطاعت أن تستعين بقواه فى الكفاح فى سبيل تحرير فلسطين. ولاشك أن أنشط طبقة من هذه الطبقات وأكثرها أهمية فى الكفاح الوطنى فى فلسطين ، هى طبقة العمال العرب . فهى تعرف تمام المعرفة أن مستوى معيشتها لايمكن أن يتحسن إلا إذا حكمت البلاد حكماً وطنياً غير خاضع للرأسمال الأجنبى أو الصهيونى . وهى تعرف تمام المعرفة أيضا أن لها ـ كما لجميع الطبقات الشعبية الفلسطينية ـ حقوقاً سياسية ديموقراطية لن تحصل عليها إلا إذا حكمت البلاد حكما وطنياً ديموقراطيا غير خاضع للرأسمال الأجنبى أو الصهيونى ، فتصدر جمعية العمال العربية بياناً حول أزمة البلدية ، تطالب فيه بانتخابات ديمقراطية للبلدية . وتستقبل الطبقة العمالية وفدها ـ الذى اشترك فى مؤتمر النقابات الدولى بلندن ، استقبالا وطنياً رائعاً جعل جريدة الدفاع تقول بهذه المناسبة :

« قد تبين الحركة العمالية العربية لم تعد حركة محلية لاقيمة لها ولا وزن . وإنما غدت جزءا لايتجزأ من نضال البلاد فى سبيل استقلالها وكيانها » .

وتطالب الحركة الوطنية فى فلسطين بحق تنظيم النقابات العمالية . وبفتح مدارس جديدة كثيرة ، لاسيما فى القرى ، وبناء المستشفيات والملاجىء ، وبفرض الضرائب التصاعدية بحيث لا يرهق العمال والفلاحون وصغار الموظفين . والحركة الوطنية الفلسطينية لاتطالب فقط بهذه المطالب المادية لتحسين حالة الشعب ، بل تطالب

بالدرجة الأولى بحكم ديمقراطى تمثيلى ، فالهيئات التمثيلية الوحيدة الموجودة الآن فى فلسطين هى البلديات ومع ذلك فقد مر على بلدية حيفا ـ مثلا ١١ عاما دون أن يعاد انتخاب أعضائها ، وكذلك بلدية الناصرة فقد بقيت ٨ سنوات لم تسع فى خلالهما الحكومة لإعادة تأليف المجلس البلدى بواسطة الإنتخابات الشعبية . وأما مسألة بلدية القدس التى حاولت السلطات أن تعين أعضاءها تعيينا ـ فلا تزال حية فى الأذهان . هذا كله قد جعل الفلسطينيين المخلصين يطالبون بإيجاد مجلس نيابى . وهذه عصبة التحرر الوطنى فى فلسطين تقول أنها « تضع أمام الشعب العربى الآن ، هدف السعى لإيجاد مجلس نيابى فى البلاد يمثل الشعب تمثيلا ديمقراطياً ويمكن جميع السكان من الاشتراك فى إدارة شئونه كخطوة تقربه أكثر فأكثر من هدفه النهائى ، الاستقلال والسيادة الوطنية » .

وأما الذى يشجع هذه الحركة الوطنية المباركة فهو الاتجاه الأممى العام اتجاه الشعوب إلى الاستزادة من الحريات الديمقراطيــــة . وتعلق جريدة «فلسطين» على اندحار النازية الألمانية بقولها .

« ومن الدكتاتوريا المستترة ، حكم الدول القوية بالدول الصغيرة ، وتقييد التفكير والتعبير ، ونظم توزيع الثروة فى أشكالها الحاضرة » .

بينما تكتب جريدة الدفاع :

« نريد تجارة حرة واجتماعات حرة ورأياً عاما حراً . نريد أن تستأنف الحكومة عملها جرياً على سياسة الكتاب الأبيض . نريد أن تحول ميزانية الحكومة الضخمة إلى تنفيذ مشروعها الإنشائى ليعم الرخاء ويستتب الأمن وتتوفر للجميع أولى ضروريات الحياة الشريفة » .

ومن أول ما تصطدم به الحركة الوطنيه العربية ـ الصهيونية ، فالصهيونية حركة استعمارية ليست فى الواقع سوى شكل قديم جـــديد لتصدير الرأسمال والاستيلاء على الأسواق واحتكار أكثر ما يمكن من مصادرة المواد الأولية

لحساب الشركات الاستعمارية الضخمة. والصهيونية بطبيعتها التي أشرنا إليها معارضة حركة العرب الديمقراطية . وهذا مؤسسها هرتزل يقول في كتابه «الدولة اليهودية» أن الأمم الآن لاتستأهل أن تحكم حكماً ديمقراطياً غير محدود وأن استعدادها هذا سيقل أكثر فأكثر في المستقبل » . والصهيونية تستثمر ١٠٥ ملايين من الجنيهات في فلسطين لحساب أمثال « شركة البوتاس » و « شركة الكهرباء » وروتشلد وغيرها من المؤسسات الرأسمالية التي تعتصر الشعب الفلسطيني كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا . . والصهيونية تجد سنداً قانونيا في تصريح بلفور وغيره من الرسميين البريطانيين ويربطها هذا بالانتداب ويكون سببا من الأسباب التي تحميها عن الحركة الوطنية في فلسطين :

ولذا يقاومها العرب . . غير أن كفاحهم المجيد ضد الصهيونية ، لايعنى كفاح اليهود اطلاقا . فتكتب مجلة « الاتحاد » النقابية :

« أن الصهيونية لم تكن في يوم من الأيام لتدافع عن اليهود أو لتحارب أعدائهم ، إنما كانت في الواقع الصحيح الصريح تستغل آلامهم وتستفيد من مآسيهم ومصائبهم لتستعمر فلسطين ولتستغل مواردها » :

والحقيقة أن هذا الموقف قد بدأ يؤثر في يهود فلسطين أنفسهم . فبدأ يفهم بعضهم أن مصيرهم مرتبط بدرجه اشتراكهم في الحركة الوطنية التحريرية مع العرب وضد الصهيونية .

وقد نشرت الصحافة الفلسطينية منذ مدة قصيرة احتجاجا لليهود الشرقيين في فلسطين يرفضون فيه الحركة الصهيونية ويطالبون بإيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، كما نشرت تلك الصحافة أيضا احتجاج العمال اليهود الذين يعملون في

شركة « يورشليم كوهين للحبال » على طرد عمال عرب من تلك المؤسسة لا بسبب إلا كونهم عربا . .

فالصهيونية تتصدع ويتمسك الشعب الفلسطيني بمطالبه التحريرية الديمقراطية . وهل يمكن أن يقف حائل دون تحقيق مطلب ذلك الشعب الباسل ؟ .

وطني

( العدد الثالث ـ السنة الأولى — ١٦ / ٦ / ١٩٤٥ )

جامعة الدول العربية على ضوء موقفها
من مسأله سوريا ولبنان

أستقبلت الشعوب العربية بيان مجلس جامعة الدول العربية الأخير بدهشة بالغه . هذه الطنطنه الكبرى كلها وهذه الاجتماعات المتكررة وتلك الموائد وحفلات الشاى ، هذا كله لم يسفر إلا عن نتيجة بسيطة أحيطت بسياج غامض من السرية وتضمنت الاعتراف بالاعتداء الفرنسى وتسجيلة .

لن تفيد الجامعة العربية شيئاً إذا استمرت على هذه الأسس الغامضة ، بل أنها ستضر بالقضية العربية ضرراً بليغاً . فهذه القضية واضحة بسيطة لا تحتاج إلى لف ودوران . ولن تجدى الدبلوماسية الرقيقة التى تسير على قشر البيض فى حين أن الشعوب العربية تستطيع أن تسير إلى الأمام فى قوة عظيمة فتستجيب لها الشعوب الأخرى وتؤيدها . أن القضية العربية تتلخص فى كلمتين: الاستقلال والديمقراطية ، ونحن لم نعد فى عصور الظلام حتى نقول مطالبنا بصوت خافت من أذن لاذن بل أن الظروف العالمية تمكننا من أن نجاهر بها .

أما الاستقلال ، فهو ما تطالب به جميع الشعوب العربية لأنها جميعاً واقعة فى قبضة الاستعمار : سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى ، وفلسطين وشرق الأردن تحت رحمة الانتداب الانجليزى ، ومصر والعراق قيدتهما معاهدتان بانجلترا بأغلال ثقيلة ، وهل يجرؤ أحد أن ينفى أن ( الحليفة ) تضغط على حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو يستطيع أن ينكر كيف أثرت فى حياتنا الاقتصادية ، وها هى ذى قد استدانت منا ٣٥٠ مليون جنيه ،ماطلت وماتزال فى ردها أو تحويلها . فتشل بهذا تموينا ويقفز الغلاء قفزة عالية وتشارك بنشاطها السياسى والاقتصادى فى إبقاء شعبنا فقيراً .

تجاهلت الجامعة العربية الأوضاع الرئيسية للشعوب العربية فتناست أن

فلسطين تشكو من الانتداب والصهيونية معا ، وقررت « استقلال » البلاد العربية ثم سجلت ضمنيا فى موقفها من مسألة سوريا ولبنان الاعتداء الفرنسى ! ولماذا ؟ لأن الاستعمار الأجنبي يرى ضرورة إبقاء مسألة سوريا فى حدودها الضيقة حتى لا تصبح مسألة الشرق العربى كله ، وحتى تضغط على فرنسا ضغطاً شديداً . وفى نفس الوقت حرصت أن لا تثـــير مسألة سوريا الروح الوطنية فتندفع البلاد العربية مطالبة بما أحرزته سوريا من الاستقلال والسيادة والحكم الديمقراطى . حرصت حرصها الشديد لأن هذا كله يهدد مصالح الاستعمار ويهدد الشركات الاحتكاريه الكبرى والهيئات ( الثقافية » الاستعمارية ، ويهدد كذلك المراكز ( الاستراتيجيه ) التى يتمتع بها الاستعمار باحتلاله البلاد العربية احتلالا عسكرياً .

والمطلب العربى الآخر هو الحكم الديمقراطى.وكلا المطلبين ـ الاستقلال والديموقراطيه ـ يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ويتبادلان التأثير المباشر . إذ أن الاستعمار قد ركز جهده دائماً وأبداً فى مطاردة كل حركة ديموقراطية دستوريه والمصريون يعرفون تاريخهم ـ ويعرفون سياسه الوفاق بين غورست وحزب الأمه التى أريد بها مناهضة الحركة الوطنية وقد كان شعارها ( دائماً الاستقلال والبرلمان ) والمصريون يعرفون أن بريطانيا أقدمت مذكرة لحكومتنا الحاضرة تطالب فيها بإبقاء ( بعض قيود الأحكام العرفية..)

ثم أن البلاد العربية جميعاً لاتزال متأخرة تأخراً أقتصادياً واجتماعياً كبيراً والاستعمار يستغل هذا التأخر ، ويؤيد تأييداً عظيما الطبقات الإقطاعية الكبرى وكبار الرأسماليين الذين يعضدون الرأسمال الأجنبي . لذلك تكون الحياة الدستوريه فى البلاد العربيه مشلولة دائماً ـ إن لم تكن منعدمه تماماً فيعرف العراق نظام الحزب الواحد وتعرف مصر الأحكام العرفية أكثر مما تعرف

الحياة الدستوريه ولا تجد فلسطين طريقاً غير الإضراب لتبين احتجاجها على ديكتاتوريه الاستعمار .

أما جامعه الدول العربية ، فلم تفكر على الإطلاق فى مطالب العرب الديموقراطى ، فكانت اتحاد دول — أى اتحاد طبقات حاكمة — ولم تكن اتحاد شعوب . وهل يمكن لهيئه أن تكون شعبيه إن لم تصرح بتأييدها للديموقراطيه تصريحاً واضحاً عالياً ؟

لا فائدة من أن تتجنب جامعه الدول العربيه مطالب العرب الوطنيه والديموقراطيه بل الخطر كل الخطر من هذا التجنب خطر داخلى أولا ، لأن البلاد العربيه فى درجات متفاوته من الاستقلال والديموقراطيه والجامعة — بإهمال هذا التفاوت — تصبح بمثابه ثقل كبير يعرقل نهضه البلاد العربية — المتقدمه — ولنا أن نسأل أليس هذا ما يريده الاستعمار ؟ وهناك خطر دولى عالمى ثانياً ، فالجامعه - بإظهار رضاها عن الحالة الراهنه وبما قرارها له — تشعر الشعوب الحرة بأن الشعوب العربية أيضاً ترضى بالحالة الراهنه وتقرها ، فتفقد الشعوب العربيه بهذا الشكل تأييد تلك الشعوب الحرة لمطالبها التحريريه — ولنا أن نسأل أليس هذا ما يريده الاستعمار ؟

صادق سعد

السنه الأولى ـ العدد الرابع - ١ / ٧ / ١٩٤٥

## كفاح الهند الوطني الديموقراطي

« إن تطورات الموقف الحربي ذات خطورة كبرى بالنسبة للهند . ولكن الجماهير الهندية لن تتحقق إلا هذا إذا انقلب أساس العلاقات الهندية البريطانية إلى الاعتراف باستقلال الهند وإلى التعاون بين الأمم الحرة » .

( جواهر لال نهرو )

مر الاستعمار البريطاني في الهند بثلاثة عهود متغير ، ولكنها متداخلة وتدل على اشتداد قبضة الاستعمار على الشعب الهندي اشتداداً نجم عنه نهضة الحركة الوطنية الهندية وتقوية ساعدها . وكانت الفترة الأولى — إلى منتصف القرن الثامن عشر — فترة نهب موارد الهند — ولاسيما ذهبها — يقوم بها وكلاء شركة الهند الشرقية . وكانت الفترة الثانية — إلى أواخر القرن التاسع عشر — فترة تجارة حقيقية بين الهند وبريطانيا تستخدم الهنـــد فيها كسوق للمنتجات الصناعة الإنجليزية وتستغل كمورد للمواد الخام — ومنها القطن . وقد أدت هذه العلاقات التجارية بين الهند وبريطانيا إلى تدهور صناعات النسيج الهندية وموتها لأن رسوما تبلغ ٧٠ ، ٨٠ ٪ من القيمة كانت تفرض على المنسوجات الهنديه في حين أن المنسوجات الإنجليزية المصدرة إلى الهند تضاعف ٥٠ مرة خلال عشرين سنة . وأحسن دليل على نشاط تلك العلاقات التجارية وقوعها هو أن قيمة الأرز والقمح المصدرين من الهند إلى بريطانيا ارتفعت من ٨ ملايين سنة ١٨٧٧ إلى ٢٠ مليونا سنة ١٩١٤ . ولعل خير دليل على نتائج ذلك النشاط التجاري قد ماتوا جوعاً فيما بين ١٨٧٥ و ١٩٠٠ .

أما الفترة الثالثة التي مر بها الاستعمار البريطاني في الهند فهي الفـــترة التي عرفناها نحن في مصر — أعني تصدير الرأسمال البريطاني إلى المستعمرات . ويقدر هذا الرأسمال في الهند بـ ١٠٠٠ مليون من الجنيهات الاسترليفيه تستغل

فى مزارع الشاى ومصانع الجوت . وتعتصر بريطانيا — بواسطه الضرائب والرسوم المختلفة — ما يقرب من ٠ر١٠ مليوناً من الجنيهات سنوياً من الشعب الهندى . ولو كانت هذه الأرباح الطائلة توزع على أصحابها الشرعيين بالتساوى لارتفع إيراد كل هندى بخمسين قرشاً سنوياً وهذا المبلغ لا يستهان به فهو يمثل ٥٠ ٪ من متوسط إيراد المواطن الهندى فى بعض الأحيان !

كان من نتائج الاستعمار البريطانى فى الهند أن حياة الفلاحين الهنود قد تحولت تحولا تاريخياً . فقد كانت أرض الهند تستغل استغلالا جماعيا ، وكانت الضريبة على الأرض ضريبة نوعية تمثل نسبة ثابتة من المحصول يتقاضاها الأمير ولكن الاستعمار البريطانى غير هذه الضريبة من نوعية إلى نقدية مهما انحط المحصول السنوى وجعل من جابى الضرائب مالكاً كبيراً . فنتج عن ذلك انحطاط الزراعة الهنديه وتجريد ٣٠ مليونا من الفلاحين من الأرض تجريداً كاملا يجبرهم على الاشتغال كأجراء فى مزارع الشاى الانجليزية . فإذا رفضوا العمل فإن هناك قانونا يعتبرهم مشردين ويحكم عليهم بالسجن لمدة سنة إذا ارتكبوا هذه «الجريمة» للمرة الأولى ! وكان من نتائج هذه السياسة الاستعمارية إيجاد طبقة من كبار الملاك وتثبيت سلطتهم . كتب لورد وليام بينتيك - حاكم الهند العام سنة ١٨٨٨ - يقول : إن أكبر مزية ( لهذه السياسة ) خلق فئة كبيرة من الملاك الأغنياء مصلحتهم العميقه أن تستمر السلطة الانجليزيه وتتحكم هذه الفئه تحكماً كاملا فى عامة الشعب » .

وكان من نتائج الاستعمار فى الهند الاستبداد بالشعب الهندى واستعباده وكان من نتائج تلك السياسة الاستعمارية أن طفلا هندياً يموت بين كل ٦ أطفال وأن ١٥ر٦ ٪ من الرجال الهنود يلمون بالقراءة والكتابة ! وكان أخيراً من نتائج تلك السياسة الاستعمارية فى الهند التفرقة الدينية بين الهنود . وقد اعترف

إمرى Emery وزير الدولة للهند فى حكومة تشرشل — بمسئولية الحكم البريطانى فى هذا الصدد فى أكثر من تصريح له .

ولكن كان من نتائج تلك السياسة الاستعماريه توحيد صفوف الشعب الهندى فى مطالبته بالاستقلال والحرية . وأكبر الهيئات المنظمة التى تقود كفاح الشعب الهندى فى مطالبته بالاستقلال اتحاد للأحــــزاب والهيئات السياسية الهنديه المختلفه يطلق عليها اسم « المؤتمر الوطنى الهندى » قد تأسس فى أواخر القرن السابق وتقدم بسرعة فائقه فى القيام بمهمه توجيه الجماهير الهنديه الشعبية فالمؤتمر وضع برنامج وطنياً يطالب فيه بجلاء الإنجليز عن الهند . ولم يهمل النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعيه المختلفة التى ترتبط بذلك المطلب الوطنى الرئيسى ولذلك انضمت الطبقات الشعبيه الهنديه إليه كما انضمت إليه طبقة كبيرة من أصحاب المصانع والمناجم الهنود الذين يرون فى بقاء الاستعمار خطراً داهما الاقتصاد الهندى ويميته .

وقد بدأ كفاح الهند الوطنى بمقاطعـــة البضائع الإنجليزية سنه ١٩٠٥ واستمرت هذه المقاطعة إلى سنة ١٩١١ ، ثم عادت إلى كل مرة يصل النضال فيها إلى قمته . ولكن هذه المقاطعه للبضائع الإنجليزيه أخذت تتمشى شيئاً فشيئاً مع ازدياد وعى الشعب الهندى — وبمظاهرات واضطرابات العمال ونهوض الصحافه الوطنيه القويه . وكان الاستعمار يجيب على هذا كله بإطلاق النار على المتظاهرين ويزج عشرات الآلاف منهم فى السجون ويحكم على زعماء المؤتمر أحكاماً إرهابيه متناهية فى العنف . فقد بلغ عدد المسجونين ٩٠٫٠٠٠ سنة ١٣٩٠ و ١٢٠٫٠٠٠ سنة ١٩٣٣ ، وحكم على الزعيم الاشتراكى جواهر لال نهرو بالسجن ٨ مرات ، وكان الحكم الأخير بأربع سنوات سنه ١٩٤٠ . . . ومع ذلك فقد استطاع الشعب الهندى أن يستولى على مدينة بيشاور لمدة عشرة أيام وعلى مدينة شولابور لمدة أسبوع سنه ١٩٣٠ !

أو ضغط الشعب الهندى فى الحكم البريطانى، فقرر أن يمنح الهند دستوراً زائفاً ذلك أن الأمراء الهنود الذين يحكمون مقاطعاتهم حكماً مطلقاً لهم سلطة إعدام رعاياهم ، ولا يزال فى إمارة راجيوتانا ٦٠٠٠٠٠ عبدا - هؤلاء الأمراء قد مثلوا فى الجمعية التشريعيه تمثيلا مباشرا ، وأنه رغم وجود ٨٠ مليون من المسلمين و ٢٤٠ مليونا من الهندوسيين فقد نص ذلك الدستور على أن شروط تمتع المسلم بحق الانتخاب هى : أن يكون له دخل يساوى ٣٠٠٠٠ روبى فى السنة أما دخل الهندوسى ٣٠٠٠٠٠ روبى سنوياً . ثم أجريت انتخابات على تلك الأسس الزائفة ومع ذلك فقد انتصر المؤتمر انتصاراً باهراً . وتبين الخريطة المقاطعات التى حصل المؤتمر فيها على أغلبيه ساحقة ، فتكونت الوزارات من أعضائه ، والمقاطعتين اللتين تكونت فيهما وزارتان ائتلافيتان على أساس برنامج المؤتمر الاقتصادى والاجتماعى . وقد بلغ عدد أعضاء المؤتمر فى هذه الفترة ٥ ملايين من الهنود بما فيهم غالبية المسلمين وانضمت إلى المؤتمر رابطة المسلمين الشيعه — التى تمثل ٢٠ ٪ من المسلمين فى الهند . أما الرابطة الإسلامية الهنديه — التى يرأسها السيد جناح — والتى تطالب بإيجاد دولة هنديه إسلامية منفصلة فى الهند ( الباكستان ) فيطنطن حولها الاستعمار البريطانى ليظهر مدى التفرقة فى صفوف الهنود — أما هـــذه الرابطة فلم تحصل إلا على ٥ ٪ من مجموع الأصوات المسلمين الهنود (٣٠٠٠ر٢ ٣ صوتاً من ١٩٠٠٠ر٧ر صوتا).

ومن هذا نرى كيف أظهر الشعب الهندى قوة اتحاده وإصراره على المطالبة بالاستقلال والتمسك بالحكم الديموقراطى .

( وطنى )

(السنة الأولى - العدد الرابع - ١ / ٧ / ١٩٤٥ )

## كفاح الصين الوطني الديموقراطي

عرفت الصين الاستعمار الأجنبي منذ القرن السابع عشر، فقد بدأ البرتغاليون والهولانديون في هذا القرن يوجدون صلات التجارة — والنهب — مع الشواطىء الصينيه كما بدأت شركة الهند الشرقية الإنجليزية في إرسال تجارها إلى كانتون حوالى عام ١٦٣٧ . وكان يغرى هؤلاء التجار منتجات الصين الزراعيه — القمح والفواكه والشاى — والصناعيه الراقيه — الحرير والصينى والذهب .

وكان المجتمع الصينى وقتئذ مجتمعاً إقطاعياً ، تسوده الامبراطور المانشو ، وتنقسم بلاده إلى اقطاعيات كبيرة تعيش أغلبية سكانها من الإنتاج الزراعى . ولذلك لم يكن فى وسع التجار الأجانب أن يجدوا شيئاً غير الأفيون يبادلون به البضائع التى يملكونها ، ولكن استيراد الأفيون قوبل باعتراض ومقاومة السلطات الصينيه ، فشنت إنجلترا الحرب على الصين لتجبرها على قبول المخدرات التى تنتجها مستعمراتها الآسيويه الرئيسيه — الهند . وترتب على انتصار الاستعمار فى الصين فتح الأسواق الصينيه للافيون والمنتجات الاوروبيه وسراعا ما تهدمت أسس المجتمع الصينى وانتشر الفقر والبؤس والمجاعات المتتاليـة التى أدت إلى ثورات وطنيه قامت بدورها المهم فى إيقاظ الصين من سباتها المشهور .

وكان الاستعمار يهدم أسس المجتمع الصينى قاصداً تحويل الصين من بلاد تعيش على الاكتفاء الذاتى ، ويفككها نظام الدويلات الإقطاعية العديدة إلى بلاد تعرف التجارة الواسعة ويمكن استثمار رؤوس الأموال فيها يسودها حكم موحد يستطيع الرأسمال الأجنبي التسلط عليـه وتوجيهه فى سبيل الخضوع للاحتلال العسكرى . وفتح أسواق الصين لمنتجات الاستعمار ورأسماله ينشط حياة الصين الاقتصاديه لينشأ أول خط للسكة الحديد عام ١٨٧٠ ، ويؤسس أول مصنع لنسيج القطن فى عام ١٨٩٠ ، ثم يزداد تصنيع الصين إبتداء من

عام ١٩٠٠ زيادة سريعة ، ولكن هذا كله لا يحدث دون ان يزيد الاقتصاد الصينى ضغطاً على ضغط ودون أن يزيد الطبقات الشعبية الصينية فقراً على فقر ، ثم لا يحدث ذلك التنشيط للحياة الاقتصادية الصينيه دون أن يوجد طبقات جديدة فى المجتمع الصينى ، فقد ولدت طبقـــة التجار والصناع الصينيين ـ البورجوازيه ـ والطبقة العاليه الصناعية ـ البوليتاريا ـ وطبقة واسعة من الفلاحين الصينيين لا أرض لهم على الإطلاق . وكان الاستعمار يستغل الأسواق الصينية فيحول دون استغلال للبورجوازية الصينية لها ، وكان الاستعمار يحول باستمرار دون تنظيم الطبقة العالية الصينية فى منظماتها الخاصة ويعمل على قمع احتجاجاتها واضراباتها بالحـــديد والنار ، وكان الاستعمار عون الإقطاعيين الرئيسى ليحصل على القمح والشاى والأرز بأسعار منخفضة ، فيتضح للفلاحين الصينيين وضوحا أكبر فأكبر أن الذين يستغلونهم هم الاستعماريون الأجانب ، لاسيما أن اليابان باحتلاله أراضى صينية واسعة كان يثبت وجوده إثباتاً يصحبه الإرهاب والنهب الدائمان .

إذن ، فقد واجهت الاستعمار طبقات اجتماعية مختلفة فى الصين ، وكانت مواجهتها هذه تختلف كل الاختلاف تبعاً للمصالح الطبقية العميقة الخاصة بكل منها ، فطبقة التجار والصناع كانت تكافح الاستعمار ويتخلل كفاحها الخوف الدائم من الاضطرابات الشعبية التى تهدد كيانها كما تهدد أركان الاستعمار . وأما الطبقات الشعبية فهى التى أظهرت استعداداً نبيلا الكفاح ضد المستغلين ، سواء أكانوا أجانب أم صينيين . والحرب الحاضرة ضد الفاشية جعلت من كفاح الصين حدثاً دولياً وجزءاً لا يتجزأ من كفاح الشعوب جميعا فساعدت على تطور الحرب الصينية اليابانية إلى حرب تحريرية كاملة تمتد لجميع المواطنين المخلصين .

ومأساة الصين أنها ولدت قوادها الشعبيين ـ طبقة وأفرادا ـ مولدا دمويا مريراً . ففى سنة ١٩٠٥ أسس الدكتور سون يات سين والرابطة الثورية المتحدة للصين ، والتى لخصت برنامجها فى مبادىء الشعب الثلاثة الشهيرة : الوطنيـــة والديموقراطية والتقدم الاجتماعى ، وانفجرت الثورة يوم ١٠ أكتوبر ١٩١١ فى ووشانج ثم امتدت إلى هانـكيو وهايناننج وهوبيه وهونان وكانجسو . . الخ . فاستنجد الامبراطور بالدول الأجنبية ، ولـكنها كانت مشغولة بتحضير الحرب العالمية الاستعمارية فلم يكن فى وسعه إلا التخلى عن العرش لابنة الذى خلع بدوره سنة ١٩١٢ فأعلنت الجمهورية فى الصين . ولـكن هـــذه الجمهورية لم تقدم على الـكفاح الوطنى الواضح قبل ١٩٢١ - ١٩٢٤ حين نهضت الحركة النقابية الصينية نهضة كبرى . وقد ظهرت هذه النهضة بسلسلة من الاضرابات ، منها إضراب بحارة هونج كونج فى يناير ١٩٢٢ ، لأن أغلب شركات الملاحة فى هونج كونج فى أيدى الأجانب ، وقد أيد الـكومين تانج ـ تحت قيادة الدكتور سون يات سين ـ الإضرابات وجمع التبرعات ، وفى مايو ١٩٢٢ يعقد أول مؤتمر للنقابات فى كانتون فيجمع ١٦٠ مندوبا يمثلون ٢٠٠ نقابة و ٣٠٠,٠٠٠ عضو .

وعلى أثر الحركة الشعبية التى امتدت فى الصين ، يجتمع المؤتمر الأول للـكومين تانج فى عام ١٩٤ فى كانتون ويكون من أهم قراراته ـ علاوة على إقراره وعزمه على المضى فى تحقيق مبادىء الشعب الثلاثة ـ التعاون مع الاتحاد السوفيتى وقبول الشيوعيين فى الـكومين تانج . وعلى ذلك يشرع الدكتور سين فى توحيد الصين فيؤسس كلية حربية فى وانهوا لإخراج ضباط الجيش الوطنى الجـــديد ، ويكلف شانج كاى شيك بإدارتها ويرسل الاتحاد السوفيتى لها مستشارين حربيين .

ولـكن هذا كله لا يحدث دون أن يوقع الهياج بين صفوف كبار التجار

والصناع الصينيين ، ومؤيديهم الاستعماريين الأجانب - ولاسيما الإنجليز الذين يمدون الثائرين ضد حكومة الجمهورية بالأسلحة . فيصرح الدكتور سون : « كان شعارنا إلى الآن قلب الامبراطورية المانشو ، أما الآن فصاعداً فيجب علينا أن نقلب حكم الاستعمار الأجنبي العائق الرئيسي للثورة ! ».

وتمتد الفترة الرجعية بين الجنراليين ، ويموت سون وهو يدعو تلاميذه إلى الاتحاد فى سبيل انعقاد الجمعيـــة الوطنية ( ١٢ مارس ١٩٢٥ ) ، وفى ذات السنة تقوم النقابات العمالية باضرابات سياسية عظيمة ضد الشركات الاستعمارية ، وتؤيد هذه الاضرابات طبقة الصناع الصينيين الذين تهددهم المنافسة الأجنبية ـــ وخاصة اليابان ـــ كما تؤيدها جماهير واسعة من المثقفين والطلبة . فيضرب عمال شانجهاى ، ولكن الغرفة التجاريه تقرر سحب تأييدها للاضراب بعد أن دام ثلاثة أشهر ، فتنتقل الحركة إلى كانتون وهونج كونج حيث تبقى قائمة ١٥ شهراً .

ولكن البورجوازية الكبرى ـ بتأييد من الاستعمار ـــ تنجح فى قمع الإضراب بالارهاب الدموى ، ولاسيما أن حركة العمال الوطنية لم تنجح بعد فى جر الملايين من الفلاحين إلى الكفاح . ومع ذلك فاضرابات عام ١٩٢٥ برهنت على قوة الطبقه العاملة الصينية وانضمامها النهائى إلى الكفاح الوطنى .

وقد وقعت بعد ذلك فترة من الهدوء النسبي استغلها شيانج كاى شيك فى متابعة الكفاح ضد الإقطاعيين وتوحيد الصين وترجع انتصاراته فى هذا الصدد إلى تحالفه مع الشيوعيين ، ففى نوفمبر سنة ١٩٢٦ تؤسس حكومة ائتلافية مركزية فى ووهان تجمع عناصر الكومينتانج والشيوعيين . . .

ولكن لم تحل سنة ١٩٢٧ حتى كان الجناح اليمينى فى الكومين تانج قد غلب على شعور شانج كاى شيك الوطنى فيدفعه إلى القبض على الزعماء النقابيين فى شانجهاى الذين ساعدوا جيوشه على تحرير المدينة . وعليه تتكون حكومتان فى الصين : حكومة تشيانج فى نانكين — وهى تتمتع بتأييد الاستعمار الأجنبى وأغنياء الصينيين من التجار والصناع . وحكومة وطنيه فى ووهان تجمع ممثلى صغار البورجوازيين والمثقفين والعمال والفلاحين ، ثم تتحول هذه الحكومه الأخيرة إلى حكومة سوفيتيه بعد انفصال العناصر الأخيرة من الكوميين تانج عنها فينشأ الجيش الأحمر الصينى الذى يصبح هدف ست حملات حربية يوجهها تشانج كاى شيك تجمع أخيرتها ما يقرب من مليون جندى ما بين ١٩٢٧ ، ١٩٣٤ ، فيضطر الجيش الأحمر الصينى إلى الانتقال من جنوب الصين إلى شمالها ليتحصن فى منطقة شيفان التى تقرب من جهة اليابانيين قاطعاً بذلك ١٥٠٠ ميلا على قدميه مقاتلا جيوش تشيانج مقاتلة مستمرة .

وقد تميزت فترة ١٩٣٥ — ١٩٤٥ بمحاولات الشيوعيين الصينيين الدائمه أن يحملوا تشيانج على الاتحاد الوطنى ضد الاستعمار اليابانى وكان تشانج يلبى هذه النداءات تلبية شكليه ولكنه لم يتورع مره إثر أخرى أن يضعف جبهته ضد اليابانيين فى سبيل إرسال الحملات ضد الصين السوفيتية . وكانت الولايات المتحدة وإنجلترا تؤيدانه بدعوة أن حكومته هى الحكومة الديموقراطية الوحيدة فى الصين . ولكن الحرب التى بدأتها اليابان ضد الحلفا . أجبرتهم على استقصاء موقف تشيانج بشكل أدق فكانت تصريحات الجنرال ستيلويل — المندوب الحربى الأمريكى فى الصين — الذى استقال لأنه رأى أن تشيانج يستحيل عليه توحيد صفوف الوطنيين بسبب سوء الإدارة والفوضى الضاربة

أطماعها فى جيوشه ، وخيانة ضباطه الذين يتاجرون مع العدو ، ثم كانت إقالة تشيانج من رئاسة الوزارة وإعطاء هذا المنصب إلى الدكتور سونج . وكان سفر هذا الأخير إلى موسكو دليلا على اتجاه الكومنتانج الجديد ، وهو الكف عن محاربة الشيوعيين الصينيين فى سبيل الوحدة الوطنية ضد الاستعمار اليابانى .

صادق سعد

( السنه الاولى ـ العدد السابع ـ ١٦ / ٨ / ١٩٤٥ )

## احتضار الصهيونية

يتخبط الاستعمار الآن ، وتتخبط الصهيونية معه فى أزمة عنيفـــة حادة ، ولـكنهما يساندان بعضهما بعضا . فنرى هذا التذبذب العجيب فى موقف الدول الاستعمارية الـكبرى . ونرى فى الجانب الآخر نهضة القوات الشعبية تهدد كل استعمار وكل استغلال ) .

الصهيونية حـركة رأسمالية استعمارية يقوم بها كبار الرأسماليين الاحتكاريين كى يستغلوا موارد فلسطين وشعبهـــا وموقعها الاستراتيجى . وليستعملوا الطبقات اليهودية الشعبية كـكبش فداء فى صراعهم ضد الطبقـات الفلسطينية . فالوطن « القومى » الذى تسعى الصهيونية إلى تأسيسه لم يبن إلا عن طريق رؤوس أموال ضخمة تبلغ ١٠٥ ملايين دخلت البـــلاد ، ولم تـكن رؤوس الأموال التى جمعت بواسطة التبرعات إلا جزءاً ضئيلا منها ، إذ بلغت ٢٠ مليون فقط . أما الباقى — وهو الجزء الأكبر — فجاء عن طريق المؤسسات المالية الإنجليزية — التى أتت بعشرين مليوناً من الجنيهات — والأمريكية التى ساهمت بعشرة ملايين ، والألمانية .. الخ . ولم تـكن هـــذه المنشآت يهودية جميعاً ، كما لم تـكن أيضاً أموالها يهودية صرفـــة . فلورد هيرست — رئيس الشركة الـكهربائية الانجليزيه « جنرال اليكتريك » عضو مجلس إدارة شركة الـكهرباء الفلسطينيـــة . ولورد ملتشت — رئيس شركة الصناعات الـكيماوية الامبراطورية — عضو مجلس إدارة شركة البوتاس الفلسطينية ، ويجلس بجانب مستر ها . ساش . . . وهو مدير شركة ماكس وسيذمر لمتد الإنجليزية ، وبنك باركلبز الانجليزى هو الذى يقدم القروض إلى شركات الأراضى الصهيونية ، فى حين أن شركة برود ينشيال للتأمين الأمريكية استثمرت مليون و ٧٥٠ ألف جنيه فى قروض البناء سنة ١٩٣٥ .

ولذلك ليس جميع الصهيونيين يهودا — فترومان وآتلى والمارشال سمطس ولويد جورج ولورد بلفور ، ضمهم من المسيحيين الانجليز والأمريكان الذين يرون أن فلسطين تنتج البوتاس والمواح . وأن أرضها يمكن نزعها من العرب، وأن أنابيب البترول تنتهى عند شواطئها ، وأن أموالا باهظة مستثمرة فيها — والواجب أن تظل كذلك بل أن تزداد . فليس من بد من اختلاق « وطنية » يهودية زائفة يتشبث بها صغار البورجوازيين اليهود ، صغار التجار والحرفيين حتى يقتنعوا بأن مهمتهم الأساسية فى فلسطين أن يحولوا دون وصول العرب إلى الاستقلال من الاستعمار الإنجليزى والصهيونى .

إن الفاشية قد سقطت ! وتصدعت مع سقوطها جبهة الاضطهاد العنصرى ، وقرب زوالها . وقد أشار « روبين » أحــد الصهيونيين المعروفين إلى خطر اندحار النازية على الصهيونية بقول : « إن تلاشى اضطهاد اليهود يسبب تلاشى الصهيونية . . . فاضطهاد اليهود أحسن مثير لمصلحة الصهيونية » ( يهود العصر الحاضر ص ٢٤٦ ) .

فلن يوجد بعد اليوم يهود يريدون مغادرة بلادهم ليذهبو إلى فسلطين يعرضون فيها للبطالة ليخدموا مصالح المستغلين . بل إن الخطر أكبر وأجل من انقطاع الهودية ، فهناك يهود كثيرون فى فلسطين يرغبون رغبة شديدة فى الرجوع إلى وطنهم الأصلى ، بل يستعدون فعلا للرحيل منذ إعـلان النصر فى أوربا . وبهذا يهدد استغلال كبار الرأسماليين للجماهير اليهودية الكادحة ، ويتصدع « تعاون الطبقات اليهودية فى وجة الحركة الوطنية العربية » . ومعهـا مركز الاستعمار كله فى الشرق العــربى . ولكن الواضح أن الاستعمار الانجليزى لن يترك فلسطين فى بساطة وسهولة . فقـــد صرح إيدن فى سان فرانسيسكو « بمواصلة بريطانيا ( بأعباء ) الانتداب فى فلسطين » وسرعان

ماشعرباقى الاستعماريين بضرورة مساندة الاستعمار الانجليزى ، لأن ذلك يقوى مركزهم أيضاً . فصرح ديجول لمراسل التايمس بأنه إذا تحققت سياسة مشتركة بين انجلترا وفرنسا فى الشرق الأدنى ، حلت عدة مسائل منها الهجرة اليهودية . ولحق الرئيس ترومان بهؤلاء فقال بضرورة إدخال ١٠٠،٠٠٠ يهودى فوراً إلى فلسطين . فبدأت القوات الإنجليزية تحشد فى فلسطين . وتقرر تحويل « بعض » القوانين الاستثنائية التى صدرت تحت الأحكام العرفيه إلى قوانين دائمة يكبت بها صوت المجاهدين العرب وتشل عن طريقها حركتهم .

ثم خرجت المسألة الفلسطينية من هذه الدائرة إلى أخرى أوسع وأعمق . فرددت بعض الصحف الإشاعات حول نية الحكومة «الاشتراكية» البريطانية!! فى أن تسحب قواتها المسلحة من مصر والشام والعراق لتركزها فى فلسطين ، وتجعل من هذا البلد الشقيق قاعدة حربية واستراتيجية تضمن «سلامة المواصلات الامبراطورية» ، وبالأحرى تمكن الاستعمار البريطانى من الإغارة على البلاد العربية مرة أخرى إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

وإزاء الضجة التى أثارتها هذه المناورة المكشوفة فى الأوساط الوطنية — ولاسيما الفلسطينية — اختفت الإشاعات ، ثم طار الأمين العام للجامعة العربيه إلى العواصم المختلفة للمشاورة فى القضية الفلسطينية . فكانت النتيجة أن عبد الرحمن عزام بك صرح فى لندن بأن « الجامعة العربية ترغب فى وضع مسألة فلسطين على الرف لسنه واحدة » !

هذه المناورات الاستعمارية المختلفة ، وتلك الصيحات الصهيونية المتألمة ، والاستعدادات الإرهابية والحربية فى فلسطين ، إن دلت على شىء فإنما تدل على أن الصهيونية تعانى الآن جروحا قاتلة . وأنها تحاول أن تدافع عن البقية الباقية من حياتها باستنهاض قواها جميعا ، وباستنجاد حلفائها الإستعماريين جميعاً .

ولكن الضربات الشديدة تنالها الواحدة إثر الأخرى . فصفوف اليهود تتفكك بمقاومة اليهود الشرقيين (السفرديم) للصهيونية . والطبقة العاملة العربية تلقى بقواها اليقظة فى الحركة الوطنية ، وتزداد الإضرابات العمالية - اليهودية والعربية من ٨٠ إضراباً يشمل ٣٫٨٠٠ عامل سنة ١٩٤١ إلى ٠٤ إضرابا تشمل ١٧٫٨٤٦ عاملا سنة ١٩٤٣ . فيظهر بهذا الشكل أن الطبقات اليهودية الكادحة قد بدأت تيأس من سياسة « تعاون الطبقات » .

ثم تتسع الموجة المناهضة للصهيونية وتكتسب قوة جديدة بانضمام هيئات يهودية إليها . فهذا المر برجر - مدير جمعية يهودية أمريكية - يقول : « أن حل المسألة اليهودية لا يكون بإنشاء أرض يهودية فى فلسطين ، ولكن بواسطة الاعتراف لليهود بحقوق ومسئوليات فى أى بلد يهبطون إليه أو عاشوا فيه » . وهؤلاء يهود الاتحاد السوفيتى يستنكرون الصهيونية ويقطعون علاقاتهم مع « جمعية النصر التابعة لها . بل ونرى الشعب الهندى يؤيد قضية العرب فى مؤتمر العمال الدولى الذى انعقد فى لندن منذ شهور قليلة . وبهذا الشكل تمد الطبقات الشعبية فى العالم أجمع يدها للشعب الفلسطينى فى كفاحه للقضاء النهائى على الصهيونية المحتضرة .

صادق سعد

(السنة الأولى — العدد ١١ — ١٥ / ١٠ / ١٩٤٥ — ص ١٢ ، ١٥)

## الاتفاق الفرنسي الانجليزى

ليست لبلادنا طريقاً إمبراطوريا بل وطنا لشعوب تريد أن تعيش بكرامة وحرية واستقلال ؟

« صوت الشعب »

أعلن فى منتصف الشهر الماضى أن اتفاقاً قد وقع بين فرنسا وإنجلترا للمحافظة على مصالح البلدين فى المشرق والشرق الأدنى وعلى جلاء القوات الأجنبية عن سوريا ولبنان ، وقد دارت المفاوضات بين البلدين دون أن تدعى سوريا ولبنان إلى إبداء رأيهما أوسماع صوتهما . والأغرب من ذلك أن نص الاتفاق لم يعلن ، بل قد أبلغت الحكومتان الشقيقتان به ببيان مقتضب جاء فيه أن المحادثات بين مسيو بيدو ومستر بيفن « قد انتهت إلى اتفاق تناول القضايا المبحوثة بمختلف نواحيها ، وأن هـذا الاتفاق حرص أن يتجنب كل تباين فى السياسة بين البلدين — فرنسا وإنجلترا — حتى يسهل ازدهار شعوب الشرق الأوسط » . وأن فرنسا وإنجلترا « قد قررتا أن تدرسا معا شروط تجميع قواتهما تجميعاً منظا فى هذه المنطقة وجلاء تلك القوات عنها » .

وبهذا الاتفاق وضع حداً — مؤقتاً لاشك — فى التنافس بين الاستعمارين الإنجليزى والفرنسى ، ولعل قراءنا يتذكرون كفاح الشام الشقيق المجيـــد ضد الاستعمار الفرنسى وأن القوات الإنجليزية تدخلت « لإرجاع الأمن إلى نصابه » فى ربوعه ، ولـكن هذا الاتفاق يحاول أن يفرض استعمارين متفقين على بلاد ناضلت وتناضل للتحرر من الاستعمار. وهذا الاتفاق يعترف بأن هناك «مصالح لفرنسا وإنجلترا يجب أن تصان » بعد أن ناضل الشعبان السورى واللبنانى ضد « مصالح » الاستعمار المنفرد . ويحاول الاستعمار الفرنسى والانجليزى أن يبررا هـــذا الفرض التعسفى بأن يضعا نفسهما موضع الذى يريد أن يحقق رفاهية

الشعبين وبأن يربطا بين مصالحهما وبين تحقيق تلك الرفاهية . كذب مفضوح . . إن مصالح الاستعمارين الفرنسي والإنجليزي هي مصالح الاحتكارات الرأسمالية الكبرى الانجليزية والفرنسية . هي مصالح كبار أصحاب البنوك والمصانع والمناجم والتجار الكبار ، هي مصالح تقضي بأن يعتصر الشعبان السوري واللبناني اعتصارا حتى تتحول دماؤهما وعرقهما إلى أرباح طائلة يقبضها الرأسماليون الأجانب الكبار . هي مصالح تقضي بأن يبقى الشعبان السوري واللبناني متأخرين ، في دياجير الجهل التام . وأن يحكما حكماً استبدادياً ليسهل استغلالها فأين المصالح الفرنسية والانجليزية من رفاهية الشعبين السوري واللبناني ؟ الواقع أن هذه المصالح تتحقق بأن يضمن لها بترول العراق ومراقبة تجارة الشام الداخلية والخارجية ، وأن تحتل القوات الأجنبية القطرين الشقيقين العزيزين حتى تحافظ على « الطرق الامبراطورية » — أي أن يستمر استغلال الاستعمار للشعوب العربية في فلسطين والعراق ومصر وطرابلس — وبالمثل يستمر استغلال الشعوب الآسيوية في إيران والهند وأندونيسيا والملايو .

وفي هذا الاتفاق الاستعماري مناورة مكشوفة صارخة لإرجاع سوريا ولبنان داخلياً ودولياً إلى ما كانتا عليه قبل الحرب وفرض الحدود على سيادتهما بحيث يتشكل استقلالهما بما يمنحه الاستعماران الفرنسي والإنجليزي ، يقول البيان المشترك : « إن الحكومتين رغبة منهما بأن تؤمنا لسوريا ولبنان ممارستهما التامة للاستقلال الذي ( أعلنته ) فرنسا في عام ١٩٤١ . . . ورغبة منهما في استنباط النتائج الطبيعية الناشئة عن انتهاء القتال فيما يتعلق بأوضاع الحلفاء العسكرية في الشرق . قد قررتا أن يجتمع خبراء عسكريون لأجل تعيين موعد قريب جداً للتدابير الأولية للجلاء » . فالاستعمار ينكر على سوريا ولبنان أنهما حصلا على استقلالهما بكفاحهما الذاتي ، وينكر أن دولتين كبيرتين — الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة — قد اعترفتا بهذا الاستقلال اعترافاً

لم تشبه شروط أو حدود . والاستعمار يماطل ويتباطأ فى الاستجابة لمطالبة الشرق له أن يجلو سريعاً .

غير أن الشعبين السورى واللبنانى اللذين لم يخضعا للاستعمار الفرنسى ليسا مستعدين للخضوع للاستعمار المزدوج الفرنسى والانجليزى ، إنهما لا يريدان توطيد الحالة الراهنة ، بل يريدان تغييرها ، يريدان الاستقلال التام والسيادة المطلقه ، والاستعمار الأجنبى لم يستطع أن يربط مصالح فئات كبيرة من الطبقات الحاكمة فى هذين البلدين بمصالحه الاستبدادية الظالمة . كما أن الحركات الوطنية الشعبية التى وقعت فى القطرين الشقيقين خلال السنوات الأخيرة قد زادت من وعى الطبقات الشعبية زيادة كبيرة ونهضت بيقظتها واستعدادها النضال نهضة مباركة ظلت ترفض التدخل الاستعمارى بمختلف أنواعه وشتى مناوراته .

ويقف الشعبان السورى واللبنانى متحدين أمام الاستعمار الأجنبى ، ونجد الشخصيات السورية واللبنانية الرسمية فى الصفوف الأولى تكاد لا تتخلف عن الأحزاب الوطنية والديموقراطية الصحيحة ، كما أننا نجد أن الصحافة بأ كلها — بما فيها الصحف المعروفة باعتدالها ومناصرتها للأوضاع الحاضرة مثل جريدة « الإنشاء » — تجاهر بأعلى صوتها أن لبنان وسوريا لن يتقيدا باتفاق لم يمضياه ، وأنهما يصران على الاستقلال التام والجلاء السريع الكامل . وحكومة لبنان مثلا ليست من الحكومات الضعيفة التى تستبد بالشعب والتى تمثل طبقات رجعية تجبرها مصالحها على التهادن مع الاستعمار ، بل إنها حكومة لا تخشى أن تعتمد على قوة الشعب ، وإرادة الشعب الفولاذية ، فتعلن الإضراب العام احتجاجاً على الاتفاق الاستعمارى المشئوم .

والحالة فى المشرق تضرب لنا — نحن المصريين الوطنيين المخلصين — مثلا واضحاً لما يجب أن موقف الحكومة عليه وكيف يتحتم أن تعتمد اعتماداً صحيحاً

على الحركات الشعبية ، وتعمل بإخلاص كى تساعد على تحرير البلاد من وطأة الاستعمار الذى بان اليوم أنه يقوم بالمناورات القديمة الجديدة ، فيرجع إلى نصوص المعاهدة تارة ، وإلى الوقت المناسب تارة أخرى ، يتذرع بالأحوال العسكرية طورا وبالمواصلات الامبراطورية طورا آخر . . . والحكومة الحاضرة تتجاهل تلك الحقيقة الساطعة الضخمة التى تقول أن الاستعمار لا يجامل بل يقهر ويقهر بقوة الجماهير الواعية الحازمة ، لا بالألفاظ المسولة والمفاوضات الغامضة وراء الستار ، تلك المفاوضات الخطرة على استقلالنا الضعيف الهزيل لأنها خارجة عن مراقبة الشعب وعن توجيهه ، والحالة فى المشرق تظهر لنا أن الشعب الذى يكون مستعدا للنضال وحراً فى التعبير عن غاياته ، هو الشعب الذى يستطيع أن يصمد فى وجه الاستعمار الغاشم ، أما الاعتماد على برلمان لا يمثل الأمة ، وأما القبض على المفكرين الوطنيين الأحرار وإفساح المجال أمام المحتكرين والمستغلين ، فهذا كله يؤدى إلى فصل الحكومة عن الشعب والغدر بكرامتنا القومية وباستقلالنا وديموقراطيتنا .

صادق سعد

( السنة الأولى - العدد السادس عشر - ١١ / ١ / ١٩٤٤ )

## التحرر من الاستعمار والاستقلال

## هدف جميع البلاد العربيـــة

> فى البلاد العربية حركة وطنيـــة ناهضة تضغط على الحكومات وتجبر الشخصيات البارزة — أرادوا أم لم يريدوا — على التحدث عن « الحرية » . غير أن محك إخلاص تلك الشخصيات أعمالها لا أقوالها . .

ألقى سعادة عبد الرحمن عزام باشا أمين الجامعة العربية أخيراً محاضرة عن ( الجامعة العربية والوحدة العالمية ) ، والكلمات الرنانة التى استعملها عزام باشا فى محاضرته هـذه دليل إيما دليل على وعيه بالمطالب الوطنية للشعوب العربية وعلى أن الهيئات الحاكمة الرسمية لا تستطيع أن تتغاضى عنها . فلا يبقى لها إن أرادت مقاومة تلك المطالب — إلا أن تلف وتدور وأن تجرد الوقائع من حقائقها وأن تحول الألفاظ والمثل العليا إلى أوانى جوفاء تملؤها بما تشاء من المعانى المائعة والأمين العام للجامعة العربية يعترف بذلك فيقول أن الديموقراطية وأصبحت فى هذا العصر مثل كلمة الاستقلال تحمل كثيراً من المعانى أما عند العرب فمعناها الحرية المطلقة » . غريب حقاً أن يقول هذا سعادة عزام باشا وهو يعلم بلا شك أن الديموقراطية لا تحتمل غير معنى واحد لا ثانى له ، وهو حكم الشعب ومن الشعب والشعب ، وغريب أن يقول أيضاً أن الاستقلال يحمل معانى كثيرة والمشاع بين الناس أن الاستقلال لا يحتمل إلا تفسيراً واحداً أوحد وهو انفصال الشئون الداخلية والخارجية للأمة عن تحكم ونفوذ دولة أخرى سواء أكان عسكرياً أم اقتصادياً أم سياسياً .

وقد استطرد عزام باشا فى محاضرته فعذر للجامعة العربية الحاليـــة ضيق حدودها وصغر نطاقها بأن الميثاق على كل حال يسمح بتعاون والحمد لله ، فقد

يتوقع البعض أن تجتمع الأمم العربية فى جامعة سياسية فى سبيل التطاحن والحروب بين أفراد معروفة أليس كذلك ، فعلينا أن نبارك الجامعة العربية لأنها تفادت ذلك بمهارتها السياسية المعهودة .

ومن النقط التى تستلفت أنظار القارىء أن عبد الرحمن عـــزام باشا قال « لا نريد حرباً بين الأفراد والطبقات والقياصر ، ولا نريد قوميات جديده ». وقد تحدث سعادته قبل ذلك عن الحرية التى تطالب بها الجامعة لبلادنا العربية وللأتراك والإيرانيين ففهمنا أن الحرية التى تريدها الجامعة العربية ذات معنى خاص غير المعنى الذى اعتاده الناس وغير المعنى الذى كافحت من أجله الشعوب العربية وتكافح ، فهمنا أن الجامعة العربية تؤيد استعمار الأتراك للأرمن فى قارص واردهان واستعمار الأتراك للعرب فى الاسكندزونة وتقف بجانب الحكومه الرجعية الحالية فى إيران إزاء معاداتها للحركة الديموقراطية فى أذربيجان ، وبجانب الحكومة العراقية إذ تطارد زعماء الحركة الوطنية الكردية وقد تفهم شيئاً كثيراً غير هذا كله ، فسعادته يطالب بالجلاء عن مصر وسوريا ولبنان وشمال أفريقيا ولكنه لم يذكر شيئاً عن فلسطين ولم يذكر شيئاً عن السودان ..

وفى محاضرة عزام باشا ألفاظاً معروفة قد لجأ إلى استعمالها كمحسنات لفظية ولا يسع القارىء الكريم إلا أن يعتبرها كذلك فما معنى أن الجامعة العربية « تضرب المثل الأمم الكبيرة فى التعاون على السلم وعلى إسعادنا بعضنا بعضا وعلى ضمان العدالة الاجتماعية » . ما معنى هذه الجملة إذا كان معروفا شائعا أن الجامعة العربية لم تقم بشىء جدى واحد فى سبيل قضية البلاد العربية الحقيقية ، ككفاحها فى سبيل التحرر من الاستعمار وفى سبيل الديموقراطية ؟ ما معناه إذا كان معروفاً شائعاً بين المصريين أن الحكومة الحاضرة — التى جاءت بسعادة

عزام باشا — لم تقم بشيء جدى واحد فى سبيل رفع مستوى الطبقات الشعبية، بل على العكس راحت تزج بمن يطالب به فى أعماق السجون . .

غير أن هناك — فى محاضرة سعادة الأمين العام — ما يمكن أن يعتبر أهم وأخطر من ذلك كله . فعنوان المحاضرة - وكدنا ننساه - هو « الجامعة العربية والوحدة العالمية » ومع ذلك فقد خلت تماما من ذكر التعاون العالمى والحركات التحريرية الواسعة التى تغمر أوروبا والعالم أجمع فى الوقت الحاضر : بل جاءت تأكيدات سعادته عن تفسيره الخاص للحرية والديموقراطية والاستقلال والقومية . . الخ. جاءت هذه التأكيدات تحدياً صريحاً وصارخا للتعاون الدولى الذى تبغيه الشعوب الحرة رغم المناورات الاستعمارية التى تقوم بها بريطانيا مثلا « حليفة » مصر « وصديقة » البلاد العربية « ومؤيدة » الجامعه العربية ،

أحمد سعيد

( السنة الأولى - العدد السابع عشر - ١٩ / ١ / ٩٤٦ )

( ٤ )

## فى قضايا نظرية

## الثورة الفرنسية والحركات الوطنية

« الحرية — المساواة — الإخاء ! » كلمات ثلاثة طنانة ختم بها على أعمال الجمهورية الفرنسية منذ الثورة الكبرى . كلمات تذكر تارة بالحماس البالغ ، وتارة أخرى بالسخرية المرة ، وكثيراً ما تتخذ كمثل عليا دائمة ، فى حين أنها لم تعبر إلا عن مثل عليا خاصة لفترة تاريخية معينة أيضاً . كانت كلمة الحرية ذات معنى خاص لتلك الطبقة ، كانت تعنى بالدرجة الأولى حرية تبادل السلع دون التعثر المستمر فى امتيازات الوراثة والدم . وكانت أخيراً كلمة الاخاء تعنى — للطبقة الرأسمالية الناشئة — أخاء أفرادها وتعاونهم على جمع الأرباح .

ولكن هذه المثل العليا الطبقية كانت تعبر عن إرادة الطبقة الرأسمالية الناشئة فى تحطيم القيود الإقطاعيه الباليه التى كانت تعوق سير التقدم الإنسانى وفى ذلك كانت تلك المثل العليا مثلا تحريرية آنئذ . ولذلك رفع شعب ستراسبورج سنة ١٧٩٠ على كوبرى « كيل » العلم الثلاثى اللون وعليه العبارة التالية : « هنا تبدأ بلاد الحرية ! » فى وجه أوربا المستعبدة ، فى وجه اوربا التى لم تكن بعد قد عرفت مبادىء تقرير المصير فكانت النمسا تحتل النصف الشمالى من إيطاليا وجزءاً من الصرب والمجر وجزءاً من بولنده ومن ألمانيا ، وبلجيكا . وكان البابا يملك وسط إيطاليا ومنطقة « أفينون » وكانت تركيا تحتل البلقان والبلاد العربية وفى هذه البلاد المستعبدة المحتلة تستغل الشعوب استغلالا إقطاعياً منذ قرون طويلة فلما قامت الثورة الفرنسية إلا وعرفت تلك الشعوب أن حدثاً خطيراً قد وقع — وفهمت بورجوازية تلك الشعوب أن الوقت قد حان لتطالب بحريتها ومساواتها وإخائها ، ولتحقق لها سوقا داخلية تستغلها فتربح منها دون

أن يتدخل فى شئونها أمراء الأرض الإقطاعيون الذين لم يعرفوا للأمة معنى .. نقل ليوهيوبيرمان — فى كتابه « سلع الإنسان للعالمية » — حديثاً جرى فى العصور الوسطى بين نبيل وقس ، وصف فيه القس شعوب أوروبا بالفرنسيين والألمان والايطاليين . . الخ ، فرد عليه النبيل بأنه « إذا كانت تلك الشعوب ستسمى نفسها بهذا الشكل فلن يطول حكم النبلاء لها كثيراً ... » .

قامت الثورة فى فرنسا وسقطت الباستيل ، وبدأت تستيقظ شعوب أوربا من سباتها الطويل . وكتب النرويجى ستيفنس : « لم تكن قد بدأت الثورة فى فرنسا فقط ، بل فى اوروبا كلها ، كانت تتعمق جذورها فى ملايين الأرواح . وتملك قلبي أمل هائل » . وأعلنت الجمعية التشريعية الفرنسية للعالم أجمع : « أن الأمـــة الفرنسية لا ترغب فى حرب فى سبيل الفتح ، وهى لن تستغل قواتها للاعتداء على حرية أى شعب من الشعوب ! » . فثارت بلجيكا ضد الاحتلال النمساوى وثارت مدينة أفينون ضد البابا ، وامتد الهياج الثورى الوطنى فى البلاد المجاورة لفرنسا ( دويلات الراين ، سافوى ، بيمونت ) وقامت حركة ديموقراطية فى بولنده ، فأرسل الملك البولندى رسالة للجمعية الوطنية الفرنسية يحييها ويحيي مبادئها التحريرية ودخلت الجيوش الفرنسية فى بلجيكا فاستقبلها الشعب استقبالا حماسياً . واحتل نابليون إيطاليا فأسس فيها أول جمهورية إيطالية — الجمهورية « السيزالبيه » ...

ولكن سرعان ما جاءت النكسة الرجعية مع تولى نابليون عرش الامبراطورية الفرنسية . وهل من طبقة بورجوازية تستطيع أن تقاوم رغبتها فى فتح الأسواق ؟ امتدت الامبراطورية النابوليونية إلى أسبانيا وإيطاليا وسويسرا وجـــزء من النمسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وخضعت لها بولنده فاضطر الأمراء الاوربيون أن يستندوا إلى الشعور الوطنى الهائج فى البلاد

المحتلة لتقاوم نابليون وتحطم سيادة فرنسا على أوروبا . كانَ الألمان يقاومون الاحتلال الفرنسي وهم يصيحون فى مظاهراتهم « تحيـــا تيتونيا ! » (١) واشتركت العصابات الأسبانية فى هزيمـــة الجيوش الفرنسية اشتراكا فعالا . ولـكن الامبراطورية النابوليونية انهارت ولم يتبع انهيارها تحرير الشعوب الأوربية المستعبدة ، لأن الأمراء الإقطاعيين تمـكنوا من إعادة سيادتهم ظاهرياً على الأقل ، فـكانت النـكسة الرجعية الثانية ! .

ولـكن سيادة الأمراء استعيدت على أسس كانت مختلفة تمام الاختلاف عن ذى قبل . فالمبادىء الثورية كانت قد تعمقت فى أذهان المفـكرين الوطنيين فى أوروبا الذين وجدوا فيها محور مطالبهم وشعاراتهم. وكانت الجيوش الفرنسية — أثناء احتلالهـا لأوروبا — قد زعزعت العناصر الإقطاعية الجوهرية — الرسوم الجمركية الداخلية وربط الفلاحين بالأرض ، والسيادة الزمنية للـكنيسة — فـكانت بهذا الشكل قد مهدت بعض الطريق أمام الطبقة الرأسمالية الناهضة فى البلاد المستعبدة وفى الامبراطوريات الاقطاعية الواسعة ، وكان الاحتلال الفرنسى قد أشعر الشعوب بتجانس أفرادها ووحدتها الوطنية فى وجه الأجانب وبعبارة أخرى ، فقد أوجدت الثورة الثورة الفرنسية العناصر الثلاثة الضرورية الحركات الوطنية فى أوروبا . تقوية مركز الطبقة الموجهة ونشر المبادىء الثورية التى تبلور مطالبها ، واستعداداً شعبياً واسعاً للتحرك . ولـكن النـكسة الرجعية الإقطاعية التى سادت أوروبا فى عشرينيات القرن الماضى — والتى قادها ( التحالف المقدس ) الرابط بين ملوك أوربا — قد استطاعت أن تقمع الحركة الوطنية بعض الوقت ، إلى أن تقوت البورجوازية الأوربية وبدأت تحقق استقلالها فى منتصف القرن الماضى . وكانت الحركة الشعبية فى فرنسا نفسها قد

(١) التيتون هم شعب ألمانيا الأصلى .

تحولت شيئاً فشيئا وكانت قيادتها قد انتقلت من أيدى الرأسمالية إلى الطبقة العمالية الناهضة التى لم تكن تحمل فى مصالحها الطبقية مضمونا يناقض مصالح الطبقات الشعبية الأخرى . ولذلك كانت الثورات الفرنسية المتتالية - فى ١٨٣٠، ١٨٤٨ ، ١٨٧٠ - تبعث روحا جديدة صاعدة للحركات الوطنية فى أوروبا ، ونجحت فيما لم تنجح فيه الثورة الفرنسية من قبل - فى قيادة الحركات الوطنية الأوروبية قيادة سليمة تحقق انضمام الجماهير الشعبية إليها انضماما متينا مستمرا .

صادق سعد

( السنة الأولى - العدد الخامس - ١٦ / ٧ / ١٩٤٥ )

## ثورة اكتوبر مرحلة تحول فى تاريخ البشرية

ثورة أكتوبر الاشتراكية حدث لم يقع مثيله من قبل فى التاريخ الإنسانية ، وقد حاول الرجعيون ذوو الألوان السياسية المختلفة أن يخفوا المميزات الفريدة لثورة أكتوبر بتشويه الحقائق وبالقيام بحملات الافتراء المستور ضد الاتحاد السوفيتى ، واليوم . بعد أن وضح لهم أن هـــذه الخطة فاشلة لا محالة ، يحاولون أن يظهروا أن الانتصارات السوفيتية لا علاقة لها البتة بالثورة الاشتراكية ، أى أنها انتصارات الجيش الروسى دون غيره من الأجناس، بل أنها معجزات روسية . . . ولكن التحقيق العميق بين ـ وبين لشعوب العالم جميعاً ـ أن انتصارات الاشتراكيه هى النتيجة التى لا مفر منها للثورة الاشتراكيه لقطة التحول فى تاريخ البشرية .

فماذا تتميز الثورة الاشتراكية عن غيرها ، وما هى أهميـــة ثورة أكتوبر ؟ .

بثورة أكتوبر استولت البلوريتاليا ـ طبقة العمال ، وطليعة الكادحين ـ على الحكم السياسى فى روسيا . وكانت هـــذه هى المرة الأولى التى تتولى فيها الغالبية الشعبية ، الحكم السياسى ، وبالأحرى كانت المرة الأولى التى فيها تأخذ الحكم طبقة من الطبقات الكادحة ، فقد استبدلت جميع الثورات السابقة ـ مثل الثورة الفرنسية ـ طبقة من الأقلية بطبقة أخرى من الأقلية فى الحكم . أما ثورة أكتوبر فقد أفسحت ـ لأول مرة فى التاريخ ـ المجال أمام الحكم البروليتارى ليحقق مجتمعاً جديداً من الرأس إلى العقب مجتمعاً يتميز أساسياً عن جميع المجتمعات الأخرى فى التاريخ . اعنى مجتمعا ديموقراطياً بالمعنى الصحيح ، يلغى بشكل جوهرى استغلال الإنسان للانسان ، فنى المجتمع الاشتراكى الذى أسسته ثورة أكتوبر لا تستولى طبقه طفيلية على نتيجة جهود الكادحين ، بل ينتج

الشعب لنفسه ويراقب الإنتاج الاجتماعى ويشرف عليه ، حيث أن وسائل الإنتاج ملكا له وليست ملكا لغيره .

وكان حتما أن يختفى — فى المجتمع الاشتراكى — تقسيم المجتمع إلى طبقات مستغلة وطبقات مستغله . ومع اختفاء هذا التقسيم زالت من الوجود الأداة التى تستعملها الطبقات المستغلة المتطفلة ، أعنى أداة الدولة ، وقد استطاع الحكم البروليتارى - بتحطيمه الاستغلال والطغيان وإزالة التقسيم إلى طبقات - أن ينظم الإنتاج المادى والأدبى وأن يوفر التعليم والراحة والطمأنينة للشعب بأسره.

وقد استطاع أيضاً — بتحقيقه الاشتراكية — أن يحطم لأول مرة فى التاريخ الفصل بين العمل اليدوى والعمل الذهنى ، فبهذا الشكل رفع طاقـــة الإنسان فى الخلق والتصرف الذاتى إلى عشرات ومئات أضعاف ما كان عليه من قبل .

وتمكنت الثورة الاشتراكية من أن تحقق - لأول مرة فى التاريخ - ما كان يحلم به الإنسان فى جميع العصور : الحرية ، جعلتها حقيقة موضوعية ومادية - وليس هذا غريبا ، فالطبقة العمالية أصبحت قوة سياسية فى الكفاح التحريرى ، وقد أصبحت كذلك خلال التحرير ذاته . وكلمة الحرية كانت مكتوبة منذ نشأتها على رايتها الحمراء التى تعبر عن الدم الذى أراقته فى سبيل تحرير البشرية . فمنذ اليوم الأول الذى جاءت فيه السوفيتات إلى الحكم فى روسيا ، أعيدت إلى الشعب الأرض والصناعات الكبرى التى كان كبار الملاك والرأسماليين قد استولوا عليها وجعلوا منها أساس استغلالهم لعمل الكادحين . وكذلك أعيدت القوميات التى استعبدتها القيصرية حريتها الكاملة بما فيها حريتها فى الانفصال عن روسيا وفى تكوين دولة مستقلة .

إن النظام السوفيتى — بتحريره الإنسان من أغلال الاستغلال الاقتصادى والمادى وقد حرره من الأغلال العنصرية والدينية والجنسية التى كانت مفروضة عليه فى النظام القيصرى . ولأول مرة فى التاريخ أصبحت المرأة الشريكة المساوية للرجال ، وأصبح اليهودى والمسلم مساويين للمسيحى . وسار الآسى رفيق الأوربى وزميله .

وفى الوقت ذاته حرر النظام السوفيتى الإنسان الكادح من الجهل المظلم الذى كان يتخبط فيه، فأوجد ثقافه جديدة خالقه غير منفصلة عن العمل اليدوى بل تتحد معه ألصق الاتحاد وتوجد حوله هالة من المجد الصحيح .

وأخيراً بتحرير المجتمع من قادته المتطفلين تخلص النظام السوفيتى من الرشوة والكذب والخبث وأوجد أخلاقيات جديدة ، أخلاقيات إنسانية نظيفة حقاً .

هذه هى الأسس الحقيقية والماديه للحرية التى حققتها الثورة الاشتراكية .

* * *

لم يأت خلق ذلك المجتمع الجديد فى شكل دولته ، وفى نظامه الاقتصادى ، وفى العلاقات السائدة فيه بين الناس وبين الشعوب ، لم يأت هذا كله صدفة أو نتيجة لمعجزة تاريخية ، بل كان نتيجة التفكير المنظم العلمى المقترن بالعمل السياسى والعلمى المنظم أيضاً .

وهذا هو عنصر آخر لم يسبق وجوده فى تاريخ البشرية ، أعنى أن تنجح حركة سياسية تعتمد على نظرية سياسية علمية ، بل هناك أكثر من هذا وهو أن ثورة أكتوبر لم تكن معتمدة على نظرية سياسية دون غيرها بل أنها كانت معتمدة أيضاً على نظرة جديدة — علمية — للتاريخ والاجتماع والفلسفة والعلم نظرة تحتضن جميع المعارف والتجارب البشرية وتصهرها فى وحدة كاملة يربطها

كلها بالحركة السياسية وتجعل منها سلاح الانتصار والحرية والتقدم : لم تكن ثورة أكتوبر ثورة حركة الآلاف الكادحين فى روسيا فحسب ، بل كانت أيضاً ثمرة عمل ماركس وانجلس ولينين ، بل كانت ثمرة العمل المنتج لأجيال متتالية من المفكرين والمكافحين فى جميع البلاد وجميع العصور الذين اشتركوا بأحلامهم وحكمتهم وتجاربهم المجيدة فى بناء الفلسفة الماركسية والنظرية الماركسية عامة .

ولم تكن ثورة أكتوبر فريدة فى نوعها بسبب الانتصارات الهائلة التى حققتها فحسب ، بل كانت هذه الثورة فريدة فى شكلها ذاته ، فعلى رأس الثورة كانت طبقة البروليتاريا - طبقة العمال - التى ولدت من تناقضات المجتمع الراسمالى والتى تناهض جوهرياً الطبقة الحاكمة . طبقة الرأسماليين . وهذه القيادة الطبقيه الخاصة تختلف أساسياً عما حدث فى الثورات السابقة . فى الثورة الفرنسية كانت البورجوازية — طبقة الرأسماليين — هى القائدة للثورة . وقد كانت البورجوازية وليدة المجتمع الإقطاعى بل إنها تعاونت معه فى كثير من الأحيان ولاسيا بعد ثورتها . ولذلك لم تستطع البورجوازية أن تحرر البشرية من الطغيان الإقطاعى تحريراً نهائياً ، بل استبدلت به طغيانها هى واستغلالها الأكثر تنسيقا واعتصارا للجماهير الكادحة .

وهذا الاختلاف الجوهرى يفسر لنا لماذا كانت الثورة البروليتارية ثورة أعمق وأوسع من الثورات الأخرى ، فقد كان دورها التاريخى أن تبنى المجتمع بناءاً جديداً من أساسه وليس فقط أن تغير وجهه .

ولذلك اشتملت الثورة الاشتراكية بالضرورة على فترة سميت « ديكتاتورية البروليتارية » وهى ديكتاتورية الأغلبية المنتصرة على الأقلية المتطفلة . ففى حين أن البورجوازية استطاعت أن تقنع بأن تأخذ زمام الحكم من الإقطاعيين المهزومين ، اضطرت البروليتاريا أن تكافح كفاحاً مستميتاً ضد مقاومة الطبقات

المستغلة العتيقة وأن تجارب التدخل الاستعماري المسلح سنه ١٩١٩ — ١٩٢٢ والهجوم الهتلري سنة ١٩٤١ — ١٩٤٢ .

وقد كانت ديكتاتورية البروليتاريا وتحقيق الديموقراطية الواسعة عن طريق سوفيتات نواب العمال والفلاحين والجنـــود هما المميزتان لثورة أكتوبر الاشتراكية :

ولم يكن الممكن أن تحقق ثورة هذا اتساعها وعمقها ـ بأن تستمد تفكيرها من مثاليات إنسانيه غامضة مهما يكن علوها .

إن ثورة أكتوبر كانت ثمرة إنتاج الحزب البلشفي الذي تكون خلال ١٥ سنة من الكفاح ضد الانتهازية والانحرافات والذي قاده لينين ، ذلك الحزب البلشفي الذي قد أوجد نظريته السياسية وخطته وتكتيكه المستقيم ، والذي شكله نظام حديدي في كفاحة العملي الدائم ضد الطغيان والاستغلال .

على أن هناك رجعيين مشبوهين يريدون أن يقنعوا الناس بأن هناك (خطرا بلشفياً ، وهم يقصدون بذلك أن الاتحاد السوفيتي « يدبر الثورة » في جميع البلاد هم يتحدثون عن الاستعمار الروسي ، وعن مناطق « النفوذ الروسي » .. ولكن هذا شكل جديد من أشكال الدعاية ضد الاتحاد السوفيتي يحاولون من ورائه تشويه ثورة أكتوبر وإخفاء حقيقتها وحقيقة المجتمع السوفيتي الذي صدرعنها .

إن ثورة أكتوبر لم تقصد أبداً أن تسلب البلاد الأخرى أرضها ، بل على لقيض ذلك فتروتسكي ـ الذي أراد أن يدخل الحـــزب البلشفي « نظريات » توسعيه ـ قد طرد من الاتحاد السوفيتي وكشف القناع عن عمله كخائن وعميل للفاشية . .

وإن   نت الشعوب توجه أنظارها نحو الاتحاد السوفيتي فليس ذلك لأنها

تنتظر "منها أن" تدعو، لها الثورة بل إن هـذه الشعوب جميعاً تعلم علم اليقين أن الحرية لن تأتى لها من الخارج بل عليها أن تهبها بأيديها وبكفاحها هى :

غير أن ثورة أكتوبر ذات مغـزى آخر للشعوب . مغزى أوسع وأعمق مما يحاول أن يلصقه بها الرجعيون : فهى تؤكد للشعوب أن الحصول على الحرية ممكن ، وأن الحرية ليست بعيدة عن البشرية . إن ثورة أكتوبر تضرب للشعوب المثل التاريخى فى المنهج العلمى الذى يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية ، أى الحريه الـكاملة .

وقد أظهر النظام السوفيتى منذ نشأته — وهو يظهر كل يوم وكل ساعة — أن الطبقة العاملة هى — دون غيرها من الطبقات — التى تستطيع أن تحل المشكلة بكفاحها وانتصارها لأنها الطبقة الخالقة ، الطبقة الإنسانية التى لا يمكن أن تونشى .

أحمد سعيد

السنه الأولى ـ العدد الثالث عشر ـ ١٦ / ١١ / ١٩٤٥

## قاموس الاقتصاد السياسى

### علاقات الإنتاج — السلع — التبادل النوعى

(١)

الاقتصاد السياسى :

علم مزدوج النواحى ، فهو من جهة ، يبحث القوانين التى تحكم الإنتاج والتوزيع والتبادل فى المجتمع ، ومن الجهة الأخرى يدرس الاقتصاد السياسى علاقات الإنتاج فى المجتمع أى يدرس العلاقات الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية .

العمل : على كل مجتمع من المجتمعات أن ينتج الأشياء اللازمة لوجوده ، وتوجد هذه الأشياء بشكل خام فى الطبيعة ، فيحصل عليها الإنسان بعمله ، ويغير مادتها ويشكلها حسب احتياجاته .

غير أن المرء لا يحيا منفردا ـ فهو كائن اجتماعى ، لذلك يندمج عمله مع أعمال الآخرين فى الإنتاج الاجتماعى. ومن هنا يأتى تقسيم العمل. ويبادل الإنسان نتاج عمله بنتاج الآخرين إما بشكل بدائى ـ بالتبادل النوعى ـ وإما عن طريق مقياس يتفق عليه ـ بالعملة .

علاقات الإنتاج : يستعمل المرء فى عمله إما أيديه وعضلاته وإما أدوات إنتاج وهى قد تكون أبسطها ( مثل الأحجار والعصى ) أو أعقدها مثل ( الآلات الضخمة الحديثة ) ، كما أن الإنسان يستغل القوى الطبيعية التى تحت تصرفه ( قوة الحيوان أو الدواء أو المياه الساقطة أو الكهرباء ) . وأما الشكل الرئيسى لقوى الإنتاج الذى يستغلها الانسان فهى قوة أخيه الإنسان، قوة العمل.

ويمشى استغلال الإنسان لكل من هذه القوى الإنتاجية مع تقسيم العمل فى المجتمع . ولذلك فإن نمو هذا التقسيم يدل على مراحل تاريخية معينة فى تطور المجتمع ، أى أن إنتاجاً معينا والعكس بالعكس ، فالعهد الاقطاعى تناسبه المطحنة البدائية والعهد الرأسمالى تناسبه المطحنة البخارية .

وعليه ، توجد علاقات معينة — فى عملية الإنتاج — بين المجتمع الحالى والطبيعة الخام ، وعلاقات أخرى بين أفراد المجتمع ذاته ، وهذه الأخيرة تسمى بعلاقات الإنتاج .

## الإنتاج التجارى :

يحكم هذا الإنتاج مجتمعنا ، المجتمع الرأسمالى . وهذا معناه أن وسائل المعيشة تنتج للتبادل فى السوق ، ولا ينتج للاستهلاك المباشر إلا بشكل نادر جداً . ولذلك تظهر علاقات الانتاج فى المجتمع الرأسمالى كعلاقات بين الأشياء التى تتبادل ، كعلاقات بين السلع . فتظهر قوة العمل أيضاً كسلعة فى مجتمعنا ، إذ أن الرأسمالى - وهو المالك لأدوات الانتاج — يشترى قوة عماله كما يشترى أية سلعة أخرى ، ويبيع العامل قوة عمله بسعر معين هو أجره الذى به يبتاع سلعا أخرى هى وسائل عيشه ، وكذلك الرأسماليين فهم يشترون ويبيعون سلعا ، إذن فكل شىء فى المجتمع الرأسمالى عبارة عن سلعة أو ما يرتبط بها .

## السلعة والقيمة الاستهلاكية :

يطلق اسم السلعة على كل شىء يسد حاجة من حاجات الانسان ويمكن تبديله بشىء آخر .

أما خاصة السلعة فى سد هذه الحاجة الانسانية أو تلك . فهى قيمتها الاستهلاكية . ولا يمكن أن يصبح سلعة أى شىء ليست له قيمة استهلاكية .

أما نوع الحاجة التى تسدها السلعة ، فهو ليس مهما إذ أنه قد يكون لحاجة ضرورية — مثل الملبس والغذاء — أو غير ضروروية مثل القراءة وتكييف الهواء فى السيارات .

ويشترط أن تحوى كل سلعة من السلع قيمه استهلاكية ، ولكن ليست كل قيمة استهلاكية سلعة ، فالهواء الذى نستنشقه ذو قيمة استهلاكية ولكنه ليس سلعة وكذلك الخبز الذى يعجنه الفلاح لغذائه الخاص ليس سلعة أيضاً . فلكى يصبح شىء ما ذا قيمة استهلاكيه أى لكى يصبح سلعه يجب أن يكون غرض إنتاجه أن يبادل فى السوق بسلع أخرى أو بنقود .

التبادل والتبادل النوعى :

من النادر فى أيامنا هذه أن تبادل سلعة بسلعة أخرى ، فهى تباع أو تشترى عن طريق النقود . ولكن نظام التبادل النوعى قد وجد فى الطور الأول للانتاج التجارى وفى هذا النظام كانت تستبدل السلع بسلع أخرى مختلفة ( لم يكن التبادل بين القمح والقمح أو بين الجلباب والجلباب مثلا ) ، أى سلع ذات القيم الاستهلاكية المختلفه . فكان الفلاح يستبدل الجلباب بالقمح أو الذرة . غير أن كمية الذرة أو القمح كانت محدودة ومعينة . فمثلا كان يتفق على استبدال الجلباب الواحد بعشر أوقات من الذرة . إذن . فكانت توجد علاقه كمية بين السلع المتبادلة ، فهذه العلاقة تسمى القيمة التبادلية . ونستطيع أن نقول مثلا أن القيمة التبادلية للجلباب عن عشر أوقات من الذرة .

أحمد سعيد

( السنة الأولى ـ العدد السادس عشر ـ ١١ / ١ / ١٩٤٩ )

## دروس الاقتصاد السياسى

## (٢)

### تحـديد القيمة ـ الزمن الضرورى اجتماعيا ـ حجم القيمة

---

القيمـة : كمية من العمل الانسانى المطلق المستحيل إلى مادة فى شكل سلعة .

وخلال عملية الإنتاج يجب التفريق بين العمل والسلعة التى أنتجها هـذا العمل ، فالعمل نشاط أوقل طاقة إنسانية مبذولة. وطالما وجدت السلعة بشكلها الكامل توقف ذلك النشاط والذى يوجد حينئذ ليس العمل بل السلعة ، أى تبلور العمل المبذول فى عملية الإنتاج .

وقد راوغ الاقتصاديون المدرسيون فى ماهية القيمة فتمسك بعضهم بأمثلة الصور الفنية وما إلى ذلك ليبرهنوا أن القيمة الاستهلاكية هى أساس « القيمة » غير أنه واضح جداً أن النظام التجارى مبنى على تبادل السلع أى مبنى على وجود صفة مشتركة بين السلع جميعا ، وهذا لا يمـكن أن يكون الاستهلاك أو الرغبة الشخصية ، بل هو العمل الانسانى المطلق .

تحـديد القيمة : تحدد قيمة السلعة بكمية العمل الانسانى المطلق المبذول فى إنتاجها . وكلما زاد هذا العمل ، كلما كبرت قيمة السلعة .

فمثلا إذا صرفت ٢٠ ساعة عمل لانتاج جلباب ما ، وإذا كان ضرورياً أن تبذل ٤ ساعات لانتاج « قبقابين » ، ستكون قيمة الجلباب خمسة أضعاف قيمة القبقابين وسوف يمـكن استبدال الجلباب بخمسة أزواج من القباقيب .

وقد يخيل إلينا تبعاً لذلك أنه كلما كان المنتج كسولا وذا عمل أبطأ كلما زادت قيمة السلعة التى ينتجها ، لأنه يبذل طاقة أكبر من المنتجين الآخرين ،

فمثلا إذا كان جميع منتجى القباقيب يستهلكون ٤ ساعات من عملهم لانتاج زوج منها ، فى حين أن عاملا آخر يستهلك ٥ ساعات لذلك هل معنى هـذا أن قباقيب هذا العامل الأخير ستكون ذات قيمه أكبر ؟

كلا . لأن الذى يحدد قيمة السلعة ليس الزمن المستغرق عند كل من المنتجين على انفراد ، بل هو الزمن الضرورى اجتماعياً لانتاج سلعة من السلع .

الزمن الضرورى اجتماعياً : هو الزمن اللازم لانتاج قيمة استهلاكية معينة فى ظروف اجتماعية متوسطه وعادية يمكن أن تحيط بالانتاج وبشرط أن يحدث الانتاج بالمتوسط الاجتماعى للمهارة والسرعة المتوفرتين عادة عند المنتجين .

إن الاقتصادى يعلم جيـداً أن هناك تفاوتا بين المنتجين ، ولذلك فإنه لا يلتفت إلى كل منهم على انفراد ، بل يدفعه وجود قيمة متوسطة لكل سلعة من السلع ـ هى قيمة السوق الحرة يدفعه ذلك إلى الادراك بأن المجتمع بأسره يشترك فى الانتاج بمهارة معينة ـ هى متوسط المهارات المتوفرة عند المنتجين المختلفين ـ وبسرعة معينة ـ وهى أيضاً متوسط السرعات التى يتمكن بها التقدم الفنى والآلى الذى وصل إليه كل من المنتجين المتعددين .

حجم القيمة : يتحدد حجم القيمة بالدرجة التى وصـل إليها المجتمع فى إنتاجية العمـل تحديداً عكسياً . وهذا يعنى أنه كلما ارتفعت إنتاجيه العمل ـ فزادت كمية السلع المنتوجة فى زمن معين . كلما هبطت قيمة الوحدة التى تقاس بها تلك السلع بالواحدة ( باللتر أو بالكيلو . الخ ) .

وترتفع إنتاجية العمل باستعمال آلات جـديدة أو فن متقدم فى الانتاج أو أو طرق جديدة فى ترتيب العمليات الانتاجية المختلفة وربطها بعضها ببعض .

مثلا كان ضرورياً أن يستغرق إنتاج قبقابين - بأدوات بسيطة - ٤ ساعات من العمل ، ولكن إذا استعمل المنشار الميكانيكي فى هـذا الانتاج أصبح من المستطاع إنتاج ٤٠ زوجاً من القباقيب فى ٤ ساعات . ولا شك حينئذ أن قيمه الزوج الواحد من القباقيب ستهبط كثيراً ،

وبالعكس إذا كانت إنتاجية العمل منخفضة كما يحدث مثلا فى البلاد المتأخرة سيزداد الزمن الضرورى اجتماعياً لانتاج سلعة من السلع وستكون قيمتها مرتفعة.

علينا أن نلاحظ هنا أننا إذا استعملنا المنشار الميكانيكي الذى ماهو إلا عمل إنسانى متبلور - كانت لقيمة هذا المنشار أثر على كل زوج من القباقيب المنتوجة وسوف نفسر هذا الأثر فى تعريف قادم .

أحمد سعيد

( السنه الأولى — العدد الثانى والعشرين - — ٢٠ / ٢ / ١٩٤٦ )

## هوامش وملاحظات

١ — يناقش هذا المقال الفكرة الخاصة بالبورجوازية الليبرالية المصرية فى ذلك الوقت — والوفدية بشكل خاص — والتى كانت تضع الكفاح الوطنى فى صيغة قانونية ضيقة ، أن تأخذ بنود معاهدة ١٩٣٦ محوراً لها وتنطلق منها . وعليه ، فلا تفكر فى إمكان إيجاد أوضاع مختلفة عن إلقائه ، ولا تتصور مصر المستقلة تمام الاستقلال وغير المرتبطة بإنجلترا بأى رباط خاص .

وكذلك يناقش المقال إتجاه البورجوازيه القومية بأسرها — ومعها قسم من مثقفى البورجوازية الصغيرة — إلى فصل القضية الوطنية عن القضية الاجتماعية. وكانت فكرة الربط بين القضيتين فكرة جديدة فى ذلك الوقت بالنسبة للحركة الوطنية ، وتميز بها الشيوعيون عن التيارات السياسية البورجوازية .

٢ — أعتمد الأستاذ طارق البشرى — فى كتابه ( تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ) — أعتمد على هذا المقال وغـــيره لينقد موقف الفجر الجديد من حزب مصر الفتاة الذى تحول إلى حزب إشترا كى بعد ذلك . ولا بد من أن أعترف أن هجوم هذا المقال على أحمد حسين فيه تجاوز و «شد» الأمور إلى أكثر مما يبدو الآن أن تحتمله الالفاظ . بيد أنى ما زلت — بعد تفكير — على نفس رأينا السابق . وهو أن الوقوف بحزم ضد أحمد حسين وحزبه كان ضرورة وطنية . فلم يكن هذا الحزب يمثل إتجاهاً وطنياً مـــتماسكا إيجابياً ، بل كان يعبر عن تلك العناصر من البورجوازية الصغيرة المصرية . العائمة على سطح الحركة الوطنية وذات الميل العميق إلى الديكتاتورية . وهى عناصر تتميز فى الوقت نفسه بعدم التناسق الفكرى وعدم الاتزان السياسى ، وتستطيع أن تقف فى وقت واحد أشد المواقف السياسية تناقضا أو تنتقل بينها فى سرعة البرق . وقد بين الأستاذ طارق نفسة فى كتابه كيف انتهى حزب

أحمد حسين إلى مساندة الرجعية المصرية عند حرق القاهرة عام ١٩٥٢ . وقد عانت الحركة الوطنية المصريه من مثل هذه التيارات البورجوازية الصغيرة التى تتقدم بوجه براق من الشعارات الصارخة ولا تثمر حركتهـــا إلا فى توجيه المناصرين لها إلى الإرتماء فى أحضان الرجعية .

٣ — اليوم الذى أحاطت فيه دبابات الجيش البريطانى بقصر الملك فاروق وفرض السفير الإنجليزى تعيين مصطفى النحاس رئيساً للوزراء . وقد اتخذت الرجعية المصرية — بشتى أجنحتها وألوانها — هذا اليوم مناسبه للتباكى على استقلال مصر المهدر . ورأس الإخوان أمين — صاحبا أخبار اليوم واللذان افتضحت فيما بعد خيانتهما للوطن وعمالتهما لأجهـــزة المخابرات الاستعمارية الأمريكية — رأسا الحملة حول هذا اليوم لإدانة الوفد ورميه بالخيانة، ولإبراز الملك فاروق والشلة المنحطة المحيطة به كقادة وأبطال وطنيين ضحايا الإعتداء الاستعمارى .

والحقيقة التاريخية أن العملية التى قام بها جيش الاحتلال — لإحباط مؤامرة السراى الهادفة إلى تسليم مصر للجيش النازى — كانت عملية مفيدة لحركة البشرية بأسرها ، إذ كانت تساند الحرب الديمقراطية التى شنها الحلفاء ضد المحور . وفى هذه اللحظة بالذات ، فان قبول النحاس للوزارة كان خطوة وطنية أيضاً وذات نتيجة إيجابية للتقدم العام فى مصر والعالم أيضاً .

٤ — الاحتجاجات بمناسبة ذكرى وعد بلفور فى ٢ نوفمبر .

٥ — خلال الحرب العالمية الثانيه ، أشترت إنجلترا فى السوق المصرية السلع والخدمات بمبالغ وصلت إلى عدة مئات من ملايين الجنيهات ، واعتبرتها قرضاً من الخزانة المصرية على حكومة لندن . وسميت هذه المبالـــغ « بالأرصدة الإسترليفية» ، فظلت دينا لمصر مدة طويلة إلى أن سددتها إنجلترا على فترة طويلة.

٦ — أرى هذا التعبير زلة لسان ، إذ لم أكن موافقاً على شعار « الجلاء الإقتصادى » ، ونشرت فى المجلة تقريراً كاملا سيجده القارىء بعد ذلك .

٧ — مبالغة وتقدير سياسى خاطىء عندما ننظر إليــــه الآن . فكفاح البورجوازية القومية المصريه ضد الإقطاع كان يفتقر دائماً إلى الجذرية ، كما أفتقر كفاحها ضد الاستعمار إليها .

٨ — يمكن أن تقال نفس الملحوظة السابقة بالنسبة لموقف البورجوازية القومية المصرية من الحركة الشعبية . فخطها العام إزاءها كان عــــدم إثارتها ، وتسريحها بأسرع ما يمكن وإن لم تنجح فلا أقل من أن تركب موجتها .

٩ — كانت صحيفة « أخبار اليوم » تقود الحمله الرجعيه التى تنادى بحل الأحزاب . وفى حقيقة الأمر ، كانت هذه الحملة تهدف إلى القضاء على الوفد باعتباره الحركة الجماهيرية الواسعة الوحيدة فى مصر . وقد تحقق هذا بحــــل الأحزاب فى ١٩٥٣ .

١٠ — هذه فكرة خاطئة . فكأن الحكومة تصطنع المشاكل المعيشية إصطناعاً لصرف الشعب عن الحركة الوطنية ... والحقيقة طبعاً ، أن تلك المشاكل هى الوجه الآخر لنفس القضيه .

١١ — مبدأ جوهرى من المبادىء التى ما زالت صحيحة للاتجاه التقدمى عايه فى الحركة الوطنية المصرية . وهو القائل بازدواجية مطالبها وكفاحها ( ضــــد الاستعمار الأجنبى وضد الرجعية الداخلية ) . هذا فى وجة القومية المطلقة التى تدين بها الأجنحة الرجعية للبورجوازية الصغيرة ، بمعنى حركة مقاومة الاستعمار المجردة من الاتجاه الطبقى . وكذلك يقف ذلك المبدأ التقدمى فى وجه بعض الأجنحة من البورجوازية الإصلاحية الواعية إلى الإصلاح الداخلى بواسطة تقديم المهارات والتنازلات للاستعمال .

١٢ – فى يونيو ١٩٤٦ وقف إسماعيل صدقى باشا يعلن فى مجلس النواب قراره بمنع صدور عدد من المجلات ( ومن بينها الفجر الجديد والضمير ) ، وكذلك حل عدداً من الجمعيات . وكان عنوان هذا المقال من بين « الحجج » التى قدمها على خطورة هذه المجلة .

١٣ — نرى هنا نقداً أساسياً لسياسه الوفد التى تساوم الرجعيه على حساب التمثيل الشعبى فى البرلمان ، وبالتالى على حساب القضية الوطنيه .

١٤ — ألا يذكرنا هذا القول القديم نسمعه اليوم على لسان الرجعية من ضرورة عدم إطلاق حرية تكوين الأحزاب محافظة على الوحدة الوطنية ، وتمكيناً للحكومه من خوض المعركة ضد إسرائيل ؟

١٥ — تطور هذا المطلب فيما بعد إلى إلغاء مجلس الشيوخ والاكتفاء بمجلس نيابى واحد .

١٦ — وفى ظل النظام الناصرى ، أتخذ عدم اهتمام الشعب بالانتخابات ذريعه لإدخال مبدأ إجبارية التصويت ، فى نفس الوقت الذى كانت الهيئات الرسمية فيه تضع مختلف القيود الهادفه إلى تجريد الإنتخابات من طبيعتها الساسية . وهكذا حصلت الحكومة على ٩ر٩٩٪ « نعم » فى جميع الاستفتاءات تقريباً . . .

١٧ — هذا المقال شرح جزئى لموقف الحلقة الثورية من الوفد . فهى تؤيد إستقلال التنظيمات النقابية من الوفد . ولكنها فى الوقت نفسه ترحب بالتطورات اليسارية التى كانت تجرى داخل أجنحة معينة من هذا الحزب ، وتدعو إلى التحالف الوطنى الدمقراطى معها .

١٨ — فى رأينا أن هذه الشعارات العامة مازالت سليمه اليوم . فجوهر

الحلول المطلوبة الآن لازمه التموين الحاليه عبارة عن إطلاق الحريات الديمقراطية وفرض الرقابة الشعبيه من جهه ، واتخاذ خطوات جريئه فى عمليه جديدة من التأمينات والاصلاح الزراعى من جهه أخرى .

١٩ — يبدو أنى ترددت هنا فى المطالبه بتأميم البنوك .

٢٠ — مناقشه علنيه بين اتجاهين فى الحركه الشيوعيه المصرية وقتذاك . وقد دعت الحركه الديمقراطيه للتحرر الوطنى « ( حدتو ) إلى الجلاء الاقتصادى ، فى حين أن حلقه الفجر الجديد عارضت هذا الشعار . وقد حسم التاريخ الموقف بعد ذلك ، إذ لم يحدث جلاء إقتصادى بل تأميم للمصالح الأجنبيه فى مصر .

٢١ — تبدو اليوم نهاية هذا المقال بعيدة عن الواقع ، وإن كان المقال يثير مسألة مبدئيه عن ضرورة التقاء الكادحين العرب واليهود فى الكفاح ضد الاستعمار والصهيونيه .

٢٢ — نفس الملحوظه السابقه .

# { فهـــرست }

استـــدراك

وقعت بعض الأخطاء المطبعية سهوا وهذه الأخطاء لاتؤثر على المعنى ، فنرجوا ملاحظاتها وشكرا .

دار الزيني للطباعة






مكتبة مدبولي